

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَمَّتْ كِتَابُكَ الْبَلَاغَةَ

جَمْعًا وَتَحْقِيقًا
فِي ضَوْءِ التَّقْدِ الثَّقَايِ



ISBN 978-9922-9465-5-9



9 789922 946559

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3676 لسنة 2019

- مصدر الفهرسة : IQ-KaPLI ara IQ-KaPLI rda
رقم تصنيف LC : BP193.1.A2 K43 2020
المؤلف الشخصي : المعموري، أحمد عبيس - مؤلف.
العنوان : نهج البلاغة جمعا وتحقيقا في ضوء النقد الثقافي /
بيان المسؤولية : تأليف أحمد عبيس المعموري ؛ تقديم السيد نبيل الحسني الكربلائي.
بيانات الطبع : الطبعة الاولى.
بيانات النشر : كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة ؛ 2020 / 1442 للهجرة.
الوصف المادي : 383 صفحة ؛ 24 سم.
سلسلة النشر : (العتبة الحسينية المقدسة ؛ 791).
سلسلة النشر : (مؤسسة علوم نهج البلاغة ؛ 196).
سلسلة النشر : (سلسلة الرسائل والاطاريح الجامعية ؛ 45).
تبصرة ببيوجرافية : يتضمن هوامش، لائحة مصادر (الصفحات 359-380).
موضوع شخصي : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة.
موضوع شخصي : علي بن أبي طالب (عليه السلام) الامام الاول، 23 قبل الهجرة-40 للهجرة - حديث.
مصطلح موضوعي : الخطب الدينية الاسلامية - النقد الثقافي.
اسم شخص اضافي : شرح لـ(عمل) : الشريف الرضي، محمد بن الحسين، 359-406 للهجرة - نهج البلاغة.
اسم شخص اضافي : الحسني، نبيل قدوري 1965 - مقدم.
اسم هيئة اضافي : العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق)، مؤسسة علوم نهج البلاغة. جهة مصدرة.

تمت الفهرسة قبل النشر في مكتبة العتبة الحسينية

تكملة البلاغة

جمعاً وتحقيقاً
في ضوء النقد الثقافي

تأليف
أحمد عبّيس المعموري

إصدار

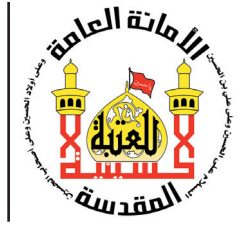
مؤسسة علوم فنون البلاغة

في العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة
العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م



العراق - كربلاء المقدسة - مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠ - ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الإلكتروني: www.inahj.org

الإيميل: Info@Inahj.org

تنويه:

إن الأفكار والآراء المذكورة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبها، ولا تعبر

بالضرورة عن وجهة نظر العتبة الحسينية المقدسة

تخلي العتبة الحسينية المقدسة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة الزمر: من الآية: ٩

الإهداء:

إلى أنموذج الإنسانية الحقة؛ رمز العدل والتسامح والإيتار؛ منهل
الإنسانية علما ودينا وسلوكا؛ من أخفى أعداؤه فضائله حسدا
وأخفى محبوبه مناقبه خوفا، وظهر ما بين يديه من ملامم الخافتين، أمير
المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

وإلى كل واع همقت الغصب وبنأى بنفسه عنه، ويدعو إلى ثقافة
التسامح والإخاء.

وإلى تلك الدماء التي سالت وتسيل ضحية الغصب والطائفية بلا
ذنب.

أحمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤسسة

الحمد لله على ما أنعم وله الشكر بما أهدى، والثناء بما قدم، من عموم نعم ابتدأها وسبوغ آلاء أسداها، وتمام منن والاهاء، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين محمد وآله الطاهرين.

أما بعد:

فلم يزل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) منهلاً للعلوم من حيث التأسيس والتبيين ولم يتقصر الأمر على علوم اللغة العربية أو العلوم الإنسانية، بل وغيرها من العلوم التي تسير بها منظومة الحياة وإن تعددت المعطيات الفكرية، إلا أن التأصيل مثلما يجري في القرآن الكريم الذي ما فرط الله فيه من شيء كما جاء في قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، كذا نجد يجري مجراه في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾، غاية ما في الأمر أن أهل الاختصاصات في العلوم كافة حينما يوفقون للنظر في نصوص الثقلين يجدون ما تخصصوا فيه حاضراً وشاهداً فيهما، أي في القرآن الكريم وحديث العترة النبوية (عليهم السلام) فيسارعون وقد أخذهم الشوق لإرشاد العقول إلى تلك السنن والقوانين والقواعد والمفاهيم والدلالات في القرآن الكريم والعترة النبوية.

من هنا ارتأت مؤسسة علوم نهج البلاغة أن تتناول تلك الدراسات الجامعية

المختصة بعلوم نهج البلاغة وبسيرة أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) وفكره ضمن سلسلة علمية وفكرية موسومة بـ (سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية) التي يتم عبرها طباعة هذه الرسائل وإصدارها ونشرها في داخل العراق وخارجه، بغية إيصال هذه العلوم الأكاديمية إلى الباحثين والدارسين وإعانتهم على تبين هذا العطاء الفكري والانتهاج من علوم أمير المؤمنين علي (عليه السلام) والسير على هديه وتقديم رؤى علمية جديدة تسهم في إثراء المعرفة وحقولها المتعددة.

وما هذه الدراسة الجامعية التي بين أيدينا لنيل شهادة الدكتوراه في مجال اللغة العربية وآدابها إلا واحدة من تلك الدراسات التي وفق صاحبها للغوص في بحر علم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) فقد أذن له بالدخول إلى مدينة علم النبوة والتزود منها بغية بيان أثر تلك النصوص العلوية في الإثراء المعرفي والتأصيل العلمي، فقد تناول الباحث دراسة نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي. وركز الباحث في هذه الدراسة على قضيتين أساسيتين، أولاهما كيف نُظِرَ إلى نهج البلاغة بوصفه مجموعة نصوص اختارها الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وفيها تم تشخيص ثلاثة مواقف: التشكيك، والإنكار، والتأكيد. وأما القضية الثانية إلى أنه كيف جرى تحقيق نهج البلاغة من حيث دوافع المحققين وغاياتهم.

فجزى الله الباحث خير الجزاء فقد بذل جهده وعلى الله أجره.

والحمد لله رب العالمين.

السيد نبيل الحسنبي الكربلائي

رئيس مؤسسة علوم نهج البلاغة

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه المنتجبين، أما بعد...

فقد شهدت الساحة الأدبية والثقافية في النصف الثاني من القرن العشرين حراكا فاعلا غير مسبوق حول صلاحية المناهج والتيارات النقدية لتحليل النصوص الأدبية، وبعد أن أفرزت ما بعد البنيوية نظريات التفكيك والسميائية والتأويل والتلقي وغير ذلك، ظهر اتجاه جديد في الدراسات الأدبية سُمِّيَ بالدراسات الثقافية، يُعنى بدراسة النصوص الثقافية بشكل عام؛ الأدبية وغيرها. وبفعل اتساع مفهوم الثقافة وانفتاحه على كل شيء امتدت الدراسات الثقافية لتشمل نتائج الطبقات الشعبية المنتجة؛ لأن هذه الطبقات - من منظور ديمقراطي - لها الحق في أن تكون مُمثلة في مجال الثقافة، وبذلك صارت الدراسات الثقافية تشمل نصوص النخبة (الراقية)، ونصوص الطبقات الشعبية (المُهْمَّشة)، بل شتى أنواع الخطابات والممارسات والظواهر الثقافية، وعلاقتها بالسلطة وتأثير السلطة فيها.

وفي ضمن هذه الدراسات برز حقل النقد الثقافي بوصفه الممارسة النقدية التي يتاح لها تحليل هذه الخطابات والممارسات الثقافية، وفيه يُنظر إلى الخطاب في

ضوء الثقافة التي أنتجته، ولذلك لا بد من وضعه في سياقاته الثقافية والتاريخية والاجتماعية وغيرها. وله أن يفيد من مختلف إجراءات المناهج النقدية، ولاسيما الماركسية والتاريخية الجديدة والمادية الثقافية والتفكيك والسيميائية والتأويل والتحليل النفسي وغيرها، ليصل إلى غايته التي تتجسد بفهم طبيعة الثقافة التي أنتجت الخطاب، ونقد الأنساق الثقافية التي غرستها فيها، ودورها في تكوين معرفة الفرد وطرائق تفكيره وكيفية تشكل عواطفه وأحاسيسه، ومن ثم آليات السلطة والمؤسسات في تمنيظ الثقافة والتاريخ بما يوافق توجهاتها وسياساتها، ويتم ذلك من خلال إعادة انتاج الثقافة نفسها بوصفها قوة عظيمة للهيمنة. ومن هنا فإن أهمية النقد الثقافي تتجلى - في بعض وجوهها - في أنه أعاد ربط الأدب بتفاعلات الثقافة والمجتمع بعد أن عزلته المناهج النصّية عن سياقاته المختلفة.

وبما أن التراث العربي القديم يشكل مكنزاً ثرياً في ثقافتنا العربية، كان وما يزال فيه مساحات واسعة للدراسة، ولاسيما بلحاظ تعدد المناهج والتيارات النقدية، فقد وقع اختيارنا على كتاب (نهج البلاغة) ليكون موضع اشتغالنا في ضوء النقد الثقافي، وهو من أهم كتب التراث الإسلامي، وقد حظي بعناية عدد من الدارسين ولكنها ليست بموازاة مكانته العلمية والأدبية والبلاغية والدينية والسياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نهج البلاغة - في منظور الدراسات الثقافية - قد وقع عليه التهميش في العراق طوال العقود السابقة منذ منتصف القرن العشرين. وإنّ ما وجد من دراسات حول نهج البلاغة فكثير منها دراسات من خارج الوسط الأكاديمي، والأكاديمي منها قد اختصّ بالجوانب اللغوية والنحوية مما يتناول بنية النصوص، أو بالجوانب البلاغية التي تعنى بطرائق أداء المعنى وأساليب التعبير، بمعنى أنها كانت تتحاشى مواضع الاختلاف

بين المذاهب.

أما دراستنا فافتراقها أنها تدرس نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي الذي كان من أهم مصادره (النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسة لآرثر أيزابرجر، والنقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية لعبدالله الغدامي، والنظرية والنقد الثقافي لمحسن الموسوي).

ونود أن نبه منذ البداية إلى أننا معنيون بدراسة قضيتين أساسيتين، أولاهما كيف نُظِرَ إلى نهج البلاغة بوصفه مجموعة نصوص اختارها الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وفيها تم تشخيص ثلاثة مواقف: التشكيك، والإنكار، والتأكيد. وثانيتهما كيف جرى تحقيق نهج البلاغة من حيث دوافع المحققين وغاياتهم.

وبإزاء ذلك تم تقسيم مادة البحث على بابين يسبقهما تمهيد في النقد الثقافي، حمل الباب الأول عنوان (جمع نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي) وضمّ ثلاثة فصول هي: نسق التشكيك، ونسق الإنكار، ونسق التأكيد، فيما كان الباب الثاني بعنوان (تحقيق نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي) وضمّ - أيضا - ثلاثة فصول هي: نسق الحياد، ونسق الولاء، ونسق المخالفة.

وذكرنا في خاتمة البحث أهم النتائج التي توصلنا إليها.

ولعلّ من صعوبات البحث قلة الدراسات التطبيقية في مجال النقد الثقافي، بسبب حداثة الموضوع، وإن وجدت فليس هناك اتفاق على الآليات المتبعة في التحليل الثقافي. وأيضا اتساع النقد الثقافي إلى إجراءات لا حد لها بوصفه يستعير من مختلف المناهج النقدية والعلوم المعرفية لكي يصل إلى أهدافه. وصعوبة أخرى متأتية من كثرة المصادر وتنوعها، فلسنا أمام موضوع أدبي تكون مصادره جُلّها

أدبية أو موضوع تاريخي تكون مصادره تاريخية فحسب، إنها تنوعت مصادر بحثنا تبعاً لخصوصية نهج البلاغة، فكانت أدبية ولغوية وتاريخية ودينية واجتماعية وغير ذلك. وآخر الصعوبات تعود إلى كون طائفة من نصوص نهج البلاغة تمثل موضعاً للخلاف بين المذاهب، لما تضمنته من قضايا الخلاف والإمامة والمواقف من الخلفاء الثلاثة (أبي بكر وعمر وعثمان) وبعض الصحابة.

وقبل أن أختتم هذه المقدمة لا بد لي أن أتوجه بوافر الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور قيس همزة الخفاجي (المشرف على الأطروحة) الذي رعى البحث مذ كان بذرة حتى استوى ثمرة، فشكراله على سعة صدره وعلى توجيهاته التي أنارت طريق الباحث.

وأنا مدين بالشكر والعرفان لأساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم ولاسيما في مرحلة الدكتوراه، وإلى الأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن الجنابي رئيس قسم اللغة العربية، وإلى كل من أفاد الباحث بمشورة أو مصدر كل الشكر والاحترام. وفي هذا المقام لا بد من القول إن كل عمل بشري يعتريه النقص والسهو والخطأ وإنما يزدان بآراء الآخرين... والله ولي التوفيق.

الباحث

التميهء

النقء الشقافى مءءل تعريفى

التمهيد

النقد الثقافي مدخل تعريفي

منطلقات فكرية ومفاهيم:

ظهر في الأوساط الثقافية العالمية في أواخر القرن العشرين وما بعد ذلك جدل فكري كبير حول المناهج النقدية المناسبة لتحليل الأدب والثقافة والدين وغير ذلك. ومما يلاحظ تماهي الحدود بين فروع المعرفة المختلفة، وصار بإمكان المناهج النقدية التي كانت حكرًا على تحليل النصوص الأدبية أن تمتد إلى تحليل شتى أنواع الخطابات، وصار يُنظر إلى النص الأدبي والفكري والديني وغيرها على أنها نصوص ثقافية، ولا يقتصر الأمر على نصوص النخبة بل امتد إلى نصوص الطبقات الشعبية، بلحاظ أنّ الثقافة في العصور المتأخرة باتت تشمل النصوص الراقية والمهمّشة على حد سواء، وأصبح بإمكان نتاجات الطبقات الشعبية المهمّشة أن تُمثل في الثقافة. وتمخض من هذا الجدل ظهور النقد الثقافي.

ولعلّ من أبرز ما قيل من توصيف يُجلى مفهوم النقد الثقافي ما ذكره آرثر أيزابرجر الذي يتناقله أغلب الباحثين المشتغلين في مجال النقد الثقافي، وفيه يقول «إنّ النقد الثقافي نشاط وليس مجالًا معرفيًا خاصًا بذاته [...] بمعنى أنّ نقاد الثقافة يطبّقون المفاهيم والنظريات [...] في تراكيب وتباديل - على الفنون الراقية والثقافة الشعبية، والحياة اليومية وعلى حشد من الموضوعات المرتبطة. فإنّ النقد الثقافي - كما أعتقد هو مهمّة متداخلة، مترابطة متجاوزة، متعددة، كما أنّ نقاد الثقافة يأتون من مجالات مختلفة ويستخدمون أفكارًا ومفاهيم متنوعة وبمقدور النقد الثقافي

أن يشمل نظرية الأدب والجمال والنقد، وأيضا التفكير الفلسفي وتحليل الوسائط والنقد الثقافي الشعبي، وبمقدوره أيضا أن يفسّر (نظريات ومجالات علم العلامات، ونظرية التحليل النفسي والنظرية الماركسية والنظرية الاجتماعية والانثروبولوجية. . .) ودراسات الاتصال، وبحث في وسائل الإعلام، والوسائل الأخرى المتنوعة التي تميّز المجتمع والثقافة المعاصرة (وحتى غير المعاصرة)»^(١).

ويمكن القول إنّ النقد الثقافي كان جزءا من الدراسات الثقافية التي اقترنت بمتغيّرات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة، فقد شخّص الدارسون مصدرين لنشوء الدراسات الثقافية، الأول: هو البنيوية التي سادت في الستينيات من القرن العشرين، مُتجسّدة في مؤلّف (أسطوريات ١٩٥٧) للنقاد الفرنسي رولان بارت، والثاني: هو النظرية الأدبية الماركسية في بريطانيا مُمثّلة بـ(ريتشارد هوغارت) وكتابه (استخدامات معرفة القراءة والكتابة ١٩٥٧) وبـ(رايموند وليامز) وكتابه (الثقافة والمجتمع ١٩٥٨)، ولقد تمّ اعتماد هذه الحركة عن طريق مركز برمنغهام للدراسات الثقافية الذي ارسى أسسه ريتشارد هوغارت عام ١٩٦٤، وفيه سعياً هوغارت ووليامز إلى استعادة ثقافة الطبقة العاملة الشعبية، التي أُهملت بسبب العناية بأدب النخبة، وإلى استعادة الأصوات المهملة^(٢)، لذا جاء النقد الثقافي انصافاً للمهمشين لكي تكون نتاجاتهم مُمثّلة في ميدان الثقافة، والثقافة والفنون أدوات أيديولوجية للنخبة الحاكمة، وللمجتمعات الرأسمالية تعيد صناعتها لتبقي على مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتمنع حدوث أية ثورة أو أيّ تغيير اجتماعي.

(١) النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، آرثر أيزابجر، تر: وفاء إبراهيم ورمضان

بسطاويبي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣: ٣٠-٣١.

(٢) ظ: النظرية الأدبية، جوناثان كالر، تر: رشاد عبد القادر، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤: ٥٦-٥٧.

وكان رايموند وليامز يرى أنّ الأدب التخيلي برّمته قد انحصر في مستودع متخصص منعزل من الكتابات والنشاطات الأخرى، لذلك سعى لوضع المناقشات الأدبية في سياقات أكبر هي السياقات الثقافية، وأنّ النقد التاريخي بوجه عام يجب ألاّ يتوقف عند الكشف عن أوجه الخلل وسوء الفهم، بل أن يتجاوزها إلى تصحيح ما ينقده بالممارسة العملية أي بما يشبه العمل الثوري^(١). فهي دعوة لوضع الأدب في سياقاته التاريخية والثقافية، وأن يكون عنصراً فاعلاً في الثقافة، مؤثراً فيها ومتأثراً بها، في مواجهة حالة انغلاقه على نفسه وكمون قيمته في أدبيته فحسب، كما ادّعى الشكلاونيون وأصحاب النقد الجديد.

وإنّ ذلك التوجّه ناتج عن اتساع مفهوم الثقافة في العصور الأخيرة، فهي عند ليونيل تريلنج - أحد نقّاد الثقافة - «كل نشاطات المجتمع من أكثرها ضرورية إلى أكثرها عفوية وفق النظر إليها في تماسكها الكلي المشهود أو المفترض»^(٢)، ويرى إدوارد طومبسون - وهو مؤرخ وناقد ثقافي - أنّ الثقافة لا تُفهم من خلال تجارب الفائزين وحدهم، بل من تجارب الفائزين والخاسرين وإسهاماتهم وممارساتهم^(٣). وهي مكوّن معرفي شمولي يرصد حراك الإنسان وفاعليته في إبداعاته وإنجازاته بتخطيطات ذكية، ودوافع عقلية، ومواقف فكرية، ونوازع شعورية متنوعة ومعقّدة، تصدر عنها وتُقاس بها جميع ما يُعنى به الإنسان وعلاقاته وإنجازاته؛

(١) ظ: الثقافة والمجتمع، رايموند وليامز، تر: وجيه سمعان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،

١٩٨٩ : ١٨.

(٢) النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات، فنسنت ليتش، ترجمة: محمد يحيى، مراجعة

وتقديم: ماهر شفيق فريد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠ : ١٠٤.

(٣) ظ: الفكر الاجتماعي والظاهرة الإعلامية الاتصالية، عبد الرحمن عزّي، دار الأمة، الجزائر، ١٩٩٥ :

مادية كانت أو معنوية^(١).

وعلى وفق هذا الانفتاح أولى أَيْستهوب - أحد المعينين بالدراسات الثقافية - عناية خاصّة بالثقافة الشعبية، ودعا إلى مصطلح (الممارسات الدالة) ليكون حقلاً لدراسة النصوص الأدبية والشعبية على حد سواء، أما دواعيه لدراسة الثقافة الشعبية فِيرجعها إلى سببين؛ معرفي وسياسي، فأما المعرفي فبإزاء شروط البلاغة الصارمة في الحكم على النصوص بالجمالية رأت الدراسات الثقافية أن تُوسّع دائرة المدروس ليشمل أشكال الممارسة الدالة جميعها، وأما السياسي فمن منظور ديمقراطي كان حقا على الدراسات الثقافية أن تشمل خطابات أعضاء المجتمع جميعهم، وليس أعضاء النخبة المثقفة فحسب^(٢).

وقد اعتاد مثقفو نيويورك أن يصفوا النقد الثقافي الذي اتسمت به مدرستهم باسم (النقد الاجتماعي)؛ لأنهم كانوا يستعملون مفهومي (المجتمع) و(الثقافة) بوصفهما مترادفين^(٣).

وعربياً كان للدكتور علي الوردي دعوة مماثلة إلى أدب شعبي، وهجوم على دعاة الأدب الرفيع، الذي لم يكن في رأيه غير أسطورة يريد عليّة القوم تأسيسها إبعادا للعامة ونأياً بالثقافة عن غالبية الناس لئلا يتمكن هؤلاء من بلوغ هذه الفئة القائمة على رأس الهرم الاجتماعي^(٤).

(١) ظ: ثقافة النقد ونقد الثقافة (مقال)، عبد القادر الرباعي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٣٣، ع ٣،

٢٠٠٥: ٢٠١.

(٢) ظ: م. ن: ٢٠٣.

(٣) ظ: النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات: ١٠٤.

(٤) ظ: أسطورة الأدب الرفيع، علي الوردي، دار كوفان، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤: ٢٤٥ - ٢٤٨.

ويعتقد أحد الباحثين أنّ طه حسين قد مارس النقد الثقافي في كتابه (مستقبل الثقافة في مصر)، في وقت لم يكونوا يُميّزون بين النقد الأدبي ونقد الثقافة والنقد الثقافي، وحتى طه حسين لم يخطر بباله هذا التمييز^(١).

والنقد الثقافي مستقل عن النقد الأدبي من حيث كونه كيانا ومفهوما، ولأنّه نقد بحد ذاته يقف قبالة النقد الأدبي لكنّه يفيد من آليات النقد الأدبي، فهو «ليس بديلا عن النقد الأدبي، بل يمكن أن يتكامل معه» [...] وإنّ علاقة النقد الثقافي بالنقد الأدبي علاقة تكامل، لا علاقة تنافس تتغيّا زحزحته والحلول محلّه^(٢)، وهو «فعالية تستعين بالنظريات والمفاهيم والنظم المعرفية لبلوغ ما تأنف المناهج الأدبية المحض من المساس به أو الخوض فيه. إذ كيف يتسنّى للناقد الأدبي أن يخوض في (العادي) و(المبتذل) و(الوضيع) و(اليومي) و(السوقي)، بعدما تمهّر كثيرا في قراءة النصوص المنتقاة والمُنتخبة التي يتناقلها نُقاد الأدب ودارسوه على مر العصور»^(٣)، في حين أنّ النقد الثقافي لا يمايز بين أدب رفيع وأدب شعبي، ولا بين فن نخبوي راقٍ وآخر جماهيري، ولا بين أية ظاهرة ثقافية وأخرى؛ لأنه يُعنى بالسياقات والظواهر والبنى المختلفة التي شكّلت البيئة الثقافية التي أُنتجت فيها النصوص، ثمّ يعمل على تفكيك البنى الثقافية من أجل الكشف عن مهيمنات إنتاج المعاني الأيديولوجية، وتشريح الخطابات المختلفة.

ويمكن القول إنّ النقد الثقافي وُجد منذ اللحظة التي انتقلت فيه سلطة النص

(١) ظ: علم التناسل المقارن، عز الدين المناصرة، دار مجدلاوي، عمّان، ط١، ٢٠٠٦: ٢٤.

(٢) النقد الثقافي ومنطق الانسجام - في المنطلق والمتن والإجراء (مقال)، عبد العظيم رهيف السلطاني،

مجلة التربية والعلم، الموصل، ١٩٩٠م، ٢٤، ٢٠١٢: ١٧٨.

(٣) النظرية والنقد الثقافي، محسن جاسم الموسوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١،

الأدبي من مجال الأدب وجماليته إلى مجال الأيديولوجيا والتاريخ، بعد أن أصبحت صحّة النص الأدبي تعتمد على صحّته السياسية أو الأيديولوجية^(١). وبصورة عامة فإنّ النقد الثقافي نشاط فكري يتخذ من الثقافة بشموليتها موضوعاً لبحثه وتفكيره ويعبّر عن مواقف بإزاء تطوراتها وسماتها^(٢).

ومن أبرز رواد هذا النقد (فنست ليتش) الذي أطلق على مشروعه مصطلح (النقد الثقافي) وجعله رديفاً لمصطلحي (ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية) ليفيد من معطيات حقول معرفية أخرى في علم الاجتماع والتاريخ والسياسة والمؤسساتية وغيرها، من دون الاستغناء عن آليات التحليل الأدبي النقدي ومناهجه وتياراته، وقد لاحظ ليتش تنامي توجّه نقدي حول دور المؤسسة العلمية والثقافية في توجيه الخطاب، من خلال أنساق مؤسّسة للذوق العام وللصياغات الذهنية والفنية، الأمر الذي حوّل عناية النقاد من نقد النصوص إلى نقد المؤسسة^(٣).

وأبرز سمات هذا النقد عند ليتش هي:

- ١- إنّه يتمرد على الفهم الرسمي الذي تُشيعه المؤسسات للنصوص الجمالية، بل يفتح إلى ما هو خارج عنايتها وإلى ما هو غير جمالي.
- ٢- الإفادة من المناهج التي تُعنى بتأويل النصوص وكشف خلفياتها التاريخية، علاوة على الأبعاد الثقافية للنصوص.

(١) ظ: الخروج من التيه، عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٣: ٢٥١.

(٢) ظ: دليل الناقد الأدبي، ميجان الرويلي وسعد البازعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط٣، ٢٠٠٢: ٣٠٥.

(٣) ظ: البنيوية وما بعدها، جون ستروك، تر: جابر عصفور، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩: ١٤-١٥.

٣- التركيز على أنظمة الخطاب والكيفية التي يُمكن أن تفصح بها النصوص عن نفسها وعمّا وراءها^(١).

ولا يعني ذلك الابتعاد عن النص، فمنه ينطلق البحث، وإليه يُنظر في ضوء الثقافة التي أنتجته. لذلك صار هناك تحوّل في استراتيجيات التعامل مع النص الأدبي، وأنماط انتاجه وآليات اشتغاله، إذ توضع مضمّرات النسق المعرفي، والمسلمات الايديولوجية والمعتقدات موضع المساءلة والمراجعة والنقد، في ضوء قراءة تعتمد في منطلقاتها استراتيجيات جديدة، تُفيد من نظريات القراءة في النقد الحدائثي وما بعده، في محاولة معرفية لتجاوزها إلى علاقة النص بالثقافة التي أنتجته، ومحاولة دراسة النص من زاوية أخرى جديدة^(٢). إذ يتم دراسة علاقة النص بالأيديولوجيات والمؤثرات التاريخية والسياسية والاقتصادية والفكرية، للكشف عن الدلالات وتحليلها وتفسيرها على وفق المنظور الثقافي، وهي تُحيل على أنساق ثقافية مُضمرة خلف هذه الدلالات، بلحاظ أنّ الخطاب أيّ خطاب لا يمكن أن يصدر عن فراغ، بل هو متفاعل مع بيئته، بل هو نتاج تلك الثقافة التي قيل فيها الخطاب.

وقد أُريد للنقد الثقافي أن يتجاوز النص بمفهومه التقليدي، وعده مادةً خاماً تُستعمل لاستكشاف أنماط معينة من الأنظمة والاشكاليات الايديولوجية وكل ما يمكن تجريده من النص، ويمتدّ - أيضاً - ليشمل نقد المؤسسة المنتجة للثقافة التي تروّض العقل والذوق والسلوك، وتسبغ على الثقافة صيغاً نمطية، وتصطنع

(١) ظ: النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية، عبدالله الغدّامي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٠: ٣٢.

(٢) ظ: سوسيوولوجيا الأدب، الثقافة، التلقي (مقال)، أحمد المدني، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع١٣، ٤٥: ١٩٨١.

قيماً ثقافية هزيلة، وأن يمتدّ إلى كشف المسكوت عنه، وكشف آليات المؤسسة الثقافية التي تقيم علاقات متواطئة مع مؤسسة السلطة^(١).

ويعدّ عبد الله الغدّامي أبرز من تبنّى هذا النقد عربياً، وأعطى صورة عنه في كتابه (النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية)، وفيه يرى أنّه «فرع من فروع النقد النصوي العام، ومن ثمّ فهو أحد علوم اللغة وحقول (الألسنية) معنيّ بنقد الأنساق المضمرة التي ينطوي عليها الخطاب الثقافي بكل تجلياته وأنماطه وصيغته، ما هو غير رسمي وغير مؤسّساتي وما هو كذلك سواء بسواء»^(٢).

ومن أبرز ما جاء به الغدّامي، أنّه أضاف إلى عناصر الرسالة الأدبية التي وضعها ياكوبسن عنصراً سابعاً ووظيفة سابعة هما: النسق والوظيفة النسقية، وقد اعتمد في ذلك على أنّ أنماط الاتصال البشري كافة تُضمّر دلالات نسقية، تؤثر في مستويات الاستقبال الإنساني كافة في الطريقة التي بها نفهم والطريقة التي بها تُفسّر، وأنّ التسليم بوجود النسق والوظيفة النسقية، يجعلنا نوجّه نظرنا نحو الأبعاد النسقية التي تتحكم بنا وبخطاباتها. وأيضاً دعا الغدّامي إلى توسيع مجال المجاز، من حال الاهتمام باللفظة المفردة، أو بالجملة، إلى الخطاب بمجمله، ليكون هذا الخطاب هو الميدان للازدواج الدلالي بين الحقيقة والمجاز، فهو يحتمل بُعدين أحدهما حاضر في البعد اللغوي المكشوف، والآخر يمسّ المضمّر الدلالي للخطاب، وهذا المضمّر هو الفاعل والمحرك الخفي الذي يتحكم في علاقاتنا مع أفعال التعبير وحالات التفاعل^(٣).

(١) ظ: المطابقة والاختلاف، عبد الله إبراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١،

٢٠٠٤: ٥٣٦.

(٢) النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية: ٨٣-٨٤.

(٣) ظ: م. ن: ٦٣-٦٩.

وفي مجال التورية يرى الغدّامي أنّ الخلل يأتي من المفهوم التقليدي لها الذي يشير صراحة إلى أنّ المقصود هو المعنى البعيد، مما يعني خضوع العملية للمقصد وللوعي، ويحوّلها إلى لعبة جمالية، ويجعل البلاغة علماً في جماليات اللغة ويحرمها من القدرة على أن تكون أداة في نقد أنساق الخطاب، وإنّ نقل التورية إلى حقل النقد الثقافي يستلزم توسيع المفهوم ليتجاوز المعنيين القريب والبعيد إلى حال الخطاب إجمالاً الذي ينطوي على مضمّر نسقي ليس في وعي المؤلف ولا في وعي القارئ، ولكنه وُجد عبر عمليات من التراكم حتى صار عنصراً نسقياً ينظم الخطاب^(١).

واقترح الغدّامي إلى جانب الدلالة الصريحة المرتبطة بالجملة النحوية ووظيفتها التوصيلية، والدلالة الضمنية المرتبطة بالجملة الأدبية ووظيفتها الجمالية، نوعاً ثالثاً هو الدلالة النسقية الناتجة عن الجملة الثقافية، وهي ذات بعد نقدي ثقافي ترتبط في علاقات متشابكة نشأت مع الزمن لتكون عنصراً ثقافياً فاعلاً ظلّ كامناً في أعماق الخطابات من دون رقيب نقدي لانشغال النقد بالجمالي أولاً، ولقدرة العناصر النسقية على الكمون والاختفاء^(٢).

أما مراد الغدّامي من المؤلف المزدوج فهو أنّ المؤلف مؤلّفان: الأول هو المبدع، والثاني ذو كيان رمزي هو الثقافة التي تصوغ بأنساقها المهيمنة وعي المؤلف (ولا وعيه) على حد سواء، ومهما حاول المؤلف أن يُعبّر عمّا يريد، فإنّ أفكاره ومواقفه ستكون صدى لفعل الثقافة، فالثقافة مؤلّف مضمّر ذو طبيعة نسقية تُلقى بشباكها غير المنظورة حول الكاتب، فيقع في أسر مفاهيمها الكبرى التي تتسرب إليه كالمخدّر البطيء، فترتّب محمولات خطابه بما يوافق المضامين

(١) ظ: م. ن: ٧٠-٧١.

(٢) ظ: النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية: ٧٢.

الايديولوجية الخاصة بها^(١).

ويتردد كثيرا في أثناء مشروع الغذامي مصطلح (النسق)، بل إنَّ النقد الثقافي مُصمَّم لديه لنقد الأنساق الثقافية وتفكيكها. و«يتحدد النسق عبر وظيفته، وليس عبر وجوده المجرد، والوظيفة النسقية لا تحدث إلا في وضع محدد ومقيّد، وهذا يكون حينما يتعارض نسقان أو نظامان من أنظمة الخطاب أحدهما ظاهر والآخر مضمّر، ويكون المضمّر ناقضا وناسخا للظاهر. ويكون ذلك في نص واحد، أو في ما هو في حكم النص الواحد. ويشترط في النص أن يكون جماليا، وأن يكون جماهيريا»^(٢). ويُقرأ على أنه حادثة ثقافية متضمنة للدلالة النسقية، التي ليست من صنع مؤلف فرد وإنما مُنكّبة في الخطاب بفعل سيطرة نموذج ثقافي شامل، والنسق ذو طبيعة سردية وله حبكة متقنة فهو بارع في التخفي، وهو تأريخي أزلي وراسخ، له الغلبة في تحييد حاجات الناس تحت أغطية جمالية وبلاغية، يقوم بتنميظ ذاتة الأمة وطرائق تفكيرها وميولها وأحكامها^(٣). ولا يمكن تقدير أهمية النقد الثقافي من دون الكشف عن محمولات النسق الثقافي السائد.

وهذه القراءة الثقافية قراءة تواصلية تتطلب وعيا بالمنجز الثقافي؛ لأنها تعين النص من منظور ثقافي متحرك، ذلك أن النص يحفل بالمنجزات والإشكاليات الفكرية، التي ينبغي على القارئ أن يُجَلِّلها ويُفكِّكها، ويملاً فراغاتها على النحو الذي يُؤدّي إلى معرفة جديدة غير تقليدية^(٤). وفيها أيضا يتمّ الكشف عن منطق الفكر داخل النص، ورصد التفاعل بين مرجعية النص الثقافي والوعي الفردي للمبدع.

(١) ظ: م. ن: ٧٥-٧٦.

(٢) م. ن: ٧٧.

(٣) ظ: النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية: ٧٨-٨٠.

(٤) ظ: نقد الحقيقة، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٥: ٩.

مسوغات وجود النقد الثقافي:

لقد انبثق النقد الثقافي من صلب تناقضات الأشياء القديمة التي بدأت تتأزم وتُظهر عجزا في تفسير موضوعاتها، وقد ضمّرت روح الفاعلية والجدوى فيها، وبدأت قواها الجامدة تحول دون الوفاء بوعودها، أما العرب فكانوا متابعين للموجّهات الثقافية السائدة في العالم آنذاك، ولاسيّما أنّ كثيرا مما يشكّل الثقافة العربية الحديثة يستند إلى مرجعيات مستعارة^(١). وقد صار بالإمكان البحث في إشكاليات الثقافة التي تُحيل على مفاهيم الثقافة والحضارة والدين والسلطة والأيدولوجيا، «وقد كشف النقد الثقافي زيف فرضياتنا المسبقة وهشاشة أسسها ومسلّماتها غير المنقودة، فأصبحنا أشدّ وعيا بدور الثقافة (أي النظام الدلالي) في تكوين معرفتنا وطرق تفكيرنا بل حتى الكيفية التي بها تتشكل أحاسيسنا وعواطفنا»^(٢).

إنّ من مسوغات وجود النقد الثقافي أنّه لا يمكن المضي في ادّعاء براءة النصوص من المعتقدات والأفكار الأيدولوجية؛ لأنّ الأدب في منظور النقد الثقافي مصطلح وظائف متغيّر، وتشكيل اجتماعي تاريخي، وليس كيانا خاصا منقطعاً عن غيره، ومنها - أيضا - تحويل الانتباه نحو معالم الثقافة الأخر وفعلها الشعوري، وهو جزء من التحوّلات التي جرت إثر الثورة في عالم الاتصالات والمعلوماتية، وما حتمته من تغيير في مفهوم الثقافة، باتجاه حق الجميع في أن يكون لهم الشأن والمكانة في التمثيل الثقافي بحسب الإمكان والظروف^(٣). لذلك

(١) ظ: النقد الثقافي - مطارحات في النظرية والمنهج والتطبيق (مقال)، عبدالله إبراهيم، في ضمن كتاب: عبدالله الغدّامي والممارسة النقدية والثقافية، مجموعة باحثين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

(٢) دليل الناقد الأدبي: ١٤٢.

(٣) ظ: النظرية والنقد الثقافي: ١٩ و ٢٧.

جرى التشديد على أن النص ليس بريئاً وأنه يُخفي أحيانا أيديولوجيات مناقضة لظواهر النص البلاغية، وأنه لا يمكن أن ينغلق على أدبيته الخاصة التي روج لها الشكلاونيون الروس ومن بعدهم أنصار البنيوية وأنصار ما بعد الحداثة إذ يقول أدوارد سعيد أن «الأدب لا يمكن أن يُبتر عن التاريخ والمجتمع. إن الاستقلال الذاتي المزعوم للأعمال الأدبية والفنية، يقتضي نوعاً من الفصل، يفرض فيما أرى محدودية مضجرة، تأبى الأعمال الأدبية نفسها أن تقوم بفرضها»^(١).

ويرى أحد الباحثين أن النقد الثقافي يعين على نقد التراث والعقل والشخصية العربية والخطاب الثقافي بوجه عام، لكنّه بحاجة إلى جرأة في نقد الأصول بجميع أشكالها «والحق أن قضية الأصول كما نتداولها ونتصل بها على الصعيد الثقافية والعرقية والدينية قضية أيديولوجية أكثر مما هي تاريخية، إنها في جوهرها أيديولوجيا مُتخلّقة تُصنّع لخدمة صانعها، فالعلاقة مع الماضي لا بد أن تكون شفافة وخالية من التعظيم والتأثيم»^(٢).

ومن مسوّغات هذا النقد - أيضاً - أن الوظيفة التقليدية للنقد الأدبي القائمة على تحليل النصوص الأدبية والكشف عن الجمالي والبلاغي فيها، قد قادت إلى نوع من العمى الثقافي، وأنّ وظيفة النقد الثقافي القائمة على كشف الأنساق الثقافية في مجمل الخطابات والظواهر الثقافية ستقود إلى البصيرة الثقافية^(٣).

ومن دواعي هذا النقد أن نصوص الأدب قد أُشيعت بحثاً جمالياً عبر مختلف

(١) الثقافة والامبريالية، إدوارد سعيد، تر: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، ط ١، ١٩٩٧: ٨٥، وظ:

الاستشراق، إدوارد سعيد، تر: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٩١: ٦٠

(٢) المطابقة والاختلاف: ٥٤٨.

(٣) ظ: النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية: ٦٣-٦٥.

المناهج النقدية الأدبية، من دون الالتفات إلى ما تشكله هذه النصوص بالنسبة لحركة المجتمع، وما الذي أسهمت به في تأسيس الهوية الثقافية للمجتمع، وكيف تعمل داخل سياقات الثقافة، وكيف تعمل بداخلها أنساق الهيمنة الأيديولوجية للسلطة وللمجتمع في آنٍ واحد^(١).

آلياته:

لقد صار من المؤكد أنّ النقد الثقافي يفتح على مختلف التيارات والمناهج النقدية والعلوم في تحليلاته؛ فلا ينحصر في توجه منهجي واحد أو إجراءات بعينها، وكأنّه الحل المناسب لتوفيق المدارس النقدية والحلول محلّها^(٢)، وإنّ «الهدف من وراء النقد الثقافي يُمكن التعبير عنه بأقصى قدر من الشمولية على أنّه دراسة القيم والمؤسسات والممارسات والخطابات الموروثة في إطار أصولها وتكوينها وآثارها السياسية والاجتماعية والجمالية»^(٣)، والناقد الثقافي مُلزم بالمشاركة في تمظهرات الفعاليات الثقافية، وأن يكون ذا معرفة واسعة وله إحاطة وافية بالحالات الصغرى والكبرى، وإلاّ لا مجال له في ميدان النظرية والنقد الثقافي، وهذه الإحاطة تتسع أمامه ساحة الفعل والدرس والمشاركة، لقراءة ما هو صغير وطارئ، وما هو كبير وشائك، في الحاضر والماضي^(٤). فالنقد بهذه الكيفية بحاجة إلى وعي واسع يتجاوز الحدود التي تعارف عليها نقّاد الأدب سابقا.

(١) ظ: مشروع الحدائث الشعرية في العراق في إطار النقد الثقافي (أطروحة دكتوراه)، كريم شغيدل، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨: ٢١.

(٢) ظ: النقد الثقافي - نظرة خاصة (مقال)، إبراهيم فتحي، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع ٦٣، ٢٠٠٤: ١٣٠.

(٣) النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات: ٤١٠.

(٤) ظ: النظرية والنقد الثقافي: ٣٠.

وعلى ضوء ما تقدّم فإنّ العناية بالأبعاد الثقافية للنصوص بل للظواهر الأدبية والاجتماعية والدينية والسياسية، كانت سمة وسمت اتجاهات الثقافة العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين.

وهناك تركيز في التحليل الثقافي على مركزيّة وفائدة التحليلات الاجتماعية والاقتصادية والتحليلية النفسية والجمالية؛ لأنه مثلما بدت النفس المستقلة وهما بدت كذلك فكرة النص الأدبي المستقل، واكتشف جرينبلات «أنّ تشكيل المرء لنفسه وتشكّله بالمؤسسات الثقافية - الأسرة، الدين، الدولة - أمران مرتبطان بلا انفصام، وأنّه لا توجد لحظات من الذاتية الخالصة غير المقيدة، بل لقد أخذت الذات الانسانية نفسها تبدو غير حرة إلى حدٍ مدهش وأثّما النتاج الأيديولوجي لعلاقات القوة في مجتمع معين»^(١).

والتحليل الثقافي يفيد من اتجاهات القراءة المتعارف عليها في النقد الحدائوي بما يساعد على فهم الواقع الثقافي وأنساقه المستترة خلف تقنعات أيديولوجية، ولم يعد المعنى يكمن في قلب المبدع كما قال القدماء العرب ولا في بنية النص كما قال البنيويون ولا عند القارئ بحسب أصحاب نقد استجابة القارئ، بل يكمن في التفاعل بين عناصر الثقافة وعناصر الأدب داخل النص، ولقد انكسرت مركزيّة المعنى ومركزيّة الذات الأولى التي تحتكر المعنى؛ لأنه صار مبعثراً في النص ينتظر قارئاً ما لكي يفك رموزه ويكشف دلالاته^(٢).

والنقاد الثقافيون لا يتقدون بلا وجهة نظر، فإنّ لهم علاقات باتجاهات مختلفة

(١) النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات: ٤٠٣.

(٢) ظ: تأنيث القصيدة والقارئ المختلف، عبدالله الغدّامي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١،

كالاتجاه النسوي أو الماركسي أو باتجاه التحليل النفسي أو الاتجاه المحافظ أو الفوضوي أو الراديكالي، أو يرتبط بعلم العلامات أو المذهب الاجتماعي أو الإنثروبولوجي أو بمزيج من كل ما سبق^(١)، لذا لا ينقطع النقد الثقافي عن غيره، فالنقد الفني والنقد الأدبي والدراسات اللغوية، يجب أن يتمّ الإفادة منها بوصفها أدوات تُعين على تحليل النصوص والظواهر الثقافية وتفسيرها، ومن ثمّ استبيان الأنساق الثقافية القارة في سلوك الإنسان واستقراء رؤيته للعالم^(٢). وهذا ما أكّده الغدّامي - فيما بعد - إذ رأى أنّ منجزات النقد الأدبي وأدواته «منجز علمي ضخم لا يُمكن تجاهله أولاً، ولا يُمكن الاستغناء عنه ثانياً، ذلك إنّ نحن أردنا أن نكون منهجين في عملنا، وفي تصورنا للظاهرة التعبيرية [...] إنّ النقد الثقافي لن يكون إلغاءً منهجياً للنقد الأدبي، بل إنّهُ سيَعتمد اعتماداً جوهرياً على المنجز الإجرائي للنقد الأدبي»^(٣).

ويرى ليتش أنّ النقد الثقافي يجب أن يتّجه إلى المكونات المختلفة للنص، وأنّ مهمته تحليل الجذور الاجتماعية للأحداث المجتمعية والمؤسسات والنصوص، ومهادها ومهاويها وتفرعاتها الأيديولوجية^(٤).

وليس غاية النقد الثقافي النص بذاته؛ لأنه وسيلة وأداة تُستخدَم لاستكشاف أنماط ثقافية معينة وإشكاليات أيديولوجية ومتابعة فعلها الاجتماعي^(٥).

(١) ظ: النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية: ٣٨.

(٢) ظ: في جماليات التحليل الثقافي (مقال)، أمل طاهر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ع ٩٤، ٢٠٠٦: ٣٧.

(٣) نقد ثقافي أم نقد أدبي، عبدالله الغدّامي وعبد النبي اصطيّف، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٤: ٢١.

(٤) ظ: النظرية والنقد الثقافي: ٢٠.

(٥) مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة، حفناوي بعلي، منشورات أمانة عمّان، الأردن، ط ١،

ومن شأن النقد الثقافي لو جرى تطبيقه بشكل سليم تصحيح العلاقة بالماضي من خلال نقده، وتحديد أنساق القيم الخدّاعة المتخفية في الثقافة والحياة، والعمل على تفكيك عراها وأواصرها تمهيداً لتغييرها^(١).

ولا بدّ للتحليل الثقافي أن يذهب إلى ما هو أبعد من النص ليحدد الروابط بين النص والقيم من جهة، والمؤسسات والممارسات الأخرى في الثقافة من جهة أخرى، وبهذا يمكن استعادة القيم الثقافية التي امتصّها النص الأدبي^(٢).

يزاد على ما سبق أنّ الدراسة الثقافية تفتح على علاقة النص موضع التحليل بنصوص أخرى داخل الثقافة التي أنتجته، فالنقد الثقافي يتعد عن الالتزام بحدود الكلمات المباشرة في دراسة أي معطى ثقافي، كالأدب مثلاً بوصفه منتجاً ثقافياً مؤثراً ومتأثراً في عملية التفاعل الثقافي^(٣). وإنّ تحليل النص تحليلاً ثقافياً يعني وضعه «داخل سياقه السياسي من ناحية، وداخل سياق القارئ أو الناقد من ناحية أخرى. وفي هذا يتحرك الناقد من منطلقات ماركسية تركز على العلاقة بين الطبقات، وعلى الصراع الطبقي كعناصر لتحديد الواقع الثقافي، وهكذا يصبح النص علامة ثقافية تتحقق دلالتها فقط داخل السياق الثقافي السياسي الذي أنتجها»^(٤).

ولا يمكن أن يقتصر التحليل الثقافي على جزئية اكتشاف النسق المكبوت في النص، ولا أن يقتصر على النصوص المشهورة، فالنص المهّمّش له أنساقه المكبوتة؛ لأن آليات الاختيار التي تحكّم الناقد هي تعبير عن نسق مكبوت يُمكن تحليله جمالياً وثقافياً^(٥).

(١) ظ: النقد الثقافي - مطارحات في النظرية والمنهج والتطبيق (مقال): ٦٤.

(٢) ظ: دليل الناقد الأدبي: ٨٠.

(٣) ظ: الخروج من التيه: ٢٣٥.

(٤) مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن، حفناوي بعلي، الدار العربية للعلوم، الجزائر، ط ١، ٢٠٠١: ٤٧.

(٥) ظ: النقد الثقافي المقارن بديلاً (مقال)، عز الدين المناصرة، مجلة أفكار، الأردن، ع ٢٠٧، ٢٠٠٦: ١٨.

نطاق اشتغاله:

يمتدّ النقد الثقافي في نشاطه ليشمل موضوعات مختلفة يجمع بينها أتمها قضايا ثقافية، منها قضية تهيمش المرأة ودونيتها، وهي ظاهرة ثقافية أسهمت الثقافات السائدة بتثبيتها على مر العصور، حتى شكّلت موروثا راسخا، إذ يخوض النقد الثقافي في هذه القضية بالبحث في تحليل أسباب هذا التهميش ودوافعه وفضح الازدواجية في خطابات مراكز القوة، وبيان أسباب التفاوت بين الرجل والمرأة، وهل لطبيعة المرأة البيولوجية أثر في تهيمشها وتمييز الرجل، أو أنّ ذلك من فعل البنية الثقافية التي منحت التمايز لصالح الرجل؟، في محاولة لـ «تفسير كل التراكمات الفكرية المكرّسة لدونية المرأة، واختزال دورها وتقليص عطائها النوعي، في الإبداع والثقافة»^(١). ومن مجالات الاشتغال - أيضا - الاثنيات والطبقات والمسكوت عنه والمقموع والمهمش والمستحي منه... الخ.

ويشمل - أيضا - علاقة المثقف بالسلطة، وآليات السلطة في التعامل مع المثقف بوصفه مرجعية في تعميق وعي المجتمع بنفسه؛ لأنه يمارس مهمّة في ضبط القيم والممارسات الاجتماعية وتطويرها وتجديدها، وينشر قيم حرّية الفكر والتعبير والاختلاف والمغايرة وتعدّد وجهات النظر^(٢)، وهذه العلاقة غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر؛ لأنّ السلطة قد تمارس إكراهات على المثقف الذي يعارضها في التوجّهات أو يكشف ألعيبها في تضليل العامة، وقد تلجأ إلى احتوائه وأدجّته بأفكارها. وتُحاول السيطرة على الثقافة وتُعيد صناعتها؛ لأنّ هدفها «التلاعب بوعي الجماهير كي يُبقوا على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [...]»

(١) النسوية وفلسفة العلم، يمى الخولي، عالم المعرفة، الكويت، ط١، ٢٠٠٥: ٢٨.

(٢) ظ: مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن: ١٥١.

إن أفكار الطبقة الحاكمة، في كل عصر، هي الأفكار المسيطرة، بمعنى أن الطبقة التي تسيطر على القوى المادية في المجتمع هي في الوقت نفسه مسيطرة على القوى الفكرية والعقلية»^(١).

ويرى أدورنو - أحد نقاد النظرية النقدية في مدرسة فرانكفورت الألمانية - أن الثقافة قوة مُدمّرة، وأن إهمالها يعني الخضوع لأيديولوجيتها، فالثقافة تُخضع الذهن وتُخدره، لتجعله قابلاً بالنظام السياسي الموجود، وتُقدّم حلولاً شكلية لا جوهرية للمشكلات، وبذلك تُصادر وعي الجماهير التي تغدو مسلوبة الإرادة تماماً، والسلطة تُعيد صناعة الثقافة لتكون منتجاتها مشجّعة للمطابقة والإجماع، والإبقاء على جمهور انكفائي وتابع وسلبّي واستهلاكي، والهدف هو طاعة السلطة الحاكمة^(٢).

وفي ضوء هذا التشعب تعدّت علاقة النص إلى المدلولات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ولم يُعد النص مُمثلاً لجنسه الأدبي بل صار ممثلاً لبنية الثقافة بشتى أشكالها، بوصف النص مُعبّراً عن مصالح وغايات اجتماعية وثقافية، وربما كان من أهميّة النقد الثقافي وقيّمته أنّه يكشف عن طرائق السيطرة على الانتاج وعن أيديولوجيا الطبقات الحاكمة في الهيمنة على المجتمعات، بطرائق متعددة، كأن تكون هي الراعية للثقافة والفنون، ليس حبا فيها بل لضمان بقائها وسيورتها بما يوافق سياساتها، وعدم تمردها على واقعها.

(١) النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية: ٨٦-٨٧.

(٢) ظ: مدرسة فرانكفورت وصناعة الثقافة (مقال)، ستريناني، تر: سهيل نجم، مجلة المعرفة، دمشق،

الباب الأول

جمع نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي

الفصل الأول: نسق التشكيك

الفصل الثاني: نسق الإنكار

الفصل الثالث: نسق التأكيد

مدخل

لا يكاد يخفى أن نهج البلاغة مجموعة نصوص اختارها الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وجعله في ثلاثة أبواب: باب الخطب، وباب الرسائل والعهود، وباب الحكم. وهي اختيارات تضمنت عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربية وثواقب الكلم الدينية والدينية من كلام أمير الفصاحة والبلاغة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فعلى كلامه (عليه السلام) كما قال الرضي «مسحة من العلم الالهي، وفيه عبقة من الكلام النبوي»^(١)، وهو كما وصفه ابن أبي الحديد المعتزلي «دون كلام الخالق، وفوق كلام المخلوقين. ومنه تعلم الناس الخطابة والكتابة»^(٢). ومع ذلك فإننا نعتقد أن كلام الإمام علي (عليه السلام) قد تأخر تدوينه؛ لأنه قد جرى آنذاك فرز ثقافي تم فيه إبعاد كلام الإمام وتهميشه؛ لأنه يمثل الخطاب المضاد للسلطتين الحاكميتين آنذاك الأموية والعباسية، في مقابل تدوين غيره من خطابات.

وقد كان هذا المجموع مشارا لعناية العلماء والنقاد والباحثين من مذاهب شتى، وأبدوا مواقف متباينة من نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام). ومن

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات أنوار الهدى، قم، ط ١، ١٤٢٩هـ: ٩٠/١. (المقدمة)

(٢) م. ن: ٦٧/١.

الجدير بالذكر أنّ الرضي لم يذكر المصادر التي استقى منها تلك النصوص سوى تسعة مصادر ذكرها في موضعها من النهج، وكانت تلك هي الباب التي فتحت المجال لمن في نفسه ريبة من النهج أن يطعن فيه، ولا سيما أنهم وجدوا فيه أمورا لا تنسجم ومعتقداتهم المذهبية، فأخذوا يبحثون عن حجج وذرائع مختلفة للتشكيك في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام)، ونودّ أن ننبه إلى أنّ هذا الموقف يشمل كل من أبدى شكّه في نصوص معينة وليس في النهج كله.

ووجد - أيضا - موقف أكثر تشددا وتصلبا من ذلك، تمثل بموقف المنكرين لنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام) إنكارا تاما، مسوّغين ذلك بأنه من وضع الشريف الرضي أو الشريف المرتضى أو من وضع فصحاء الشيعة ليزيدوا من مناقب الإمام وفضائله.

وفي مقابل ذلك ظهر موقف ثالث تمثل بموقف المؤكدين نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام)، الذين أخذوا على عاتقهم الرد على شبهات المشككين والمنكرين، وتأكيد ذلك بقرائن عقلية وعقلية متنوعة.

وبعد تحديد هذه المواقف سنسعى إلى دراستها في ثلاثة فصول تحت مسميات: نسق التشكيك، ونسق الإنكار، ونسق التأكيد.

وعملنا في كل فصل هو البحث عن مواضع البنى النصية والموضوعية، ومحاولة استقرار البواعث والأنساق المحركة التي دفعتهم لاتخاذ هذه المواقف؛ باستنطاق النصوص ومتابعة المرجعيات الثقافية لكل عَلمٍ من أعلام الفصول الثلاثة، متخذين من أسماء الأعلام عنوانات فرعية للفصول؛ لأن ذلك يتيح لنا كشف خصوصية كل باحث على حدة، ومن ثم استجلاء الغايات والأهداف.

ولا بد من التشديد على أهمية الانتقال المنظم بين النص والثقافة التي صدر عنها؛ لأن للثقافة أثرا فعالا في توجيه الأفعال والرغبات، فهي «تهدف إلى التلاعب بوعي الجماهير بغية الحفاظ على المؤسسات القائمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يأتي بالفائدة والنفع للنخب المسيطرة على المؤسسات المهنية في المجتمعات الرأسمالية- البرجوازية»^(١)، ومن هنا تأتي أهمية تكوين صورة واضحة عن البيئة الثقافية التي أنتجت فيها النصوص، لغرض فهم معاني النصوص، ومن ثم اكتشاف الأنساق الثقافية الكامنة فيها.

(١) النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسة: ٨٦.

الفصل الأول

نسق التشكيك

مدخل

يُعدُّ نهج البلاغة من أهم كتب التراث الإسلامي، ولاسيما عند الشيعة؛ فهو يمثل مختارات من كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، اختارها الشريف الرضي، وجمعها في هذا الكتاب.

وقد أثرت حوله جملة من الشبهات، وكانت على مظهرين، الأول في من جمع كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، هل كان الشريف الرضي أو الشريف المرتضى، أو غيرهما؟ والآخر في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام). وبإزاء هذين المظهرين، وُجِدَت شبهات أراد منها أصحابها إجمالاً أن يشكّكوا بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وكثر المشكّكون، وأخذ الخلف منهم يتابع السلف لتحقيق بعض المقاصد والغايات.

وسيكون عملنا في هذا الفصل متابعة تلك الشبهات التي أثارها المشكّكون على أساس التسلسل الزمني للمشكّكين، محاولين أن نضع أقوالهم وشبهاتهم في سياقاتها التاريخية والثقافية المختلفة، لتبيّن موضوعية تلك الشبهات، ومدى صحتها من عدمها، ومن ثمّ تتّضح لدينا الدوافع التي تكمن خلف ذلك التشكيك.

ويتطلب الأمر منا لكي نفهم أي نص من نصوص المشكّكين أن نفهم الثقافة التي صدر عنها النص، والواقع التاريخي كذلك، إذ إن الفرد - كما يقول جان بول سارتر - «يوجد في ثقافته وفي لغته، أي داخل مجموعة خاصة من الشروط»^(١)،

(١) عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، أدبث كريزويل، ترجمة: جابر عصفور، دار آفاق

ويتيح لنا ذلك تفسيره من وجهة نظر الثقافة التي ألهمت قائله، وبدون ذلك فكأننا ننظر إلى النص بغير الروح التي صدر عنها.

أولاً: ابن خلكان (ت ٦٨١هـ - ١٢٨٢م):

أول من ذكر أنّ هناك تشكيكا في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) هو ابن خلكان؛ شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن أبي بكر الإربلي البرمكي. ولد بإربل سنة (٦٠٨هـ) وتوفي بدمشق سنة (٦٨١هـ). وكان أديبا يحب الشعر والأدب^(١). قال وهو يترجم سيرة الشريف المرتضى: «وقد اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، هل هو جمعه؟ أو جمع أخيه الرضي؟ وقد قيل: إنه ليس من كلام عليّ، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه والله أعلم»^(٢). وبذلك يكون أول من ذكر التشكيك بنهج البلاغة في كتاب، والجزء الأول من تشكيكه يدور حول جامع النهج، هل هو الرضي أو المرتضى، والجزء الثاني يرتبط بنسبة النصوص إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وعبر عن ذلك بقوله: (وقد قيل إنّه ليس من كلام عليّ) من دون أن يتيقن أو من دون أن يذكر مَنْ القائل، وربما يكون هذا رأيه الخاص نسبه لآخرين لم يسمّهم، ونحن هنا بحاجة إلى وضع النص في الأجواء الثقافية التي صدر عنها، ليتم في ضوئها كشف البواعث والأبعاد الثقافية التي أنتجت النص^(٣).

إن هذا الحكم المتردد لا يمكن أن يصدر من فراغ، إنما هو نتاج لمرجعيات ثقافية

عربية، بغداد، ١٩٨٥: ٣٦.

(١) ظ: فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبی (ت ٥٧٦٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١: ١٥٣/١.

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،

مطبعة السعادة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨: ٣/٣١٣.

(٣) ظ: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٥: ٢٤.

مهيمنة تكون مفسّرة لتلك المعاني ومبيّنة لتوجهاتها. فقول ابن خلكان بحاجة إلى وضعه في سياقاته المختلفة، لتبيّن أبعاده، فقد قال: «اختلف الناس في كتاب نهج البلاغة»^(١)، وهي عبارة فيها إعمام ما يجعلها فضفاضة، فَمَنْ هؤلاء الناس؟ والواقع أنّه لم يرد - بحسب اطلاعي - ذلك الاختلاف في كتب المتقدمين، ولو كان ذلك أمراً حاصلًا لذكر مَنْ هؤلاء المختلفين في نسبة الكتاب، ولأكد ذلك بمؤكّدات كثيرة؛ من شأنها أن تعطي كلامه موثوقية أكبر، ولانصرف الناس عن الكتاب. فقولُه هذا بلا دليل؛ إذ عُنِيَ العلماء بشرحه والتعليق عليه، كما فعل في عصر ابن خلكان نفسه قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ) في شرحه، وابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، الذي كتب شرحاً مفصلاً لنهج البلاغة، وابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ).

لقد تدرّج ابن خلكان في شكّه ليسبغ على رأيه الموضوعية ويدفع عن نفسه القصدية القبليّة، بحيث يأتي بالأراء المختلفة.

وربما كانت غايته توثيق ما يسمع فحسب، والحرص على إيراد أي خبر، وإن لم يكن واثقاً منه بدليل قوله: (والله أعلم) التي قد يراد منها التواضع ولاسيّما بإزاء الأحكام الدينية فلعلّه نأى بنفسه عن الحكم. لكن عدم تمحيصه ذلك يُعدُّ خللاً وطعناً في دقّته وثبّته من الأخبار التي ينقلها. ومن يتابع أخبار ابن خلكان يتردد في التسليم بكلامه، فهو - كما حدّث عن نفسه - كان مغرماً بشعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، شديد العناية به، إذ خلّصه من شعر غيره، وحفظه^(٢). وقد ابتلي ابن خلكان في أواخر أيامه بحب أحد أولاد الملوك، وقد شغفه حبه، وتيمّمه هواه، حتى منعه من النوم^(٣).

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٣/٣١٣.

(٢) ظ: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ١/٥٠٧.

(٣) ظ: م. ن: ١/١١٣.

وقد أظهر ابن خلكان في كتابه (وفيات الأعيان) التعصّب على جماعة، والغلو في آخرين^(١)، ومارس نوعاً من التمييز في الترجمة للأعلام، فهو يترجم للأئمة (محمد الباقر، وجعفر الصادق، ومحمد الجواد، والحسن العسكري) (عليه السلام)، بأخبار مقتضبة جداً لا تتجاوز ذكر سنة الولادة وسنة الوفاة، ومن عاصروا من الخلفاء، في حين يترجم للمتوكل العباسي، ولجعفر البرمكي، وللحجاج بن يوسف الثقفي، بأخبار كثيرة جداً، يستطرد فيها بذكر صفاتهم وأعمالهم وأخبارهم جميعها^(٢).

فما مقياسه في ذلك؟ وفي مقام الترجمة لأبي بكر، جعله أول من أسلم^(٣)، مع أن القرائن التي تفيد أنّ علياً بن أبي طالب (عليه السلام) هو أولهم إسلاماً تتجاوز المائة دليل، بين حديث للرسول (ﷺ) وقول للإمام (عليه السلام) أو للأئمة عليهم السلام أو للصحابة، سيأتي ذكرها لاحقاً.

ومن جملة الأخبار التي تُثير الشكوك في عباراته ما أورده بحق الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) عندما عقد الصلح مع معاوية تجنباً للفتنة وسفك الدماء، إذ قال: «ويقال بأنه أعطاه خمسة آلاف درهم ورجع إلى المدينة، وقال قوم: إنه صالحه بأذرح في جمادى الأولى وأخذ مائة ألف دينار»^(٤)، وكأنه أراد أن يقول: إن الإمام الحسن (عليه السلام) قد صالح مقابل المال ولم يُؤثر مصلحة المسلمين.

يتمخض عن ذلك ضرورة التزام الحيطة والحذر عند قراءة أقوال ابن خلكان،

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده، عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، ط ١، ١٩٦٦: ١/١٢٥.

(٢) ظ: وفيات الأعيان وأبناء الزمان: ٤/١٧٤ و ١/٣٢٧ و ٤/١٧٥ و ٣/٣٧٢ و ١/٣٥٠-٣٥٧ و ١/٤٧٥-٤٧٩ و ١/٣٢٨-٣٤٦ و ١/٤٧٢-٤٧٥ و ٢/٢٩-٥٤.

(٣) ظ: وفيات الأعيان وأبناء الزمان: ٣/٦٦.

(٤) م. ن: ٢/٦٨.

فالقارئ يجد بعض التناقض في أقواله، فهو في موضعٍ أذعن بإمامة الشريف المرتضى في جملة من العلوم، ودلّ على فضله الكثير، وتوسّعه في الاطلاع على العلوم، ومع ذلك يتهمه بالوضع والكذب على أمير المؤمنين (عليه السلام)، إذ نسب نهج البلاغة إليه جهلاً أو تجاهلاً، ثم اتهمه بوضعه^(١).

أما نسبة الكتاب إلى الشريف المرتضى فربما كان منشؤه أن المرتضى هو لقب جد الشريفين (الرضي والمرتضى) السيد إبراهيم المرتضى بن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام). إذ كان هذا اللقب سارياً على الشريفين، ثم انفرد الرضي بلقبه هذا (الرضي) بعد أن صار نقيباً للطالبيين بعد وفاة والده^(٢).

إن المشهور لدى المؤرخين القدامى وأصحاب التراجم أن نهج البلاغة هو من جمع الشريف الرضي، فقد ذكر ذلك النجاشي (ت ٤٥٠هـ)^(٣) وهو معاصر للشريف الرضي، وأسبق من ابن خلكان زمناً، وهناك دليل آخر لا يدع مجالاً للشك، وهو أنه لا خلاف في أن كتب (مجازات الآثار النبوية وحقائق التأويل وخصائص الأئمة) هي من مؤلفات الشريف الرضي، أكّد ذلك معاصرون ولاحقون له منهم أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)^(٤)، وأحمد بن علي النجاشي (ت ٤٥٠هـ)^(٥)، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)^(٦)، والشيخ أغا

(١) ظ: م. ن: ٣/٣١٣.

(٢) ظ: ما هو نهج البلاغة؟، هبة الدين الشهرستاني، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٢هـ: ٢٨.

(٣) ظ: رجال النجاشي، أحمد بن علي بن العباس النجاشي (ت ٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم: ٣٩٨.

(٤) ظ: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ٢، ١٩٦٥: ٣/١٣٦.

(٥) ظ: رجال النجاشي: ٣٩٨.

(٦) ظ: تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١،

برزك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)^(١)، وفي كتب الرضي هذه تصريح بأن نهج البلاغة من مؤلفاته إذ يحيل عليه في مواضع كثيرة^(٢)، وفي النهج - أيضا - تصريح بأن هذه الكتب له، وفيه إحالات عليها^(٣). وفيما تقدم أدلة كثيرة تشير إلى أن نهج البلاغة من جمعه واختياره لا جمع أخيه المرتضى، وكذا أجمع شراح النهج القدامى والمحدثون ومنهم: علي بن زيد البيهقي الأنصاري (ت ٥٦٥ هـ)، وقطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، وقطب الدين الكيذري البيهقي من أعلام القرن السادس، وابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦ هـ)، وابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩ هـ)، ومحمد عبده ومحمد جواد مغنية، وقد أثبت ذلك - أيضا - امتياز علي عرشي في مقاله (استناد نهج البلاغة) الذي درس المعاصرين للرضي وأثبت النهج للشريف الرضي^(٤)، وبذلك لا يبقى مجال للشك في من هو جامع كلام الإمام علي (عليه السلام) كما ادعى ابن خلكان، وتبقى لدينا قضية اتهام الرضي بوضع نهج البلاغة، فهل كانت هناك إمكانية لقبول هذا الشك؟

إن من يطلع على سيرة حياة الشريف الرضي في كتب التراجم والسير والتاريخ يجد صعوبة في إمكانية اتهام الرضي بهذه التهمة؛ فقد قال فيه الثعالبي بأنه «أبدع

١٩٩٧/٢/٢٤٢.

- (١) ظ: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، دار الأضواء، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣-١٩٨٣: ٣٢/٧ و ١٦٤.
- (٢) ظ: مجازات الآثار النبوية، الشريف الرضي، تحقيق وشرح: طه محمد الزيني، مكتبة بصيرتي، قم: ٢٠٨، وحقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي (ت ٥٤٠٦ هـ)، تحقيق: محمد آل كاشف الغطاء، دار المهاجر، بيروت: ١٦٧/٥، وخصائص الأئمة، الشريف الرضي، تحقيق: محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ١٤٠٦ هـ: ٩ و ١٢ و ١٤ و ٣١ و ١١٨.
- (٣) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٩٠/١ و ٣٠٧ و ١٨٨/٢٠.

(٤) ظ: استناد نهج البلاغة (مقال)، امتياز علي عرشي، مجلة ثقافة الهند، ١، ١٩٥٧: ٥-٢٢.

أبناء الزمان، وأنجب سادة العراق، يتحلى مع محته الشريف، ومفخره المنيف بأدب ظاهر، وفضل باهر، وحظ من جميع المحاسن وافر»^(١).

وقال فيه ابن عنبه (ت ٨٢٨هـ): «نقيب النقباء، وهو ذو الفضائل الشائعة، والمكارم الذائعة، كانت له هبة وجلالة، وفيه ورع وعفة وتكشف، ومراعاة للأهل والعشيرة، ولي نقابة الطالبين مرارا، وكانت إليه إمارة الحج والمظالم»^(٢). وكان من أهل الفضل والعلم والأدب كما يصفه الخطيب البغدادي (ت ٦٣٤هـ)^(٣).

وأصدق التراجم ما قاله عن نفسه^(٤):

حذفتُ فضول العيش حتى رددتُها إلى دون ما يرضى به المتعففُ
وأملتُ أن أجري خفيضا إلى العُلا إذا شئتُم أن تلحقوا فتخفُّوا

وهو رجل وصفته المصادر بالورع والعفة والشرف والنزاهة، فقد ذكر ابن عنبه (ت ٨٢٨هـ) نقلا عن أبي إسحاق الصابي عن الوزير أبي محمد المهدي، أن هذا الوزير قد أرسل إلى الشريف الرضي طبقا فيه ألف دينار ليقبله هدية في مولود ولد له، فامتنع وردّها إلى الوزير؛ لأنه لا يقبل صلة من أحد ولا حتى صلات أبيه، فجعلها الوزير للقوابل فرفضها، ثم أقترحها الوزير لطلبة العلم عنده فرفضها بعد أن رفضوها، وردّ الطبق على حاله، فقال الوزير عندها: كيف لا أعظم من

(١) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: ٣/١٣٦.

(٢) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين بن عنبه (ت ٨٢٨هـ)، تصحيح: محمد حسن آل طالقاني، المطبعة الحيدرية، النجف، ط ٢، ١٩٦١: ٢٠٧.

(٣) ظ: تاريخ بغداد: ٢/٢٤٣.

(٤) ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت، ١٩٦١: ٢/٢١.

هذه حاله، جاء ذلك عندما سئل عن سبب تفضيله للرضي على المرتضى أخيه^(١). ولقد كان الشريف الرضي بعيدا عن التعصب الديني، وخير مثال على ذلك صداقته الحميمة مع رجل من دين آخر هو أبو إسحاق الصابي، وأدّت به إلى أن يجمع المختار من أدبه في كتاب - على ما بينهما من خلاف في العقيدة، وما ذلك إلا لتحرره من عقدة العصبية في ذوقه الأدبي، وقد شهد بذلك أحد الأدباء المحدثين المنصفين وهو زكي مبارك بقوله في الرضي: «كان قليل الرعاية للعصبية المذهبية، والظاهر أنّه كان حر العقل إلى حد بعيد، فقد كان يدرس جميع المذاهب الإسلامية ليمد عقله بالأنوار التي يرسلها اختلاف الفقهاء»^(٢)، وهو واسع العقل، رحب الصدر، حر الفكر، فلم يتعصب لرجال مذهب على رجال مذهب آخر، لقد كان من شيوخه الشيعي والمعتزلي، والحنفي والمالكي، فلم يتحرج أن يأخذ العلم من أي مصدر^(٣).

وقد اتضح تثبته من الرواية وتحرّيه في النسبة وتحرّزه في الإسناد، فلا ينسب للإمام عليّ إلا بعد التدبّر وإنعام النظر والتدقيق، ففي باب الحكم مثلا قال في قول الإمام علي (عليه السلام) (العين وكاء السّته): «هذا القول في الأشهر الأظهر من كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)»، وقد رواه قومٌ لأمير المؤمنين (عليه السلام) وذكر ذلك المبرد (ت ٢٨٥هـ) في (المقتضب)^(٤). فهو هنا قد رجّح أن يكون القول للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وإن رواه آخرون

(١) ظ: عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب: ٢٠٩-٢١٠.

(٢) عبقرية الشريف الرضي، زكي مبارك، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٨: ١/١٢٥.

(٣) ظ: الشريف الرضي، محمد عبد الغني حسن، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٠: ٣٠.

(٤) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٨٨/٢٠، وظ: المقتضب، أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم

الكتب، بيروت: ١/٣٤.

للإمام عليّ (عليه السلام)، ومن يتتبع أخبار الشريف الرضي وسيرته وخلقه وورعه وبُعدّه عن التعصب المذهبي، ورتبته في العلم والأدب ومكانته الاجتماعية، لا يمكن أن يتهمه بوضع النهج على لسان أمير المؤمنين.

لكل هذا ولغيره من القرائن، تبدو احتمالية وضع الشريف الرضي كلاماً على لسان الإمام (عليه السلام) بعيدة، ونحن نقول من زاوية التحليل النفسي إن النفس البشرية قد جُبلت على حب التملك والتفاخر بأفعالها وأعمالها، وادعاء الأشياء لنفسها وربما ادعاء ما ليس لها. فإن كانت نصوص الشريف الرضي بتلك الفصاحة والبلاغة، فلم لا ينسبها لنفسه، فينال بها الحظوة والتقدير - على الرغم من أنه متمتع بتلك الحظوة - ويتفوق على أقرانه، وهو الباحث دوماً في أشعاره عن المعالي، من ذلك قوله^(١):

لي مهجّة لا أرى لها عوضاً غير بلوغ العلا ولا ثمناً

وقوله^(٢):

طماعيتي أن أملك المجد كله وكل غلام في العلاء طموعٌ

وقوله^(٣):

وما همتي إلاّ المعالي وإنني على المرء بالعلياء لا المال نافس

فلا موجب إذا لأن يضع كلاماً بتلك البلاغة والفصاحة، وينسبه إلى غيره، وإن

(١) ديوان الشريف الرضي: ٢ / ٥٣٠.

(٢) م. ن: ٢ / ٦٢٢.

(٣) م. ن: ١ / ٥٥٢، وللمزيد ظ: لغة شعر الشريف الرضي (رسالة ماجستير)، أحمد عبيس المعموري،

كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٥م: ٣٧-٤١.

كان جدّه، وإذا كان الرواة العرب قد تزيّدوا في أشعار بعض الشعراء والقبائل كما جاء في نظرية الانتحال، فإنّ جدّ الرضي ليس بحاجة إلى أن يُتزيّد له، فليس هو بالفاقد لها، ومعروف أن من دواعي ظاهرة الانتحال في الشعر العربي القديم، أن يوضع الشعر لرجل مفتقد له أو قليله، لتزداد مفاخره ومناقبه فهل عرف هؤلاء المشككون عليا (عليه السلام) عاجزا عن قول هذه الخطب أو قاصرا عنها، والقرائن في ذلك لا تعد ولا تحصى، فهو أفصح العرب بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو لسان هادئ، ثمراته درر وكنوز؛ لفظا ومضمونا، شهد بذلك أعداؤه قبل أصدقائه ومحبيّه، إذ سأل معاوية في يوم ما غلامه محفن الصبي عن جهته التي قدّم منها، فأجاب محفن بأنه قدم من عند أعيان الناس - يعني عليا - فأجابه معاوية: ويحك، والله ما سنّ الفصاحة لقريش غيره^(١)، وخير المناقب ما تشهد به الأعداء.

وشهد بذلك الخطباء والأدباء فقال عبد الحميد الكاتب وهو من أوائل من وضع أسس الكتابة: «حفظت سبعين خطبة من خطب الأ صلح، ففاضت ثم فاضت»^(٢)، وقال ابن نباته وكان أخطب أهل زمانه: «حفظت من الخطابة كنزا لا يزيد الإناق إلاّ سعة وكثرة؛ حفظت مائة فصل من مواعظ عليّ بن أبي طالب»^(٣). وفيه قال الجاحظ: «كان عليّ خطيبا مفوّها، لا يشقّ غباره»^(٤)، وقال

(١) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٦٧/١ (المقدمة).

(٢) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٦٧/١ (المقدمة).

(٣) م. ن: ٦٧/١ (المقدمة).

(٤) البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٥٢٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مصر، ط ٥، ١٩٨٥م: ٥٢/٢.

المسعودي في خطب الإمام عليّ (عليه السلام): «والذي حفظ الناس عنه من خطبه في سائر مقاماته أربعمئة خطبة، ونيف وثمانون خطبة، يوردها على البديهة، تداول الناس ذلك عنه قولاً وعملاً»^(١)، أمّا ابن أبي الحديد المعتزلي فقد أسهب في ذكر مناقب أمير المؤمنين وفضائله ومنها فصاحته وبلاغته مما لا يتسع المجال لذكرها^(٢)، وأعجب بفصاحة الإمام (عليه السلام) وبلاغته شيخ الأزهر محمد عبده فوصف ذلك قائلاً: «إنّ للبلاغة دولة وللفصاحة صولة [...] وإنّ مُدبّر تلك الدولة، وباسل تلك الصولة، هو حامل لوائها الغالب؛ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب [...] وأحيانا كنت أشهد عقلاً نورانياً فصل عن الموكب الإلهي، وأتصل بالروح الإنساني، فخلعه عن غاشيات الطبيعة، وسما به إلى الملكوت الأعلى [...] وأتات كأني أسمع خطيب الحكمة ينادي بأعلياء الكلمة، وأولياء أمر الأمة، يعرفهم مواقع الصواب، ويبصرهم مواضع الارتياب، ويحذرهم مزالق الاضطراب، ويرشدهم إلى دقائق السياسة، ويهديهم طرق الكياسة، ويرتفع بهم إلى منصات الرئاسة، ويصعدهم شرف التدبير، ويشرف بهم على حسن المصير»^(٣)، وللكتاب الأديب الكبير جورج جرداق أوصاف كثيرة لفصاحة الإمام عليّ (عليه السلام) وبلاغته في كتابه (الإمام عليّ (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية) منها قوله: «إن شروط البلاغة،

(١) مروج الذهب، المسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨م: ٤١٧/٢.

(٢) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥٢/١-٧٣ (المقدمة).

(٣) نهج البلاغة- وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، شرحه: الشيخ محمد عبده، حققه وزاد في شرحه زيادات هامة: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، مصر، د. ت: (ط-ي) (المقدمة).

التي هي موافقة الكلام لمقتضى الحال، لم تجتمع لأديب عربي كما اجتمعت لعلّي ابن أبي طالب، فإنشأؤه أعلى مثل لهذه البلاغة، بعد القرآن، فهو موجزٌ على وضوح، قويٌّ جياشٌ، تام الانسجام لما بين ألفاظه ومعانيه وأغراضه من ائتلاف. حلو الرّنة في الأذن موسيقي الوقع. وهو يرقق ويلين في المواقف التي لا تستدعي الشدّة، ويشتدّ ويعنف في غيرها من المواقف، ولا سيما ساعة يكون القول في المنافقين والمراوغين وطلاب الدنيا على حساب الفقراء والمستضعفين وأصحاب الحقوق المهدورة، فأسلوب عليّ صريح كقلبه وذهنه، صادق كطويّته، فلا عجب أن يكون نهجا للبلاغة»^(١).

لقد أوردنا كلمات قصيرة مقتطعة من كلام رجالٍ من غير الشيعة، وفي نطاق الفصاحة والبلاغة فحسب، ولو أردنا أن نستقصي كلامهم جميعه لأوجب ذلك مجلدات كثيرة، فعليّ بن أبي طالب يفوق الوصف، وقد سُئل المتنبّي عن سبب تركه مدح الإمام (عليه السلام) فقال^(٢):

وتركت مدحي للوصيّ تعمّدا إذ كان نورا مستطيلا شاملا
وإذا استطال الشيء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

لذا فبعيدٌ أن ينحل الشريف الرضي كلاما يضعه على لسان الإمام (عليه السلام)، والإمام مقتدر على القول، بارع فيه، لا حاجة إلى أن يُتزيّد له، وفضائله في هذا

(١) الإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، منشورات ذوي القربى، قم، ط ٢، ١٣٨١هـ: ٥٢٩-٥٣٠.

(٢) الكنى والألقاب، عباس القمي (ت ١٣٠٦هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران: ١/١٩٦، والإمام علي (عليه السلام) صوت العدالة: ٩٨٣، ولم يُذكر البيتان في ديوان المتنبّي.

المجال وغيره لا تُجاري، ولا يمكن إحصاؤها، وصدق الجواهري إذ قال^(١):
تعداد مجد المرء منقصة إذا فاقت مزاياه عن التعداد

وعلاوة على عفة الشريف الرضي ونزاهته، واستغناء الإمام (عليه السلام) عن كلام الآخرين بما مضى من قرائن، فإن هناك ما يبعد احتمال الوضع أيضا، منه أن كلام النهج متشعب الفنون، مختلف الأنواع، طرق أغلب مطالب الحياة، ولم يوجد من الخطباء والأدباء من يبرع في هذه المطالب جميعها مثلما عُرف عن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، إذ لكل علمٍ منهم مذهبه الخاص يبرع فيه من دون غيره، وقد يجمع بعضها، لكن أن يجمع الكل فذلك بعيد. ولو كان كلام النهج لأكثر من شخص، لبدا الاختلاف في الأسلوب، في حين أنه بدا كسيكة مفرغة لا تختلف أبعاضه في الطريقة والأسلوب^(٢).

إن ما ورد في الصفحات السابقة إنما هو استقراء للسياق التاريخي والثقافي الذي وجد فيه الإمام علي (عليه السلام) - صاحب الكلام - والشريف الرضي - جامع الكلام - لنضع تشكيك ابن خلكان في سياقاته المختلفة، فتبين لنا عدم موضوعية التشكيك، فهو بلا أدلة، وأثبتت السياقات بطلانه.

ثانيا: ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ - ١٣٢٧م):

تلقّف ابن تيمية كلام ابن خلكان وكأته وجد فيه ضالته، فقال في كتابه (منهاج السنة): «إن أكثر الخطب التي ينقلها صاحب نهج البلاغة كذب عليّ، وعليّ (عليه السلام) أجل وأعلى قدرا من أن يتكلم بذلك الكلام [...] وهذه الخطب المنقولة

(١) ديوان الجواهري - الأعمال الكاملة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط ٢، ٢٠٠١: ٩١/١.

(٢) ظ: غريب نهج البلاغة، عبد الكريم حسين السعداوي، منشورات فرصاد، طهران، ط ١، ٢٠٠٨:

في نهج البلاغة لو كانت كلها عن عليّ من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنّف (نهج البلاغة) منقولة عن عليّ بالأسانيد^(١). فهو يحتاج بأن خطب النهج لم تكن موجودة قبل كتاب نهج البلاغة، ولو كانت له لوجدت في مصنّفات أُخر بأسانيدها.

ولا بد لفهم نص ابن تيمية هذا من قراءته قراءة ثقافية تواصلية؛ لأن مثل هذه القراءة تُعين على فهم الثقافة التي صدر عنها صاحب النص، ليتم من خلالها تحليل النص وتفكيكه واكتشاف خباياه^(٢).

وعلى ذلك فإن الوقائع بمختلف صورها تُبطل تلك الحجّة التي يقول بها ابن تيمية، وفيها نقول:

١- إن خطب الإمام عليّ (عليه السلام) كانت موجودة ومتداولة بكثرة، إذ صرّح المسعودي بقوله: «والذي حفظ الناس عنه من خطبه في سائر مقاماته أربعمئة خطبة ونيّف وثمانون خطبة، يوردها على البديهة، تداول الناس ذلك عنه قولاً وعملاً»^(٣)، وذكر الجاحظ - أيضاً - أن خطب عليّ كانت مدوّنة محفوظة مجلّدة^(٤). وذكر قطب الدين الراوندي - أحد شرّاح النهج - ما نصّه: «سمعت بعض العلماء بالحجاز يقول: إنّي وجدت في مصر مجموعاً من كلام عليّ (عليه السلام) في نيّف وعشرين مجلداً»^(٥).

(١) منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٨٦: ٨/٥٥-٥٦.

(٢) ظ: نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥: ١٥-٢٠.

(٣) مروج الذهب: ٢/٤١٧.

(٤) ظ: البيان والتبيين: ١/٨٣.

(٥) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف

٢- إن ما يطلبه ابن تيمية من أسانيد لخطب عليّ (عليه السلام) أمرٌ لم يكن مألوفاً آنذاك بين أهل السير والتراجم والتاريخ والأدب، وأن أغلب ما يسطرونه يرسلونه إرسالا بلا مصدر.

٣- لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تكون خطب الإمام عليّ (عليه السلام) جميعها منقولة في الكتب، فالظروف السياسية تحول دون ذلك؛ لأن السلطة منذ وفاة الإمام (عليه السلام) وحتى عصر الرضي- زمن تدوين نهج البلاغة- كانت بيد الأمويين والعباسيين المناوئين لعليّ وللشيعة. ولا يمكن لهؤلاء أن يسمحوا لتراث عليّ (عليه السلام) أن يدوّن كلّهُ. والمؤرخون والأدباء آنذاك ممن يوالون الخلفاء والأمراء حفظة لنفوسهم وطلبا للمال والجاه لديهم.

٤- إن الكتب التي يريد ابن تيمية وغيره أن تضم كلام عليّ (عليه السلام) ليست معنية بتدوين تراث الإمام (عليه السلام) ولا غيره، تدوينا كاملا، فمعظم المؤلفات تكتفي بإيراد أخبار يسيرة للمترجم له، وبعض ما أثر له أو اشتهر فيه، وهذه حال كتب التراجم والسير أو التاريخ والأدب.

٥- لم تكن غاية الشريف الرضي من تأليف النهج أن يجعله مصدرا من مصادر الفقه والعقائد لكي يتيسر للقارئ المراجعة والتوثيق، وإنما غايته- بعد أن طُلب منه- أن يؤلف كتابا يحتوي على مختار كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في فنونه جميعها، ومتشعبات غصونه، يتضمّن عجائب البلاغة، وغرائب الفصاحة، وجواهر العربية، وثواقب الكلم الدينية والدينيوية^(١). والشريف الرضي حاله

الكوهمري، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ١٩٨٥: ١/٥ (المقدمة).

(١) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/٩٠ (المقدمة).

حال أصحاب الاختيارات لا يعمدون إلى توثيق اختياراتهم بمصادر إلا نادرا، فلم يُطلب منه ذلك، ولا يُطلب من غيره؟ علما أنه ذكر في النهج تسعة مصادر لخطب بعينها، يُعتَقَد معها أنه أوردتها ليقطع الشك الذي يتسرّب بشأنها أن تكون لغيره (عليه السلام)، أما المتبقي فهو مفروغ منه مقطوع بصحة نسبته للإمام (عليه السلام). وذكر الرضي مصادر أخرى مروية بالسند^(١). وقد ذكر الدكتور عبد الكريم السعداوي في كتابه (غريب نهج البلاغة) المظان والأصول التي اعتمدها الشريف الرضي في تأليف كتابه (نهج البلاغة)، وقسمها على ثلاثة أقسام:

الأول: أسانيد وأصول دوّنت كلام الإمام (عليه السلام) ساعة إلقائه.

الثاني: مظان وأصول سبقت عصر الرضي.

الثالث: مظان وأصول عاصر مؤلفوها الشريف الرضي^(٢).

وقد تجاوز ذكر المصادر التي ألفت بعد الرضي، لتجنب الشك، وليكون التوثيق من مصادر سابقة على الرضي أو معاصرة له، علما أن ابن النديم (ت ٣٨٠هـ) في الفهرست قد ذكر أسماء كل من له مؤلف في خطب الإمام (عليه السلام) وكلامه^(٣)، وبذلك تبدو ادعاءات ابن تيمية في غاية الوهن.

ويمكن تكوين صورة واضحة عن ابن تيمية من متابعة سيرته، فقد كان حاد الذكاء وحاد الطبع - أيضا - دخل السجن ثلاث مرات بسبب بعض عقائده

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة، عبد الله نعمة، دار الهدى، بيروت، ١٩٧٢: ٣٦-٣٨.

(٢) ظ: غريب نهج البلاغة: ٩٨-١٦٤.

(٣) ظ: الفهرست، ابن النديم (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري، مصر، ١٩٨٥:

وفتاواه المتطرفة^(١). ومن تجليات ذلك قوله بقضية التجسيم، ومفادها أن ما ورد من ألفاظ (الوجه، واليد) وغيرها من الجوارح منسوبة لله تعالى، يجب أن تُحمّل على معانيها اللفظية الصريحة بلا تأويل، وأن ما ورد من آيات يجب أن تُفهم على ظاهرها، بلا تأويل، فالله في جهة الفوق مستوٍ على العرش ينزل إلى السماء الدنيا ثم يعود. وإنّ له أعضاء وجوارح من أعين وأيدي وأرجل، وغاية ما في الأمر أنها لا تشبه جوارح البشر وسائر المخلوقات^(٢).

ولم يكتفِ ابن تيمية بأن أبان اعتقاده في هذه القضية، بل تجاوز الأمر إلى تخطئة من يقول عكس ذلك، مما يتعارض مع مسلّمات الثقافة المرتكزة أصلاً على إبداء الرأي وقبول الرأي الآخر، إذ يرى أن من يؤولون الآيات ما قدرّوا الله حق قدره وما عرفوه حق معرفته^(٣)، مدّعياً أنه تابع التفاسير المنقولة عن الصحابة فلم يجد من يتأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم^(٤)، في حين جاءت التفاسير مشحونة بما ورد عن الصحابة والتابعين في تأويل آيات الصفات بعيداً عن التجسيم، فقد ورد في تفسير الطبري نقلاً عن ابن عباس في تفسير آية الكرسي أن (كرسيّه) يعني علمه^(٥).

(١) ظ: ابن تيمية في صورته الحقيقية، صائب عبد الحميد، الغدير للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥:

(٢) ظ: منهاج السنّة النبوية: ٢/ ١٦٤ و ٢١٤ و ٥٢٣، وظ: الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٨٧: ٦/ ٣٣٠.

(٣) ظ: منهاج السنّة النبوية: ٢/ ٥٦٠-٥٦٥.

(٤) ظ: التدمرية، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعودي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٦، ٢٠٠٠: ١/ ٣٥.

(٥) ظ: جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ٢٠٠٠: ٥/ ٤٠٢.

وبدت لنا -فضلا عن قوله بالتجسيم ومخالفته للإجماع- قضيتان ثقافتان خطيرتان، الأولى قوله بتخطئة كل من يخالفه في قضية التجسيم، وهو نسق إقصائي للآخر. والثانية أنه نسب إلى الصحابة والسلف ما لم يقولوا؛ نسب إليهم التجسيم ونفى عنهم التأويل، ولم يأت بما يشهد له في ذلك من أقوالهم، وهذا كله من أجل التسويغ لفكرته، والانتصار لرأيه.

إنَّ عقلية ابن تيمية عقلية مغلقة أمام كل انفتاح أو تأويل؛ لأنه لا يرى للكلمة غير دلالاتها اللغوية، هذا التفكير المغلق على الدلالة الواحدة للكلام هو ما يقوده إلى نفي الرأي الآخر، ورمي صاحبه بالكفر والفسوق.

ولعلَّ من أمارات العقلية المغلقة تلك الأحكام الجزمية مثلما حصل وهو يصف الشيعة الإمامية بأنها «أذلَّ فرق الأمة، فليس في أهل الأهواء أذلَّ من الرافضة»^(١)، و«إن الرافضة تعجز عن إثبات إيمان عليٍّ وعدالته»^(٢).

فكلامه هذا يكشف عن مقدار التحامل الذي يكتنه لمذهب الإمامية، ويكشف عن ثقافة التعصب ومحاولة إسقاط الآخر، ولا يتورع عن مخالفة الإجماع والمألوف، حتى وصل الأمر أن يشك في إيمان عليٍّ (عليه السلام) وعدالته مع أن الطوائف جميعها ترى فيه رمزا حقيقيا للإسلام، أثر مصلحة الإسلام على مصطلحه، وحاول تطبيق مثل الإسلام العليا حتى دفع الثمن فتمرّد عليه مناصر وجاهلية الأولى وكان ما كان.

ولا يعرف ما ميزان ابن تيمية الذي يقرن فيه إسلام عليٍّ (عليه السلام) بإسلام معاوية ويزيد. إن حقد ابن تيمية على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) هو المحرّك الأساس فيما يدّعي ويقول، فيعرض بأمير المؤمنين (عليه السلام) ويدافع بشدة عن بني أمية وعن أعداء

(١) منهاج السنّة النبوية: ٨/ ٢٤١-٢٤٢.

(٢) م. ن: ٢/ ٦٢.

أمير المؤمنين بصورة عامة، ويسبب شيعته سباً فظيعاً.

وكان من نتائج هذا البُغض لعليّ بن أبي طالب (عليه السلام) أن كذب جميع الأحاديث التي وردت في فضل عليّ (عليه السلام)، إذ أنكر حديث (أقضاكم عليّ)، إذ قال: «إنه لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجّة» [...] وإنما يروى من طريق من هو معروف بالكذب^(١)، مع أن الحديث موجود في صحيح البخاري في كتاب التفسير، باب (مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا)^(٢).

ورفض أن يكون الرسول (ﷺ) قد آخى عليّاً، وبأن الحديث باطل موضوع كذب^(٣)، مع أنه موجود في كتب الأحاديث^(٤).

ورفض حديث (أنا مدينة العلم وعليّ باهما)^(٥)، مع أنه رواه خمسة وعشرون راوياً، منهم أحمد بن حنبل، والترمذي، والطبري، والحاكم النيسابوري^(٦).

(١) منهاج السنّة النبوية: ٥١٢/٧.

(٢) ظ: صحيح البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧: ١٩/٦.

(٣) ظ: منهاج السنّة النبوية: ١١٩/٢.

(٤) ظ: سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٩٧٥: ٦٣٦/٥، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، محمد علي الجاوي، دار الجليل، بيروت: ١٠٨٩/٣، ومشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٥: ٣٥٦/٣، والبداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٨: ٣٧١/٧.

(٥) منهاج السنّة النبوية: ٥١٥/٧.

(٦) ظ: ابن تيمية وإمامة عليّ، علي حسين الميلاني، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط ١، ١٤٢١هـ: ١٤.

وكذلك كذب صحّة الأحاديث الآتية: (عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ)^(١)،
و(يا عمار تقتلك الفئة الباغية)^(٢)، و(عليّ وليّ كل مؤمن ومؤمنة)^(٣)، و(اللهم وال
من والاه وعاذ من عاداه)^(٤).

ورفض حديث (عليّ مع الحق والحق مع عليّ)، فيقول: «من أعظم الكلام
كذبا وجهلا»^(٥)، والحديث موجود في كتب كثيرة^(٦). وقد ورد في كتاب الإمامة
والسياسة لابن قتيبة أن محمدا بن أبي بكر قد قال لعائشة - أخته: «أما سمعت
رسول الله يقول: عليّ مع الحق والحق مع عليّ»^(٧)، في مقام محاججته إيّاها بعدم
الخروج مع طلحة والزبير. وكذلك أنكر وجود آية آية قد نزلت في عليّ بن أبي
طالب (عليه السلام). وفي إنكاره للأحاديث إنكار لرواة هذه الأحاديث، بمعنى أنهم
يكذبون، أو أنهم ليسوا بعلماء أصلا، مع أن ابن تيمية يقول: «نحن نقنع في هذا
الباب بأن يروى الحديث بإسناد معروفين بالصدق من أي طائفة كانوا»^(٨).

(١) منهاج السنّة النبوية: ٥١٢/٧ - ٥١٣.

(٢) م. ن: ٢٥٢٩/٨.

(٣) م. ن: ٣٩١/٧.

(٤) م. ن: ٥٥/٧.

(٥) م. ن: ٢٣٨/٤.

(٦) ظ: المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت:
١٢٥/٣، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار
الكتب العلمية، بيروت: ١٣٤/٩، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي
الهندي (ت ٩٧٥هـ)، صحّحه ووضع فهرسه ومفتاحه: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوة السقا،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩: ١١/٦٢١.

(٧) الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، دار الأندلس،
النجف: ٢٣/١، ٩٨.

(٨) منهاج السنّة النبوية: ٣٠٢/٧.

ولم يكتفِ ابن تيمية بإنكار وجود أحاديث في فضل عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، بل عمد إلى القول بأشياء يُظهر فيها بُغضه لعليّ (عليه السلام)، فقال بعدم ثبوت خلافته، وإن الناس قد اختلفوا في ذلك.، فكثير منهم لم يتبعوه، وكثير قاتلوه^(١). وقال أشياء تتناقض مع سيرة الإمام المعروفة لدى الجميع، فقال: «لكن نصف رعيته يطعنون في عدله، فالخوارج يكفرونه، وغير الخوارج من أهل بيته وغير أهل بيته يقولون: إنه لم ينصفهم، وشيعة عثمان يقولون: إنّه ممن ظلم عثمان، وبالجملة لم يظهر لعلي من العدل مع كثرة الرعيّة وانتشارها، ما ظهر لعمر ولا قريب منه»^(٢).

وللحقيقة فإن قضية العدل نسبية، فالرجل - أي رجل - قد يكون عادلا عند أناسٍ، وجائرا عند آخرين، وقد تغلب عليه صفة العدل، كما هو الحال مع الإمام عليّ (عليه السلام)، لكن يبقى هناك دائما من يطعن، لعداء أو لكرهية أو لحسد أو لأسباب مذهبية أو سياسية أو غير ذلك، وهؤلاء لا يُقرّون بعدله عندما لا يحقق أهدافهم ورغباتهم، لكن تبقى هناك علامات بارزة ومضيئة في سيرة الإمام كافية لتجلي هذه الحقيقة، غاضين النظر عن افتراءات الجاحدين.

ومن تلك العلامات ما أثار عنه عندما سأله أخوه عقيل بن أبي طالب أن يعطيه من مال المسلمين، فقال (عليه السلام): «والله لقد رأيت عقيلاً وقد أملت حتى استمأني من برّكم صاعاً، ورأيت صبيانه شعثَ الشعور غُبرَ الألوان من فقرهم [...] فأحيت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه ليعتبر بها، فضجّ ضجيج ذي دنفٍ من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها، فقلت له: «نَكَلْتِكَ الثَّوَاكِلُ يَا عَقِيلُ أَتَنْنُ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلْعَبِيهِ وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ

(١) ظ: م. ن: ٢٣٤ / ٨.

(٢) منهاج السنّة النبوية: ١٨ / ٦.

أَتَيْنُ مِنَ الْأَذَى وَلَا أُنُّ مِنْ لَظَى»^(١).

وأما أن يدعي ابن تيمية أن عدالة الإمام لا تكاد تقرب من عدالة عمر بن الخطاب، فذلك أمر غير صحيح، إذ يُقال له: إذا شاع لدى المسلمين اتّصاف عمر بالعدل، فإنَّ عمر بن الخطاب نفسه قد أقرَّ في مواضع كثيرة بعدالة عليّ (عليه السلام)، ورجوعه إليه في أمور كثيرة، حتى قال: «لولا عليّ لهلك عمر»^(٢)، و«لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن»^(٣)، وقال وهو يبيِّن صفات الصحابة الستة يوم الشورى مخاطباً عليّاً: «والله لئن وليتَهُم لتحملنهم على الحق الواضح والمحجة البيضاء»^(٤)، وقال في موضع آخر: «أقرؤنا أبي وأقضانا عليّ»^(٥). إنها دلائل قاطعة ممن وسموا بالعدل، فمن الأعدل المحتاج أم المستغني؟!

ولا يبقى مع هذا الكلام قيمة لقول ابن تيمية الذي لو ترك حقه وبغضه لعليّ (عليه السلام)، ولو نظر بعين الإنصاف والعقل ووعى هذه القرائن لما ادّعى هذه الادّعاءات.

إن ادّعاءات ابن تيمية في عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) كثيرة، والاستشهاد بها

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٥٧/١١.

(٢) الرياض النضرة في مناقب العشرة، محب الدين الطبري (ت ٥٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٣/١٦١، الإستيعاب: ٣/١١٠٣.

(٣) أنساب الأشراف، البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٩٧٤: ٢/٩٩، وظ: كنز العمال: ٣/١٥٩.

(٤) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٤٩/١.

(٥) صحيح البخاري، باب كتاب تفسير القرآن، في تفسير الآية (١٠٦) من سورة البقرة: ١٩/٦.

جميعها يحتاج إلى وقت طويل، لكننا نكتفي بما نراه دالاً على بُغضه وحقده للإمام وللشيعة، ومحملاً للأنساق الثقافية، من ذلك قوله نقلاً عن آخرين: «الخلفاء ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان»^(١)، و«الخلفاء الثلاثة فتحوا الأمصار وأظهروا الدين في مشارق الأرض ومغاربها، ولم يكن معهم رافضي [...] وكان الإسلام في زمنهم أعزّ منه فيما بعد ذلك بكثير [...] أظهروا الإسلام وأقاموه، وفيهم من يسكت عن عليّ فلا يُربّعُ به في الخلافة؛ لأن الأمة لم تجتمع عليه»^(٢)، و«لم يكن خليفة، وإنما الخليفة من اجتمع الناس عليه، ولم يجتمعوا على عليّ، وكان من هؤلاء مَنْ يُربّعُ بمعاوية [...] فيذكر الثلاثة ويُربّعُ بمعاوية ولا يذكر عليّاً»^(٣)، و«لم يظهر في خلافته دين الإسلام، بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيهم عدوّهم من الكفار والنصارى والمجوس»^(٤)، و«كان السيف في تلك المدة مكفوفاً عن الكفار مسلولاً على أهل الإسلام»^(٥).

إنّ قناعة ابن تيمية وأمثاله من المتطرفين المتعصبين بأن الخلفاء ثلاثة كما يدّعي، هي قناعة باطلة ينكرها الواقع والسياق التاريخي، وأمّا تعليل قناعته هذه بأن الخلفاء الثلاثة السابقين لعليّ (عليه السلام) قد فتحوا الأمصار وأن الإسلام في زمنهم أعزّ منه فيما بعد ذلك بكثير، وأن الأمة لم تجتمع لعليّ كما اجتمعت لسابقه، فإنّ هذا الأمر له ما يسوّغه، فإن فتح الأمصار إنّما تمّ في زمن كانت المخاطر التي تحيق بالإسلام في حدوده الخارجية أكبر، فتوحّدت كلمة المسلمين للدفاع عنه،

(١) منهاج السنة النبوية: ٤/٤٠٤.

(٢) م. ن: ٦/٤١٩-٤٢٠.

(٣) م. ن: ٤/٤٠١-٤٠٢.

(٤) منهاج السنة النبوية: ٤/١١٧.

(٥) م. ن: ٤/١٦١.

يزاد على ذلك سبب آخر ذو أهمية كبيرة، وهو أن الإمام علياً (عليه السلام) وبني هاشم كانوا - على الرغم من اغتصاب الخلافة منهم - قد وقفوا مع عامة المسلمين لدرء المخاطر الخارجية، والإمام علي (عليه السلام) وقف بكل قوته وحنكته وراء الخلفاء الثلاثة، ناصحاً ومسدداً ومشيراً، مؤثراً مصلحة الإسلام على مصلحته. وقد «روي أن رجلاً قال لعلي: ما بال خلافة أبي بكر وعمر كانت صافية وخلافتك أنت وعثمان متكدرّة فقال: إن أبا بكر وعمر، كنت أنا وعثمان من أعوانها وكنت أنت وأمثالك من أعواني وأعوان عثمان»^(١).

أمّا في عهد الإمام علي (عليه السلام) فالأمر قد اختلف؛ لأنّ قريشاً كانت تُبغض علياً (عليه السلام) لكثرة نكايته في بيوتاتهم^(٢)، فحزّ في نفسها أن تؤول الخلافة لعلي (عليه السلام)، وقد قالها عمر علناً بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، مخاطباً عبد الله بن عباس بأن قريشاً قد كرهت أن تجتمع النبوة والخلافة في بني هاشم^(٣)، وقد كانت الرياسة لقريش أيام الجاهلية، وصراع القبائل والعشائر لنيل الأجداد والمفاخر مستديم، فكان ما كان، وفي عهد الإمام (عليه السلام) خُلقت فتنة كانت قد ابتدأت تدريجياً منذ خلافة عثمان بن عفان وسياسته الخاطئة التي أطلق فيها أيدي بني أمية لتعبث بمقدرات المسلمين، فكان أن دبّ السخط والتذمر بين صفوف المسلمين، وثار الثائرون على عثمان حتى قتلوه، ومنذ تلك الفتنة بدأت بنية المجتمع الإسلامي تتصدّع من

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ)، مكتبة المقدسي، قم، ١٣٥٠ هـ: ٤٥/١.

(٢) ظ: الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي، عبد المحسن البدر، دار الفضيلة، الرياض، ط ١، ٢٠٠٢: ٥٣/١.

(٣) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٣/١٢.

الداخل، وزاد الأمر سوءاً أن اجترح عدد من الصحابة طرائق شتى لتفتيت وحدة المسلمين، فخرج طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة، معترضين ومطالبين بدم عثمان، وتمرد معاوية في الشام ورفض البيعة للإمام (عليه السلام) متذرعاً بالسبب نفسه. وقد أسهم هؤلاء في فتح جبهات داخلية على خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) أخذت من قوة المسلمين الشيء الكثير، يبدو أن ابن تيمية يريد من الإمام علي (عليه السلام) أن يترك هذه الصراعات التي مزقت وحدة الإسلام، ويتجه ليفتح الأمصار والبلدان؛ لأن سعة أراضيه أهمّ لديه من قوة الإسلام ووحدته، وهؤلاء لم يريدوا للإسلام أن يستقرّ؛ لأن استقرار الأمر لعلي (عليه السلام) يعني نجاحه، ولم يريدوا له ذلك.

ماذا يتوقع القارئ من ابن تيمية وهو يسوق هذه الادّعاءات بحق رجل ما اختلفت عليه الطوائف؟ إنه رجل الإسلام الحقيقي بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قولاً وفعلاً. بل كان أنموذجاً للبشرية لا للإسلام فحسب، حتى أعظمه علماء الديانات الأخرى.

وتوافقاً مع هذه الادّعاءات، وانبثاقاً من هذه الإيديولوجيا الطائفية، عمد ابن تيمية إلى تأليف كتاب في فضائل معاوية ويزيد، في محاولة للانتصار لهما، مع أن الذهبي ينقل عن إسماعيل بن راهويه الذي كان يقرب بالإمام أحمد بن حنبل أنه قد طلب إليه أن يكتب في فضائل معاوية، فنفى أن تكون له فضيلة^(١).

وقد ترجم أخبار ابن تيمية معاصرون له ولاحقون، وأشاروا إلى صفاته هذه ومنهم ابن حجر العسقلاني، وهو من أبناء طائفته وممن أنكر النهج أيضاً قال فيه: «وافترق الناس فيه شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم [...] ومنهم من ينسبه

(١) ظ: سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب

إلى الزندقة، ومنهم من ينسبه إلى النفاق [...] لقوله في عليّ: أخطأ في سبعة عشر شيئاً، ولقوله: إنّه - أي عليّ - كان مخذولاً حيثما توجه، وإنّه حاول الخلافة مراراً فلم ينلها، وإنما قاتل للرئاسة لا للديانة [...] فإنه شنع في ذلك فألزموه بالنفاق لقوله (ﷺ): لا يبغضك إلا منافق»^(١). وقال ابن حجر الهيتمي في الفتاوى الحديثية: «إن ابن تيمية عبد خذله الله وأضله وأعماه وأصمّه وأذله [...] وبذلك صرح الأئمة الذين بيّنوا فساد أحواله وكذب أقواله [...] والحاصل أن لا يُقام لكلامه وزن، وأن يُرمى في كل وعر وحزن [...] ويُعتَقَد فيه أنّه مبتدع ضال مضل غالٍ، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله»^(٢).

وللحافظ الذهبي رسالة يوجهها إلى ابن تيمية ينصحه فيها ويعظه ويؤنّبه ويوبّخه، ويكشف فيها عن كثير من سجاياه وأخلاقه، وفيها يقول: «واأسفاه على السنّة وأهلها [...] طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وتبّا لمن شغلته عيوب الناس عن عيبه، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينيك؟ إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك وتذم العلماء وتتبع عورات الناس؟ [...] ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، يا رجل! بالله عليك كفّ عنّا، فإنّك محجاج عليم اللسان لا تقرّ ولا تنام [...] والله قد صرنا ضحكة في الوجود، فيإلى كم تنبش دقائق الكفریات الفلسفية؟ لنردّ عليها بعقولنا [...] يا خيبة من اتّبعت فإنه معرض للزندقة والانحلال، لاسيما إذا كان قليل العلم والدين»^(٣)، وأضاف

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد

ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ٢، ١٩٧٢: ١ / ١٨٠ - ١٨٢.

(٢) الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ٨٣ - ٨٤.

(٣) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الكبير (ت ٧٥٦هـ)، مكتبة زهران، القاهرة: ٢١٧، وظ: الغدير في الكتاب والسنّة والأدب، عبد الحسين

مخاطبا إياه: «فهل معظم أتباعك إلاّ قعيد مربوط خفيف العقل، أو عامي كذاب بليد الذهن، أو غريب واجم قوي المكر، أو ناشف صالح عديم الفهم؟ [...] إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح والله بها أحاديث الصحيحين؟ يا ليت أحاديث الصحيحين تسلم منك، بل في كل وقت تغير عليها بالتضعيف والإهدار، أو بالتأويل والإنكار، أما آن لك أن ترعوي؟ أما حان لك أن تتوب وتُنب؟ [...] فإذا كان هذا حالك عندي، وأنا الشفوق المحبّ الواد، فكيف حالك عند أعدائك؟! وأعداؤك- والله- فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء، كما أن أولياءك فيهم فَجْرَةٌ وَكَذْبَةٌ وَجَهْلَةٌ وَبَطْلَةٌ وَعُورٌ وَبَقْرٌ»^(١).

ويبدو أن كلام ابن حجر العسقلاني وابن حجر الهيتمي والحافظ الذهبي لم يكن متأتيا من حقد أو حسد لابن تيمية، وإنما منبثق من سلوك ابن تيمية الذي تطبع عليه في النيل من العلماء، فقد قيل إن ابن تيمية قد أفتى في مسألة، وأفتى فقيه آخر بخلافه، فردّ ابن تيمية قائلا: «من قال هذا فهو كالحمار الذي في داره»^(٢)، ومن جملة ما أثار عنه أنه إذا ذكر بمجلسه العلامة ابن المطهر الحلي قال عنه: «ابن المنجّس»^(٣)، وكان كثير السبّ لابن عربي والعفيف التلمساني والإمام الغزالي والفخر الرازي، كثير النيل منهم والتهكّم عليهم، ويصفهم بأنهم فراخ الهنود واليونان^(٤).

يتجلّى لدينا بعد كل ما مضى من مواقف عدائية للعلماء، ومن كلماتهم فيه، ومن عدائه وبغضه لمذهب أهل البيت (عليهم السلام)، وللإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)

الأميني (ت ١٣٩٢هـ)، دار الكاتب العربي، بيروت: ٥ / ٨٧-٨٨.

(١) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل: ٢١٧، وظ: الغدير في الكتاب والسنة والأدب: ٨٩ / ٥.

(٢) ابن تيمية في صورته الحقيقية: ٤٢.

(٣) منهاج السنة النبوية: ٢١ / ١.

(٤) ظ: ابن تيمية في صورته الحقيقية: ٤٢.

على وجه خاص، أنه لا غرابة أن يصدر منه حكم بالتشكيك في نهج البلاغة، وهو الكتاب المتضمن من الحقائق ما لا يتفق مع معتقدات ابن تيمية المذهبية المتطرفة وذهنيته المنغلقة، وربما كان مصدر ذلك المرجعية الدينية التي تُعدُّ من أهم المرجعيات الثقافية للإنسان، فهي كفيلة بتكوين ثقافات، وترسيخ مبادئ ومعتقدات تكون أعلق بالذهن وأشدّ ركوزاً، لذلك تجد المرء حين تتعرض معتقداته لضرر، ينتفض بكل ما لديه ليردَّ عنها الضرر، وإذا ما شعر بوهن فيها، بادر إلى تعضيدها بكل ما استطاع. ويبدو الأمر طبيعياً ومألوفاً عند الطوائف جميعها، لكن الأمر يغدو مُحجلاً عندما يستعمل المرء أساليب وطرائق يعمد فيها إلى الكذب والاختلاق ومهاجمة الآخرين والنيل منهم، ويختلق شتى وسائل التضليل لتحقيق مآربه، ولا يعني له شيئاً إن خالفت أقواله وآراؤه الحقائق التاريخية الناصعة أو أحاديث الأئمة والصحابة والمفسرين، بل يضرب بها عرض الحائط ما دامت تتعارض مع معتقده.

ثالثاً: اليافعي (ت٧٦٨هـ-١٣٦٦م):

وتلا ابن خلكان وابن تيمية أبو محمد عبد الله بن أسعد بن عفيف اليافعي (ت٧٦٨هـ)، إذ ذكر في كتابه (مرآة الجنان) ما قاله ابن خلكان، من دون أن يزيد عليه قولاً، أو أن يغيّر في طريقة عرضه للشك^(١)، لذا فإن ما ذُكر من قرائن عند مناقشة قول ابن خلكان ينطبق على قول اليافعي؛ لأنه كرّر النص نفسه، أمّا ما يخص اليافعي من أخبار تتعلق بحياته وثقافته وظروفه، فإن أغلب التراجم تشير إلى الثناء على شخصيته، إذ يقول فيه ابن حجر العسقلاني: إنه «كان كثير الإيثار

(١) ظ: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد بن سليمان اليافعي (ت٧٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧: ٣/٥٥.

للفقراء كثير التواضع مترفعا على الأغنياء معرضا عمّا بأيديهم [...] نشأ على خير وصلاح وانقطاع، ولم يكن في صباه يشتغل بشيء غير القرآن والعلم^(١)، وكان إماما فقيها عارفا بالعربية والفقه، كبير الشأن، كثير العبادة والورع والتصوّف، وافر الصلاح والبركة، مع الانقباض عن أهل الدولة وعدم الالتفات إليهم، يُسترشد بعلومه ويُقتدى^(٢). ولا نشعر أن اليافعي كان متعصبا على عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)؛ لأنه قد اختار تفضيل عليّ (عليه السلام) على عثمان بن عفان، وقال عن قتلة الحسين (عليه السلام): «وأما حكم من قتل الحسين أو أمر بقتله ممّن استحلّ ذلك فهو كافر»^(٣).

فمن أخبار المترجمين له وأقواله في أهل البيت (عليهم السلام) نشعر أنه لم يكن مدفوعا بعصبيّة مذهبيّة، وإنما كان متابعا لأقوال القدماء بلا تمحيص - على الرغم من أنه لا يخلو من تقصير - وله ما يؤيد ذلك، إذ إنه قد ألّف كتابا في التاريخ اعتمد فيه على ابن خلكان والذهبي^(٤)، مما يستنتج معه أن ما أورده من تشكيك في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) هو من هذا القبيل، ولا سيما أنه أعاد كلام ابن خلكان حرفيا.

رابعا: ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٢م):

يتجلّى تشكيك ابن كثير بنهج البلاغة في كتابه (البداية والنهاية)، إذ قال في مقام

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ١٨-١٩.

(٢) ظ: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: ٧٥-٧٦.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١/٤٤، ٦٣.

(٤) ظ: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت: ٣٧٨/١.

الترجمة للشريف المرتضى: «ويقال إنّه هو الذي وضع كتاب نهج البلاغة»^(١)، وفي عبارته هذه أمران، الأول: إنّ نهج البلاغة موضوع على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والثاني: أنه من وضع الشريف المرتضى لا الرضي، وابن كثير - هنا - قد نقل عبارة المشككين في أنّ المرتضى هو واضع نهج البلاغة بصيغة (يُقال)، وقد تعرّضنا لهذه الشبهة فيما مضى، وتبيّن بطلان الوضع من لدن الرضي أو المرتضى، لكن من يتابع ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية) وكلامه في الرضي والمرتضى يتكشف له مقدار التحامل على هاتين الشخصيتين، فلم يذكر شيئاً من مناقب الشريف الرضي وصفاته الجليلة التي ذكرها المعاصرون للرضي والقريبون منه أمثال: الثعالبي والنجاشي والطوسي والخطيب البغدادي، واكتفى بوصفه بالكرم والسخاء ورأي الآخرين بأنه أشعر قريش^(٢)، ثم حرص على ذكر قصة أرادها أن تكون عيباً عليه، وهي تمّني الرضي في قصيدة شعرية أن يكون آنذاك بدولة مصر التي يحكمها حاكم علوي، فلما علم القادر بالله الخليفة العباسي انزعج فأرسل إلى والد الشريف الرضي مستفسراً، فسأل الوالد ابنه - الرضي - فأنكر القصيدة، وعقّب ابن كثير بعبارة تكشف الهدف من إيراد القصة بأن قال: «والروافض من شأنهم التزوير»^(٣).

وترجم للشريف المرتضى، ونقل عن ابن الجوزي قوله: إن المرتضى قد أتى بأشياء تشير إلى تفرّده في التشيع، فيقول ابن كثير: «وهي مذاهب عجيبة، تحرق الإجماع، ومنها ذمّة الصحابة [...] أخزاه الله وأمثاله من الأرجاس الأنجاس، أهل

(١) البداية والنهاية: ٦٧/١٢.

(٢) ظ: م. ن: ٥/١٢.

(٣) البداية والنهاية: ٥/١٢.

الرفض والانتكاس، إن لم يكن تاب»^(١).

فلاحظ من سياق عباراته في الشريفين وفي الشيعة مقدار التحامل على الشيعة، وهو يطلق عليهم اسم الروافض مطلقاً، مع أن الشريفين كانا من أعلام الشيعة، وترجم لهم القدماء بالنزاهة وعدم التعصب كما قدمنا في وصف عفة الشريف الرضي ونزاهته، مما يشعر معه القارئ أن ابن كثير لم يكن موضوعياً ولا محايداً في وصفه، وأنه محمّل بأفكار وقناعات مسبقة تجعل لسانه ينطق بهذه العبارات، ويبدو هذا واضحاً عندما قال: «يقال إن الشريف المرتضى هو الذي وضع نهج البلاغة»^(٢)، ولم يقل (هو الذي ألّف نهج البلاغة)، وكأن ابن كثير قد عدّ النهج موضوعاً حتماً على لسان أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد تجاوز ذكر (نهج البلاغة) في ترجمته للشريف الرضي، وكان لا صلة له بالكتاب من بعيد ولا من قريب، وتدرّج في شكّه حتى وصل إلى إنكاره عن الرضي، وإنكاره عن الإمام (عليه السلام)، وهذه هي غايته. ومن تجليات رؤية ابن كثير الطائفية المناوئة لأهل البيت (عليهم السلام) إنكاره نزول آية آية بحق عليّ بن أبي طالب، إذ أنكر نزول الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٣)، بحق عليّ (عليه السلام)^(٤)، مع أن كتب التفاسير تصرّح بذلك^(٥)، وضعّف وأنكر أغلب الأحاديث الواردة في

(١) م. ن: ٦٧/١٢.

(٢) م. ن: ٦٧/١٢.

(٣) المائة/ ٥٥.

(٤) ظ: البداية والنهاية: ٣٩٥/٧.

(٥) ظ: جامع البيان في تأويل القرآن: ١٠/٤٢٥-٤٢٦ (تفسير الآية ٥٥ من سورة المائدة)، والوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤: ٢/٢٠١، والكشاف عن حقائق غوامض

فضل عليّ ابن أبي طالب (عليه السلام) ومناقبه، من حديث المؤاخاة الذي بيّنا سنده عند مناقشة أقوال ابن تيمية، وأنكر حديث الطير، وأسبغية إسلام عليّ بن أبي طالب. وقد أورد الشيخ الأمين في كتابه الغدير مئة كلمة في أوليّة إسلام عليّ (عليه السلام)^(١) من أحاديث نبوية شريفة كقوله (عليه السلام) لفاطمة: «زوّجتك خير أمتي؛ أكثرهم علما وأفضلهم حلما وأولهم سلما»^(٢)، ومنها كلمات للإمام (عليه السلام) منها قوله: «ولقد صليت مع رسول الله قبل الناس بسبع سنين، وأنا أول من صلى معه»^(٣)، ومنها قوله (عليه السلام) في كتاب أرسله إلى معاوية متحدثا عن نفسه: «إن أولى الناس بأمر هذه الأمة قديما وحديثا، أقربها من رسول الله صلى الله عليه، وأعلمها بالكتاب وأفقهها في الدين، وأولها إسلاما، وأفضلها جهادا»^(٤).

التنزيل، محمود جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ: ١/٦٤٩، ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠: ١٨/١٢ و ٢٣.

- (١) ظ: الغدير في الكتاب والسنة والأدب: ٢/٢٤-٦٤، وشرح ابن أبي الحديد: ١٣/٢٢٦-٣٠٥.
- (٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣/٣٦، وظ: شرح ابن أبي الحديد: ١٣/٢٥٠، ومجمع الزوائد: ٩/١٠١ و ١١٤، وكنز العمال: ٦/١٥٣.
- (٣) فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣: ٢/٥٨٦، وظ: السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠١: ٧/٤٠٧-٤٠٩، وتاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٥، ١٩٨٩: ٢/٢١٣، والمستدرک: ٣/١١٢، والكامل في التاريخ: ٢/٢٢.
- (٤) وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية للنشر، مصر، ط ٢، ١٩٦٢: ١٥٠، وظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣/٢١٠.

فأما من قال بأسبعية إسلام أبي بكر، فلو كان ذلك صحيحا لاحتجّ به أبو بكر أو عمر بن الخطاب يوم السقيفة^(١).

ومنها ما ورد عن عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله (ﷺ) يذكر ثلاث خصال لعليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ودّ لو تكون له واحدة منهن، لكانت أحب إليه مما طلعت عليه الشمس، وهو قوله (ﷺ): «يا عليّ، أنت أول المؤمنين إيماناً، وأول المسلمين إسلاماً، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(٢).

وقد ذكر هذه الأسبعية - أيضاً - الصحابي عبد الله بن خباب بن الأرت بأن قال: «إنه أمير المؤمنين وأول المسلمين إيماناً بالله ورسوله»^(٣)، وغير ذلك كثير^(٤)، فكيف يمكن لابن كثير أن يكذب هذه الأحاديث والكلمات في أسبعية إسلام عليّ (عليه السلام)، وفي فضائله إجمالاً؟!!

لكن يمكن للقارئ أن يتلمس تفسيراً لذلك، إذا ما علم أن ابن كثير كان له حضور طويل في مجلس ابن تيمية وملازمة له ألفت بظلالها على شخصيته، ولا سيما في مجال مناقشته آراء الآخرين المخالفين له في الرأي والمذهب، وتابعه في أغلب مواقفه من عليّ (عليه السلام) في تكذيب فضائله والانتصار لأعدائه، ويكفي

(١) ظ: شرح ابن أبي الحديد: ٢٣٤/١٣، ونظرة في كتاب البداية والنهاية، الشيخ محمد هادي الأميني، إعداد: أحمد الكناني، مركز الغدير، النجف، د.ت: ٧٢.

(٢) المناقب، الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي (ت ٥٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١١: ٥٤، وشرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٣/٢٤٠، وكنز العمال: ١٣/١٢٢ و ١٢٤. (٣) الإمامة والسياسة: ١/١٢٢.

(٤) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٣/٢٢٦-٣٠٤، والغدير في الكتاب والسنة والأدب: ٢/٢٤-٦٤.

شاهدا على ذلك وصيَّته بأن يُدفن عند قبر شيخه ابن تيمية، ويبدو - أيضا - أن أجواء البيئة الأموية المتبقية في دمشق آنذاك، لها بالغ الأثر في صياغة شخصيته^(١)، حتى ظهرت في كتابه نعرات طائفية تجسّدت في نصبه العدا لأهل البيت دعته إلى تكذيب فضائل أمتهم ورموزهم، فيرميهم بالطعن والتكذيب، وتجده في هذه المواقف يخرج عن المنهج الذي ينبغي أن يلتزم به الكاتب في تحري الأمانة في نقل الأحداث التاريخية الثابتة، ليتصر لمذهبه على حساب التاريخ. ومن يتتبع كتابه (البداية والنهاية) يجد ذلك جليا واضحا للعيان، ويكون تشكيكه في النهج نتيجة طبيعة تمخّضت عن منهجه وعن مواقفه المعلنة من عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) على وجه الخصوص.

خامسا: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩ هـ - ١٦٧٨ م):

كرر ابن العماد الحنبلي في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)^(٢) كلام ابن خلكان نفسه، فلا حاجة لذكر النص، ولا لمناقشة عباراته، فقد سبق الحديث فيها، لكن إلقاء الضوء على نصوص له في مواضع أخرى قد يكشف لنا دوافعه في التشكيك، فلقد قال في موضع التفضيل بين عليّ (عليه السلام) وعثمان: «والصحيح تفضيل عثمان كما هو معلوم»^(٣)، فلم يكتف بإبداء رأيه في القضية، بل جعله أمرا مفروغا منه بقرينة (كما هو معلوم). وأتى بأحاديث وأخبار تجعل عمر بن الخطاب بمنزلة الأنبياء من قبيل قول الرسول (ﷺ): (لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر)^(٤)

(١) ظ: نظرة في كتاب البداية والنهاية: ١٠-١٦.

(٢) ظ: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٢٥٧/٣.

(٣) م. ن: ٤٤/١.

(٤) م. ن: ١٧٨/١.

و(ولو كان بعدي نبي لكان عمر)^(١)، وغيرها من أحاديث لو صحّت لكان هو أولى من يتولّى الخلافة بعد رسول الله (ﷺ).

وفي موضع آخر يجعل أبا بكر أفضل الخلفاء الراشدين، وأن سبعين ألف صف من الملائكة يستغفرون لمحبي أبي بكر وعمر، ومثلهم يلعنون مبغضي أبي بكر وعمر^(٢)، ويشير في مواضع الترجمة للخلفاء الثلاثة أن الإجماع منعقد على صحّة خلافتهم ولم يختلف اثنان في ذلك^(٣).

إن قراءة هذه الأحاديث والمرويات قراءة ثقافية تُشعر ضمناً أنه يقف في الجانب الآخر المضاد لعليّ (عليه السلام)، وأنه بصدد الانتصار للخلفاء الثلاثة، فيكون تشكيكه صدى لتلك الغاية. يزداد على ذلك أن ابن العماد الحنبلي يشير في مقدمة كتابه (شذرات الذهب) إلى أنه يعتمد أول ما يعتمد مؤلفات الذهبي المنكر لنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) وابن خلكان الذي بذر بذرة الشك في النهج وغيرهما، فلا غرابة أن يتابعهم في مواقفهم، وأن ينقل كلامهم حرفياً كما فعل في نقل تشكيك ابن خلكان حرفياً^(٤)؛ لأن قناعته التقت مع أقوال سابقيه أو بالأصح تغدّت منها.

سادساً: محمد كرد علي (ت ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م):

على الرغم من محاولة المحدثين متابعة الغربيين واستقدام التقنيات والانفتاح الحضاري والإصلاح الديني والدعوات إلى الحداثة في مختلف المجالات، فإنهم

(١) م. ن: ١/ ١٧٨.

(٢) ظ: م. ن: ١/ ١٨.

(٣) ظ: م. ن: ١/ ١٨.

(٤) ظ: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣/ ٢٥٦.

لم يستطيعوا الفكاك من نفق التقليدية واجترار مواقف السلف؛ لأنَّ القبليّة والعصبية والتزمّت ظلّت ملازمة للشخصية العربية في العصر الحديث بما يجعلها منظومات موروثية مؤثرة، ف«النصوص ليست بلاغات مستقلة، ولهذا تستعاد أدبيا قراءة الموروث والموهبة الفردية داخل منظومات موروثية»^(١)، وعلى ذلك تابع بعض المحدثين مواقف القدماء المشككين في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، ومنهم محمد كرد علي، صاحب مجلة المقتبس، ورئيس المجمع العلمي العربي بدمشق، إذ شكك في نسبة عهد الإمام (عليه السلام) إلى مالك الأشر، بحجة طول العهد، والصنعة، مستنكرا صدور السجع منه بقوله: «حاشا لأمر المؤمنين أن يسفّ في كلامه إلى مثلها، وهو من أكبر الفصحاء بعد صاحب الرسالة (صلى الله عليه وآله وسلم)» [...] لا جرم أن نهج البلاغة زيدت فيه زيادات كثيرة بعد عهد الرضي أيضا، وهو الذي قال: إنّه جمعه من كلام عليّ والحال أن أكثره من كلام فصحاء الشيعة وغيرهم بدليل الاختلاف العظيم في نسخه»^(٢). فالمراد من كلامه أن الشريف الرضي قد أضاف أشياء كثيرة ونسبها إلى أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام)، بتحريف وزيادة. بدليل ما فيه من سجع، يرى صدوره عن الإمام (عليه السلام) بعيدا، وبدليل الاختلاف في نسخ النهج ليخلص إلى أن النهج أكثره لفصحاء الشيعة.

والواقع أن الموروث الذي وصل إلينا بضخامته وتنوعه لا يُسعف محمد كرد علي وأمثاله القائلين بشبهة السجع؛ لأن السجع موجود منذ عصر الجاهلية إلى وقتنا الحاضر، وإنّ عصر الإمام عليّ (عليه السلام) عصر الثقافة الشفاهية، التي لم توفر ظروفًا تساعد على حماية نصوصها الأدبية، وهي في واقع الحال لا تستطيع ذلك؛ لأن

(١) ظ: النظرية والنقد الثقافي: ١٥.

(٢) أمراء البيان، محمد كرد علي، دار الأمانة، بيروت، ط٣، ١٩٦٩: ٥٢٥.

تلك النصوص رهينة التداول الشفاهي الذي تتعرض فيه النصوص لإكراهات وانزياحات وإقصاءات كثيرة^(١).

لذا كان السجع وسيلة من وسائل حفظ هذه النصوص، ومن مستلزمات التأليف في تلك العصور؛ لأنه مما يسهل تداول النصوص الثرية على ألسنة الرواة وسهولة حفظها، ولأن الأذان تطرب وتلتد بالكلام المسجوع أكثر من غيره، بل إنه مما يساعد على تجميل الكلام وتحسينه، وإقرار المعاني في النفوس، فكان الكلام يقسم على جمل قصيرة مسجوعة، ومتناظرة في الطول والبناء، وفي الخطب المشتملة على هذا الوصف يقول الجاحظ: «وجدنا عدد القصار أكثر، ورواة العلم إلى حفظها أسرع»^(٢)، وقال أيضا: «كانت الخطباء تتكلم عند الخلفاء الراشدين، فتكون في تلك الخطب أسجاع كثيرة»^(٣).

وقد سئل عبد الصمد بن الفضل بن عيسى الرقاشي عن سبب إيثاره وتفضيله السجع فقال: «الحفظ إليه أسرع، والأذان لسماعه أنشط، وهو أحق بالثقيد وبقلّة التفلت»^(٤)، فوجود السجع في الكلام حاجة ضرورية، اقتضاها التأليف والعصر، ليؤدي مهمته التأثيرية، وليسهل عملية تداول النصوص وسهولة حفظها. وموروث النبي (ﷺ) لا يسعف المشكك في إدعائه، وإن لم يكن ذلك مطردا في كلام الرسول (ﷺ)، فمن ذلك قوله (ﷺ): (إن الأعمار تفتنى، والأجسام تبلى، والأيام تطوى، والليل والنهار يتطاردان تطارد البريد، يقربان كل بعيد، ويخلقان

(١) ظ: التلقي والسياقات الثقافية، د. عبد الله إبراهيم، دار الكتاب الجديد المتحدة ودار أويا للنشر والتوزيع: ١٠١.

(٢) البيان والتبيين: ١١٧/٢.

(٣) م. ن: ١/٢٩٠.

(٤) البيان والتبيين: ١/٢٣٩.

كل جديد^(١)، وقوله (ﷺ): (إنَّ مع العز ذلاً، وإنَّ مع الحياة موتاً، وإنَّ مع الدنيا آخرة، وإنَّ لكل شيء حسيباً، وإنَّ على كل شيء رقيباً، وإنَّ لكل حسنة ثواباً، ولكل سيئة عقاباً، وإنَّه لا بد لك من قرين يدفن معك، هو حي وأنت ميت، فإن كان كريماً أكرمك، وإن كان لئيماً أسلمك، ولا تبعث إلاَّ معه، ولا تُسأل إلاَّ عنه)^(٢)، وقوله (ﷺ): «أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسَ نِيَامًا، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ»^(٣).

مما سبق يتبيّن لنا أن رفض الرسول (ﷺ) للسجع ظلّ محصوراً في المظان الأدبية والدينية، إذ إنَّ أحاديث الرسول (ﷺ) وخطبه مشتملة على السجع، وأنَّ الإنكار الذي سمع منه لم يكن على إطلاقه، وإنما هو مقيّد بمشابهته سجع الكهان في نظمه وغموضه وتعميمه، فالمدموم تحديداً هو سجع الكهان، وما يماثله أو ينحو نحوه من كلام البشر، وليس السجع مطلقاً^(٤)، وهل كان الإمام عليّ

(١) المستطرف في كل فن مستظرف، محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (ت ٨٥٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٩: ١/٩٠، ١٧٧. لم أجد الحديث في كتب الصحاح.

(٢) الأمالي، محمد بن علي بن بابويه الصدوق (ت ٣٨١هـ)، مؤسسة البعثة، قم، ط ١، ١٤١٧هـ: ٥١، وظ: البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٨٨: ٨/١٤، ونثر الدر في المحاضرات، أبو سعيد منصور بن الحسين الآبي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤: ١٠/١٢٣.

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٩٩: ٣٩/٢٠١، وظ: سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط ١، ٢٠٠٠: ٢/٩١٥.

(٤) ظ: كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦: ٢٦٧، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس أحمد ابن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧: ٢/٣٠٤.

(عليه السلام) مقصودا لذاته مُتكلِّفاً ومُهمِّلا المضمون؟ أو أن المضمون هو غايته، وهل كان كلامه (عليه السلام) غامضا مستغلقا مبهما كسجع الكهان؟

وعلاوةً على ذلك، فإنَّ تحامي الرسول (ﷺ) - والخلفاء بعده - السجع، ليس دليلا كافيا أو قاطعا لأن يتحاماه الإمام علي (عليه السلام) فإذا ما استثنينا الرسول (ﷺ) فإنَّ عليا أفصح قريش والعرب وأبلغهم آنذاك، ثم إنَّ عصره غير عصرهم، فعصره عصر الفتن والخلافات والثورات والصراعات، وظهور الأحزاب السياسية، أما عصرهم فعصر استقرار باستثناء حروب الفتوحات الإسلامية، وهذه تختلف عن الفتن والخلافات والصراعات في طبيعتها وخطرها، فبنية المجتمع الإسلامي في عصرهم متماسكة نوعا ما ومتوحدة أمام الأخطار الخارجية، لكن البنية الداخلية للمجتمع الإسلامي أخذت تتصدع في أواخر عصر عثمان حتى تشظَّت وتفكَّك النسيج الاجتماعي في عصر علي (عليه السلام)، ومن أهم الأسباب في ذلك هو ضعف إدارة عثمان بن عفان وتسلُّط ذويه على رقاب الناس، ثم إنَّ (قريش) قد حزَّ في نفسها أن تستقر السلطة في بني هاشم فحرصت الحرس كله على إبعادها عنهم. فتأججت في عصر علي (عليه السلام) الفتن والصراعات وكثرت الحروب، ومعلوم أنَّ الخطب تزدهر في هذه الأجواء.

وما دام علي (عليه السلام) أفصح قريش بعد الرسول (ﷺ) وأبلغهم، وعصره أكثر العصور ثورات وفتن، فقد كان طبيعيا أن يكون أكثرهم خطبا، وما دام أكثرهم خطبا بالقرائن العقلية هذه، وبالقرائن الثقيلة (أقوال معاصريه ولاحقيه) فإنَّه حتما سيكون أكثرهم حاجة لاستخدام السجع، ثم أن طول خطبه المتأني من طول نفسه، ومن قدرته اللغوية يجعله أحوج إلى توظيف السجع في كلامه.

وينبغي أن نشير إلى أن السجع المرفوض عند البلاغيين هو السجع المقصود

لذاته، المتكلف، الذي يتعمده الكُتَّاب ويهملوا المضمون، والسجع المرتبط بالكهنة المعروف بسجع الكهان الذي يعتمد «اللغة الغامضة المؤلفة من لفظة غريبة شاذة ومعنى شائك وعبارة صعبة مستقلة، كأنما قصد بها قائلها إلى الإغلاق والإبهام لكي يضع في وهم سامعه أنه يتلقى ذلك من مصدر مجهول ليضفي على نفسه صفة الغموض والغيبية حتى يكون في نظر جمهوره مقدسا مقصودا؛ لأن الناس يومئذ إذا لم يفهموا شيئا وصعب عليهم إدراك كنهه تهبوه وقدسوه»^(١).

والسجع - كما يراه عبد الله إبراهيم - يُراد منه إضفاء حالة من الخشوع والتأمل والاستعداد لتلقي فكرة مقدسة، أو وصية، أو عبرة، تقتضي الإيجاز والتكثيف، ولكنها تهدف إلى التأثير بالتركيز على نهايات الأفكار، وهذا كله يناسب التقاليد الدينية المبكرة التي كانت تعاليمها تقتضي اقتصادا تعبيريا مؤثرا، وقد أمكن توظيف هذه الصيغة لنشر التعاليم الدينية والتنبؤات، والشذرات العبادية والاعتبارية، والوصايا، والحكم، ولعل أكثر النصوص التي استثمرت الإمكانيات التأثيرية للأسلوب المسجع هي النصوص الدينية، والحواشي الخاصة بها، وكل هذا يُرجَّح اقتران السجع بتلك النصوص^(٢).

ويزاد على ما مضى أن السجع موجودٌ في القرآن، وإنّ تحامى بعضهم من تسميته سجعا، تنزيها له عن استخدام السجع، فاستبدلوا به مصطلح الفاصلة القرآنية، لتكون سمة من سمات الأسلوب القرآني^(٣)، فهو واضح في أواخر الآيات، ومثال

(١) تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام، نوري حمودي القيسي، عادل جاسم البياتي ومصطفى عبد اللطيف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط٢، ٢٠٠٠: ٤٤٧.

(٢) ظ: التلقي والسياقات الثقافية: ١١٩.

(٣) ظ: النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني، في ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦: ٩٨، والإتقان في

ذلك سورة الرحمن وسورة القمر، بل إن هناك هيمنة شبه مطلقة لهذا الأسلوب في القرآن، فعلى وفق إحصائية (ستيوارت) فإن ٩, ٨٥٪ من آيات القرآن مسجعة^(١)، فلا ضير أن نجد في كلام الإمام (عليه السلام) وهو ريب القرآن، وريب بيت النبوة.

وقد شخّص الدكتور صبحي الصالح، خصيصة فريدة من خصائص كلام الإمام في النهج لا تكاد تفارقه، وهي كثرة اقتباسه من القرآن المجيد والحديث الشريف؛ لأنه (عليه السلام) كما يقول صبحي الصالح: «رأى نور الوحي ورُبِّي في بيت النبوة، ووعت ذاكرته القوية كثيرا من ألفاظ القرآن والسنة، حتى انطبع أسلوبه بطابع عجيب يعلو على أساليب البلغاء من البشر في القديم والحديث»^(٢).

مما سبق يتبيّن أن الاحتجاج بشبهة السجع في كلام الإمام (عليه السلام) لم يكن موضوعيا خاليا من الأهواء، وإنما هي حجة وذريعة تقف وراءها دواعٍ أخرى سياسية أو مذهبية أو غير ذلك.

واستدل محمد كرد علي على تشكيكه بحجة الاختلاف العظيم في الأقوال والخطب^(٣)، وفي هذه وجهات نظر، منها ما هو من الكتاب نفسه (النهج)، فقد قال الشريف الرضي في مقدمته للكتاب: «رُبَّما جاء في أثناء هذا الاختيار، اللَّفْظُ الْمُرَدَّدُ، وَالْمَعْنَى الْمَكْرَرُ، وَالْعُذْرُ فِي ذَلِكَ أَنْ رَوَايَاتِ كَلَامِهِ تَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا شَدِيدًا

علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٣: ٢/ ٩٧.

(١) ظ: السجع في القرآن - بنيته وقواعده (مقال)، ديفين ستياوات، تر: محمد بريري، مجلة فصول، القاهرة، ٣، ١٩٩٣: ١٢.

(٢) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهارسه العلمية: د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٦٧: ٢٦ (المقدمة).

(٣) ظ: أمراء البيان: ٥٢٥.

فَرَبَّمَا اتَّفَقَ الْكَلَامُ الْمُخْتَارُ فِي رِوَايَةِ فَنُقِلَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ وُجِدَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى مَوْضُوعًا غَيْرَ مَوْضِعِهِ الْأَوَّلِ، إِمَّا بِزِيَادَةٍ مُخْتَارَةٍ، أَوْ بِلَفْظٍ أَحْسَنَ عِبَارَةً^(١)، فيكون الرضي قد علّل ذلك الاختلاف وبين سببه، فكيف يتّخذها محمد كرد علي حجة ليحكم بأن أكثر الأقوال لفصحاء الشيعة؟.

ومنها- أيضا- أن قضية الاختلاف في الروايات موجودة في الحديث الشريف، وأيضا في الشعر، فيروى البيت والقصيدة بروايات مختلفة، وهذا شائع ولاسيما في أشعار القدماء. فما دامت الرواية الشفوية هي وسيلة نقل التراث القديم، فلا بُدّ أن نجد اختلافا في الروايات؛ لأن النصوص في أثناء ذلك تتعرّض إلى تغيير في بعض الألفاظ، فينقل المضمون نفسه بالألفاظ وتعبيرات أحر، أو يُعاد إنتاج جوانب منها بما يوافق السياق الثقافي الذي ينتمي إليه الراوي، ثم أن اختلاف روايات النصوص دليل على أنها قد جرى تداولها على ألسنة رواة كثر، فاختلفت رواياتها تبعا لاختلاف الرواة، وهذا أمر يطّرد في المأثور كلّ، بما في ذلك الأحاديث النبوية. وبذا تتقوّض هذه الحجّة، ويتّضح معها أن القول بها إنما هو نابع من قناعة مُسبقة بالتشكيك لدى محمد كرد علي، تدفعه إلى اختلاق الحجج لتقويض نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام).

وتتجلّى تلك القناعات في مواقف وأقوال وأفعال صريحة يقف فيها مُشيدا بمواقف الأمويين ومهاجما الشيعة، منها ما جاء في محاوراة مع صديقين له من الشيعة، هما أحمد رضا وسليمان ظاهر، وقد نحا في هذه المحاوراة منحى الإشادة بفضائل الأمويين متجاوزا معايهم، إذ برأ معاوية من سُنّة لعن عليّ، مستندا إلى

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٠٠/١ (المقدمة).

خبر مفرد، تاركا الأخبار التي ملأت كتب التاريخ. وأكثرَ من الحطّ على شيعة عليّ (عليه السلام)، جاعلا من أركان مذهب الشيعة لعن الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان وقذف أمهات المؤمنين في كل خطبة ومجلس وكتاب، ومع كل سقي وشرب وحركة وعمل^(١).

ويبدو أن غايته تأجيح عواطف أبناء السنة ضد الشيعة، إذ كيف يجعل هذا الأمر ركنا من أركان المذهب الشيعي، وهو أمر عارٍ عن الصحة، وإن وُجد منه شيء، فهو ليس ركنا، وإنما هو موقف قد يصدر من المواليين لآل البيت (عليهم السلام) بوصفه ردة فعل طبيعيّة بإزاء ما لقي آل البيت وشيعتهم على مرّ التاريخ من قتل وتشريد وظلم.

وانسجاما مع هذه المواقف يرفض روايات المسعودي، ويراه غير مؤتمن على التاريخ؛ لأنه - كما يدّعي - يجوّز الكذب، ويغالي في حب الطالبين، وأن لأئمتهم الكمال المطلق. في مقابل أن يتابع (كرد) كل من يرمي الشيعة بكل تهمة أو مسبة، مدّعيًا أن الشيعة يكفرون الفرق الإسلامية جميعها، وأن الإمام جعفر الصادق (عليه السلام) يُجيز أخذ مال الناصب حيث وُجد على أن يدفع خمسَه^(٢). وبإزاء ذلك نجد أنصاره يشيدون بمواقفه (المشرفة) من قبيل نصرته واعتقاده بصحة مذهب السلف، وثنائه الكبير على مصنّفات ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وبالمقابل تجد ثناءً عليه من دعاة السنة والتجديد، كالأثري والقاسمي ومحمود شكري الألويسي.

يزاد على ذلك أن محمد كرد علي يفتخر في أكثر من موضع بأنّه بنى ثقافته

(١) ظ: أهل السنة والشيعة (مقال)، محمد كرد علي، مجلة الراصد الإسلامية، دمشق، ٢٦٤، ١٤٢٦ هـ:

(٢) ظ: أهل السنة والشيعة (مقال): ٣٩ / ٣٢-٣٦.

على كتب ابن تيمية وابن القيم وابن حزم والغزالي^(١).

إن تشخيص هذه المواقف في سيرة محمد كرد علي كان واضحاً حتى من أخواننا السُّنة أنفسهم، إذ أشار أحمد أمين إلى أن آراءه لم تكن تصدر عن أفق واسع ولا نظر شامل، وأنه كان ينقم على الأدباء لمجرد أنهم لا يمدحونه أو لا يتعرضون لمؤلفاته بذكر أو ثناء، فقال: «وكرد أيضاً يُشكِّل على القراء في كل ما صدر عنه حتى في كتابيه خطط الشام، والحضارة الإسلامية، فمن يدري لعله استباح لنفسه من خلق الأحداث ما استباحه في الرواية عن الأحياء [...] أساء إلى المؤرخين جميعاً، ولعلَّ كثيراً ممن ورد ذكرهم في الكتاب واتَّهموا بالجهل أحياناً، والجاسوسية أحياناً، والرشوة وقلَّة الذمَّة أحياناً، لم يكن فيهم شيء من هذا، وإنما نشأت من سوء ظن الأستاذ أو اختراع خياله أو فساد حكمه على الأشياء»^(٢).

وقال فيه الكاتب شفيق جبيري: «إن كرد علي لم يدوّن كل حق عرفه الناس، وإنما دوّن كل حق اعتقد هو نفسه أنه حق وخالفه أكثر الناس فيه، دوّن حقاً صادف هوىً في نفسه وكان باطلاً في نفوس الناس»^(٣).

وقد صرّح كرد نفسه بتجاوزه على الآخرين إذ قال: «ولعليّ تعمّدت أحياناً هتك سترهم؛ لأنهم يهتكون بأعمالهم ستر هذه الأمة ولا يبالون»^(٤).

ومن مصاديق هذا التجاوز على الكُتّاب، ما ذكره الحوماني صاحب مجلة

(١) ظ: نظرات في مذكرات كرد علي (مقال)، محمد بشري، أرشيف ملتقى أهل الحديث، في ضمن الموسوعة الشاملة (قرص C D): ١٠٦/٧٥.

(٢) فيض الخاطر، أحمد أمين، مكتبة النهضة، مصر، ط ١، ١٩٥٣: ٨/١٣٢-١٣٣.

(٣) كتب المذكرات (مقال)، محمد عبد الله محمد، أرشيف ملتقى أهل الحديث: ٦٠/٧٧.

(٤) م. ن: ٦٠/٧٧.

العروبة، فقد نقل إليه عتب كتّاب مصر على ما قاله فيهم في مذكراته، فأجابه كرد بأنهم كلاب، فلمّا حاوره الحوماني بفضل أهل مصر وأثرهم، ردّ عليه بأنهم كلاب لا يريدون إلاّ التهويش^(١).

وذكر الكاتب رضا الركابي أنه كان يطعن بأعيان الأمة قديمهم وحديثهم و«إذا لم يمكن إحراق كرد فلا أقل من إحراق كتابه(الخطط) لما فيه من حملات بهتانية على أهل بيت الرسول باسم الدين»^(٢).

وقد بيّن أحمد حسن الزيات رأيه في موقف كرد بأنه حاول أن يصنع المجد بالاختلاق والزور، وأن كل ما في مذكراته تفاهة وسفاهة وداء، ومن سفاهتها أنه لم يترك عالماً ولا أديباً ولا فاضلاً في مصر والشام وتركيا إلاّ رماه بلسانه وناله ببهتانه، فكانت روااسب من أقدار السنين التسعين تقاطرت على قلمه سوداء كالحقد، تنته كالغيبية، كدرة كالغضب، فهي من آثار الشيخوخة^(٣).

إن تشكيك كرد بنهج البلاغة لم يأت من فراغ، ولا سيما وهو يلتزم جانب الأمويين، ويشيد بفضائلهم، ومن تجليات ذلك إلقاؤه محاضرة في الجامعة السورية الكبرى بدمشق بعنوان(مميزات بني أمية)، وذكر فيها أبا سفيان وأحواله في الجاهلية والإسلام، ثم انتقل إلى معاوية، فأفاض في ذكره حتى حسب الحاضرون أنها محاضرة في معاوية فحسب لا في بني أمية، فقال بدهائه وأنه أخذ الخلافة من عليّ (عليه السلام) وهو راضٍ، ومن أبنائه وهم راضون، وحمد له سياسته في العطاء والإفناع والإسراف في المال لإسكات العلويين والهاشميين وجوئه إلى السيف أحياناً. وقال:

(١) ظ: هؤلاء كلاب(مقال)، الحوماني، مجلة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠، ع ٨٩٨: ١٨-٢٠.

(٢) م. ن: ٢٣.

(٣) ظ: م. ن: ٢٤.

إن دولة الأمويين عربية صرفة بكل مظاهرها، لكنه في موضع آخر قال: إن من مميزات معاوية جعله الشام (جمعية أمم)، فرحب باليهود والسيان والروم والسود والبيض والحمير والصفير، وأشاد- أيضا- بمناقب الحجاج المعروف بسفك الدماء، وحاول تكذيب ما نسب إلى الأمويين من أخبار لا تُشرّف، وأن هواه كان مع بني أمية؛ لأنهم جديرون بهذا الهوى، خاتما محاضراته بقصيدة لشوقي في بني أمية^(١).

مما تقدّم تبلور شخصية محمد كرد علي بتناقضاتها وبمواقفها المتشنجة من الكُتّاب والأدباء، ومن أعلام المذهب الشيعي، ويتبيّن من أين استقى علومه، وكيف وقف مدافعا عن دولة الأمويين، ليتّضح بعد ذلك أن التعصّب الأعمى البغيض قد قاده إلى مثل هذه المواقف، وليكون موقفه من نهج البلاغة ثمرة طبيعية مادام مولعا بحب الأمويين ومُشيدا بفضائلهم.

سابعا: طه حسين (ت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م):

لطه حسين في نهج البلاغة رأيان، الأول قوله: «إن نهج البلاغة ليس كله للإمام عليّ كرم الله وجهه، بسبب غلبة طابع الصنعة عليه»^(٢)، والثاني قوله: «إن في بعض كتب التاريخ مثل الطبري والبلاذري خطبا للإمام عليّ، وهذه يمكن قبولها وصحة نسبتها إليه [...] والذي أرجّحه أنّ نهج البلاغة من تأليف الشريف الرضي»^(٣).

(١) ظ: مميزات بني أمية - محاضرة للأستاذ محمد كرد علي (مقال)، عبد المتعال الصعيدي، مجلة الرسالة، ٣٤٣، ١٩٤٠: ٦٧-٦٩.

(٢) تعليقات وأقوال ماثورة لطه حسين (مقال)، محمد الدسوقي، مجلة العربي الكويتية، ع ٢٠٧، شباط، ١٩٧٦: ٤٨.

(٣) تعليقات وأقوال ماثورة لطه حسين (مقال): ٤٨.

ففي النص الأول وقف طه حسين موقف المشكك، إذ جعل بعض ما في نهج البلاغة للإمام (عليه السلام) وبعضه ليس له. وفي النص الثاني رجَّح أن يكون من صنع الشريف الرضي. فأما قوله بغلبة طابع الصنعة فقد سبق الحديث فيه قبل صفحات، وأما قبول طه حسين فقط بما ينقله الطبري والبلاذري من نصوص للإمام عليّ (عليه السلام)، فذلك أمرٌ فيه نظر؛ لأن هذه المصادر ليست معنية بتدوين تراث الإمام عليّ (عليه السلام) كلّه، ولا تراث غيره، وإنما تنقل ما اشتهر من الحوادث فقط، وليست هي بكتب اختيارات، وحتى لو كانت كذلك لاقتصرت على بعض المأثور بما يناسب المقام أو الغرض الذي بسببه أختير النص. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ البلاذري من الأقلام الموالية للسلطتين الأموية والعباسية فهو حريص على كتابة ما يوافق مصالح هاتين السلطتين، والشيعية آنذاك مستبعدون، بل محاربون يلاقون شتى أنواع الظلم والتعسف، ثم أليس أبناء كل مذهب أولى بحفظ تراث أئمتهم وأعلامهم؟

والبلاذري الذي يثق طه حسين بمروياته، قد اعتمد رواية لم يكونوا بمنأى عن التعصب والانحياز، بل كانوا من أقلام السلطة، ومنهم عامر الشعبي (ت ١٠٤ هـ) الذي كان في كل وقت إلى جانب خليفة أو أمير أو قائد، والأكثر غرابة أن يتنقل بين الخصوم حيثما استدعت مصلحته بلا حرج، وهي من دلالات النفاق، والبلاذري نفسه يعرف هذا الأمر، فقد شخص ذلك وأوجز منهج عامر الشعبي كأنه يخاطبه «أحبّ صالح أمير المؤمنين وصالح بني هاشم ولا تكن شيعياً، وأرجُ ما لم تعلم، ولا تكن مرجئاً، وأعلم أن الحسنه من الله والسيئة من نفسك، ولا تكن قدرياً، وأصب من رأيته يعمل بالخير، وإن كان أحرَم سندياً»^(١)، فقد جمع البلاذري في

(١) أنساب الأشراف: ١٧٣/٥.

قوله هذا لعامر الشعبي أسباب النفاق والتزلف كله ولاسيما للحكام الأمويين. وقد تقلّب عامر الشعبي في موقفه السياسي، إذ ابتدأ مع المختار الثقفي، ثم مال إلى قاتل المختار (مصعب بن الزبير)، ثم إلى جانب عبد الملك بن مروان (قاتل مصعب)، ثم إلى أخيه بشر بن مروان، ثم إلى جانب الحجاج وصار موضع ثقته، ثم مال إلى جانب عبد الرحمن الأشعث في حركته ضد الحجاج، ثم مال إلى قتيبة بن مسلم الباهلي المقرّب من الحجاج، فاستخدمه للعودة إلى الحجاج، ثم تحول إلى بلاط عبد العزيز بن مروان^(١).

وهكذا يظهر عامر الشعبي متنقلا بين الخصوم، تبعا لمصالحه الشخصية مما يشير إلى تملقه ونفاقه السياسيين.

وقيل: إنه كان يشرب الخمر ولم يكن متمسكا بأهداب الدين والفضيلة^(٢).

وأحد الرواة الذين اعتمدهم البلاذري، هشام بن عمار الدمشقي الذي كان راوية للمعلومات الخاصة بمعاوية، اعتمد عليه البلاذري في ست وعشرين رواية، جميعها في مناقب معاوية وصفاته ودهائه وحكمته، وقدم روايات فيها التديس والتزييف، وكذا أبو الحسن عليّ بن محمد المدائني الذي اعتمد عليه البلاذري في مئتي رواية جميعها في معاوية وكرمه، حتى أصبح كتاب البلاذري جامعا للمرويات الأدبية والسياسية في معاوية ومزاجه؛ لأنه اعتمد رواة غير ثقات^(٣).

(١) ظ: عليّ ومعاوية في الرواية العربية المبكرة - دراسة في نشأة ونمو الكتابة التاريخية الإسلامية حتى نهاية القرن التاسع الميلادي - والثالث الهجري، بيترسن، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الجبار ناجي، مكتبة دار المجتبى، النجف، ٢٠٠٩: ٢٦-٢٩ (كلام المترجم).

(٢) ظ: أثر التشيع في الأدب العربي، محمد سيد كيلاني، دار العرب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦: ٤٨.

(٣) ظ: عليّ ومعاوية في الرواية العربية المبكرة - دراسة في نشأة ونمو الكتابة التاريخية الإسلامية حتى نهاية القرن التاسع الميلادي - والثالث الهجري: ١٨ - ٢١.

وكان تأثير السلطة الأموية كبيرا في صياغة هذه الروايات، فقد أمر معاوية الرواة بصنع روايات في فضائل الصحابة تناقض فضائل عليّ (عليه السلام) وتزيد عليها، فهناك «السيف فوق الرؤوس، وأكياس البيضاء والصفراء إلى جانب العامل والوالي وخطيب المنبر»^(١)، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، «فظهر حديث كثير موضوع وهتان منتشر ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء والمراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولائهم ويُقربوا مجالسهم ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل»^(٢).

هذه هي حال الرواية في زمن الأمويين، وهذه هي حال البلاذري ورواته الضعفاء، وحتى لو كانت غاية البلاذري النقل والتدوين، فإنه اعتمد رواة غير ثقات أمويي النزعة والهوى، فكيف يطمئن طه حسين لمروياته؟ فيكون تشكيكه في نسبة نصوص نهج البلاغة اعتمادا على حجته هذه تشكيكا ضعيفا غير مستند إلى حجة دامغة.

ولقد تم تشخيص علامات بارزة في سيرة طه حسين، من شأنها أن تكشف مرجعياته الثقافية، فتجلى لنا أسباب إنكاره، ومن تلك العلامات موقفه من القرآن الكريم، فقد أبان عن شكّه في وجود طائفة من تفصيلاته وأخباره، وفي وجود النبيين إبراهيم وإسماعيل (عليهما السلام) وهجرتهما إذ قال: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة

(١) عليّ ومعاوية في الرواية العربية المبكرة - دراسة في نشأة ونمو الكتابة التاريخية الإسلامية حتى نهاية القرن التاسع الميلادي - والثالث الهجري: ٢٤.

(٢) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥٠/١١.

والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، فضلا عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل ابن إبراهيم، إلى مكة، ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرون إلى أن نرى في هذه القصة نوعا من الحيلة في إثبات الصلة بين اليهود والعرب من جهة، وبين الإسلام واليهودية والقرآن والتوراة من جهة أخرى»^(١).

وكان طه حسين أبرز مرررر لأقوال المستشرقين ومنفذ لرغباتهم التي منها تشويه صورة الإسلام وحجب محاسنه عن الأوربيين لإقناعهم بعدم صلاحية الإسلام لهم بوصفه دينا ونظاما للحياة، وصرف المسلمين عن دينهم والتشكيك فيه والافتراء عليه لإضعاف العقيدة الإسلامية في نفوسهم، وتنصير المسلمين وتربية زعامات وأعلام عربية معادية للإسلام^(٢). وملاطه حسين كتابه (على هامش السيرة) بالأساطير اليونانية الوثنية، وأظهر السيرة بمظهر الخرافات الباطلة الخيالية، حتى ليُخَيَّل أن سيرة النبي محمد (ﷺ) ما هي إلا أسطورة من الأساطير، ويتحدث عن الإسلام بما يشاء بدون مبالاة^(٣).

ودعا إلى فصل الأدب العربي عن الفكرة الإسلامية، بدعوى تحريره من إطاره الإسلامي؛ لأن في ذلك إحياء بالدعوة إلى الإسلام والتبشير به وكأنه يرفض ذلك، وربما كان هذا جزءا من اعتقاده بأن الدين ظاهرة اجتماعية، الذي هو ترديد حرفي لرأي أستاذه اليهودي (أيميل دوركايم) الذي يرى أن العالم الحقيقي ينظر إلى الدين كما ينظر إلى اللغة، وكما ينظر إلى الفقه، وكما ينظر إلى اللباس [...] من حيث إن

(١) في الشعر الجاهلي، طه حسين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٦: ٢٦.

(٢) ظ: مذاهب فكرية في الميزان - محاضرات في الغزو الفكري، د. علاء بكر، دار العقيدة، القاهرة:

٢٨ - ٣٠.

(٣) ظ: دسائس طه حسين على السيرة النبوية الشريفة (مقال)، عبد الحميد بن باديس، مجلة الشهاب،

ذو القعدة، ١٣٥٢هـ، ارشيف ملتقى أهل التفسير، المكتبة الشاملة: ١٤٨ / ٣٢٨.

هذه الأشياء كلها ظواهر اجتماعية يُحدثها وجود الجماعة، وكأنَّ طه حسين يريد أن يقول: إنَّ الدين لم ينزل من السماء ولم يهبط به الوحي^(١).

وفي ضمن هذه التوجهات أصرَّ طه حسين على وضع شعار فرعوني للجامعة المصرية؛ لأنَّ مصر - برأيه - فرعونية تابعة لليونان في الفكر، وللغرب في السياسة، وإلى الروح الفرعونية في الثقافة والحضارة، وكأنَّه يدعو إلى جاهلية الفراعنة والأوثان وبدائية التصور وخرافة المعتقدات، وإلى التهوين من شأن العرب وحضارتهم^(٢).

فهو يرى أن الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين، وأنها ستبقى كذلك، بل يجب أن تبقى وتقوى، وأنَّ الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمتَّ بصلة إلى الدم العربي، بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء^(٣).

يزاد على ذلك أنه يجعل العرب بمنزلة المستعمرين الذين احتلوا مصر، إذ يقول: «إنَّ المصريين قد خضعوا لضروب من البغض وألوان من العدوان جاءتهم من الفرس واليونان، وجاءتهم من العرب والترک والفرنسيين»^(٤)، في إشارة واضحة إلى الفتح العربي الإسلامي لمصر. وكان من جراء ذلك أن نهض الأدباء والمثقفون العرب للرد على موقفه من العرب وجدوى جعله العرب بمنزلة البغاة المعتدين، وهم يقدمون لمصر الدين الإسلامي. وعمد أعضاء الجمعيات الثقافية والأدبية في القاهرة ودمشق إلى دعوة الجمعيات العربية الأدبية والسياسية في

(١) ظ: طه حسين وأدبه في ميزان الإسلام لصاحب أنور الجندي (مقال)، إبراهيم محمد سرسيق، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤، ١٩٧٧: ١٨٦-١٨٩.

(٢) ظ: م. ن: ١/١٨٧-١٨٩.

(٣) ظ: المعارك الأدبية، أحمد أنور الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٢: ١/٥٩.

(٤) مصر والعرب (مقال)، طه حسين، مجلة كوكب الشرق، القاهرة، ٧ ديسمبر، ١٩٣٣: ٢٣.

الأقطار العربية إلى مقاطعة كتب طه حسين بسبب هذه المواقف ومهاجمته الأزهر ودعوته إلى إغلاق المعاهد الدينية فأخرج من الجامعة وأحيل إلى المحاكم^(١).

وبإزاء مواقف الأدباء والمثقفين منه حاول أن يُسوِّغ موقفه فقال: «إنَّ حكم العرب لمصر كان في الخير أول الأمر حين حمل إلى مصر الإسلام، ولكن بعد ذلك كان كحكم العرب لجميع البلاد الإسلامية مزاجا من الخير والشر والعدل والجور، وقد ضاقت مصر به وثار عليه»^(٢).

وموقف طه حسين واضح من الشعر الجاهلي الذي قلَّد فيه - أيضا - المستشرقين، الذين أعجب بهم كثيرا إذ يقول: «إني من أشد الناس إعجابا بالأستاذ هوار وبطائفة من أصحابه المستشرقين وبما ينتهون إليه في كثير من الأحيان من النتائج العلمية القيمة في تاريخ الأدب العربي وبالمناهج التي يتخذونها للبحث»^(٣)، وكثيرا ما كان يردد آراءهم ويتبنى مواقفهم، فدعموه بالإمكانات كلها فمنحوه دارا وزوجوه نصرانية وتكلفوا بمصر وفاته وعينوا له سكرتيرا لا يتحدث معه إلا بالفرنسية، وعندما كشف النقاد العرب دسائس التغريب وتبنيه آراء المستشرقين تحوَّل طه حسين إلى العنف في خطابه معهم^(٤).

وفيما يخص العقيدة الدينية وجدنا طه حسين ذا هوى واضح وميل لأبي بكر وعمر على حساب غيرهما، من قبيل قوله: «ولكنَّ أبا بكر عهد بالخلافة إلى عمر

(١) ظ: المعارك الأدبية: ١٦/١.

(٢) مصر والعرب (مقال): ١٢.

(٣) ظ: في الشعر الجاهلي: ٣٩.

(٤) ظ: المعارك الأدبية: ١٣/١، والمدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين، محمد نجيب البهيتي،

وقبِلَ المسلمون عهده مجمعين على قبوله، لم يُمارِ فيه منهم أحد»^(١)، وفي قوله هذا إشارة صريحة إلى صواب عهد أبي بكر إلى عمر، وإلى إجماع المسلمين على قبول هذا العهد بلا معارضة، وهذا الإجماع غير صحيح في الأقل من جانب بني هاشم، الذين يرون علياً (عليه السلام) أولى بالخلافة من الخلفاء جميعاً.

وقوله في موضع آخر: «إن الإنسانية لم تستطع إلى الآن على ما جرّبت من تجارب وبلغت من رقي، وعلى ما بلغت من فنون الحكم وصور الحكومات أن تنشئ نظاماً سياسياً يتحقق فيه العدل السياسي والاجتماعي بين الناس على النحو الذي كان أبو بكر وعمر يريدان أن يحققاه»^(٢)، وهو هنا يتجاوز جهد الإمام عليّ (عليه السلام) في الإنصاف والمساواة بين الرعية، بلا تمييز بين كبير أو صغير، غنيّ أو فقير، حتى خرج من الدنيا بلا ميراث يرثه ذوهه. ومن ذلك - أيضاً - قول طه حسين: «لم يعرف المسلمون ولا غير المسلمين أميراً حاول من العدل ما حاول عمر وحقق منه ما حقق عمر»^(٣). فعباراته هذه وغيرها تكشف عن هواه وميوله المذهبية.

ونكتفي - أخيراً - من مواقفه باتباعه مبدأ الشك الذي قال به الفيلسوف الفرنسي ديكارت، وهو منهج اعتمده طه حسين في كل شيء؛ في تشكيكه بوجود النبيين إبراهيم وإسماعيل (عليهما السلام)، وتشكيكه بعروبة مصر، وبعلة النسب الشريف للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إذ قال: «فلا مراً ما، اقتنع الناس بأن النبي يجب أن يكون صفوة بني هاشم، وأن يكون بنو هاشم صفوة بني عبد مناف، وأن يكون بنو عبد مناف

(١) الفتنة الكبرى، طه حسين، دار المعارف، مصر، ط ٩، ١٩٧٨: ١٨/٢.

(٢) م. ن: ١/٥-٦.

(٣) م. ن: ٨/١.

صفوة بني قصي، وأن تكون قصي صفوة قريش، وقريش صفوة مضر، ومضر صفوة عدنان، وعدنان صفوة العرب، والعرب صفوة الإنسانية كلها^(١).

وللحقيقة لا بأس في الشك إن اتبعه الباحث للوصول إلى الحقائق بروح علمية خالصة، لكن إن خرج عن ذلك، وتحكمت فيه الأهواء والأذواق والانطباعات، أو غايات أخرى، كان معولاً هادماً، وربما كان تشكيك طه حسين في نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) جزءاً من تشكيكه بمجمل التراث الأدبي، بعد أن وجد إشارات التشكيك في كتب القدماء، فتوافقت مع ما في نفسه من منهجية التشكيك، أو ربما كانت نتيجة ميوله وهواه للخليفين الأول والثاني على حساب عليّ (عليه السلام) وغيره، أو ربما نتيجة متابعته آراء المستشرقين في كل شيء، أو ربما تضافرت هذه الأسباب جميعها في تكوين موقفه هذا.

ثامناً: محمد سيد كيلاني (ت ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م):

أجهد المتأخرون أنفسهم في إيجاد حجج جديدة، فضلاً عما ذكره القدماء، ونجد مصداق ذلك مع الكاتب محمد سيد كيلاني الذي تلقّف شكوك القدماء وزاد عليها، وعرض ذلك بأسلوب فيه سخرية وتهكّم، بعيداً عن منهج العلماء والأدباء. جاء ذلك في كتاب (أثر التشيع في الأدب العربي) الذي يرى فيه أن أدباء الشيعة قد وضعوا أقوالاً وخطباً ورسائل أسندوها إلى أئمتهم، وبخاصة عليّ بن أبي طالب، وأنّ هذا الكم قد أخذ يتزايد يوماً بعد يوم، حتى أتى الشريف الرضي فجمع كل ما يُنسب إليه في كتاب ضخّم سمّاه (نهج البلاغة)، وفيه كلام يخلو من أشيع الحروف في الكلمات، وهو حرف الألف، ثم يذكر تلك الأمور بنقاط^(٢):

(١) في الشعر الجاهلي: ٣٤.

(٢) ظ: أثر التشيع في الأدب العربي: ٥١-٦٧.

١- ضخامة هذا المجموع من كلام الإمام عليّ (عليه السلام) على اختلافه بين خطبة وعهد ورسالة وحكمة، مما يتعدّد حفظه وتداوله، كما في عهده لملك الأشتر، وأنّ هذا الكم لم يدوّن إلّا في العصر العباسي.

٢- اشتماله على أمور وقعت بعد عصر عليّ (عليه السلام)، كقيام الدولة الأموية وسقوطها على يد دولة بني العباس، وظهور الفتن والحروب والثورات.

٣- اشتماله على دقائق علم التوحيد والعدل، وأوصاف النملة والخفّاش والطاووس.

٤- في بعض الخطب روح غريبة عن الإسلام، ودعوة إلى الرهينة وترك طيبات الحياة الدنيا.

٥- الاختلاف في الأساليب بين كلام مرسل بغير تكلف ولا تصنع، وآخر فيه صنعة، وحرص على السجع.

٦- وصف الحياة الاجتماعية على نحو لم يُعرّف إلّا في عصور متأخرة، وفيه طعن على الوزراء والأمراء والحكام والولاة والقضاة، في سلوكهم وأخلاقهم.

٧- فيه خطب من شأنها- لو صحّت- أن تؤيد حقّ عليّ في الخلافة مثل (ولقد سمعت رنة الشيطان حين نزل الوحي).

٨- الإطالة في ابتدئات الخطب وصدورها، وهي عادة لم تُعرف إلّا في العصر العباسي في خطب الجُمع والأعياد الملقاة في المساجد.

٩- فيها ذكر الوصي والوصاية، وهو أمر لم يظهر إلّا بعد مقتله (عليه السلام).

ويخلص من ذلك إلى قلة الخطب التي فيها روح عليّ (عليه السلام). وإن لم تسلم من التحريف والتصحيف والتأخير الذي يراه أمرا طبيعيا في كل ما تأخر

تدوينه من الخطب والرسائل، أما الأمثال والحكم فيرى أن معظمها هندي وفارسي عرفه العرب بعد عصر الترجمة^(١).

إن ما نلاحظه في هذا العرض هو إمعانه في زيادة الشكوك، وإلى ابتداء أمور لم يقل بها أحد من قبله، وستجاوز ما تم مناقشته سابقا من حجج وُضعت في سياقاتها الثقافية المختلفة. أما الذي انفرد به كيلاي، فمنه ضخامة المجموع من كلام الإمام عليّ (عليه السلام)، وصعوبة حفظه وتداوله، وهذه حجة ضعيفة إذا ما وضعت في الميزان، إذ إن لهذه الضخامة ما يسوّغها لدى الإمام (عليه السلام)، فهو مُكثر في القول، والإكثار مرتبط بكثرة الأحداث والحروب والفتن التي تزامنت مع خلافته أكثر من أي زمن آخر، بمعنى أن مناسبات القول كانت كثيرة، فكثرت الأقوال. والكلام ينمو ويزدهر بتعدد دواعيه وأغراضه، وفي كتاب كيلاي نفسه ما ينقض حجّته هذه، إذ يقول: «لما قام الخلاف بين عليّ ومعاوية راجت سوق الخطابة رواجاً عظيماً، وارتفع شأنها إلى درجة لم يسبق لها مثيل [...] وكانت الخطب، ولاسيما خطب العلويين تفيض بالعواطف وتزخر بالحماسة [...] وقد بلغت في الطول درجة لم تصل إليها من قبل [...] ومن أشهر خطباء ذلك العصر الإمام عليّ الذي امتاز بمضاء لسانه، وعلو بيانه، وقوة منطقته، وسطوع حجّته، ومواتاة البلاغة له في خطبه»^(٢).

وأما تعذّر حفظها، فهناك رواة قد امتهنوا حفظ الروايات وتداولها، وعُرفوا بقوة الحافظة وسرعة البديهة، ثم إن فصاحة كلام الإمام عليّ (عليه السلام) وبلاغته كانت هي الباعث للشريف الرضي أن يجمع تلك الكنوز. بمعنى أن قيمة النصوص هي

(١) ظ: أثر التشيع في الأدب العربي: ٦٦-٦٧.

(٢) أثر التشيع في الأدب العربي: ٢٣.

التي تدفع الرواة لحفظها دون غيرها، وعلاوة على ذلك فإن نصوصه (عليه السلام) قد توافرت فيها عناصر الانسجام والتوافق الصوتي والتناظر في البناء، والنهايات المسجوعة، وهي عناصر تساعد الرواة على حفظ النصوص وتداولها.

يُزاد على ذلك أن كل مذهب مؤتمن على تراث رموزه وأعلامه، حريص عليه، فأبناء الإمام وذريته، فضلا عن أبناء المذهب، متمسكون بتراث أميرهم (عليه السلام)، ويقوى هذا الحرص ويشتدُّ كلما ضاقت بهم الحال، وكلما ازداد الطغاة والحكام جورا عليهم. وقد حرص الأمويون ابتداءً من معاوية على طمس مناقب الإمام عليّ (عليه السلام)، وجعلوا سبّه على المنابر سنةً يتوارثونها، ولكن كلما ازدادت قسوة السلاطين، زاد حرص الشيعة على تلك المناقب، وكل ممنوع مرغوب فيه، وهذا أمر مركز في طبيعة البشر.

أما الروح الغربية عن الإسلام والدعوة إلى الرهينة وترك طيبات الحياة الدنيا، فيراها المشكك محمد سيد كيلاني غريبة عن الإسلام، ولعلَّ مصدر الغرابة أنَّ الإنسان قد اعتاد على حب الدنيا وملذاتها وحب الترف والمال، بمعنى آخر جعل الحياة الدنيا هي الغاية، والواقع أنَّ لا غرابة في القضية، إنما هي دعوة إلى الزهد وترك ملذات الحياة الدنيا الفانية، وقد دعا الإسلام إلى أن تكون دار مجاز وممر لحياة أبقى هي الآخرة. قال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾^(١)، وقوله: ﴿وَمَا الدُّنْيَا إِلَّا

لِعَبٍّ وَهَلْهُوَ وَلَلدَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١﴾. فهل وجد الكاتب في كلام الإمام ما يناقض هذا الوصف القرآني، وهل خفي عليه أن الإمام (عليه السلام) كان أنموذجا في التأسي بالفقراء، قريبا منهم، وجسد ذلك في سيرته قولاً وعملاً. وكان من كثرة نومه على الأرض أن كناه الرسول (ﷺ) بأبي تراب، فكانت أحب الكنى إليه. هي روح غريبة مادامت قليلة أو نادرة؛ لأن الشائع خلافها. غريبة في زمن عطل فيه كثير من تعاليم الإسلام الصحيح.

لكن يجب ألا يذهب الظن بالسامع أنها دعوات إلى ترك طيبات الدنيا مُطلقاً، إذ إن الخالق قد أوجدها لعباده، ونعم أنعم بها عليهم: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٢). ولا يمكن أن يكون مراد الإمام (عليه السلام) الانقطاع عن الدنيا إلى الآخرة، فهناك مواضع في النهج تدعو الناس إلى التمتع بنعم الله التي أفاضها على عباده على أن تلتزم تعاليم الإسلام، وألا يتبع الهوى ومفاسد الدنيا فتورده الهلاك. ودعا ولاة الأمر إلى الإنصاف في توزيع الأرزاق؛ لأن الخالق قد قسم الأرزاق، فقال (عليه السلام): «أَمَا بَعْدُ فَإِنَّ الأَمْرَ يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ كَقَطْرَاتِ المَطَرِ إِلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا قَسَمَ لَهَا مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ فَإِنْ رَأَى أَحَدُكُمْ لِأَخِيهِ غَفِيرَةً فِي أَهْلِ أَوْ مَالٍ أَوْ نَفْسٍ فَلَا تُكُونَنَّ لَهُ فِتْنَةً [...] إِنْ المَالُ وَالبَنِينَ حَرُثَ الدُّنْيَا وَالعَمَلَ الصَّالِحَ حَرُثَ الآخِرَةَ وَقَدْ يَجْمَعُهُمَا اللهُ تَعَالَى لِأَقْوَامٍ فَاحْذَرُوا مِنْ اللهِ مَا حَذَرَكُمْ مِنْ نَفْسِهِ وَاحْشَوْهُ خَشْيَةً لَيْسَتْ بِتَعْذِيرٍ وَاعْمَلُوا فِي

(١) الأنعام/ ٣٢.

(٢) الأعراف/ ٣٢.

غَيْرِ رِيَاءٍ وَلَا سُمْعَةٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْمَلْ لِغَيْرِ اللَّهِ يَكِلَهُ اللَّهُ لِمَنْ عَمِلَ لَهُ»^(١).

ويبدو موقف الإمام علي (عليه السلام) واضحاً في موضع آخر عندما علم بحال رجل قد تطرّف في ترك الدنيا فقصر بحق أهله وذويه، فقد جاءه العلاء بن زياد الحارثي شاكياً إليه حال أخيه قائلاً «إن أخي عاصم بن زياد قد ترك الدنيا ولبس الخشن وترك أهله وعياله وأولاده ولزم المسجد واشتغل بالعبادة، فقال أمير المؤمنين: عليّ به، فلما حضر عنده، قال (عليه السلام): «يَا عُدَيَّ نَفْسِهِ لَقَدْ اسْتَهَامَ بِكَ الْخَبِيثُ أَمَا رَحِمْتَ أَهْلَكَ وَوَلَدَكَ أَتَرَى اللَّهَ أَحَلَّ لَكَ الطَّيِّبَاتِ وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ تَأْخُذَهَا أَنْتَ أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا أَنْتَ فِي خُسُوفَةٍ مَلْبَسِكَ وَجُسُوفِيَّةٍ مَا كَلِمَتِكَ قَالَ: وَيْحَكَ إِنِّي لَسْتُ كَأَنْتَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةٍ الْعَدْلَ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَيْ لَا يَتَّبِعَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ»^(٢). فالإمام (عليه السلام) رفض هذا الموقف في الانصراف مطلقاً عن الدنيا؛ لأن الباري عزّ وجل قد خلق الطيبات لعباده، فكيف ينهاهم عنها؟ ويتّضح مما مرّ أنها حجّة داحضة، ولا مسوّغ لاتخاذها شبهة للتشكيك في صدور النهج عنه (عليه السلام).

وقال - أيضاً - بالاختلاف في أساليب كلام الإمام (عليه السلام) بين مرسل بلا تكلّف، وآخر مصنوع مسجوع. وهذه شبهة لم يقل بها أحدٌ قبله، وكثير من الدارسين يرى كلام الإمام في النهج ذا طبيعة واحدة، فقال ابن أبي الحديد: «وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كلّ ماءً واحداً، ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً، كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن

(١) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٣٨٢/١.

(٢) م. ن: ٣٧/١١.

العزیز، أوله كأوسطه، وأوسطه كآخره»^(١)، ولا يصحّ أن يكون الكلام لأشخاص متعددين، لتباين أساليبهم في القول، بينما النهج كسبيكة مفرغة لا تختلف أبعاضه في الطريقة والأسلوب، وهو كلام لا يصح نسبه إلاّ لمتكلم واحد، له إحاطة بتلك العلوم الكثيرة^(٢)، كما هي حال الإمام عليّ (عليه السلام)، ثم إن كان له كلام مرسل وآخر مسجوع، فليس بدليل على أن بعضه ليس له، فلكل مقام مقال، وتباين الأساليب باختلاف الأحوال واختلاف الموضوعات.

ومما انفرد بذكره كيلاني اشتغال النهج على الطعن في الوزراء والأمرء والحكام والولاية والقضاة. ولا يُعلم لم يتّخذ الكاتب شكاً في صدوره عن الإمام (عليه السلام)، وهو أمر ليس بمستنكر، والطعن فيهم موجود في كل عصر وزمان، والإمام قد عاش قريباً منهم مُدّة طويلة، إذ عاصر الرسول (صلى الله عليه وآله) والخلفاء الثلاثة، وعرف طبائع الوزراء والحكام والقضاة، وخبرهم جيداً، وشخص انشغالهم بأمور السلطة وترفعهم عن مطالب الناس وحقوقهم، فألمه ذلك، وحزّ في نفسه، فنّبّه عليه في مواضع، منها كتابه إلى عامله على البصرة (عثمان بن حنيف الأنصاري)، وقد سمع أنه مضى إلى وليمة دُعي إليها، فخاطبه قائلاً «أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَادْبَةِ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا تُسْتَطَابُ لَكَ الْأَلْوَانُ وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجَفَانُ وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وَغَيْبُهُمْ مَدْعُوٌّ»^(٣)، منكراً عليه هذا الفعل، طالباً منه أن يقتدي بأئمتّه، فيصف الإمام (عليه السلام)

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٠/١٤١.

(٢) ظ: غريب نهج البلاغة: ٧٨.

(٣) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٦/٢١٩.

حاله أمام ابن حنيف قائلاً: «أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَامًا يَتَّقِدِي بِهِ وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ أَلَا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدْ اِكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطَمْرِيهِ وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصِيهِ أَلَا وَإِنَّكُمْ لَا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ وَلَكِنْ أَعْيُنُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ فَوَاللَّهِ مَا كَنْزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تَبْرًا وَلَا اِدْخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفَرًّا وَلَا أَعْدَدْتُ لِبَائِي ثَوْبِي طِمْرًا وَلَا حَزْتُ مِنْ أَرْضِهَا شَبْرًا»^(١). فكيف لا يطعن بالولادة، وهو يريدهم بأوصاف لا يجدها، يريدهم مثلاً يُحتذى.

وغضب عندما اشترى قاضيه شريح بن الحارث دارا بثمانين ديناراً، لئلا يكون اشتراها من غير ماله، أو لأنَّ ثمنها كبير، مُنَّبها إِيَّاهُ أَنْ لو استشاره لما تركه يشتريها بدرهم^(٢). فكيف يمكن لعلي بن أبي طالب (عليه السلام) أن يرضى عن أمثال هؤلاء، وهم مؤتمنون على الرعية.

فله (عليه السلام) سياسة شديدة وصارمة عندما تستدعي الأمور، حتى قال فيه عمر بن الخطاب يوم الشورى: «أما والله لئن وليتهم لتَحْمِلَنَّهُمْ عَلَى الْحَقِّ الْوَاضِحِ وَالْمَحْجَّةِ الْبِيضَاءِ»^(٣).

وبذا يتبين لنا أن طعنه (عليه السلام) في الوزراء والولادة لا يستبعد صدوره عن الإمام، لما وجد عليه حالهم، ولما يتأمله هو فيهم، فقد قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ عَلَى أُمَّةِ الْعَدْلِ أَنْ يُقَدِّرُوا أَنْفُسَهُمْ بِضَعْفَةِ النَّاسِ كَيْ لَا يَتَّبِعَ بِالْفَقِيرِ فَقْرُهُ»^(٤)، إذ يريدهم

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢١٩/١٦.

(٢) ظ: م. ن: ٣٣/١٤.

(٣) م. ن: ٢٤٩/١.

(٤) حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري البيهقي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، مؤسسة نهج البلاغة، قم، ط ١، ١٤١٦: ٢٣ (المقدمة).

أن يعيشوا كأدنى الرعية.

ومن حجج كيلاني- أيضا- أن في النهج خطبا لو صحّت من شأنها أن تؤيد حقَّ عليّ (عليه السلام) في الخلافة. وفي حقيقة الأمر ليس في هذا ضمير، فالإمام ما فتى يؤكّد هذا الأمر صراحةً أو ضمنا، فقد صرّح بذلك في الخطبة الشقشقية، وفي مواضع أُخر. وهي قضية لا تحتاج إلى دليل أو برهان، ولا ريب إن ظهرت في كلامه (عليه السلام) إشارات استحقاقه الخلافة بألفاظ الولاية أو غيرها، ولا سيما أن دواعي وجودها قد توافرت منذ اللحظة التي أقصي فيها الإمام عن الخلافة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرةً.

ومن الحجج - أيضا- الإطالة في ابتداءات الخطب وصدورها. والواقع أن هذه الحالة قليلة جدا في النهج، ثم إن للخطب الإسلامية نسقا خاصا متعارفا عليه يتمثل بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)... إلخ، وهذا يكون في خطب الأعياد والجمع، أو التي فيها إطالة، وهذه كما قلنا قليلة في الكتاب. أما الخطب القصيرة، فلا تحتاج إلى مقدمات، أو ربما أن الجامع (الشريف الرضي) قد اكتفى بمضمون تلك الخطب وجوهرها من دون مقدماتها التي قد تكون مكررة أحيانا، أو أنها رويت له بلا مقدمات. وعموما ليس فيها أيُّ دليل على بطلان نسبتها للإمام (عليه السلام)، ثم إن الخطب تختلف باختلاف الزمان والمكان ومقامات المخاطبين.

أما ذكر الوصي والوصاية التي رفض كيلاني وجودها في النهج بداعي أنها ظهرت بعد وفاته (عليه السلام)، فهو أمر غير صحيح، إذ إن كتب التفسير والحديث والتاريخ والأدب تشهد على ذلك. فأحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في وجوب الوصية أمر حتمي، وسنة ثابتة واجبة على كل مسلم ومسلمة، إذ قال: (ما حق امرئ مسلم له

شيء يوصي فيه بيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده»^(١)، وقال: (من مات بغير وصية مات ميتة جاهلية)^(٢)، وقال: (من لم يحسن وصيته عند الموت كان نقصاً في مروءته وعقله)^(٣).

يتبين من أقوال الرسول (ﷺ) هذه وجوب العمل بأمر الوصية، فهل يُعقل أن رسول الله (ﷺ) يوجبها على المسلمين ولا يعمل بها؟! وهل ممكن أن ينصرف هذا الحكم على الأمور المادية، ويستثنى منها أمر الخلافة، وهو أمر عظيم جليل، والدولة الإسلامية آنذاك غضة بحاجة إلى أن يُوصى فيها، بدلالة اختلاف الصحابة والرسول (ﷺ) لما يُدفن بعد، وتنازعهم بين مهاجرين وأنصار، لذا صار حتمياً أن يُوصي (ﷺ) بالخلافة. ثم هل يكون أبو بكر أحرص على مصلحة الأمة من رسول الله (ﷺ)، فيوصي بها إلى عمر بن الخطاب بعده؟ وهل تكون عائشة أنظر للأمة منه (ﷺ) فتقول لعبد الله بن عمر: «يا بني أبلغ عمراً سلامي وقل له: لا تدع أمة محمد بلا راعٍ، استخلف عليهم ولا تدعهم بعدك هملاً فإني أخشى عليهم الفتنة»^(٤)، وهل يكون معاوية كذلك فيخشى أن يترك أمة محمد (ﷺ) بعده كالضأن لا راعي لها^(٥)، ولا يخشى ذلك الرسول (ﷺ)؟

من هذه القرائن يتضح أن الرسول (ﷺ) قد أوصى بأمر الخلافة، وأنه قد تنبأ

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١٨٦، وظ: صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت: ٧٠/٥.

(٢) مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (ت ٥٥٤٨هـ)، تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، ط ١، ١٤١٨هـ: ٥٨٥.

(٣) م. ن: ٥٨٥.

(٤) الإمامة والسياسة: ١/ ٢٢.

(٥) ظ: تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك: ٦/ ١٧٠.

بأن الأمة ستغدر بوصيِّه من بعده، إذ قال له: «أما أنك ستلقى بعدي جهداً، قال عليّ: في سلامةٍ من ديني؟ قال: في سلامةٍ من دينك»^(١)، وقوله (عليه السلام) أيضاً: «ضغائن في صدور أقوام لا يبدوها إلا من بعدي»^(٢). وهناك قرائن تاريخية أخرى، منها ما كان في بداية الدعوة الإسلامية، حين أمر الله تعالى نبيّه أن ينذر عشيرته الأقربين، فدعاهم إلى دار أبي طالب، وهم يومئذٍ أربعون رجلاً، وفيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فقال (عليه السلام): (يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه فأيتكم يؤازرنني على أمري هذا على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها غير عليّ وكان أصغرهم، إذ قام فقال: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ رسول الله برقبته فقال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أملك أن تسمع لابنك وتطيع)^(٣). وقال (عليه السلام): (معاشر الناس، هذا أخي ووصيي وواعي علمي، وخليفتي على من آمن بي)^(٤).

وقد أورد الخطيب عبد الزهراء الحسيني في كتابه (مصادر نهج البلاغة وأسانيده)^(٥) أربعين حديثاً لرسول الله (عليه السلام) من أوثق المصادر، يذكر فيها (عليه السلام)

(١) المناقب: ٦٤، وظ: كشف الغمة في معرفة الأئمة، أبو الحسن علي بن عيسى الأربلي (ت ٦٣٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م: ٩٦/١.

(٢) الاحتجاج، الطبرسي: ١/ ٢٢٠، وظ: كشف الغمة: ٩٦/١، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ١١٤/٩.

(٣) تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك: ٢/ ٣٢١، وظ: الكامل في التاريخ: ١/ ٦٦١.

(٤) الغدير في الكتاب والسنة والأدب: ١/ ٣١٥.

(٥) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ١٤٢-١٥٨.

الوصي (عليّ بن أبي طالب)، ثم خمسة مواضع للإمام عليّ (عليه السلام)، منها قوله: «أنا أخو رسول الله ووصيّه»^(١)، وحديث للإمام الحسن (عليه السلام)، وآخر للإمام الحسين (عليه السلام)، وأحد عشر موضعا شعريا نقلها ابن أبي الحديد عن كتاب (وقعة الجمل) لأبي مخنف لوط ابن يحيى، منها قول عبد الله بن أبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب^(٢):

ومنا عليّ ذاك صاحبُ خيبر وصاحبُ بدرٍ يوم سالت كتابه
وصيّ النبي المصطفى وابن عمّه فمن ذا يدانيه ومن ذا يُقاربه
ومنها قول أبي الأسود الدؤلي^(٣):

أحبُّ محمدا حُباً شديدا وعباسا وحمزة والوصيا

وذكر أحد عشر موضعا من كتب التاريخ، منها كتاب لعمر وبن العاص إلى معاوية قبل اتفاقهما يقول فيه: «فأما ما دعوتني إليه من خلع ربقة الإسلام من عنقي، والتهوّر في الضلالة معك، وإعانتني إياك على الباطل، واختراط السيف في وجه عليّ وهو أخو رسول الله ووصيّه ووارثه، وقاضي دينه ومنجز وعده، وزوج ابنته سيدة نساء أهل الجنة، وأبو السبطين الحسن والحسين سيدي شباب أهل

(١) المناقب: ١٤٣.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٠٠/١.

(٣) ديوان أبي الأسود الدؤلي، حققه وشرحه وقدم له: عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ط ١، ١٩٥٤: ١٧٧، وظ: الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، دار المعارف، بيروت: ١٣٠/٢.

الجنة فلن يكون»^(١)، وكما قيل: الفضلُ ما شهدت به الأعداء. وكتاب آخر لمحمد بن أبي بكر إلى معاوية يقول فيه: «فكيف - لك الويل - تعدل نفسك بعليّ وهو وارث رسول الله ووصيّه»^(٢).

هذه الشواهد كلها من عصر صدر الإسلام، وهي كافية لرد حجج كيلاني في أمر الوصاية. لكن مما يُلفت الانتباه في أسلوبه، طبيعة عرضه المُتَّسمة أحياناً بالتهكم والسخرية التي تُشعر القارئ بمقدار تحامله، وأنه مدفوع بقناعات خفيّة، إذ يقول مخاطباً القارئ: «إذا أُلقيت نظرة على الخطب المنسوبة لعليّ لم تتمالك نفسك من الضحك وذلك لما جاء في كثير منها من أمور وقعت بعد عصر عليّ»^(٣)، وعبارات أخرى يلمس فيها القارئ أن الكاتب متيقّن من شكوكه، منها قوله: «وأمرٌ يجعلك تزداد شكاً وارتياباً [...] وأمر [...] يدفعك إلى رفض الكثير مما يُنسب لعليّ [...] وأمور لا يقبلها العقل، وخرافة الوصي»^(٤).

إن هذه العبارات تكشف عن بنية ثقافية قارّة في نفس الكاتب وقناعة إيديولوجية مسبقة، تجعله ينطق بهذه التعبيرات، وهذه الشكوك غير المسوّغة، بلغة فيها حقد وتحامل دفين، ولكيلاني كتاب بعنوان (الشريف الرضي) ظاهره في الترجمة للشريف الرضي، وباطنه التناول على الإسلام، والتجاسر على القرآن، والطعن في الشريعة، والذم للخلفاء الراشدين، والاستخفاف بعليّ (عليه السلام) والحسين (عليه السلام). ولو كان طعنه في قضية واحدة لكان ممكناً أن يُغصّ النظر عنها، لكن

(١) المناقب: ١٢٥.

(٢) مروج الذهب: ٦١/٣.

(٣) ظ: أثر التشيع في الأدب العربي: ٥٥.

(٤) ظ: م. ن: ٥٥-٦٧.

(٥) ظ: الشريف الرضي، محمد سيد كيلاني، مطبعة الأهرام، القاهرة، ط ١، ١٩٣٧: ٧٢ و ٧٥ و ٨٠ و ٨٥

طعونه كثيرة، وفي أكثر من كتاب.

ومن تلك الطعون التي تُشعر القارئ بمقدار التحامل على الشيعة قوله: «فترى أن التشيع قد أخرج لونا من الأدب كان سببا في الهبوط بالمسلمين إلى هوةٍ سحيقة من التأخر والانحطاط، وقد أفلح الوهابيون في القضاء على الكثير من هذه الخرافات في داخل بلادهم»^(١).

وفي قوله هذا أمران، الأول: إن ظهور التشيع هو جزء من حالة ظهور الأحزاب الدينية المتعددة التي إن عُدَّت من عوامل افتراق الأمة الإسلامية، فهو من جانب آخر من عوامل ازدهار الأدب؛ لأنها تنمّي بواعث التنافس والتعارض والتناظر بين الأدباء، كلُّ يتصر لحزبه ولذهبه ولطائفته. والآخر: إنه يكشف عن تأييده لمواقف الوهابية المتطرفة بإزاء الشيعة الذين ظهروا في صورة العدو للإسلام، ونسب إليهم أمورا من شأنها تشويه صورتهم للعالم الإسلامي وغير الإسلامي، من قبيل قوله: «إن الشيعة ترى أن الإمام سبب وجود الدنيا بجميع ما فيها وهو علّتها ولولاه لما كانت أرض ولا سماء ولا شمس ولا قمر»^(٢)، وقوله: «وللشيعة معتقدات غريبة في الأئمة فهم يضعونهم في منزلة الآلهة»^(٣).

والواقع أن لا أحد من أعلام الشيعة قال بذلك، فكيف يُمكن أن يكونوا بمنزلة الآلهة، وقد أنكر الإمام عليّ (عليه السلام) نفسه المغالين في حبه فكيف بمن يجعلونه إلهًا، إذ قال (عليه السلام): «هَلَكَ فِي رَجُلَانِ مَحَبُّ غَالٍ وَمُبْغِضُ قَالٍ»^(٤). وعمد (عليه السلام) إلى قوم اتخذوه

و٨٧.

(١) أثر التشيع في الأدب العربي: ٤٣.

(٢) أثر التشيع في الأدب العربي: ١٥٦.

(٣) م. ن: ٢٨.

(٤) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

ربًا وإلهًا، وقالوا: أنت خالقنا ورازقنا، فاستتابهم وتوعدّهم، فأقاموا على قولهم، فحفر لهم حفرا دخن عليهم فيها طمعا في رجوعهم، فأبوا، فحرقهم بالنار^(١).

لقد عمد كيلاني إلى أن تبدو هذه الأمور من المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها مذهب الشيعة، وأنها من أصول المذهب، فتكون تلك حججا لتشويه صورته التي كانت فيما يبدو هي الباعث الحقيقي لافتيال هذه الأقوال التي ينكرها رجال العلم من الشيعة في كل عصر وزمان.

تاسعا: شوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م):

في إطار دراسته لخطب العصر الإسلامي، شكك شوقي ضيف بخطب الإمام علي (عليه السلام) قائلا «ينبغي أن نقف موقف الحذر مما يُنسب إليه من خطب في الكتب المتأخرة، وخاصة نهج البلاغة، فإن كثرته وُضعت عليه وضعا، وقد تنبه إلى ذلك السابقون»^(٢).

وكذا فعل في كتابه (الفن ومذاهبه في النثر العربي)، بعد أن ذكر ما أثر عن علي (عليه السلام) من خطب كثيرة، فقال: «إن النهج أكثره مصنوع ومحمول عليه، وقد أشار إلى ذلك كثير من العلماء، واختلفوا فيه، هل هو من عمل الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦هـ، أو هو من عمل أخيه الشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦هـ»^(٣).

ونجد أن شوقي ضيف قد أكد كلامه بـ(إن)، فهو في حكم المتأكد من قوله، ولعل هذا متأثرا من متابعتة القدماء في جل ما ينقل، وكذلك عبارته (كثير من

السلام: ٢٨٦/١٨.

(١) ظ: م. ن: ٩/٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣: ١٢٨.

(٣) الفن ومذاهبه في النثر العربي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط ٤، ١٩٦٥: ٦٠-٦٣.

العلماء) ولم يُصرِّح باسم أحدٍ منهم، أو آثارهم وحججهم، لكنّه من خلال بعض الأدلة من كتب (النجاشي، وكتب الشريف الرضي وشروح النهج) يصل إلى أن النهج من كتب الرضي لا المرتضى، فيقول: «وإذن فالكتاب من عمل الشريف الرضي وصنعه، ويظهر أنه لم يؤلّفه جميعاً، فقد أضاف قبله كثير من أرباب الهوى وفصحاء الشيعة خطبا وأقوالا إلى عليّ بن أبي طالب [...] وقد وجد الشريف الرضي هذه المادة فجمعها»^(١)، وحجّته أن الكلام مبني على السجع، وأن الرسول (ﷺ) والخلفاء السابقين قد تحاموا السجع^(٢).

لقد سار شوقي ضيف في تشكيكه على نهج القدماء، وهو في جلّ ما يكتب يسلك طريقة المؤرخين، فيسرد سردا تاريخيا يخلو من الابتكار والتحليل الأدبي، معتمدا على القدماء ومسلماً بما يقولون، حتى صار من المحافظين المتشددين الرافضين لتيار التجديد، مع أنه من تلاميذ طه حسين الذي عُرف بتوجّهه العقلي العلمي في مناقشة القضايا الأدبية، وكان ضيف رئيسا لمجمع اللغة العربية في القاهرة، ورئيس لجنة الترقيات العلمية في جامعة القاهرة، فرفض اتجاه نصر حامد أبو زيد الممثل لتيار التجديد في درس الخطاب والتفكير الديني، ووقف ضد ترقّيته العلمية، ووقف بوجه أحمد محمد خلف الله عندما كتب أطروحته (الفن القصصي في القرآن الكريم) بحجّة خروجها على المأثور في معالجة النصوص القرآنية، وعارض - أيضا - منهج أمين الخولي عندما نادى بـ(منهج أدبي في دراسة النص القرآني)، ورفض جذريا المناهج الجديدة التي تستعين بالهرمنيوطيقا والسيميوطيقا والبنوية والتفكيكية^(٣).

(١) م. ن: ٦٣.

(٢) ظ: م. ن: ٥٨.

(٣) ظ: نصر أبو زيد - أغلاط ومغالطات (مقال)، إبراهيم عوض، أرشيف ملتقى أهل الحديث:

كل هذا جاء في ضمن منهجه المحافظ وتسليمه بأقوال السلف، فإذا قالوا بالتشكيك تابعهم في ذلك، فهو يعتمد عليهم اعتمادا كبيرا إلى درجة جعلته يصرح بأن أكثر ما في النهج موضوع على أمير المؤمنين، بدلالة قوله: «تنبه إلى ذلك السابقون»^(١)، فهو يتابع أقوال القدماء المتعصبين متابعة عمياء بلا تمحيص، ونلاحظ - هنا - أن أقوال أولئك المشككين صارت حجة يستند إليها من يليهم، من دون أن يُنعموا النظر ويُحصوا الأقوال. يُزاد على ذلك أن شوقي ضيف قد ساق كلامه سوق المتأكد، فلم يروه بصيغة (قال) أو (قيل)، ويرمي تبعة ذلك على القدماء، وإنما ذكره وكأنه معاصر للرضي. وليس هذا بغريب منه، إنما هو منهج يطرد في مؤلفاته، فيأتي بأخبار كثيرة بلا سند تاريخي وبلا مصدر. إن قوله بـ (أن النهج أكثره موضوع) بهذه الصيغة إنما ينطلق من موقفٍ صريحٍ قارٍ في نفسه مسبقا، وكان الأجدر بشوقي، وقد اطلع على كتاب (الرجال) للنجاشي أن يتبين موقفه ورأيه في هذه القضية وهو متقدم على أولئك المشككين الذين يتابعهم شوقي، والقرائن التي ذكرها من كتب الشريف الرضي بإشارات بعضها إلى بعض تصبّ جميعها في إثبات النهج للرضي، وفيها ردود صريحة على بطلان دعاوى المشككين.

ويستدلّ شوقي ضيف على تشكيكه بكون كلام النهج مبنيًا على السجع^(٢)، وأن الرسول (ﷺ) والخلفاء بعده قد تحاموه. وفي قضية السجع بحث طويل وكلام كثير خضنا فيه قبل صفحات وبيّنا ضعف حجة القائلين به. لكنّ شوقي ضيف يُصرّ على متابعة القدماء بلا تحليل لأقوالهم أو تفكير في صحتها أو رجاحتها.

(١) تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي: ١٢٨.

(٢) ظ: الفن ومذاهبه في الشعر العربي: ٥٨.

عاشرا: محمد طاهر درويش (ولادته ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م):

للكاتب محمد طاهر درويش الأستاذ في كلية العلوم في جامعة القاهرة كتاب بعنوان (الخطابة في صدر الإسلام) درس في جانب منه خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقسّم خطبه على قسمين: خطب يطمئن إليها، تناولها بالتحليل والنقد، وخطب مشكوك فيها، أخذ عليها مآخذ، أبرزها: خلو خطب بعينها من بعض الحروف، وهي تنتمي لعصر الصنعة أيام العباسيين وما بعدهم، واشتمال النهج على عبارات مخترعة، عجبية التركيب، تستبعد عليه لفظا ومعنى وعقيدة، وتأبأها سليقته الأدبية، وذوقه الفني الرفيع، واحتواؤه على تنبؤات عن الحجاج وفتنة الزنج وغارات التتار وغيرها، والتعريض بالصحابة، وشيوع مصطلحات العلوم والفلسفة والتوحيد. أمّا ما في النهج من وصف دقيق للطاووس والخفاش، فيرى درويش، أنه أسلوب أشبه بأساليب العصر العباسي^(١). لكن الكاتب يعود فيعلّل ظاهرة الوصف الدقيق في كلام الإمام (عليه السلام)، بأن «ما عُرف عن الإمام من إدامة النظر في القرآن، واستيحاء نصوصه والتلمذة عليه، ربما قرب إلى العقول أن ترى هذه الأوصاف درسا وعاه أمير المؤمنين عن القرآن حين وصف النحل والنمل والطير والأجنّة في الأرحام، وأمر بالنظر في المخلوقات والتأمل في ملكوت السموات والأرض»^(٢).

لقد أتى درويش بحجج، منها خلو خطبة بعينها من بعض الحروف، وقد رجّح أن تكون هذه الخطبة متممة إلى عصر الصنعة أيام العباسيين وما بعدهم.

(١) ظ: الخطابة في صدر الإسلام، محمد طاهر درويش، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٧: ١/ ٣٣٠-٣٣٢.

(٢) م. ن: ١/ ٣٣٣.

والمقصود بذلك خطبة الإمام عليّ (عليه السلام) الخالية من حرف الألف. والواقع أن احتجاج الباحث درويش بانتمائها إلى العصر العباسي يبدو مسوغاً - من الوهلة الأولى؛ لأن التأليف شاع أيام العباسيين، ومع ذلك يمكن أن يُردّ على هذا الاحتجاج بأن الظواهر الأدبية وغيرها لا تأتي دفعة واحدة، والمعرفة لا تنطلق من عدم، إنما هي تراكمية، فالنظم الذي شاع في العصر العباسي حتماً كانت له إرهاصات أولى في عصور سابقة، لكن الظروف لم تكن مناسبة لظهوره، فلم لا تكون خطبة الإمام عليّ (عليه السلام) هذه بمثابة جذور أولى لمثل هذه الطريقة في التأليف؟ ولا سيما إذا ما وضعنا بالحسبان أنها صدرت عن رجل يمتلك ناصية البلاغة واللغة، وإنما إحدى مناقبه الكبيرة. ثم إن للخطبة سياقاً تاريخياً يبيّن مناسبة قولها، فقد ذكر الشريف الرضي أن قوماً من أصحاب رسول الله (ﷺ)، قد تذكروا في أيّ الحروف أدخل في الكلام، فأجمعوا على الألف، فخطب فيهم الإمام عليّ (عليه السلام) هذه الخطبة^(١) مرتجلاً ومُظهراً براعته في تجنّب هذا الحرف الأشيع في العربية، فيكون القصد منها إظهار قدرته اللغوية والبلاغية العظيمة، التي يمتلك ناصيتها، وللعلوم التي يكتنزها صدره الشريف، فتنتال الألفاظ والجمل على لسانه اثيالاً بلا تكلف. والواقع التاريخي آنذاك يسوّغ ذلك، ولا سيما أن «الزعماء والقادة يتبارون بالخطب وسحر اللغة وروعة البيان وشدة أسر البلاغة وقوة المعاني»^(٢). وإن قيل إنها ليست له، فمن ذا الذي ينظمها ويتخلّى عنها بتلك السهولة، والمرء مجبول على حب التملك والتفاخر لما يصدر عنه من آثار. وعلى كل حال فهي تبقى من ضمن ذلك التراث الذي نقل شفاهاً ثم دوّن بعد حين، فإن شكّ فيها

(١) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ١٤٩/١٩ - ١٥٠.

(٢) تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام: ٤٥١.

فحالتها حال التراث كله.

وأما العبارات المخترعة عجيبة التركيب التي ذكرها درويش، فهي إن صدرت عن رجل ذي ثقافة لغوية بسيطة، لكان من الممكن إنكارها عليه، لكنها صدرت عن رجل وُصف بأنه أفصح قريش بعد رسول الله (ﷺ)، وقد حفظ القرآن ووعاه منذ سن مبكرة، فهو أمير الفصاحة والبلاغة، ولا يكاد ينكرها عليه أحد من القدماء ولا من المحدثين، ثم إن كلامه (ﷺ) حُجّة، فقد أثر عن السيوطي أنه قال في من يأتي بشيء جديد غير مسبوق إنه إذا كان المتكلم فردا فينظر إلى ما عداه، فإن كان فصيحاً يُقبل ويُتَّجَّ به^(١). وأظن أن السيوطي قد عنى في كلامه أي فرد، فكيف يكون الحال مع الإمام علي (ﷺ)؟ فلا يجوز والحال هذه أن ينكر عليه الإتيان بأشياء جديدة غير مسبوق إليها.

وقبل الخوض في قضية علم الإمام (ﷺ) بالغيب، التي احتجَّ بها بعض المشكِّكين، لا بُدَّ لنا أن نتبيّن هل أن مرتبة الإمام (ﷺ) العلمية تختلف عن مراتب غيره من الناس؟ وهل مصدره هو مصدرهم عينه، لكي يتّضح لنا بعدئذٍ هل يفترق عنهم في شيء، وإمكانية صدور أخبار مستقبلية عنه (ﷺ)؟

هناك نوعان من العلم، الأول: علم حصولي، مُكتسب عن طريق الحواس، يُدرك من خلاله الفرد الأشياء بصورها المرئية أو المسموعة، وحتى المفاهيم العلمية التي لا يتحقق العلم بها إلا بوساطة البراهين والمقدمات المنطقية هي من العلم الحصولي المكتسب. والثاني: علم حضوري، يدرك من خلاله الفرد

(١) ظ: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨: ١٥١.

المعلومات والحقائق لذاتها من دون توسُّط حاسة أو خيال أو مقدمات وبراهين^(١)، ويسمى - أيضا - العلم اللدني الذي يصل إلى صاحبه عن طريق الإلهام، لعمق الإيمان والاجتهاد في العبادة^(٢).

وَمَنْ يَحْطَى بهذا العلم ينماز عن الناس بمراتب علمية كبيرة لا تحصل لأي فرد، وإنما هي خاصة بالأولياء الصالحين والعلماء. والعلوم الحضورية هذه ليست جميعها بدرجة واحدة من الجلاء والوضوح، وليست متساوية من حيث الشدّة والضعف، «وإنما يتمتع العلم الحضورى أحيانا بقوة وشدّة كافية تجعله يتم بصورة واعية، ولكنه يحصل أحيانا أخرى بصورة ضعيفة وباهتة، فيظهر بصورة نصف واعية، وحتى أنّه يتم أحيانا بصورة غير واعية»^(٣)، ويتّضح أن نوع العلم الذي زوّده الإمام (عليه السلام)، فدفعه نحو الطاعة، ومنعه من ركوب المعصية، هو من العلم الحضورى الذي تشهد النفس عيانا، ومن دون أية واسطة حسية أو عقلية، فيتّحد مع النفس ويصبح شأنًا من شؤونها وقوة من قواها، لا ينفك عنه الأثر ولا تتطرق إليه الغفلة ولا النسيان^(٤)، يهبه الله لمن يشاء من عباده المتقين الذين أخلصوا العبودية له، فيخصّهم بالقرب والولاية والكرامة^(٥).

(١) ظ: الراسخون في العلم، محاضرات السيد كمال الحيدري، بقلم: خليل رزق، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩: ١٣٨-١٣٩.

(٢) ظ: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨: ١٥٤٣/٢ مادة (لندن).

(٣) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، محمد تقي مصباح اليزدي، منشورات جماعة المدرسين، قم: ١٧٩-١٧٩/١.

(٤) ظ: الراسخون في العلم: ١٤٣.

(٥) ظ: صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧: ١/١٦٢، ١٨٢.

وقد استدعى امتلاكه لهذه العلوم الحضورية ما يتحمّله الإمام (عليه السلام) من مسؤوليات كبيرة، حتّمت أن تتوافر فيه شروط وخصائص تؤهّله لتحمل هذه الأعباء، وأولى هذه الشروط تمتّعه بعلم واسع، يكون من أهم صفات تكامل الشخصية، علم في مجال الهداية إلى الله تعالى، وإنقاذ الناس من الضلال، وتعريفهم بقضايا الدين وشؤونهم، والأحكام الشرعية ومسائل العقيدة. وتهياً للإمام (عليه السلام) ما لم يتهيأ لغيره، إذ إنه تربّى في بيت النبوة ومهد الرسالة، وهو ربيب القرآن، استقاه من أنقى منابعه، فحظي بعلم اكتسبه من ملازمته لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو العلم الحسولي، وبعلم آخر هو العلم الحضوري (اللُدنيّ) الذي يليق الله تعالى في قلوب الأنبياء والمرسلين عن طريق الوحي، وفي قلوب الأولياء الصالحين عن طريق الإلهام في نفوس صافية، وقلوب ترفّعت عن الانشغال بما يلهيها، لذا فإن «العلم الحاصل من الوحي يسمّى علماً نبوياً، والذي يتحصّل عن الإلهام يسمّى علماً لدنياً» [...] والوحي حلية الأنبياء، والإلهام زينة الأولياء، وكما أن النفس دون العقل، والولي دون النبي، فكذلك الإلهام دون الوحي، فهو ضعيف بالنسبة للوحي، قويّ بنسبة الرؤيا»^(١).

ويتجلّى العلم اللدنيّ عند الأولياء في شخص الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام)، في ما ورد عنه من كلام عن درجة العلم التي وصل إليها، إذ قال: «لوثنت لي وسادة جلست عليها، وحكمت لأهل التوراة بتوراتهم، ولأهل الإنجيل بإنجيلهم، ولأهل الزبور بزبورهم، ولأهل القرآن بقرآتهم»^(٢)، وإنما حصل ذلك للإمام عليّ (عليه السلام) «حين رُفِعَ الحجاب بين نفس العبد والنفس الكلية، فنظهر فيها

(١) تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الأملي، تحقيق

وتقديم: محسن الموسوي، منشورات المعهد الثقافي (نور على نور)، قم، ١٤٢٢هـ: ١/٤٧٥.

(٢) الفاضل، المبرد (ت ٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢١هـ: ٣/١.

أسرار المكنونات، وهذه المرتبة لا تُنال بمجرد التعلم الإنساني، بل يتمكن المرء في هذه المرتبة بقوة العلم اللدني، وحقيقة الحكمة تُنال من العلم اللدني، وما لم تبلغ النفس هذه المرتبة لا يكون حكيماً؛ لأن الحكمة من مواهب الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَدْرِكُهُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(١)، وأولو الألباب هم الواصلون إلى مرتبة العلم اللدني «الذي يمكن تحصيله عن طريق الرياضات والمجاهدات الروحية المأمور بها شرعاً، على لسان أئمة أهل البيت عليهم السلام، حتى تصير القوى الحسيّة والخيالية ضعيفة، فإذا ضعفت قويت القوة العقلية وأشرقت الأنهار الإلهية في جوهر العقل، وحصلت المعارف وكملت العلوم من غير واسطة سعي وطلب في التفكير»^(٢). فإذا تحصّل للإمام عليّ (عليه السلام) هذا النوع من العلم، وهذه المرتبة، فهل يجوز معها أن يعلم بأمور الغيب، وفي القرآن الكريم آيات صريحة بنفي الغيب عن غير الله، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيْ مِنْ رُّسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِن آتَيْتُكُمْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾^(٤)، وقوله: ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا* إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا﴾^(٥).

إن هذه الآيات التي تحدثت عن انحصار العلم بالغيب بالله تعالى، تبقى على

(١) تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم: ٤٤٧/١ في تفسير

الآية (٢٦٩) من سورة البقرة.

(٢) الراسخون في العلم: ٢٥٧.

(٣) آل عمران/ من الآية ١٧٩.

(٤) الأنعام/ من الآية ٥٠.

(٥) الجن/ ٢٦-٢٧.

إطلاقها، فالعلم بالغيب مختص بالله وحده على نحو الموجبة الكلية، أما بنحو الموجبة الجزئية فجائز للإمام (عليه السلام) بحدود تعليم الله له. ولا يجوز أن يقال: إن علمه (عليه السلام) مطلق ويعلم كل شيء؛ لأن ذلك يجعله بمرتبة الخالق، وهذا محال، إذ يقول الشيخ المفيد: «فأما إطلاق القول بأنهم يعلمون الغيب، فهو منكر بيّن الفساد؛ لأن الوصف بذلك إنما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مُستفاد، وهذا لا يكون إلاّ الله عزّ وجل، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلاّ من شدّد منهم من المفوّضة ومن انتمى إليهم من الغلاة»^(١). وأكد هذا المعنى الشريف المرتضى فقال: «إن الإمام لا يجب أن يعلم الغيوب، وما كان وما يكون؛ لأن ذلك يؤدي إلى أنه مشارك للقديم تعالى في جميع معلوماته، وأن معلوماته لا تتناهى، وأنه يوجب أن يكون عالما بنفسه [...] وأن الذي يجب أن يعلمه علوم الدين والشريعة، فأما الغائبات، أو الكائنات الماضية والمستقبلات، فإن علم بإعلام الله تعالى شيئا فجائز، وإلاّ فذلك غير واجب»^(٢).

فيتبيّن أن لا أحد يقول إن علم الإمام بالغيب مطلق، وأنه يعلم كل شيء؛ لأنه أمر مختص بالخالق وحده، وإن علم الإمام (عليه السلام) بشيء فذلك جائز، وهو من تعليم الله تعالى بطريق الإلهام الذي يلقيه في القلوب المنقطعة إليه، وهنا يقول المجلسي: «إن نفي علم الغيب عنهم معناه أنهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحى أو إلهام، وإلاّ فظاهر أنّ عمدة معجزات الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل، وأحد وجوه إعجاز القرآن أيضا اشتماله على الإخبار بالمغيبات»^(٣). وقد شدّد السيد الطباطبائي كثيرا على نفي علم النبي

(١) أوائل المقالات، الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٩٩٣: ٦٧.

(٢) رسائل الشريف المرتضى، دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥ هـ: ٣/١٣٠.

(٣) بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣: ٢٦/١٠٣.

والأئمة بالغيب، بدلالة المأثور من سيرتهم، إذ إنهم كانوا يعيشون مدى حياتهم عيشة سائر الناس، فيصدون مقاصدهم ساعين إليها، فربما أصابوا مقاصدهم، وربما أخطأ بهم الطريق فلم يُصيخوا، ولو علموا الغيب لم يخيبوا في سعيهم أبداً، فالعاقل لا يترك سيلاً يعلم يقينا أنه مصيب فيه، ولا يسلك سيلاً يعلم يقينا أنه مخطئ فيه، وقد أصيخوا بمصائب ليس من الجائز أن يلقي الإنسان نفسه في مهلكتها لو علم بواقع الأمر^(١). قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

أما كيف يكون التوفيق بين مراد الآيات التي تحصر علم الغيب بالله تعالى، وبين من يقول بجواز علم الإمام (عليه السلام) به، فيكون بأن الآيات هي بصدد إثبات الموجبة الكلية والعلم المطلق بالله تعالى، ولا يلزم معه نفي الموجبة الجزئية بأن يعلم الإمام بعضاً مما يشاء الله أن يعطيه عباده الصالحين، والإمام علي (عليه السلام) نفسه يقول: «ليس هذا بعلم غيب، وإنما هو تعلم من ذي علم»^(٣)، ويكون إجمالاً رأي الفكر الإمامي أن «لا تنافي بين انحصار علم الغيب بالله تعالى على نحو الاستقلال وبين ثبوته للأنبياء والأئمة على نحو الموجبة الجزئية، بمعنى أنه ليس بالاستقلال وكونه من عند أنفسهم، بل هو من عند الله تعالى، وبإعطائه وإفاضته»^(٤). وقد

(١) ظ: الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، منشورات جماعة المدرسين، قم،

١٩٧٣-٣٧٢-٣٧٣.

(٢) سورة الأعراف / ١٨٨.

(٣) شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، منشورات أنوار الهدى،

قم، ط ١، ١٤٢٧هـ: ١/١٦٥.

(٤) الراسخون في العلم: ٣٥٨.

واجه هذا الاعتقاد سيلا من الإشكالات والاعتراضات وصلت حد التكفير، مع أن صريح أقوال المخالفين المروية عن بعض الصحابة والتابعين وأهل المعرفة تثبت ذلك، وبأن هؤلاء قد نالوا حظا وافرا من العلم، إذ يقول ابن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ): «ووجه عدم المنافاة أن علم الأنبياء والأولياء إنما هو بإعلام من الله لهم، وعلمنا بذلك إنما هو بإعلامهم لنا، وهذا غير علم الله تعالى الذي تفرّده، وهو صفة من صفاته القديمة الأزلية الدائمة الأبدية المنزهة عن التغيير وسمات الحدوث والنقص والمشاركة والانقسام، بل هو علم واحد علم به جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها [...] فلا يعلم الغيب إلا هو، ومن سواه إن علموا جزئيات منه فهو بإعلامه وإطلاعه لهم [...] ثم إعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن لا يستلزم محالا بوجه، فإنكار وقوعه عناد»^(١).

فيكون القول بالعلم الجزئي بالغيب صادرا من الفريقين، ويكون بمثابة نوع من الفضل والكرامة للأولياء والعلماء الذين لا يفارقون القرآن، فعلمهم هو علم القرآن الكريم، وعلم الرسول الكريم، وهو مقتضى عدم مفارقتهم لهذين المصدرين.

ولقد احتجّ درويش وآخرون غيره باحتواء النهج على تنبؤات عن الحجاج وفتنة الزنج وغارات التتار وغيرها^(٢)، وهي إن كانت محددة بتفصيلات دقيقة كالذي ذكر بحق الخوارج: «والله لا يفلت منهم عشرة ولا يهلك منكم عشرة»^(٣)، فذلك أمر صعب تفسيره، والله أعلم. أما إن كانت الأخبار بخطوطها العريضة،

(١) الفتاوى الحديثية: ٢٢٣.

(٢) ظ: الخطابة في صدر الإسلام: ٣٣١.

(٣) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

فممكن تفسيرها أنها ناتجة عن قراءته الأحداث من مقدماتها، وعن استشرافه المستقبل، فذوو الفطنة والحصافة يستطيع أن يتنبأ بأفعال الرجال، وسلوك المرء دال على أفعاله، ومنبئ عما يصدر عنه لاحقاً، وقد أثبت العلم الحديث ذلك، فعلماء التحليل النفسي يمكن أن يعرفوا أفعال الشخصيات من صفاتها ودوافعها. وعُرف عن الإمام (عليه السلام) فراسته في الرجال، وقد سئل عن قضية علمه بالغيب فأجاب - كما ورد في شرح البحراني للنهج: «لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْبٍ وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ وَإِنَّمَا عِلْمُ الْغَيْبِ عِلْمُ السَّاعَةِ وَمَا عَدَدَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَقِيحٍ أَوْ جَمِيلٍ وَسَخِيٍّ أَوْ بَخِيلٍ وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ وَمَنْ يَكُونُ فِي النَّارِ حَطْبًا أَوْ فِي الْجَنَّةِ لِنَبِيٍّ مُرَافِقًا فَهَذَا عِلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلَّا اللَّهُ وَمَا سِوَىٰ ذَلِكَ فَعِلْمٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ نَبِيَّهُ (ﷺ) فَعَلَّمْنِيهِ وَدَعَا لِي بِأَنْ يَعِيَهُ صَدْرِي وَتَضَمَّ عَلَيْهِ جَوَانِحِي»^(١). والقرآن الكريم يشير في مواضع كثيرة إلى تعليم أنبيائه علم الغيب، منها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾^(٣)، وغيرهما^(٤).

إن علم الغيب - كما يرى ابن ميثم البحراني - هو العلم الذي لا يكون مستفاداً عن سبب يفيد، وذلك ما لا يعلمه إلا الله، أما ما ورد عنه (عليه السلام)، فهو مما أفاضه عليه الله تعالى ورسوله (ﷺ)، بعد أن اختصه بعناية إلهية، فقال (عليه السلام):

(١) شرح نهج البلاغة: ١ / ١٦٥. والآية من سورة لقمان/ من الآية ٣٤.

(٢) آل عمران/ ٤٤.

(٣) البقرة/ ٢٥٥.

(٤) ظ: هود/ ٤٩ و١٢٠، ويوسف، ١٠٢.

«عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) أَلْفَ بَابٍ مِنَ الْعِلْمِ فَانْفَتَحَ لِي مِنْ كُلِّ بَابٍ أَلْفُ بَابٍ»^(١)،
وليس الانفتاح إلاّ تفرّيعاً وانشعاباً للقوانين الكلية إلى تفصيلاتها ودقائقها.

والتاريخ ينقل لنا صوراً من هذا القبيل في استشراف المستقبل والتنبؤ بالأحداث لدى غير الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، كالذي ورد على لسان عمر بن الخطاب يوم الشورى متحدثاً عن حال الأمة، إذا تولى الأمر فيها عثمان بن عفان، يورد هذا الخبر ابن أبي الحديد المعتزلي، نقلاً عن الجاحظ، يقول متحدثاً عن عمر بن الخطاب: «وأقبل على عثمان، فقال: هيهما إليك! كأني بك قد قلدتك قريش هذا الأمر لحبّها إياك، فحملت بني أمية وبني معيط على رقاب الناس، وآثرتهم بالفيء، فسارت إليك عصابة من ذؤبان العرب، فذبحوك على فراشك ذبحاً، والله لئن فعلوا التفعلنّ، ولئن فعلت ليفعلنّ. ثم أخذ بناصيته فناجاه، ثم قال: إذا كان ذلك فاذكر قولي هذا فإنه كائن»^(٢).

وحصل ما ذكره عمر بن الخطاب كله، فمن أين له ذلك إن لم يكن عن قراءته الأحداث من مقدماتها، ومن مسيبتها، ومن معرفته طبيعة شخصية عثمان بن عفان، وميله إلى تقريب ذويه وأبناء عمومته الراغبين في المال والجاه، حتى طفح كيل الثائرين فقتلوه؟ فهل يُقال بإزاء هذا إن عمر بن الخطاب قد تنبأ بالغيب؟ فلم يُنكر على علي بن أبي طالب (عليه السلام) قراءته للأحداث المستقبلية، وهو المنقطع إلى الله، المندمجة ذاته بالذات الإلهية؟! وقد قال الإمام (عليه السلام) عن نفسه: «بل اندمجت

(١) شرح نهج البلاغة: ١/١٦٦.

(٢) نشر الدر في المحاضرات: ٢/٣٥، وظ: التذكرة الحمدونية، أبو المعالي بهاء الدين البغدادي (ت ٥٦٢هـ)،

دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ: ٩/١٤٧.

على مكنون علم لو بُحث به لا اضطربتم اضطراب الأرشية في الطوى البعيدة»^(١)، وقد روي أن رسول الله (ﷺ) قد قال: «أنا مدينة العلم وعليّ باهما»^(٢). أما أخبار استشرافه (ﷺ) المستقبل فكثيرة، ذكر بعضها ابن أبي الحديد في شرحه^(٣).

وأما شيوع اصطلاحات العلوم والفلسفة والتوحيد، فليس بمُستنكر صدورها عن الإمام علي (ﷺ)، إذ من يتابع سيرة الإمام علي (ﷺ) لا يقع في مثل هذا الشك، فقد كان خير قدوة في العلم والورع والزهد، وأعلى مثال في التقوى والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها. ومصدر هذا كله القرآن والرسول (ﷺ)؛ لأنه ما كان يفارقهما، وقد أحسن تأويل ذلك في كلام الإمام (ﷺ) الباحث أحمد زكي صفوت في كتابه (علي بن أبي طالب) قائلاً «هل في فكر الإمام وحكمه نظريات فلسفية يعتاص على الباحث فهمها ويفتقر في درسها إلى كدّ ذهن وكدح خاطر، اللهم إلا أنها حكم سائغة مرسلّة تمتزج بالروح من أقرب طريق وتدب إلى القلب دون تعمل أو عناء [...] وقد رُبِّي في بيت النبي (ﷺ) منذ حدثته فنشأ وشبّ في بيت النبوة ومهد الحكمة وينبوعها ولازم الرسول حتى مماته وقد قال علي (ﷺ) في بعض خطبه: كنت أتبعه أتباع الفصيل أثر أمّه يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالاعتداء به. وكان من كبار كتّاب وحيه وحفظ القرآن كله حفظاً

(١) منهج البراعة شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ضبط وتحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣: ٥ / ١ (المقدمة).

(٢) تحف العقول، ابن شعبة الحراني، دار ذوي القربى، قم، ط ٣، ١٤٢٩هـ: ٣١٦، وظ: أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير (ت ٥٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤: ٨٧ / ٤، والخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، مؤسسة الإمام المهدي، قم: ٥٤٥ / ٢.

(٣) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣٠٣ / ٢ - ٣١٤.

جيذا وسمع الحديث الشريف ووعاه وتفقه في الدين حتى كان إماما هاديا وعالما عليا^(١). ومعلوم أن في القرآن قضايا علمية وفلسفية، وقد استدلل علماء الكلام وفلاسفة المسلمين بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في كثير من موضوعاتهم. والقرآن والحديث هما المصدران الأوليان للحضارة الإسلامية وعلومها وفلسفتها، وهما في الوقت نفسه مصدر الإمام علي (عليه السلام) في ثقافته وعلومه^(٢)، فضلا عن ذلك فإن الشارح المعتزلي قد جعل التوحيد والعدل والمباحث الشريفة الإلهية ما عرفت إلا بكلام علي (عليه السلام)^(٣)، فالسياقات التاريخية والأحداث الكبيرة التي عاشها الإمام (عليه السلام) كانت كفيلة بأن تنتج تلك المباحث في العدل والتوحيد والفلسفة. وإن سمو هذه الأفكار ودققتها ليست أشياء غريبة عن كلام علي (عليه السلام)، إنما الغرابة أن يتجرّد كلامه منها.

وأضاف درويش إلى شكوكه احتواء النهج على وصف دقيق للطاوس والخفاش والنملة، رجّح أن يكون من أساليب العصر العباسي، لكن درويش نفسه لم يكن مقتنعا بهذه الشبهة كأنه يرددها نقلا عن السابقين؛ لأنه يعقب عليها بأن ما عُرف عن الإمام من إدامة النظر في القرآن واستيحاء نصوصه، والتلمذة عليه، ربّما قرب إلى العقول أن ترى في هذه الأوصاف درسا وعاء أمير المؤمنين عن القرآن، حين وصف النحل والنمل والطيور والأجنّة في الأرحام، وأمر بالنظر في المخلوقات والتأمل في ملكوت السموات والأرض^(٤).

(١) علي بن أبي طالب، أحمد زكي صفوت، مطبعة دار العلوم، القاهرة، ط ١، ١٣٥٠هـ: ١٢٦.

(٢) ظ: فضائل الإمام علي (عليه السلام)، محمد جواد مغنية، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢: ٧٣.

(٣) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/٧٣، ٥٩. (المقدمة).

(٤) ظ: الخطابة في صدر الإسلام: ١/٣٣٣.

أما الطاووس فقد ذكر الشارح المعتزلي أن الإمام قد شاهده في الكوفة، عندما كانت تُجبي إليها ثمرات كل شيء وتأتي إليها هدايا الملوك في الآفاق^(١)، أو أن يكون قد شاهده في البصرة التي كانت مركزا للتجارة بوصفها حلقة الوصل بين العرب وفارس والهند أو في المدائن أيام خضوعها للحكم الإسلامي^(٢).

ونستدل هنا بما قاله العقاد من تفسير منطقي وعقلي بقوله عن الإمام عليّ (عليه السلام): «إنه كان رضي الله عنه يتلمذ للقرآن الكريم، ويستوحيه أيضا في عرفان إسلامه وتقدير إيمانه، فكانت نظرتة إلى الخلق والخالق نظرة قرآنية يبتكر ما شاء ابتكار التلميذ في الحكاية عن الأستاذ، فكلامه عن الطاووس والخفاش والزرع والسحاب إنما هو الدرس القرآني الذي وعاه من أمر الكتاب، بالنظر في المخلوقات ووصف الكتاب لطوائف منها كالنمل والنحل والطيور والأجنّة في الأرحام، فهو تلميذ ربّه جلّ وعلا في قوله عن الخفاش وعن الطاووس، ولا نستغرب ابتداءً هذا النمط من النظر الفلسفي على نحو من الأنحاء في عصر الإمام عليّ رضي الله عنه؛ لأنه كان عهدا نبتت فيه أصول الفرق الإسلامية جميعا، من الخوارج والشيعة والقائلين بالرجعة وتناسخ الأرواح، والمجتهدين في قراءة القرآن وتفسيره على شتى المذاهب»^(٣).

لذلك لا يبقى بعد هذا مجال للتشكيك بأمثال هذه الخطب المشتملة على هذه الأوصاف. وما تلك الحجج الإلتجّيات لدوافع مذهبية في أرجح الأحوال.

(١) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٨٨/٩.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٩٨.

(٣) عبقرية الإمام علي، عباس محمود العقاد، دار الهلال، القاهرة: ٣٣-٣٤.

حادي عشر: شفيح السيد (ولادته ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م):

للكاتب شفيح السيد مقالٌ بعنوان (نهج البلاغة - المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه)، نشره في مجلة الهلال المصرية، وغرضه التعريف بالكتاب، قال في مطلع كلامه: «فالشائع بين جمهور المتأدبين في العربية أن هذا الكتاب من كلام الإمام عليّ كرم الله وجهه، قام الشريف الرضي بجمعه»^(١).

ثم قال بعد ذلك: «فإن هذه النسبة لم تكن موضعاً للتسليم والقبول من جميع العلماء والدارسين، فذهب بعضهم إلى أن الكتاب ليس من كلام عليّ وإنما هو موضوع عليه، وأن الذي وضعه هو الشريف الرضي نفسه، وكان منهج الرضي في تسجيل النصوص من العوامل التي استندوا إليها في تأييد وجهة نظرهم؛ ذلك أنه في الأعم الأغلب من الأحيان يورد النصوص منسوبة إلى الإمام عليّ دون توثيقها بذكر المصادر التي سبقته إلى روايتها، أو الشيوخ الذين روى عنهم»^(٢).

إن شفيح السيد في هذا الموضوع يقع في تناقض واضح، فهو من جهة يرى شيوع نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) بين جمهور المتأدبين، ثم يرى من جهة ثانية أن النسبة لم تكن موضعاً للتسليم والقبول من جميع العلماء والدارسين.

والكاتب - أيضاً - لم يكن منصفاً إذ جعل التشكيك صادراً عن العلماء والدارسين جميعهم؛ لأن الواقع خلاف ذلك، فهناك من شكك، وهناك من أكد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) وليسوا من الشيعة فحسب،

(١) نهج البلاغة - المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه (مقال)، شفيح السيد، مجلة الهلال،

دار الهلال، ع ١٢، ديسمبر، ١٩٧٥: ٩٢.

(٢) م. ن: ٩٣.

ففيهم المعتزلي والمسيحي بل حتى من إخواننا السنّة، فهل قصد شفيح السيد العلماء والدارسين من أخواننا السنّة فحسب؟ لأن التشكيك قد صدر عنهم فقط. ولو قال ذلك لكان مصيبا، فلم هذا الإعيام؟ وهناك ما ينقض هذا الإعيام من كلام الكاتب نفسه بل في المقال نفسه، إذ إنه عدّ محمد عبده ممن قبّل صحة نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو يصفه بأنه يمثل التفكير الإسلامي المعتدل^(١).

فكيف يكون رفض نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) صادرا عن الجميع كما يزعم؟

وقد علّل الكاتب حجّة المشككين بمنهج الشريف الرضي الذي أورد النصوص منسوبة إلى الإمام - في الأعم الأغلب - من دون توثيقها بمصدرٍ أو راوٍ. وكلامه هذا صحيح، لكن فاته أنّ الشريف الرضي لم يكن بدعا من أبناء زمانه فيعمد إلى توثيق النصوص، وكتابه أصلا كتاب اختيارات، وأصحاب الاختيارات غايتهم انتقاء النصوص التي تناسب مقاصدهم بلا ذكر لمصادر النصوص في الأغلب، ومنهج التأليف المعتمد ذكر المصادر لم يكن موجودا في زمن الشريف الرضي.

وحاول شفيح السيد بعد أن عرض تشكيكه بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، أن يلتمس حججا تعضد رأيه، فقدّم دليلين؛ الأول: إنّ الشريف الرضي من البيت العلوي، فيكون ذلك مدعاة للتحيز والتعصب، والثاني: وصف المترجمين للرضي بكونه كاتباً مفلقا، فصيحاً، مترسلاً، بليغاً، فمن اليسير أن يصنع كلاماً يشبه كلام عليّ (عليه السلام)^(٢).

(١) ظ: م. ن: ٩٦ و ٩٩.

(٢) ظ: نهج البلاغة - المنسوب للإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (مقال): ٩٥ - ٩٦.

والكاتب هنا ليس موضوعيا في جعله انتماء الرضي للبيت العلوي دليلا ودافعا للوضع، ولا يدلّ على رجحان رأيه، وهل ينطبق هذا على كل منتم للبيت العلوي؟ إنها نظرة محدودة، ثم إنّ الأمر مختلف مع الشريف الرضي الذي عُرف بنزاهته وورعه وعفّته وبعده عن التعصّب. وهو إذ يقدم دليله الثاني يقع في تناقض واضح في تعامله مع أوصاف المترجمين للشريف الرضي؛ لأنه يأخذ اقتداره اللغوي فيجعله دليلا على إمكانية وضعه كلاما يشبه كلام عليّ (عليه السلام)، ويترك من جهة ثانية وصفهم للرضي بالعفّة والورع والبعد عن التعصّب. إنّه ينتقي من الأوصاف ما يتّسق وغايته التشكيكية، ويغضّ النظر عن المتبقي، ولو أنعم النظر في كتب التراجم لما وجد أحدا يطعن في شخصية الرضي، ولما وجد مسوّغا لشكوكه فيه، لكن القناعات المسبقة هي الباعث على أقواله وشكوكه، فيسقطها على من يشاء، ويلتمس لها المسوغات، من دون أن يتوثّق من أنه مصيب في رأيه وحججه ومدى رجاحتها.

الفصل الثاني

نسق الإنكار

مدخل

إذا كُنّا في نسق التشكيك أمام شكوك في مواضع محددة، وبعبارات (قيل، ويقال) وغيرها، يفهم منها أنّ صاحبها شاك متردد في قبول نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، فإننا في هذا الفصل أمام إنكار هذه النسبة بشكل صريح. إذ هناك قطع وجزم بأن النصوص ليست للإمام عليّ (عليه السلام) وهو أمر نجم عن تكرار ترديد الشك حتى قوي وتمكّن في الصدور.

وقد يرى القارئ أن عدد المنكرين أقلّ من المشككين، وعلّة ذلك بحسب ما نرى أن الإنكار أمرٌ ليس سهلاً، ولا يعتقد به إلاّ امرؤٌ جاحد لمقام الإمام عليّ (عليه السلام)، أو متوهم لم يبحث في كتب التاريخ والأدب، أو متابع لأقوال القدماء من المشككين وزاد عليها بتأثير التعصب لمذهبه - أو غير ذلك. نقول ذلك؛ لأن كثيراً من نصوص نهج البلاغة قد وُجِدَت في كتب الاختيارات وكتب الأدب والتاريخ فلا سبيل لإنكار نسبة النصوص إلى الإمام عليّ (عليه السلام).

ولمّا كان الانطلاق من النصّ نحو الثقافة وفهم عناصرها المختلفة التي تعين على كشف المعنى الذي لا يفهم بعيداً عن الثقافة المنتجة، إحدى آليات القراءة الثقافية^(١)، ولمّا لم تكن عناية النقد الثقافي بكشف الإيجابيات والسلبيات لذاتها، بل النفاذ منها إلى ما وراءها، والسعي إلى «عرض الإمكانيات المتاحة، والكشف عن

(١) النصّ والسياق، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٠: ١٧.

الحدود التي تنتج المعاني أو تستقبل الدلالات للممارسات في السياقات الثقافية»^(١)، فإننا سنحاول في هذا الفصل متابعة أقوال أولئك المنكرين، ووضعها في سياقاتها التاريخية والسياسية والثقافية وغيرها، والبحث في المرجعيات الثقافية التي تغدّي منها المنكرون، لتلمّس منها الدوافع الحقيقية لهذا الإنكار والأنساق الحاكمة التي تقف وراء تلك المواقف.

أولاً: الذهبي (ت ٧٤٨هـ - ١٣٤٧م):

تلقّف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، شبهة أن المرتضى هو مؤلف نهج البلاغة التي أثارها ابن خلكان، علماً أن ابن خلكان وهو متقدّم على الذهبي لم يقطع في القضية وإنما أورد الشك بصيغة (قيل)، جاعلاً الأمر بين الرضي والمرتضى، أما الذهبي فقد تجاوز ذلك الشك إلى الإنكار، إذ قال في ترجمته للشريف المرتضى: «علي بن الحسين العلوي الحسيني الشريف المرتضى المتكلم الرافضي المعتزلي، صاحب التصانيف [...] وهو المتهم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتاب نهج البلاغة جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه، ففيه السب الصراح والحط على السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفّس القرشيين الصحابة وبنفّس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل»^(٢).

(١) النقد الثقافي وعلاقته بغيره من الحقول المعرفية، ناصر الحجيلان، صحيفة الرياض، السعودية، ١٤٦٦ع، آب، ٢٠٠٨: ٦.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (ت ٥٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٦٣: ١٢٤/٣. وظ: تذكرة الحفاظ، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨: ٢٠٤/٣.

إن قضية التعريض بالصحابة من أهم القضايا التي أثارها الذهبي، وتابعه آخرون فيها، وقد ورد التعريض بالخصوص في الخطبة الشقشقية، التي يُعتَقَد أنها السبب الرئيس للتشكيك والإنكار، وربما لو لم تكن موجودة لما افتُتِعت تلك الشبهات، ويتطلب الأمر بإزائها الخوض في قضيتين، وإن تعلق إحداهما بالأخرى، الأولى: وجود الخطبة الشقشقية وعائديتها إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، والثانية: التعريض بالصحابة، هل صدر عن الإمام (عليه السلام)؟

أما وجود الخطبة الشقشقية، فإن السياقات التاريخية تذكر أن كثيرا من الأدباء الذين عاصروا الشريف الرضي قد أثبتوا الخطبة في مؤلفاتهم للإمام عليّ (عليه السلام)، منهم الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) وهو شيخ الشريف الرضي وقد ذكرها في كتابه (الإرشاد)^(١)، مَهَّدًا للخطبة برواية جماعة من أهل النقل عن ابن عباس، الذي يذكر وقوفه بين يدي الإمام بالرحبة، فطريق الشيخ المفيد في الرواية ليست طريق الشريف الرضي؛ لأن الرضي لا يمهد للخطبة بسند وإنما يصدرها بقوله: (ومن خطبة له وهي المعروفة بالشقشقية)، وفي قول الرضي دليل على شيوعها ونسبتها إلى الإمام (عليه السلام)، فهي معروفة ومشهورة بين الأدباء والمؤرخين، يُزاد على ذلك أن العادة تقضي بأن يأخذ التلاميذ عن شيوخهم، فلا يصح أن يقال: إن الشيخ المفيد نقل عن تلميذه الرضي، ومنهم الوزير أبو سعيد منصور الآبي (ت ٤٢٢ هـ) في كتابه (نثر الدر)^(٢)، وهناك اختلاف في بعض ألفاظ الخطبة في نسخة كل من الشريف الرضي والشيخ المفيد والوزير الآبي، يدلُّ على أن مصدر كل واحد منهم مختلف عن الآخر^(٣). ورواها - أيضا - أحمد البرقي (ت ٢٧٤ هـ) حسبما

(١) ظ: الإرشاد، الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٥، ٢٠٠١: ٢٨٧/١.

(٢) ظ: نثر الدر في المحاضرات: ١٨٦-١٨٧.

(٣) ظ: ما هو نهج البلاغة: ١٣-١٩.

روى عنه الشيخ الصدوق محمد بن بابويه في كتابه (علل الشرائع)^(١) في الباب الثاني والعشرين بعد المائة، وعبد العزيز بن يحيى البصري من أبناء القرن الثالث حسبا رواه عنه الصدوق ابن بابويه في الباب ٤٠٤ من كتابه (معاني الأخبار)^(٢)، وشيخ المحدثين الحسن بن عبد الله بن سعيد السكري من أبناء القرن الثالث في كتاب المواعظ والزواج حسبا روى عنه القطيفي في كتاب (الفرقة الناجية)، وروى عنه الصدوق ابن بابويه في (معاني الأخبار)^(٣)، والشيخ محمد بن عبد الوهاب أبو علي الجبائي المعتزلي (ت ٣٠٣هـ) حسبا رواه عنه الشيخ إبراهيم القطيفي في كتابه (الفرقة الناجية)^(٤)، والشيخ أبو جعفر بن قبة من أبناء المائة الثالثة في كتاب (الإنصاف)، برواية ابن أبي الحديد، والشيخ ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ) في شرحهما على الشقشقية^(٥). والوزير أبو الحسن علي بن الفرات (ت ٣١٢هـ) في تعليقه على نسخة مخطوطة قديمة الخط، حسبا رواه شيخ المتكلمين ابن ميثم البحراني في شرحه^(٦).

وأورد ابن أبي الحديد في شرحه رواية تثبت أن الخطبة الشقشقية للإمام علي (عليه السلام) إذ قال: «حدثني شيخي أبو الخير مصدق بن شبيب الواسطي في

(١) ظ: علل الشرائع، محمد بن علي بن بابويه الصدوق (ت ٣٨١هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٦٦م: ١٥٠/١.

(٢) ظ: معاني الأخبار، محمد بن علي بن بابويه الصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٤، ١٣٦١هـ: ٣٦٠.

(٣) ظ: م. ن: ٣٦١.

(٤) ظ: ما هو نهج البلاغة: ٢٣.

(٥) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/ ٢٧٠، وشرح نهج البلاغة: ١/ ٤٢٣.

(٦) ظ: شرح نهج البلاغة: ١/ ٤٢٣.

سنة ثلاث وستمائة، قال: قرأت على الشيخ أبي محمد عبد الله أحمد المعروف بابن الخشاب هذه الخطبة [...] فقلت له: أتقول إنها منحولة! فقال: لا والله، وإني لأعلم أنها كلامه كما اعلم أنك مصدق، قال: فقلت له: إن كثيرا من الناس يقولون: إنها من كلام الرضي رحمه الله تعالى: فقال: أتى للرضي ولغير الرضي هذا النفس وهذا الأسلوب! قد وقفنا على رسائل الرضي، وعرفنا طريقته وفنه في الكلام المنشور، وما يقع مع هذا الكلام في حلٍ ولا خمر، ثم قال: والله وقفت على هذه الخطبة في كتب صُنِّفت قبل أن يخلق الرضي بما تتي سنة، ولقد وجدت مسطورة بخطوط أعرفها، وأعرف خطوط مَنْ هو مِنَ العلماء وأهل الأدب، قبل أن يخلق النقيب أبو أحمد والد الرضي^(١).

وأضاف ابن أبي الحديد: «وقد وجدت أنا كثيرا من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي؛ إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يخلق الرضي بمدة طويلة، ووجدت أيضا كثيرا منها في كتاب أبي جعفر بن قبة أحد متكلمي الإمامية وهو الكتاب المشهور المعروف بكتاب (الإنصاف)، وكان أبو جعفر هذا من تلامذة الشيخ أبي القاسم البلخي رحمه الله تعالى، ومات في ذلك العصر، قبل أن يكون الرضي رحمه الله تعالى موجودا^(٢). يزداد على ذلك أن أسلوب التعبير في الشقشقية هو الأسلوب نفسه في سائر النهج، ولو اختلف عنه في شيء لبان ذلك، ولا تضححت المباينة بين الأسلوبين.

ومن العلماء الذين يرون أن الشقشقية هي محل الخلاف بين الشيعة ومن

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٢٧٠ / ١.

(٢) م. ن: ٢٧٠ / ١.

يخالفهم العالم كمال الدين ابن ميثم البحراني، الذي كان مثالا أعلى في العلم وحسن السيرة وكمال الخلق^(١)، قال فيه العلامة الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني في رسالته (السلافة البهية في الترجمة الميثمية): «هو الفيلسوف المحقق والحكيم المدقق قدوة المتكلمين وزبدة الفقهاء والمحدثين [...] غواص بحر المعارف ومقتنص شوارد الحقائق واللطائف، ضمّ إلى الإحاطة بالعلوم الشرعية وإحراز قصبات السبق في العلوم الحكيمة والفنون العقلية ذوقا جيدا في العلوم الحقيقية والأسرار العرفانية كان ذا كرامات باهرة ومآثر زاهرة، ويكفيك دليلا على جلالة شأنه وسطوع برهانه اتفاق كلمة أئمة الأعصار وأساطين الفضلاء في جميع الأمصار على تسميته بالعالم الربّاني وشهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق وتنقيح المباني»^(٢). فقد ذكر هذا العالم «أن جماعة من الشيعة ادّعوا أن هذه الخطبة وما في حكمها مما اشتمل عليه هذا الكتاب منقول على سبيل التواتر، وجماعة من السُّنة بالغوا في إنكار ذلك حتى قالوا: إنه لم يصدر عن عليّ (عليه السلام) شكاية في هذا الأمر ولا تظلم أصلا، ومنهم من أنكر هذه الخطبة خاصة ونسبها إلى السيّد الرضي»^(٣).

وقبل أن يحكم بين الفريقين جدّد عهدده الله تعالى أنه لا يحكم في هذا الكلام

(١) ظ: اختيار مصباح السالكين، كمال الدين ميثم بن علي البحراني (ت ٦٧٩هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط ١، ١٤٠٨هـ: ١١٣ (مقدمة المحقق)، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري ت ١٣١٣هـ، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٤٧: ٥٨١-٥٨٢.

(٢) شرح مائة كلمة لأمر المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، طبع ونشر وتصحيح وتعليق: مير جلال الدين الحسيني، منشورات جماعة المدرسين، قم، ٢-٣ (المقدمة).

(٣) شرح نهج البلاغة: ١/ ٤٢١.

إلا بما يجزم به أو يغلب على ظنه أنه من كلامه (عليه السلام)^(١)، وكان قد قال في مقدمة شرحه: «عاهدت الله سبحانه أنني لا أنصر فيه مذهبا غير الحق، ولا أرتكب هوى لمراعاة أحد من الخلق»^(٢). ثم حكم بين الفريقين بأن قال: «إن كل واحد من الفريقين المذكورين خارج عن العدل، أما المدَّعون لتواتر هذه الألفاظ من الشيعة فإنهم في طرف الإفراط، وأما المنكرون لوقوعها أصلا فهم في طرف التفريط»^(٣)، معللا ضعف قول جماعة من الشيعة بتواتر ألفاظ الشقشقية بأن المعتبرين من الشيعة لم يدَّعوا ذلك وإلا لما اختصَّ به بعض الشيعة دون بعض. وأما المنكرون فإن كان قصدهم تسكين خواطر العوام عن إثارة الفتن والتعصبات الفاسدة ليستقيم أمر الدين فيظهروا أن لا نزاع بين الصحابة ليقنطروا بهم اللاحقون فذلك قصد حسن، وإن كان الإنكار عن اعتقاد حقيقي بعدم وجود خلاف بين الصحابة في أمر الخلافة فذلك البطلان لا يعتقده إلا جاهل بسماع الأخبار، وأن الخلاف في أمر الخلافة ظاهر، وأن الشكاية والتظلم الصادر عن علي (عليه السلام) أمر معلوم، وبلغت ألفاظه في الكثرة والشهرة بحيث لا يكون بأسرها كذبا^(٤).

وختم ابن ميثم البحراني رأيه في وجود الخطبة الشقشقية بقوله: «قد وجدت في موضعين تاريخهما قبل مولد الرضي بمدة: أحدهما: إتهام مضمَّنة كتاب (الإنصاف) لأبي جعفر بن قبة تلميذ القاسم الكعبي أحد شيوخ المعتزلة، وكانت وفاته قبل مولد الرضي، والثاني: إني وجدت بنسخة عليها خط الوزير أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات وكان وزير المقتدر بالله وذلك قبل مولد الرضي بنيف وستين

(١) ظ: م. ن: ١/٤٢١.

(٢) شرح نهج البلاغة: ١/١٣.

(٣) م. ن: ١/٤٢١.

(٤) ظ: م. ن: ٤٢٢.

سنة، والذي يغلب على ظني أن تلك النسخة كانت كتبت قبل وجود ابن الفرات بمدة»^(١).

يزاد على ذلك أن القاضي عبد الجبار الهمداني وهو من متعصبي المعتزلة قد تصدّى في كتابه (المغني) لتأويل بعض كلمات الخطبة الشقشقية ومنع دلالتها على الطعن في خلافة من تقدم عليه، ولم ينكر نسبة الخطبة إلى الإمام (عليه السلام)^(٢). ولو وجد سبيلاً إلى ذلك لاقتنص الفرصة وهو يحتاج الشريف المرتضى ويطيل الحجاج في قضية الإمامة.

وكذا ذهب المذهب نفسه في تفسير الإنكار العلامة المحقق الحاج ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي أحد شراح النهج الذي قال: «وظني أن من أنكر ذلك إنما أنكره من حيث إنه رأى صراحتها في الطعن على المتحلين للخلافة لا جرم بادر إلى الإنكار كي لا يلتزم بمقتضاها»^(٣)، فيتضح بعد ذلك أن الخطبة الشقشقية هي علة التشكيك والإنكار بمجملهما، وقد ثبت بالأدلة النقلية والعقلية أنها للإمام عليّ (عليه السلام) مما دفع بالباحث والكاتب أحمد زكي صفوت المدرّس في دار العلوم المصرية إلى القول: «من ذلك يتبيّن لك أن الشقشقية كانت معروفة قبل مولد الرضي من أكثر من طريق فلا تبعة إذن عليه ولا سبيل إلى اتهامه بانتحالها»^(٤).

والقضية الثانية، هي التعريض بالصحابة، وإمكانية صدوره عن الإمام (عليه السلام)، فيقال فيه: إذا ثبت أن الشقشقية موجودة فإن التعريض بالصحابة موجودٌ

(١) م. ن: ١/٤٢٣.

(٢) ظ: المغني في باب التوحيد والعدل، عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: محمود محمد قاسم وإبراهيم مذكور، إشراف: طه حسين، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠٢: ٢٠/٣٧-٥٥.

(٣) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: ٢/٢٧٥.

(٤) عليّ بن أبي طالب: ١٣٥.

حتماً؛ لأنه جزء منها، أما صدور التعريض عنه (عليه السلام) فمما يرجح أن الإمام قد ذكر الخطبة في مجلس خاص في (الرحبة) - كما ذكر ابن عباس - بمعنى أنه ذكرها لخواصه وليس على الملاء، وكل امرئ يحكي لخاصته ما ليس يحكيه للعامّة. هذا من جانب، ومن جانب آخر، إن الإمام (عليه السلام) بشر، يغضب ويتألم ويرضى، فلا يستبعد أن يبث شكواه، وقد لقي ما لقي من تحييد له وتقديم غيره عليه، وهو يرى نفسه أحق بالخلافة، والواقع السياسي يؤيد ذلك بحكم إقصائهم له وسلبهم حقه فيها، فقد نقم على بعض الصحابة لما لقي يوم السقيفة أو يوم الشورى أو غير ذلك، فالشكاية والتظلم الصادر عنه أمرٌ معلوم وقد بلغ من الشهرة ما لا يخفى على عامة المسلمين، ثم إنه كان صريحاً في قول الحق والمعتقد، لا يخشى فيه شيئاً.

وللمعتزلة رأيٌ صريحٌ في هذه القضية فهم يرون أنه «لما كان أمير المؤمنين هو الأفضل والأحق وعدل عنه إلى من لا يساويه في فضل، ولا يوازيه في جهاد وعلم، ولا يماثله في سؤدد وشرف ساغ إطلاق هذه الألفاظ»^(١).

وفي السياق التاريخي قرائن تدعم أقواله (عليه السلام) في الشقشقية، فقد أثار عنه أنه قال: «اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنهم قد قطعوا رحمي، وأكفؤوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري»^(٢).

وقوله (عليه السلام): «ما زلت مظلوماً منذ قبض رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى يوم الناس هذا»^(٣)، وقوله: «لقد ظلمت عدد الحجر والمدر»^(٤)، وقوله: «أما الاستبداد علينا

(١) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢١٦/١.

(٢) م. ن: ١١٨/١١.

(٣) م. ن: ٣٠١/١٠.

(٤) م. ن: ٣٠٢/١٠.

بهذا المقام ونحن الأعلون نسبا، والأشدّون بالرسول (ﷺ) نوطا، فإنها كانت أثرية شحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعود إليه يوم القيامة^(١)، وغير ذلك كثير، يدلّ على أنّ ما ورد في الشقشقية لم يكن حالة خاصة منفردة أو شاذة، وإنما هو حالة طبيعية متمخضة عن سياقاتها وظروفها، بدلالة وجود القرائن الوفيرة الصريحة.

وهناك جانب آخر في القضية وهو (المعرّض بهم)، فهم وإن كانوا خلفاء ليسوا بمنزّهين عن الخطأ، وقضية عدالتهم المطلقة لا تصح، وإن وُجدت فهي نسبية، فكل بني آدم خطّاء، وهذا أمرٌ مفروغ منه، والسياق التاريخي والموضوعي يقرّ بذلك، إذ إن هناك كثيرا من الأخبار تؤكد وقوع التساب والتشاجر والتخاصم بين الصحابة^(٢)، وإن ما جرى بين الصحابة من اختلاف يوم السقيفة أمر مشهور^(٣). فهل كان كل ما ورد من قدح بعضهم لبعض وسب بعضهم بعضا مختلفا موضوعا، وهل كانت حياة الصحابة ملؤها الود والصفاء فإن كانت كذلك فمن أين جاءت الفتن والصراعات، وبِمَ يُفسّر تصارعهم على السلطة؟! إن ذهنية القائلين برفض التعريض بالصحابة قائمة على تنزيههم عن كل نزاع أو اختلاف، وإنهم عاشوا جميعا كأصحاب الجنة على سرر متقابلين، فلا أطماع تنحرف بهم، ولا نزاع بينهم في شؤون الدنيا ولا سخط ولا جدال، وهي ذهنية قائمة على عصمة الصحابة، ومن ثمّ وجوب عدم التعرض لهم، وضرورة

(١) م. ن: ٩ / ٢٥٦.

(٢) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٩ / ٧-٣٤.

(٣) ظ: م. ن: ٢ / ٢٦-٦٨.

التسليم لهم، والسكوت عن أفعالهم، وهي فكرة أوجدها الأمويون وشجعوها، ليصرفوا الناس عن نقدهم ومعارضتهم، ولیمعنوا في أفعالهم وأعمالهم الإجرامية، بحسب ما يرتوون من دون نقد أو اعتراض أو إنكار. فمن هنا نشأت فكرة تنزيه الصحابة، وإن ما يصدر عنهم من خطأ وجب تأويله، بوصفهم مجتهدين، والمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجرٌ واحد^(١).

إن فكرة تنزيه الصحابة فكرة هشة تنقصها البراهين، فأين هي من قول الله تعالى فيهم ﴿أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(٢)؟! وأين هي مما يرويه البخاري في صحيحه من تشاتم الصحابة وتنازعهم وهم بحضرة رسول الله (ﷺ)^(٣)؟! وأين هي من اختلافهم والرسول يحتضر في مرض موته، حين أراد أن يأتوه بدواة وقرطاس، ليكتب لأمته كتابا لن يضلوا بعده أبدا؟ فقال بعضهم: أطيعوا الرسول في طلبه، وقال الآخر: حسبنا كتاب الله^(٤). وهل يمكن تجاهل مشكلة أبي ذر الغفاري وعثمان بن عفان، وما حدث بينهما من تنازع واختلاف، وانشقاق الصحابة إلى فريقين، فريق يؤيد أبا ذر في دعوته لمصادرة أموال الأغنياء، وفريق يؤيد عثمان في الإبقاء عليها وتنميتها، ليحفظ مصالح المترفين. وهل يمكن تجاهل أحداث واقعة الجمل، وخروج طلحة والزبير على الإمام (ﷺ) وشق عصا المسلمين ووحدهم؟ وكيف يمكن توجيه فعل معاوية وعمرو بن العاص في رفضهما خلافة أمير المؤمنين (ﷺ)؟ وما جرّه ذلك من إحداث اتفاقيات داخلية

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٩١.

(٢) آل عمران/ من الآية ١٤٤.

(٣) ظ: صحيح البخاري: ١٣٧.

(٤) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

مزقت وحدة المسلمين.

إنَّ الصُّحْبَةَ لا شك فضيلة جليلة، لكن الصحابة لم يكونوا طرازاً واحداً في الفقه والعلم، ولا نمطاً متشابهاً في الإدراك والفهم، وإنما كانوا طبقات متفاوتة، ودرجات متباينة، شأن الناس جميعاً في الحياة، ففيهم من أحسن الصحبة، وأبلى بلاءً حسناً، وفيهم من ابتغى الفتنة^(١)، وكان دخول عدد منهم الإسلام اضطراراً لا إيماناً، فكان إسلامهم شكلياً وبقيت في قلوبهم نوازع الجاهلية؛ لأن الطبائع ليس من السهل تغييرها. ويبقى الصحابة قوماً من الناس لهم ما للناس وعليهم ما عليهم^(٢). فيهم العدول الثقات الهداة، وفيهم الناكثون والمارقون والبلغاة ممن همهم السلطان والجاه وما أكثرهم في كل عصر وزمان، وتكون قضية نزاهة الصحابة إحدى آليات المؤسسة الدينية السنّية التي افتعلت لتسويغ ما صدر عن الصحابة من أفعال وأقوال، والمرويات التاريخية والعقل لا يؤيدان ذلك. فهل يبقى مع هذا مسوغ لإنكارهم كلام الإمام (عليه السلام) في الشقشقية، وقد شتموه، وعارضوه ونكثوا بيعته، وبغوا عليه وقتلوه يوم صار خليفة؟!.

مما سبق يتبيّن أن ما تذرع به المشككون في قضية التعريض بالصحابة أمر غير مسوّغ، ولا قيمة له من الناحية العلمية ولا المنطقية ولا التاريخية، وإنّ ما صدر عن الإمام، إنما هو نتاج طبيعي لتلك الأحداث وما حدث بينه وبينهم من عنت واختلاف، مع إنه لم يظهر ذلك الاختلاف على نطاق واسع؛ لأنه أثر مصلحة الإسلام أولاً، ولم يكن في تعريضه بالخلفاء سب أو شتم، وإنما هو نقد بناء، ووصف للأفعال بلغة مهذبّة، وألفاظ لم يخرج بها عن حق. فقد وصف أبا

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٢) ظ: ضحى الإسلام، أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩: ٧٥-٧٦.

بكر باقتناص الخلافة، وهو أمر حصل ولم يكن الإمام (عليه السلام) فيه متجنيا، ومعلوم أن التنازع حول الخلافة عظيم كما نخبرنا التاريخ، فلقد سأل المأمون أباه هارون الرشيد عن سبب المهابة التي يديها للإمام موسى الكاظم (عليه السلام) عندما يدخل عليه، فأجابه الرشيد بأنه أولى بالملك منّا، فردّ المأمون: فلم لا تعطيه إياها. فأجاب الرشيد: إن الملك عقيم، والله لو نازعتني أنت فيه لأخذت الذي فيه عيناك^(١).

ومعلوم أن عليّا (عليه السلام) وإن أقصِي عن الخلافة، وإن شكا فقد أثر مصلحة المسلمين والإسلام على مصلحته، فرافق الخلفاء الثلاثة، وأحسن الرفقة والمشورة والنصح، حتى قال فيه عمر: «لولا عليّ لهلك عمر»^(٢)، و«لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن»^(٣).

ولكن إن لمس القارئ في تعريض الإمام بعثمان بن عفان شيئا من القسوة في قوله: «إِلَى أَنْ قَامَ ثَالِثُ الْقَوْمِ نَافِجًا حِضْنِيهِ بَيْنَ ثَيْلِهِ وَمُعْتَلَفِهِ»^(٤)، فإن سياسة عثمان بن عفان مع الرعية وتولية بني أمية على رقاب الناس قد تسوّغ كلام الإمام (عليه السلام) فيه ولا سيما أنّه (عليه السلام) قد وصف في مواضع كثيرة سياسة عثمان في إدارة أمور الخلافة وكيف قصّر فيها. فقد قال فيه: «اسْتَأْثَرَ فَاسَاءَ الْأَثَرَةَ وَجَزَعْتُمْ

(١) ظ: الاحتجاج، الطبرسي (ت ٥٤٨هـ): ١٦٦/٢، وحياة الإمام الرضا، جعفر مرتضى الحسين، دار التبليغ الإسلامي، ١٩٧٨: ٣٠٢، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل، نور الله الحسيني المرعشي المستري (ت ١٠١٩هـ)، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم: ٣٠٨/١٢.

(٢) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣: ٤٤٢/٧. وظ: أسد الغابة: ٤/٢٣.

(٣) أنساب الأشراف: ١٠٠. وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: ٣/١٥٩.

(٤) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/٢٦٠.

فَأَسَأْتُمْ الْجُنْعَ وَاللَّهَ حُكْمٌ وَقِيعٌ فِي الْمُسْتَأْثِرِ وَالْجُازِعِ»^(١). وهناك ما ينافي هذه القسوة في الخطاب بقوله (عليه السلام) مخاطبا عثمان بن عفان: «إِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نَعْلَمُ مَا سَبَقْنَاكَ إِلَى شَيْءٍ فَتُخْبِرُكَ عَنْهُ وَلَا حَلُونََا بِشَيْءٍ فَنُبَلِّغُكَهُ وَقَدْ رَأَيْتَ كَمَا رَأَيْنَا وَسَمِعْتَ كَمَا سَمِعْنَا وَصَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) كَمَا صَحَبْنَا وَمَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ وَلَا ابْنُ الْخُطَّابِ بِأَوْلَى بِعَمَلِ الْخَيْرِ مِنْكَ وَأَنْتَ أَقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) وَشَيْجَةَ رَحِمٍ مِنْهُمَا وَقَدْ نَلْتَمَسْنَا مِنْ صَهْرِهِ مَا لَمْ يَنَالَا فَاللَّهُ اللَّهُ فِي نَفْسِكَ فَإِنَّكَ وَاللَّهِ مَا تَبْصُرُ مِنْ عَمَى وَلَا تُعْلَمُ مِنْ جَهْلٍ وَإِنَّ الطَّرِيقَ لَوَاضِحَةٌ وَإِنَّ أَعْلَامَ الدِّينِ لَقَائِمَةٌ»^(٢).

ويبدو أن وصف الإمام (عليه السلام) لسوء إدارة عثمان للخلافة متأثرا مما جرّه عثمان على نفسه وعلى الأمة الإسلامية، بإطلاق أيدي أقاربه من بني أمية يعثون بمقدرات المسلمين، ويثرون على حساب المال العام، فأدى إلى هيجان وتمرد في صفوف المسلمين، أدى أخيرا إلى مقتله، ويبدو سخط الإمام عليه هذه الأسباب وقد شخص له الأخطاء وحددها بقوله (عليه السلام): «فَلَا تَكُونَنَّ لِمَرْوَانَ سَيِّقَةً يَسُوقُكَ حَيْثُ شَاءَ بَعْدَ جَلَالِ السَّنِّ وَتَقْضِي الْعُمْرَ»^(٣)، كاشفا عن تقصيره في أمور الخلافة والمسلمين.

والملاحظ أن الذهبي وصف المرتضى بالرافضي، والرافضة صفة وسم بها أتباع الإمام علي (عليه السلام) عندما عرض عبد الرحمن بن عوف يوم الشورى على الإمام (عليه السلام) أن يسير سيرة الشيخين أبي بكر وعمر بن الخطاب، فرفض الإمام علي (عليه السلام) ذلك، ومنذ ذلك اليوم صار الآخرون يصفون بها كل شيعة كأنها سببة عليهم، ثم وصف

(١) م. ن: ١٣٩/٢.

(٢) م. ن: ٢٧٧/٩.

(٣) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

الذهبي المرتضى بالاعتزال، وجزم بأنه هو المتهم بوضع نهج البلاغة.

ولو أن الذهبي ردّ قول ابن خلكان بصيغة (قيل) لكان الأمر هيئنا، من منطلق إلقاء تبعة ذلك على ذمّة القدماء، لكنه تجاوز ذلك فنفى نهج البلاغة عن الشريف الرضي، وقد أوضحنا في الفصل السابق - بقرائن وأدلة قاطعة - أنّ عملية الاختيار قام بها الشريف الرضي. والقارئ يمكن أن يلمس تحاملا كبيرا في كلام للذهبي في مواضع أخرى، فهو يقول مترجما للشريف المرتضى: «كان من الأذكياء الأولياء، المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر، لكنه إمامي جلد - نسأل الله العفو»^(١)، فعبارة (لكنه إمامي جلد) يشعرك أنّ وصفه هذا منقصة له، وكان قاصدا إذ وظّف هاتين الثنائيتين؛ المدح بالذكاء والتبحر في الكلام الذي يشكّل قاعدة متينة للإنشاء والوضع، والذم بالتطرف في التشيع، اللتين - وإن اختلفتا - تؤديان الغرض نفسه وهو إمكانية وضع نهج البلاغة ومن ثمّ إنكار نسبته إلى الإمام عليّ (عليه السلام). وقال - أيضا - في المرتضى: «وفي توأليفه سبُّ أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فنعوذ بالله من علمٍ لا ينفع»^(٢)، فعلم المرتضى ومآثره - بحسب ما يرى الذهبي - لا نفع لها مادام فيها سبٌّ - إن صحَّ هذا السبُّ!

وهو في مواضع يحاول تضييق الأحاديث الواردة في فضل الإمام عليّ (عليه السلام)، فعن حديث (من كنت مولاه فعليّ مولاه)، يورد قول النسائي فيه أنّه ضعيف^(٣). فحرصه على ذكر رأي النسائي فيه هو علامة بحدّ ذاتها، والحديث موجود في كتب الحديث وغيرها^(٤). وفي مقابل ذلك يأتي بأحاديث أخرى في فضائل أبي بكر

(١) سير أعلام النبلاء: ٥٨٩/١٧.

(٢) م. ن: ٥٩٠/١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٤٩٩/٢.

(٤) ظ: فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣: ٥٦٩/٢.

وعمر، في محاولة لمجارة أحاديث في فضل عليّ (عليه السلام) تحمل المضمون نفسه، فقد أورد حديثاً عن أبي سفيان عن جابر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله: «لا يبغض أبا بكر وعمر مؤمن ولا يجبهما منافق»^(١)، علماً أن محقق كتاب (سير أعلام النبلاء) قد ذكر أن إسناد هذا الحديث ضعيف جداً^(٢). فالقارئ يشعر أن الحديث قد وُضع بموازاة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) لعليّ (عليه السلام): «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»^(٣).

وأورد الذهبي حديثاً آخر ضعّفه المحقق وفيه أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال لأبي بكر: «أما إنك أول من يدخل الجنة من أمتي»^(٤)، وحديثاً آخر نقلنا عن الجريري عن عبد الله بن شقيق أنه قال: «قلت لعائشة: أي أصحاب النبي كان أحبّ إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ قالت: أبو بكر، قلت: ثمّ من؟ قالت: ثمّ عمر، قلت: ثمّ من؟ قالت: أبو عبيدة، قلت: ثمّ من؟ فسكتت»^(٥)، فهل يُعقل أن يؤخر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عليّاً بعد هؤلاء الصحابة، وهو ابن عمّه وصهره وولّيه وأحبّ الناس إليه، وقد خصّصه (صلى الله عليه وآله وسلم) بأحاديث كثيرة حتى قال ابن حنبل: «ما ورد لأحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الفضائل ما ورد لعليّ رضي الله عنه»^(٦). وكذلك يورد خبراً من دون سند مفاده أن محمداً بن الحنفية والحسين (عليه السلام) وعبد الله بن جعفر ابن أبي طالب، قد عمدوا - ليشتفوا من ابن ملجم - إلى قطع يديه ورجليه

ومسند أحمد: ٧١/٢، وسنن الترمذي: ٦٣٣/٥، والسنن الكبرى: ٣٠٩/٧، والمستدرک: ١١٨/٣.

(١) سير أعلام النبلاء: ٣٥٦/٢.

(٢) ظ: م. ن: ٣٥٦/٢ (الهامش).

(٣) مسند أحمد: ١٣٦/٢، وظ: صحيح مسلم: ٧٨، وسنن الترمذي: ٦٤٣/٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣٦١/٢.

(٥) م. ن: ٣٥٨/٢.

(٦) مسند أحمد: ٦/٢، وظ: الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل

أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ: ٤/٤٦٤.

وفق عينيه وقطع لسانه^(١)، في إشارة ضمنية إلى أنهم قد مثلوا في قتلهم ابن ملجم، مع علمهم بنهي الرسول عن التمثيل ولو بالكلب العقور.

وللذهبي - أيضا - مواقف صريحة من الشيعة، يكشف فيها عن مدى تحامله عليهم، من قبيل قوله في الحديث عن العشرة المبشرين بالجنة: «فأبعد الله الرافضة ما أغواهم وأشد هواهم، كيف اعترفوا بفضل واحد منهم، وبخسوا التسعة حقهم، وافتروا عليهم [...] لكن لا حيلة في براء الرفض، فإنه داء مزمن»^(٢)، وقوله في موضع آخر: «لعن الله الرافضة ما أجهلهم»^(٣).

مما سبق يتبيّن لنا أن إنكار الذهبي لنسبة الكتاب لم يكن بريئا من الدوافع العصبية والمذهبية التي دفعته إلى تضييف الأحاديث الواردة في فضل عليّ (عليه السلام)، في مقابل الإتيان بأحاديث أخرى تنتصر لمذهبه وطائفته، وإلى التحامل على الشيعة، وهو لم يكن معتدلا ولا وفيا لمضمون كتابه الذي سمّاه (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، بل كان مُلغيا للآخر، متعصبا في موقفه، وأنّ جزءا كبيرا من هذه الأفعال والأقوال مُتأتّ من قناعاته بنزاهة الصحابة وعدالتهم وعصمتهم عن الخطأ، وقد ساقته تلك القناعة إلى إنكار نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)؛ لأن فيه أخبارا تتعارض مع قناعاته بالصحابة، وتكشف كونهم أناسا يصدر عنهم الخطأ والزلل كما يصدر عنهم الصواب والعدل مثل باقي الناس.

ثانيا: صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ - ١٣٦٢م):

أنكر الصفدي نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) فقال متحدثا

(١) ظ: سير أعلام النبلاء: ٥١٥/٢.

(٢) م. ن: ٩٣/٣.

(٣) م. ن: ٤٤٧.

عن الشريف الرضي: «اختلف في كتاب نهج البلاغة هل هو وضعه أو وضع أخيه الرضي»^(١).

وعلى الرغم من قصر جملته فإنها تحمل مضمونا كبيرا، إذ فيها تصريح بأن النهج موضوع على أمير المؤمنين (عليه السلام)، يذكر ذلك وهو في حكم المتيقن. لكن ما ليس متأكدا منه هو هل واضعه المرتضى أو الرضي.

ومن خلال تتبعنا لعبارات الصفدي في مواضع كثيرة من كتابه (الوافي بالوفيات) وجدناه حريصا على تقديم أبي بكر وعمر بن الخطاب على علي (عليه السلام)، من ذلك قوله بأسبقية إسلام أبي بكر على علي (عليه السلام)^(٢)، وحرصه على إيراد أخبار في فضلها^(٣)، وإيراده خبرا مرويا عن عقبة بن عامر وأبي هريرة أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لو كان بعدي نبي لكان عمر»^(٤). وقوله: «قال حذيفة: كان علم الناس كلهم قد دُسَّ في حُجر مع علم عمر، وقال ابن مسعود: لو وضع علم أحياء العرب في كفة ميزان ووضع علم عمر في كفة لرجح علم عمر ولقد كانوا يرون أنه ذهب بتسعة أعشار العلم»^(٥).

والصفدي - هنا - يحرص على ذكر الأقوال والأحاديث التي تقف قبالة أحاديث قيلت بحق علي بن أبي طالب (عليه السلام)، تحمل المضمون نفسه، فقد أُثِرَ عن ابن عباس حبر الأمة أنه قال: «والله لقد أعطي علي بن أبي طالب تسعة أعشار

(١) الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنبوط وتركي مصطفى، دار

إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠: ٢٠ / ٢٣١.

(٢) ظ: م. ن: ٦٥ / ١.

(٣) ظ: م. ن: ٧٧ / ٤.

(٤) م. ن: ٢٨٤ / ٢.

(٥) م. ن: ٢٨٥ / ٢.

العلم، وأيم الله لقد شاركهم في العشر العاشر»^(١)، وقول ابن عباس في موضع آخر: «وإذا ثبت لنا الشيء عن عليّ لم نعدل عنه إلى غيره»^(٢).

فهل يمكن أن يرد الوصفان بهذا التطابق بحق عمر وعليّ (عليه السلام) في الوقت نفسه أم إنه من فعل الرواة بتأثير الانتماءات المذهبية.

وأين ما نقله الصفدي من أقوال عمر بن الخطاب في عليّ (عليه السلام) وقد مرّ ذكرها، التي تشير إلى أنّ عليّاً (عليه السلام) أعلم من غيره. وقول عائشة بحق عليّ (عليه السلام): «أما أنّه اعلمُ الناس بالسنة»^(٣). وقول معاوية «ذهب الفقه والعلم بموت عليّ»^(٤)، مع أن الصفدي ينقل عن الرواة قول الرسول (ﷺ): «أنا مدينة العلم وعليّ باهما»^(٥). إن هذا منهج يكشف مقدار العصية المذهبية المتحكمة في النفوس، وهو ما قاد الصفدي إلى إنكار نسبة نصوص النهج إلى الإمام عليّ (عليه السلام)؛ لأن فيه تعريضا بأئمتهم الذين اقتنصوا الخلافة من عليّ (عليه السلام) وهو أحق بها.

ثالثاً: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ - ١٤٤٦م):

تابع ابن حجر العسقلاني، الذهبي في أقواله، فنقل رأيه في نهج البلاغة كاملاً وزاد عليه مما في نفسه، أورد ذلك في مقام الترجمة للشريف المرتضى، مدّعياً أنّه هو من وضع نهج البلاغة^(٦)، فيتبينّ لديه أنّ قضية الوضع على أمير المؤمنين (عليه السلام)

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ٣/ ١١٠٤، وظ: طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١، ١٩٧٠: ٤٢/١.

(٢) الاستيعاب: ٣/ ١١٠٤، وأسد الغابة: ٤/ ٨٧.

(٣) الاستيعاب: ٣/ ١١٠٤، وظ: طبقات الفقهاء: ٤٢/١، والوافي بالوفيات: ٢١/ ١٧٩.

(٤) الوافي بالوفيات: ٢١/ ١٨٠.

(٥) م. ن: ١/ ١٧٩، وظ: أسد الغابة: ٤/ ٨٧.

(٦) ظ: لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٩٧١:

قضية مفروغ منها، أما الواضع فهو المرتضى.

ويقتضي المقام أن نقف على عدد من عباراته للكشف عن مرجعياته الثقافية المنتجة لنصوصه ولمعرفة غرضه من إنكاره. فوجدنا أن مما يبعث الريبة في قبول إنكاره بنسبة النهج، ما وُجد في كلامه من موقف صريح مضاد للشيعة. ذكر ذلك في مقدمة كتابه (لسان الميزان) فعَدَّ التشيع (الرفض الكامل) - عنده - بدعة كبرى، إذ قال: «البدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر والدعاء إلى ذلك، فهو لاء لا يقبل حديثهم ولا كرامة وأيضا فلا استحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم والتقية دثارهم فكيف يُقبَلُ من هذا حاله»^(١). ويحرص على إيراد أقوال لرواة يصفون الرفضة بالكذب والزور ويمنعون الرواية عنهم والأخذ منهم^(٢). وفي حرصه هذا تشويه لصورة الشيعة.

وهو عندما يترجم للشاعر السيد الحميري - شاعر أهل البيت - يقول فيه: «كان رافضيا خبيثا»^(٣)، وفي رواية شيعي رفض الأخذ بروايته: «فلا عتب على حمير الرفضة»^(٤)، ولم يسلم منه حتى الشيخ المفيد وهو من أعلام الشيعة فيورد فيه قول الخطيب «صَنَّفَ كتباً في ضلالهم [الشيعة] والذب عن اعتقادهم والطعن على الصحابة والتابعين وأئمة المجتهدين [...] إلى أن أراحنا الله منه في شهر رمضان»^(٥).

(١) لسان الميزان: ١٠/١.

(٢) ظ: م. ن: ١٠/١.

(٣) م. ن: ٤٣٦/١.

(٤) م. ن: ٤٤٥/٣.

(٥) م. ن: ٣٦٨/٥.

إن هذه العبارات لا يمكن أن تصدر عن رجل منصف هدفه الترجمة للأعلام، إنما عن رجل متعصب على الشيعة ورموزها، فلا يستغرب أن يصدر عنه إنكار لكتاب مهم من كتب أعلام الشيعة ولاسيما والكتاب يحوي ما يناقض معتقدات العسقلاني المذهبية.

رابعاً: يعقوب صروف (ت ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م):

ليس غريباً أن يتبنى المحدثون مواقف القدماء في القضايا الدينية والثقافية وغيرهما، ولاسيما لدى المجتمعات العربية التي كثيراً ما تنظر إلى الموضوعات الدينية من زاوية المقدس والمحرم، حتى صار من المراكز في الذهن «أن الثقافة العربية أصبحت ثقافة مطابقة وليس ثقافة اختلاف»^(١).

وفي إطار هذا الرأي وجدنا نسق الإنكار متجسداً في كلام يعقوب صروف في مقال بمجلة المقتطف بعنوان (عهد الإمام عليّ وكتاب السلطان بايزيد الثاني)، إذ قال: «لا يخفى أن عهد الإمام عليّ هذا واردٌ في نهج البلاغة، ونهج البلاغة كُله مطنون في نسبه إلى الإمام عليّ، ويقال: إنه من وضع الشريف الرضي وليس هذا محل البحث في ذلك، ولكن هذه النسخة المخطوطة نحو خمسمائة سنة تدل على أن البعض من كتاب العربية يستحلون أن يقحموا أقوالهم وآراءهم بين أقوال غيرهم وآرائه وينسبونها إليه، ومن كان كذلك لا يكبر عليه أن يؤلف كتاباً وينسبه إلى غيره مبالغةً في إكرامه وإثباتاً لغرض يقصده»^(٢).

(١) الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، عبد الله إبراهيم، المركز الثقافي العربي، ط ١، ١٩٩٩: ٧.

(٢) عهد الإمام عليّ وكتاب السلطان بايزيد الثاني (مقال)، يعقوب صروف، مجلة المقتطف، مج ٤٢،

ج ٣، آذار ١٩١٣: ٢٤٨، نقلاً عن: مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه، الهادي كاشف

الغطاء، مطبعة الراعي، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٥٤ هـ: ٤٠.

وفي هذا المقال أجرى الكاتب يعقوب صرّوف مقارنة بين نسخة من صورة عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأشتر، كتبت سنة ٨٥٨هـ للسلطان بايزيد الثاني، وبين صورة العهد الموجودة في (نهج البلاغة) حالياً. واحتجّ بطول العهد ونسبته للإمام (عليه السلام) فقال: «وسواء كتب هذا العهد الإمام عليّ نفسه أو كتبه آخر ونسبه إليه فيبعد عن التصديق أن يكتبه مطولاً مسهباً على هذه الصورة التي نراه فيها الآن [...] لا يكتبه إلاّ رجل متأنق حرفته صوغ الكلام لا أمير مشغول بالحرب والجهاد كما كان الإمام وقس عليه في كل الخطب المنسوبة إليه والأشعار التي قيل إنه نظمها»^(١).

ويتجلّى الإنكار واضحاً في أقواله هذه، وقد بناه على هذه المقارنة بين صورة العهد في نسخة كتبت سنة ٨٥٨هـ للسلطان بايزيد الثاني وبين صورته الحالية في كتاب (نهج البلاغة)، فاستنتج أن نسخة النهج الحالية أبسط وأطول من صورة العهد في نسخة السلطان، وأن هذه الزيادة الحاصلة - كما يرى - قد حصلت بعد سنة ٨٥٨هـ.

ويبدو أنّ الكاتب صرّوف قد وهم في تحريّ هذا الأمر؛ لأن صورة العهد الحالية موافقة لنسخة نهج البلاغة (المخطوطة) التي كتبها الشريف الرضي سنة ٤٠٠هـ، واعتمدها الشّراح ولاسيما القدماء، ومنهم ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)^(٢)، وابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)^(٣)، وهما أسبق زماً من نسخة السلطان بايزيد الثاني، ولو كان فيها إقحام أو زيادة لنبهوا على ذلك، ليرجّح

(١) م. ن: ٢٤٨.

(٢) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣٠ / ١٧.

(٣) ظ: شرح نهج البلاغة: ٧٧ / ٤.

بعدئذٍ أن نسخة السلطان التي رآها صرّوف إمّا أن تكون مختصرة من نسخة النهج، أو أنها نسخت على رواية أخرى، وما أكثر رواة كلام أمير المؤمنين^(١). وإنّ صورة العهد الحالية مطابقة لصورته في كتاب (تحف العقول)^(٢) لابن شعبة الحراني، وهو من أعلام القرن الرابع الهجري، وكتاب الحراني أسبق زمنًا من كتاب السلطان بايزيد الثاني بكثير. وموافقة- أيضا- لصورة العهد في نسخة أخرى من مخطوطة نهج البلاغة، وجدتها في مكتبة المرعشي النجفي في قم، يعود زمن كتابتها إلى سنة ٤٩٩هـ، بخط عالم من أعلام القرن الخامس الهجري، هو الحسين بن الحسن بن الحسين المؤدّب^(٣).

ويبدو أن الكاتب يعقوب صرّوف اعتمد هذه المقارنة في إنكاره نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وقد تدرّج في ذلك، إذ قال أول مرة: «يقال: إنّه من وضع الشريف الرضي»^(٤)، ثم قال: «البعض [كذا] من كتاب العربية يستحلون أن يقحموا أقوالهم وآراءهم بين أقوال غيرهم وآرائهم وينسبونها إليه، ومن كان كذلك لا يكبر عليه أن يؤلف كتابا وينسبه إلى غيره مبالغَةً في إكرامه وإثباتا لغرض يقصده»^(٥)، حتى وصل في عبارته الأخيرة إلى ترجيح إمكانية الوضع من قبل الشريف الرضي على لسان الإمام عليّ (عليه السلام)، ولقد مرّ في صفحات سابقة مناقشة هذه القضية، وأثبتنا- بالوقائع المختلفة- بطلانها.

(١) ظ: مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه: ٤٢-٤٣، وتهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد

المعتزلي، عبد الهادي الشريفي، دار الحديث، قم، ١٤٢٦، ١: ١٤٢٦، ١/٢١.

(٢) ظ: تحف العقول: ٩٠-١٠٤.

(٣) ظ: مخطوطة نهج البلاغة، مكتبة المرعشي النجفي، قم: رقم المخطوطة (٣٨٢٧).

(٤) عهد الإمام علي وكتاب السلطان بايزيد الثاني: ٢٤٨.

(٥) م. ن: ٢٤٨.

ولاحظنا - أيضا - أن في كلام صرّوف شيئا من التناقض، إذ إنّه من جهة يذكر نسبة العهد إلى الإمام - وإن كان بصورته في نسخة السلطان - ومن جهة ثانية يقول: إن النهج كلّهُ مَظنونٌ بنسبته إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، فما دام العهد للإمام (عليه السلام) فَلِمَ يحكم بالظن على النهج كله لا بعضه؟ إنه تناقض واضح قادته إليه تلك المقارنة، واعتمدها في حكمه على مجمل نهج البلاغة. وذكر - أيضا - استبعاده أن يُكتب العهد مطولا مسهبا بهذه الصورة، ولا يكتبه إلاّ رجل حرفته صوغ الكلام، لا أمير مشغول بالحرب والجهاد، كما كان الإمام عليّ (عليه السلام)^(١)، فأما قضية الطول والإسهاب فلدواعٍ كثيرة استدعاها المقام، من اندفاع مالك الأشتر وتوثّبه، ومن واقع المصريين وحالهم أيام واليها محمد بن أبي بكر، ومن رغبة الإمام (عليه السلام) أن يكون العهد دستورا عاما للمسلمين، وخصوصا للأمرء والحكّام، ونهجا بينا وطريقا واضحة في التعامل مع الرعيّة (الولاية، والقضاة، والقادة، والعمال، والتجار، والصنّاع، والجنود)، مفضّلا الحديث مع كل صنف، مما استدعى الإطالة. وقد ذكرنا مقدرته الكلامية والبلاغية، وأنّه الأول في مضمار الفصاحة والبلاغة بعد الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، فلا يستبعد تمكنه من صوغ الكلام، فهو رجل متعدد المناقب والفضائل، وهذه إحدى مناقبه، وأما كثرة حروبه وجهاده، فإنها من بواعث القول وكثرته؛ لأنها تشبّط الملكة الأدبية، والأدب يكثر ويزدهر ببواعثه ودواعيه.

وقد يُلتمَس في انتفاء صرّوف إلى الفكر اليهودي ما يسوّغ تشكيكه بنهج البلاغة، لتعارض الانتفاءات، فقد أصدر مجلة (المتطف) التي حرص فيها على نشر علوم الغرب والثقافة الغربية بما فيها من أفكار نصرانية، وانضمّ إلى التنظيمات السرية للجالية الشامية المسيحية في مصر، والتي كانت بمثابة العمود الفقري

لنشاط الماسوني في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين^(١). وكان ممن يدعو إلى رفض التراث، والترويج لنظرية التطور لـ(دارون) حتى تجرأ الناس على نقد الدين، ومن تجليات هذه التوجهات لديه أن عدّ قضية قوم(عاد) من الخرافات العربية، إذ قال: «لقد جاء في بعض الخرافات العربية القديمة أنّ عاصفة من الرمل طمرت مدينة عاد، فأصبحت بعد العاصفة لا عين لها ولا أثر»^(٢)، مع أنه لا يمتلك الدليل على كونها خرافة، ثمّ إنه كان يفترض به أن يحترم مشاعر المسلمين؛ لأنها من قصص القرآن الكريم في مقام التذكير بسير الأقسام الغابرة التي أهلكها الله ليكونوا عبرة للآخرين، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ * وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَىٰ﴾^(٣).

خامساً: أحمد أمين(ت١٣٧٤هـ-١٩٥٤م):

لا يمكن للمرء أن يقف بمعزل عن ثقافات الماضي، ولا سيما لمن تغذى منها وعليها، فهناك علاقة أزلية بين الماضي والحاضر، وبحسب ادوارد سعيد فإننا «لا نملك طريقة عادلة لحجز الماضي عن الحاضر. إنّ الماضي والحاضر متناغمان، كلّ يشي بالآخر ويوحى به»^(٤)، وفي ضوء ذلك وجدنا أن المحدثين قد ساروا في ركاب القدماء والتزموا مواقفهم مع بعض الاختلافات في طريقة العرض والمناقشات، ومن هؤلاء المحدثين الذين أنكروا نسبة نصوص النهج إلى الإمام عليّ (عليه السلام)،

(١) ظ: تاريخ سيناء، أحمد زكريا شلق، تحقيق: صبري أحمد العدل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧: ٩-٢٠.

(٢) دسائس طه حسين على السيرة النبوية الشريفة(مقال)، عبد الحميد بن باديس، أرشيف ملتقى أهل الحديث: ١٤٨-٣٢٨.

(٣) النجم/ ٥٠-٥١.

(٤) الثقافة والامبريالية: ٧٥.

أحمد أمين، عضو المجمع اللغوي في القاهرة والمجمع العلمي في دمشق، الذي صار أستاذا في جامعة القاهرة وعميدا لكلية الآداب، ورأس لجنة التأليف والترجمة والنشر.

يقول في كتابه (فجر الإسلام) متحدثا عن علي بن أبي طالب (عليه السلام): «ونسبوا إليه نهج البلاغة، وهو يشتمل على الكثير [كذا] من الخطب والأدعية والكتب والمواعظ والحكم، وقد شكَّ في مجموعها النقاد قديما وحديثا، كالصفدي وهوار، واستوجب هذا الشك أمورا: ما في بعضه من سجع منمق، وصناعة لفظية لا تعرف لذلك العصر [...] وما فيه من تعبيرات، إنما حدثت بعد أن نقلت الفلسفة اليونانية إلى العربية، وبعد أن دُوِّنت العلوم [...] والذي فيه وصف الدار وتحديداتها بحدود هي أشبه بتحديد الموثقين، هذا إلى ما فيه من معان دقيقة مُنمَّقة على أسلوب لم يعرف إلا في العصر العباسي، كما ترى في وصف الطاووس [...] كل هذا يجعل من العسير على المؤرخ الناقد وصف شخصيته العلمية وصفا يطمئن إليه، أي ما في نهج البلاغة لعلي؟ وأيها ليس له؟»^(١).

نلاحظ في عبارته (وقد شك في مجموعها النقاد قديما وحديثا) إغماها من جهتين، الأولى: إن التشكيك شمل كلام الإمام (عليه السلام) جميعه والثانية: إنه صدر - بزعمه - من النقاد جميعهم قديما وحديثا، لا بعضهم ولا جُلُّهم بل كلهم وهو إغماها ينكره الواقع التاريخي والموروث الأدبي. وبعد أن يذكر حججه في الإنكار يصل إلى القول بصعوبة وصف شخصية الإمام العلمية وصفا يطمئن إليه، مع أن كتب التراث المختلفة تعطي صورة واضحة عن منزلته العلمية بغض النظر عن كلامه في نهج البلاغة.

وفي نص (أحمد أمين) إشارة إلى متابعتة المستشرقين، ويذكر منهم (هوار)

(١) فجر الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٩، ١٩٦٤: ٢٤٨.

وتشكيكه بنهج البلاغة، وهو يتابعهم من دون تمحيص لأقوالهم، وكان الأجدر به أن يراجع كتب العرب لا المستشرقين، ممن لهم نهج واضح في إثارة الخلافات وترويج ما يعكر صفو الوحدة الإسلامية، ولاسيما هوار والمسيو ديمومبين اللذين انحازا إلى معاوية ويزيد في مقابل عدائهم لأولاد الإمام علي (عليه السلام)^(١)، وعرف عن هوار طعنه في القرآن معتقدا أنه من وضع الرسول (ﷺ) الذي أخذ قرآنه من شعر أمية بن أبي الصلت^(٢).

ولأحمد أمين موقف متشدد من التراث بشكل عام، وهو موقف قال به - طه حسين من قبل وابن خلدون - والمستشرقون أمثال (رينان) و(هوار) و(جولدسيهر)، وتجسد ذلك الموقف بدعوات إلى العامية، وهاجم الأدب العربي القديم. وادعى أن الجاهليين لم يكونوا من أهل الخيال، فلم تكن لهم وثنية تبعد الأساطير، وهو رأي قال به المستشرق رينان، وأن الأدب العربي بشكل عام - في نظره - لا يصلح لتربية الأذواق، والأحرى أن يوضع في المتاحف وألا يدرسه غير المختصين^(٣).

وقد شخص الدكتور مصطفى السباعي - أحد المدافعين عن المذهب السني - مواقف أحمد أمين فعده بارعا في التشكيك بأحاديث السنة، وضعف بعض أحاديث البخاري وأنكر رواية أبي هريرة وأرجع السباعي أسباب ذلك إلى تأثير أحمد أمين ببحوث المستشرقين، وأن آراءه ليس لها أساس علمي ولا تاريخي، ولم يلتزم الأمانة والدقة فيما ينقله من النصوص والآثار، وكان يتصيد الأدلة من هنا

(١) ظ: المدخل إلى علوم نهج البلاغة، محمد باقر الموسوي، دار العلوم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢: ٢٢١.

(٢) ظ: القرآن وأمّية بن أبي الصلت (مقال)، إبراهيم عوض، أرشيف ملتقى أهل التفسير، مايس،

٢٠٠٥: ٣٣٦٣.

(٣) ظ: المعارك الأدبية: ١/٩، ٢٥٥.

وهناك من غير تحقيق ولا تدقيق^(١). وقال السباعي عنه: «له أسلوب خاص في بث آرائه [...] إنه يأتي بالفكرة فلا يلقيها إليك في كتابه دفعة واحدة، ولا يظهرها لك على أنها رأي مبتدع أو مستشرق، ولكنه يوزع شيئاً منها هنا وشيئاً هناك، متلطفاً في الأسلوب، متظاهراً بالبحث والتدقيق، ولا ينسى أن يستند في خلال ذلك إلى نص محرّف أو حديث ضعيف أو رأي هزيل، أو ينسب إلى العلماء قولاً لم يقولوه، وإلى بعض المذاهب آراء لم يذهبوا إليها»^(٢).

ولقد ادعى أحمد أمين أنه لا يحمل تعصّباً لسنة ولا لشيعة^(٣). لكن الحقيقة خلاف ذلك إذ أظهر في كلامه تعصّباً ضد الشيعة، من ذلك قوله: إن «حديث المهدي هذا حديث خرافة، وقد ترتبت عليه نتائج خطيرة في حياة المسلمين [...] وهي نظرية لا تتفق وسُنّة الله في خلقه ولا تتفق والعقل الصحيح»^(٤)، وأنكر وجود أحاديث في المهدي فقال: «ولم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدي مما يدل على عدم صحتها عندهما، وإنما ذكرها الترمذي وأبو داود وابن ماجة وغيرهم»^(٥).

وأورد أوصافاً عند الشيعة، تشعر معها غايته في تشويه صورة الشيعة والتنفير منها، من ذلك قوله: إن الشيعة يُحيون الموتى، وهم مقتنعون بأن القرآن

(١) ظ: أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، سيد بن حسين بن عبد الله العفاني، دار ماجد، ط ١، ٢٠٠٤:

١٦٥/١.

(٢) أعلام وأقزام في ميزان الإسلام: ١٦٦/١.

(٣) ظ: حياتي، أحمد أمين، مطبعة جريدة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣: ٢/٤.

(٤) ضحى الإسلام: ٢٤٣-٢٤٤/٣.

(٥) م. ن: ٢٣٨/٣.

محرّف^(١)، وإن النار محرّمة على الشيعي^(٢)، والواقع أن مثل هذه الأوصاف بعيدة عن اعتقادات الشيعة، إنما هي تُهمُّ ألصقت بالشيعة للنيل منهم ولكي يسوّغ للآخرين رميهم بالكفر.

ومن آرائه المتطرفة ما جاء في قوله: إن «أصل التشيع ذو صبغة يهودية، وإن اليهودية ظهرت في التشيع من خلال القول بالرجعة»^(٣)، وآمن أحمد أمين بقصة عبد الله بن سبأ التي لفقها أسلافه على الشيعة ليحملوا عليهم ما شاء لهم أن يحملوا وليغمزوا عليهم ما شاؤوا و زاد الأمر تطرفا بقوله: «إن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام [...] وهكذا هم الشيعة الضلال فإنهم معاول هدم للإسلام في كل مكان وفي كل زمان»^(٤)، إذ جعل الشيعة بمنزلة الكفار وأعداء الإسلام.

إن من يصدر عنه أمثال هذه العبارات لا يمكن أن يؤمن جانبه، ولا يمكن أن تلمس له تأويلا، ومن يكون هذه حاله مع الشيعة فلا يستغرب منه أن يطعن في صدور نصوص النهج عن الإمام عليّ (عليه السلام)، فيكون إنكاره من تجليات هذا الموقف المتعصب الذي أظهره أحمد أمين.

وإن هذا الكلام المتطرف لا يليق بكاتب عربي له هذه المؤلفات في تاريخ الإسلام وأدبه، ولو كانت قد صدرت عن رجل غير متعلم لكان الأمر هينا، لكنها صدرت عن رجل قضاء وأستاذ جامعي وعميد لكلية الآداب بجامعة

(١) ظ: م. ن: ٢١٧/٣ و ٢١٩.

(٢) ظ: م. ن: ٢٧٦.

(٣) م. ن: ٢٧٦ و ٤٣٧.

(٤) ضحى الإسلام: ٣٣.

القاهرة. لكن الذي يبدو أن رجال العلم والمعرفة علماء ذوو آثار في ميادينهم،
يصح ذلك، لكن الأمر إذا ما تعلق بالعقيدة المذهبية ترى العالم ينسلخ عن
علميته، لتخرج نوازعه المذهبية المتطرفة، وكأنه في هيئة مغايرة لصورته المهنية أو
لتخصصه المعرفي.

الفصل الثالث

نسق التأكيد

مدخل

ينعقد هذا الفصل لدراسة نسق التأكيد، والمراد تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ونعتقد أن نسق التأكيد جاء بوصفه ردة فعل بإزاء ما صدر من المشككين والمنكرين من شبهات وذرائع حول نهج البلاغة. وقد انبرى لرد هذه الشبهات مجموعة كبيرة من الباحثين بطرائق وأساليب مختلفة، منهم من عمد إلى استقصاء مصادر نصوص نهج البلاغة؛ لأن الشريف الرضي لم يذكر المصادر التي استقى منها نصوصه في عملية الاختيار، ومنهم من حاول استقصاء كلام الإمام (عليه السلام) في غير النهج للدلالة على كثرته، ومنهم من احتج بأدلة عقلية أو نقلية، وهي إجمالاً تصب في مجال الدفاع عن نهج البلاغة، وإثبات نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام).

وفي هذا الفصل سنقوم بدراسة جهود مجموعة من الباحثين وهم بحسب التسلسل الزمني: الهادي كاشف الغطاء، وهبة الدين الشهرستاني، وعبد الزهراء الحسيني، ومحمد حسن آل ياسين، ومحمد حسين الجلاي، وعبد الله نعمة، ومحسن باقر الموسوي، وعبد الهادي الشريفى؛ وهم ممن أفرد كتاباً كاملاً أو جزءاً من كتاب لهذه القضية. ولا ندعي استقصاء جميع من له جهد مماثل؛ لأن ذلك يتطلب وقتاً أطول وجهداً أكثر لا ينهض به المقام، فضلاً عن أنّ جُلّه يُغني عن كلّ، وهذا ما عثرنا عليه في هذه المرحلة من البحث، وعزاًؤنا أنّ هذه الجهود ستكون ممثلة لجهود الآخرين، إن لم تكن بالأساليب وطرق التعبير فبالغايات والأهداف.

أولاً: الهادي كاشف الغطاء (ت ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م):

فقيه مجتهد، ولد في النجف، درس العلوم الشرعية والمنطق والأصول على علماء عصره، أجاز بالإفتاء فأصدر العديد من الفتاوى في الأحكام الشرعية، وكان له مجلس علمي يحضره كبار الأدباء والفقهاء^(١).

له كتابان طبعهما بمجلد واحد: الأول: مستدرك نهج البلاغة، والثاني: مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه.

في مقدمة الكتاب الأول يصف المؤلف (نهج البلاغة) بأرفع الأوصاف فيجعله من أعظم الكتب الإسلامية وأرفعها قدراً، ثم يثني على جهد الشريف الرضي في التتبع والاستقراء والجمع وانتقاء الأصح في الإسناد والأجدر في الاعتماد، فيثبت أفصح لفظاً، وأبلغه معنى، وأجله حكمة، وأحسنه عظة، مما يصح أن يسند إلى إمام الفصحاء وسيد الخطباء^(٢).

ثم ينتقل إلى الحديث عن غايته من تأليف كتابه (مستدرك نهج البلاغة)، وهي جمع كلام الإمام (عليه السلام) مما فات الشريف الرضي جمعه وتدوينه في النهج، منبهاً إلى كثرة كلام الإمام (عليه السلام)، فقال: «ولا تعجب من كثرة ما نسب إليه (عليه السلام)، من نوابغ الكلم وبوالغ الحكم والخطب والكتب، فإنها بجنب ما منحه الله تعالى من الإحاطة بالعلوم والمعارف والكمالات، والفصاحة والبلاغة، ليست إلا كغرفة من بحر، أو غيض من فيض»^(٣). وقد علل كثرة موروث الإمام عليّ (عليه السلام) الكلامي

(١) ظ: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، حميد المطبعي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٥: ٢١٨/١.

(٢) ظ: مستدرك نهج البلاغة، الهادي كاشف الغطاء، مطبعة الراعي، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٥٤هـ: أ-ب.

(٣) م. ن: د.

بأن خلافته كانت حافلة بالفتن والحروب والتهالك على حطام الدنيا البائد، مما يستوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإصلاح ذات البين^(١).

ونبه الهادي كاشف الغطاء إلى عدم إحاطته في عمله هذا بكلام الإمام جميعه، إذ قال: «ولا أدعي الإحاطة بجميع ما لم يذكره السيد الشريف من كلامه (عليه السلام)، بل لعل الأقرب أن ما فاتنا منه أضعاف ما وقفنا عليه، فإن مظانه ومصادره حجة كثيرة ولا يمكن الإحاطة بها إلا بعد زمان طويل»^(٢).

إن لمسات المؤلف واضحة في تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام) في أكثر من موضع - وإن لم يصرح بذلك؛ إذ تمثلت بالثناء على نهج البلاغة، وعلى جهد الشريف الرضي في الجمع والاختيار، وفي تفسيره أسباب كثرة كلام الإمام، وأخيراً في غايته من تأليف كتابه (مستدرك نهج البلاغة).

في كتابه الثاني (مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه) يصف نهج البلاغة بأنه أجل الكتب الإسلامية قدراً وأكبرها شأنًا؛ لأنه كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، الذي «لم يدرس إلا في مدرسة النبوة ولم يتخرج إلا من معهد الرسالة ولم يترب في غير حجرها ولم يرتضع إلا من صفو درها» [...] وإته صلى الله عليه وآله وسلم أستاذه الفرد ومدرسه الوحيد، وهو مربيّه ومؤدّبّه ومثقفّه ومهذبّه»^(٣).

وغير خفي أن وصفه النهج بهذه الصورة ينطوي على إيمانه بنسبة نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، ثم انتقل إلى بيان موقف الشيعة من الكتاب وموقف جماعة من أكابر أهل السنة والجماعة، إذ قال: «إنّ الشيعة على كثرة فرقهم

(١) ظ: م. ن: د-هـ.

(٢) مستدرك نهج البلاغة: هـ.

(٣) مدارك نهج البلاغة: ٤.

واختلاف طرقهم متفقون متسالمون على أن ما في نهج البلاغة هو من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، اعتماداً على رواية الشريف ودرأيته ووثاقته [...] إلا شاذّ منهم لا يُعرَف، خالف نسبة بعضه إليه (عليه السلام)، ولعلّ جماعة من أكابر علماء أهل السنّة والجماعة ومؤرّخيهم إن لم يكن أكثرهم يوافقون على صحّة تلك النسبة ولا يبدون أدنى خلاف في ذلك»^(١).

والمؤلّف - هنا - يعمد إلى ترسيخ قناعات قرآئه بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، بأنّ ذلك مجمع عليه إلا من شواذّ هدفهم نقض الحقائق الثابتة، مُمهّداً لأن يفصح عن رأيه بعد أن أبانه قبل ذلك ضمناً، إذ قال: «إنّ اعتقادنا في كتاب نهج البلاغة أنّ جميع ما فيه من الخطب والكتب والوصايا والحكم والآداب حاله كحال ما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن أهل بيته في جوامع الأخبار الصحيحة وفي الكتب الدينية المعتمدة، وإنّ منه ما هو قطعيّ الصدور ومنه ما يدخله أقسام الحديث المعروفة، أما مؤلّفه الشريف فاعتقادنا فيه أنه منزّه عن كل ما يشين الرواة ويقدح في عدالتهم، وأنّه لم ينشئ شيئاً من نفسه وأدخله في النهج كما أنّه لم يدخل فيه شيئاً يعلم أنه لغير أمير المؤمنين، بل لم يكن كحاطب ليل، فهو لا يروي شيئاً إلا بعد التثبت»^(٢).

وعلى الرغم من بيان اعتقاده بمؤلّف نهج البلاغة - الشريف الرضي - في النص السابق فإنّه يخصّه بفقرة منفردة يكشف فيها وثاقته ببيان ورعه وعلمه وتقاه وأخباره في كتب التراجم، ثم تصرّح الرضي نفسه في كتبه بأنّ النهج

(١) م. ن: ٥-٦.

(٢) مدارك نهج البلاغة: ٦.

من مؤلفاته^(١)، وهو في عمله هذا يأتي بما من شأنه أن يؤكد نسبة النصوص إلى الإمام (عليه السلام)، ويستمر في منهجه هذا لينتقل إلى شُراح النهج، ليستمد من شروحاتهم المختلفة، ومن تعدّد مذاهبهم دليلاً آخر على مراده، إذ قال: «لم يصدر منهم في حق جامعهم أدنى غمز أو توهين ولا أقل تشكيك أو توقّف في نسبة الكتاب إلى راويه أو المروي عنه، ومن أفاضل شُراحي العلامة الشيخ محمد عبده [...] وهذا الشارح مع طول باعه وسعة اطلاعه وحرية أفكاره لم يبين منه في شأن نسبة الكتاب شائبة ولا في صحته أدنى تشكيك»^(٢).

وأتى بأدلة أخرى منها ما هو أسلوبى، اعتمد فيه نصوص الإمام (عليه السلام) فقال: «أولاً أنه لا سبيل إلى نفي كل ما في النهج عن أمير المؤمنين (عليه السلام) لثبوت بعضه بالتواتر، وإذا ثبت أن بعضه من كلامه ثبت أن الجميع منه لاتفاق جميع أبعاضه في النفس وفي الطريقة والمذهب، ولو كان لشخصين أو أكثر لاختلفت في ذلك أبعاضه وتفاوتت في ذلك أجزاءه، ولميّز أهل الذوق والأدب وصيارفة الكلام ونقدته بين الدخيل والأصيل [...]»، وثانياً أن القائل بأن بعض النهج منحول يطرق على نفسه ما لا قبّل له به؛ لأننا متى فتحنا هذا الباب وسلطنا الشكوك على أنفسنا في هذا النحو لم نشق بصحة كلام منقول عن رسول الله (ﷺ) أبداً وكذلك ما نُقل عن أبي بكر وعمر من الكلام والخطب والمواظب»^(٣).

وذكر أدلة أخرى استنبطها من كتاب نهج البلاغة نوجزها فيما يأتي:

أولاً: عدم تفاوت أبعاضه في جزالة الألفاظ وجلالة المعاني فهو كسبيكة من

(١) ظ: م. ن: ٦-٧.

(٢) م. ن: ٨.

(٣) مدارك نهج البلاغة: ٨-٩.

لحين أفرغها صائغها الحاذق في قالب واحد، وأنه دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوقين، فمن يا ترى يكون أهلا لهذا الكلام وحقيقا به وجديرا بأن يُنسب إليه^(١).

ثانيا: تنوع معارف الإمام عليّ (عليه السلام)، فالكلام لا يتيسر إلاّ لذي دهاء في السياسة وخبرة في الأدب وعصمة في التقوى وبراعة في الآداب وتعمق في الفلسفة العامة، وتلك معارف وعلوم لا تتوفر لغير الإمام (عليه السلام)، فجمع نهج البلاغة ما لم يجمعه كتاب ولم يحوه مصنف، وفي هذه الفروع كلّها بلغ حدّ الإعجاز من نوعه، وقد فاق الآخرين في كل مجال مع تخصصهم فيه، وقد جمع أوصافا لا تكاد تجتمع في غيره من أوصاف تحويها أعظم متفرقة الرجال، بل جمع كذلك الصفات المتضادة، إذ ضمّ إلى الشرف والرفعة صفة التواضع، وإلى الشجاعة العفو والصفح، وإلى الزهد والعبادة البشر والسرور^(٢).

ثالثا: إنّ كلام الإمام (عليه السلام) وُجِدَ في مصنّفات قبل الرضي، وفي زمانه، وبعده، وإنّ عدم ذكر مصادر بعض الخطب لا يدلّ على عدم وجودها، فإذا ثبت بعضها أمكن ثبوت الكل^(٣).

رابعا: إنّ الرضي لو بلغ الغاية من الفصاحة والبلاغة، وصارت له اليد الطولى في ذلك لعدّ من أكابر الخطباء والوعاظ وأعظم البلغاء والكتّاب، ولنعتّه أهل العلم والخبرة بذلك، ولم لا ينسب الكلام لنفسه فيتفوق على أبناء جنسه، هذا لو كان الرضي ممن لا يتحرج من الوضع على ألسنة الآخرين، وكان أمير المؤمنين

(١) ظ: م. ن: ٩-١١.

(٢) ظ: م. ن: ١١-١٦.

(٣) ظ: م. ن: ١٧.

خاليا من الفضائل والمناقب. بل إن نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام) مما يرفع منزلة الكتاب لا منزلة أمير المؤمنين، أو يزيد من فضله^(١).

خامسا: مواضع النهج تدلّ على تثبّت صاحب النهج في الرواية والتحرّي في النسبة والإسناد، فهو جدير بأن ينزّه عن الوضع^(٢).

أما لماذا ذكر الرضي مصادر بعض الخطب من دون غيرها، فجواب كاشف الغطاء عنها، بأنّ تلك الخطب هي مما لم تتحقق نسبتها إلى الإمام عليّ (عليه السلام) عند المؤلف، بخلاف غيره فإنّه على ثقة منه ويقين فلا يحتاج إلى ذكر مصدر لها، أو قد وجدها منسوبة لغير الإمام (عليه السلام)، فيأتي بمصدر لها تأكيدا لمراده^(٣).

وتوافقا مع غايته أخذ يردّ حجج المنكرين بعد أن عرض أقوالهم، فرأى أنّ الخلاف في نسبة الجمع للرضي أو المرتضى في غاية السقوط والوهن، فالإمامية مجمعون على أنّه الرضي، ولم يقل بأنّ الجامع هو المرتضى سوى أشخاص معدودين من أهل السُنّة، والأدلة على ذلك كثيرة، وعدّ تشكيك ابن خلكان شاذّا قبالة إجماع علماء الفريقين^(٤). وردّ حجّة الذهبي الذي أنكر نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام) لما فيه من تعريض بالصحابة - كما يدّعي - فأجاب بأن ذلك يلزم أن يردّ جميع ما ورد عن الصحابة من قدح بعضهم في بعض وسبّ بعضهم بعضا، وأن يحكم بأنّه مختلق موضوع، واستشهد على ذلك بأقوال الإمام عليّ (عليه السلام) في الشكوى من قريش وظلمها له، وباستدلالات ابن أبي الحديد في قضية أفضليّة

(١) ظ: مدارك نهج البلاغة: ١٧-١٨.

(٢) ظ: م. ن: ١٨.

(٣) ظ: م. ن: ٦٦.

(٤) ظ: م. ن: ٢٥.

الإمام (عليه السلام) وأحقيته بالخلافة^(١).

وقد رأى كاشف الغطاء أن وجود الخطبة الشقشقية وأمثالها في نهج البلاغة مما يؤكد نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام)، وأن صحبة رسول الله (صلى الله عليه وآله) تزيد الرجل منهم شرفاً ومنزلة ولا توجب بمجرد النجاة إلا مع الإيمان والتقوى، ومن المحقق أنه قد وقع تسابُّ وتشاجر وتنازع وتخاصم واغتياب بين الصحابة، ولا يمكن إنكار ذلك وتكذيبه^(٢).

وعدَّ إنكار أحمد أمين نسبة النصوص إلى الإمام (عليه السلام) غير ضائر، بعد أن تيقَّنه جمهور العلماء قديماً وحديثاً وأهل التاريخ والأدب والسير والمغازي من فرق المسلمين جميعها، وبعد أن رواه الثقة الثَّبت الذي لا مغمز فيه، وبعد أن تلقَّاه بالقبول أكثر طوائف المسلمين. وأما حجج أحمد أمين بوجود السجع المنمَّق والصناعة اللفظية، ووجود اصطلاحات العلوم والفلسفة اليونانية وأساليب لم تعرف إلا في العصر العباسي^(٣)، فأجاب عنها كاشف الغطاء بأنَّ السجع موجود في القرآن وفي كلام العرب قبل الإسلام، ولا ضرورة لأن تتفق أساليب العصر الواحد لكلِّ طريقتيه وأسلوبه، وكأنَّ أحمد أمين يريد أن ينظر إلى الناس بعين واحدة من دون أن يفرِّق بين الذرة والطود، ولا بين عالم صحابي أحاط بالعلوم وثقَّفته يد النبوة، وبين من لم ينل ذلك القسط من العلم والمعرفة، وما إنكار أحمد أمين إلا من الجهل بمقام أمير المؤمنين وفضله ومناقبه^(٤).

(١) ظ: م. ن: ٢٧-٢٨.

(٢) ظ: مدارك نهج البلاغة: ٢٨-٢٩.

(٣) ظ: فجر الإسلام: ٢٤٨.

(٤) ظ: مدارك نهج البلاغة: ٣٧-٣٨.

وردّ على يعقوب صروف بأنّ نسخة نهج البلاغة أقدم من نسخة السلطان بايزيد؛ لأنها متلقاة عن الشريف الرضي يدا بيد وعصرا بعد عصر، ولو كان فيها إقحام أو زيادة لنبّه على ذلك الشراح على كثرتهم وتعدّد مذاهبهم، وفيهم من هو أقدم من السلطان بايزيد الذي كُتبت له هذه النسخة سنة (٨٥٨هـ)، أمثال قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣هـ)، وابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، وابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ). وبذا تكون نسخة السلطان إمّا مختصرة من نسخة نهج البلاغة، أو نُسخت على رواية أخرى^(١).

وناقش آراء أحمد زكي صفوت الذي رأى أنّ هناك دخيلا في الخطبتين، (القاصعة وخطبة الأشباح) بأنّ احتمالية هذا الوضع بعد ظهور نهج البلاغة ممتنع؛ لأنّ نسخ الكتاب الموجودة لا تخالف نسخة الشريف الرضي بخط يده، وأمّا احتمالية الوضع قبل ظهور النهج فهي إشارة إلى أنّ الرضي قد دوّنّها بدون تمحيص ولا تدبّر، وهذا مناف لما عُرِف عن الرضي من تدبّر ودقّة واحتياط، ثم إنّ وضع كلام يشبه كلام الإمام عليّ (عليه السلام)، ليس أمرا يسيرا فمن ذا يساجل أمير المؤمنين في فصاحته وبلاغته، وإنّ المغالاة في حب عليّ (عليه السلام) ليس أمرا كافيا ولا دليلا مقنعا للوضع، ولا سيّما أنّه (عليه السلام) مُستغنٍ عن كلام غيره فهو أفصح العرب بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)^(٢).

وبعد ذلك حاول كاشف الغطاء أن يحدّد أسباب التشكيك والإنكار فجعلها في احتمالات؛ إمّا أن يوجد في الكتاب ما يتنافى مع مذهب المنكّر ويقدم في عقائده ولا يمكنه الالتزام به ولا تأويله وصرفه عن ظاهره، أو أن يكون المنكّر مريض

(١) ظ: م. ن: ٤٢-٤٤.

(٢) ظ: مدارك نهج البلاغة: ٤٩.

القلب فيعمد إلى جحد أية مكرمة تضاف إلى إمام ديني أو رئيس روحي، أو الجهل بمقام من تنسب إليه مندرجات ذلك الكتاب وعدم عرفان قدره وعظم شأنه، أو حب الشذوذ والافتتان بالمخالفة لأمر سياسي أو لغريزة في النفوس، أو عدم الوقوف على مصادر الخطب، أو عدم المعرفة بمنهج الشريف الرضي في الجمع والاختيار^(١).

ونحن نرى أن السبب الأول أرجح الاحتمالات مقبولة، وأكثرها ملاءمة مع حال المشككين والمنكرين، الذين وجدوا في كلام الإمام (عليه السلام) ما يثير حفيظتهم ويمس عقائدهم ورموزهم الدينية، كالذي وُجد في الخطبة الشقشقية وأمثالها، وقد أكدها كاشف الغطاء بقوله: «والذي أظنه أن هذه الخطبة وما أشبهها مما يوجد في نهج البلاغة، هي التي أُلجأت جماعة من الناس إلى الجحد والإنكار لما يترتب على الاعتراف بها من أمور لا يمكنهم دفعها ولا يمكنهم الالتزام بها»^(٢). وهو أرجح - أيضاً؛ لأن المشككين والمنكرين هم من أخواننا السنة الذين أجهدوا أنفسهم لإنكار أمثال هذه الخطب، وابتدعوا الشكوك في غيرها للأسباب عينها. إن دوافع الهادي كاشف الغطاء في كتابيه (مستدرك نهج البلاغة، ومدارك نهج البلاغة) وتأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام) كثيرة ومختلفة في صورها الجزئية؛ أدبية، ودينية، وعلمية، وسياسية، واجتماعية، نلمحها من مسوغات عنايته بالكتاب، فمنها ما هو أدبي؛ لأن الكتاب مصدر لكل كلام فصيح وبلغ، ولم تُعرف المباحث الكلامية إلا به ومنه، ومن ذلك ما هو فقهي ديني؛ لأن الكتاب مصدر من مصادر التوحيد والعدل ولأنه نور لمن استضاء به، ونجاة لمن

(١) ظ: م. ن: ٢٣-٢٤.

(٢) م. ن: ٧٣.

تمسك بعراه، وبرهان لمن اعتمده، ولب لمن تدبره، وأقواله فصل، وأحكامه عدل، ومنها ما هو علمي، ففيه حاجة العالم والمتعلم وبغية الراغب والزاهد، ومنها ما هو سياسي؛ لاحتوائه على بُلغة السائس والمسوس، ومُنية المحارب والمسلم، والجندي والقائد، ومنها ما هو اجتماعي، إذ فيه محاسن الأخلاق، ومكارم الشيم والترغيب والترهيب والوعظ والتحذير وحقوق الراعي والرعية وأحوال المدينة الحقة^(١)، ويبقى أن هذه الحجج مهما تعددت يقف وراءها نسق حاكم هو المحرك الرئيس لهذه الأنساق المتعددة، وهو الموالاتة لمذهب أهل البيت، وسلطة صاحب النص الإمام عليّ (عليه السلام).

وترتب على ذلك أن كل ما صدر عن الإمام (عليه السلام) في نهج البلاغة صحيح ثابت له، بحسب ما يعتقد كاشف الغطاء، لذلك تراه يشي على النهج بدافع أدبي في الظاهر بحجة فصاحة الكلام وبلاغته، ويمدح الشريف الرضي وينزّهه عن الوضع بدافع أخلاقي اجتماعي، ويردّ حجج المشككين والمنكرين بوضعها في مختلف السياقات، ويلتمس لها الأسباب، ويتأوّل الأقوال، ويظهر أن هذه الأفعال كلّها إنّما هي صدى لقناعته بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وهي التي دعت إلى تأليف كتابه (مستدرك نهج البلاغة)، ليجمع ما لم يجمعه الرضي في نهج البلاغة، معتمداً في ذلك كلام الرضي بأنّه ينتقي الأوضح والأبلغ ويورد النكت واللمع.

ثانياً: هبة الدين الشهرستاني (ت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م):

باحث من أعيان الشيعة الإمامية في العراق، ولد في سامراء، ونشأ في كربلاء، واستكمل دراسته في النجف، وسكن الكاظمية، وشارك في الثورة العراقية الأولى.

(١) ظ: مستدرك نهج البلاغة: أ- ب.

تولّى رئاسة محكمة التمييز الجعفرية في العراق من سنة ١٩٢٣ لغاية ١٩٣٤ .
يعدّ من أفاضل علماء العراق في عصره، فقد كان فقيهاً مصلحاً مجاهداً، ذا نزعة
متحررة، انماز من غيره من رجال الدين بدعوته الإصلاحية في أمور الدين،
وبرفضه التعصب، ودعوته إلى الوحدة الإسلامية^(١).

وقد خصّه أحد أبناء العامة في مصر بمقال في مجلة الرسالة، أبان فيه صفاته
وخلقه فقال: «تشعر أنّ فيضاً من سمو الروح وجلال الخلق يغمرك وانت في
مجلسه، وهو من كبار مجتهدى إخواننا الشيعة، وإن كان - لسمو خلقه وغزارة علمه
واتساع أفقه - لا يختصّ بفريق دون فريق، وكان على رأس الرعيل الأول من علماء
الإصلاح في النجف الأشرف، أهاب بعلمائه وطلابه سنة ١٣٢٨ في مجلة (العلم) أن
يرموا بأبصارهم إلى ما وراء أسوار معاهدهم الدينية من شؤون الحياة والعلوم
العصرية، كما أهاب الأستاذ الإمام محمد عبده برجال الأزهر»^(٢).

للشهرستاني كُتِبَ بعنوان (ما هو نهج البلاغة) أبان فيه موقفه الصريح
من نهج البلاغة، ابتدأ فيه بذكر كلمات بعض العلماء والأدباء في مقدرته الإمام
اللغوية، والثناء على فصاحته وبلاغته، وعلى نهج البلاغة على وجه الخصوص.
فيثبت أقوالاً لأمين نخلة، ولرئيس كُتّاب القنصلية البريطانية (نرسيان) من
فضلاء الأرمن، وللأستاذ حسن نائل المرصفي، وللإمام محمد عبده^(٣).

ولا شك أن الاتيان بهذه النصوص في مقام الثناء على نهج البلاغة هو بحد
ذاته ناجم عن قناعته هو بالنهج، فوجدها ناطقة عمّا في نفسه، ويكون قد أصاب

(١) ظ: الأعلام، الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢: ٦/٣٠٩.

(٢) التقاء النجف بالأزهر (مقال)، عبد المنعم خلاف، مجلة الرسالة، القاهرة، ع٢١٠: ٣٠.

(٣) ظ: ما هو نهج البلاغة: ٣-٧.

مراده من جهتين، الأولى: الثناء على نهج البلاغة من آخرين غيره، والثانية: أن يكون الآخرون من غير الطائفة. ثم انتقل إلى جامع نهج البلاغة فرأى أنه «لا ينبغي الشك في أنه من تأليف الشريف الرضي محمد بن الحسين ذي الحسين المتوفى سنة ٤٠٦هـ، ونسبة الكتاب إليه مشهورة وأسانيد شيوخنا في إجازاتهم متواترة ونسخة عصر الشريف موجودة وشّحت بخطه الشريف»^(١).

وبعد ذلك أبان الشهرستاني أن نسبة كتاب (نهج البلاغة) إلى الشريف المرتضى خطأ منشؤه أن الرضي كان يلقب بالمرتضى أحيانا؛ لأنه لقب جدّهم إبراهيم المرتضى بن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) فكان اللقب ساريا على الشريفين، ثم انفرد الرضي بلقبه هذا يوم رضوا به نقيبا للطالبيين، نافيا عنه انتحاله خطبة أو كلمة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) أو تعمده الكذب عليه؛ لأن نزاهة الرضي معلومة وعفته مشهورة^(٢).

إنّ الشهرستاني في دفاعه عن الرضي يكون قد أصّل قضية مهمة طالما ردّها المشككون والمنكرون، وهي قضية صحة جمع الرضي لكلام جده علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهو فعل صدر عن نسق تأكيد نسبة نصوص النهج إلى الإمام (عليه السلام).

ثم ذكر الشهرستاني أن سبب تشكيك أشخاص من أخواننا السُنّة بنهج البلاغة عائد إلى مجرد تأثرهم مما في الخطبة الشقشقية من مضامين، وأن كثيرا من أدباء عصر الرضي قد أثبتوها في مدوناتهم، وأرسلوا نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام) إرسال المسلمات، كالوزير أبي سعيد منصور الآبي (ت ٤٢٢هـ)، في كتابيه نثر الدر ونزهة

(١) ما هو نهج البلاغة: ٨-٩.

(٢) ظ: م. ن: ٩-١٠.

الأديب، ولو كانت الشقشقية وليدة عصرهم لعرفوا أمرها وتثبتوا في إسنادها^(١).

وعمد بعد ذلك إلى ذكر نص الخطبة الشقشقية في كل من الموارد الآتية:

- كتاب نهج البلاغة

- كتابي الوزير الآبي (نثر الدر ونزهة الأديب)

- كتاب الإرشاد للشيخ المفيد

- كتاب علل الشرائع للصدوق

- كتاب معاني الأخبار برواية الجلودي

ليصل إلى نتيجة مؤدّاهما انفراد كل واحد منهم بمصدر خاص به، وإنّ أحدهم لم يطلع على ما رواه الآخر بدلالة الاختلاف الجزئي في ألفاظ الشقشقية، وإن كان جوهر المعاني والمقاصد واحد في الجميع^(٢).

ولقد سلك في عمله هذا مسلكا علميا صائبا، على الرغم من تكلف تكرار النصوص في هذه الموارد جميعها، فقد كان يذكر النصوص أولا ثم يخرج بهذه النتيجة، لكي لا يكون كلامه محض ادعاء، بل هو استنتاج صحيح مبني على مقدمات صحيحة.

واستدلّ بدليلين آخرين على اثبات الخطبة الشقشقية إلى الإمام عليّ (عليه السلام)؛ الأول أسلوب، تمثل بقوله: «فالنصفة تدعو إلى الإذعان بها، وإنّ جملها مفروغة عن لسان عليّ (عليه السلام)، وعن تأثراته الشخصية التي لا بدّ وأن تكون صادرة من مثله، ونشعر في الوقت نفسه أنّ الأسلوب فيها هو أسلوب عليّ (عليه السلام) في خطبه،

(١) ظ: ما هو نهج البلاغة: ١٣-١٤.

(٢) ظ: م. ن: ١٤-٢٠.

والتهنيدات تنهدياته»^(١). والثاني سياقي تجسّد بقوله: «أمّا القول بأن لا يجهر مثله في المجتمعات بمثل هذا الكلام على أولي أمر سبقوه في ملك وطقوه فقول لا ينطبق على نفس الأمر؛ لأن الذين رووا عنه الخطبة لم يشيروا إلى إلقائها في محتشد من الناس، أو على جمهور، وإنما ذكروا أنّها شقشقة هدرت منه عند بعض أصحابه في الرحبة، أي بصورة خصوصية، فلا يُستبعد بثّ شكواه لدى خاصته»^(٢).

وذكر في كتابه - أيضا - الناقلين للخطبة الشقشقية قبل الرضي، والجامعين لخطب الإمام (عليه السلام) قبل الرضي، ثم ذكر مصادر قديمة لما في النهج من خطب، ثم خاض في قضية وجود دخيل في نهج البلاغة^(٣)، فابتدأ بالاستشهاد بنص المعتزلي ابن أبي الحديد فيلسوف المؤرخين الذي ذهب إلى أنّ المجموع في نهج البلاغة من الدفة إلى الدفة معلوم الثبوت قطعيّ الصدور من أمير المؤمنين من فمه أو من قلمه، ونحن هنا نثبت نص ابن أبي الحديد في دفاعه عن النهج - على الرغم من طوله - لأهميته ولقدمه ولأنّ كثيرا من الدارسين يعتمدونه في دفاعهم عن نهج البلاغة.

يقول المعتزلي: «كثيرٌ من أرباب الهوى يقولون: إنّ كثيرا من نهج البلاغة كلام محدث، صنعه قومٌ من فصحاء الشيعة، وربّما عزّوا بعضه إلى الرضي أبي الحسن أو غيره، وهؤلاء أعمت العصبية أعينهم فضلّوا عن النهج الواضح، وركبوا بنيات الطريق، ضلّالا وقلّة معرفة بأساليب الكلام. وأنا أوضح لك بكلام مختصر ما في هذا الخاطر من الغلط فأقول: لا يخلو إمّا أن يكون كلّ نهج البلاغة مصنوعا منحولا، أو بعضه. والأول باطل بالضرورة؛ لأننا نعلم بالتواتر صحّة إسناد بعضه

(١) م. ن: ٢٤.

(٢) ما هو نهج البلاغة: ٢٤.

(٣) ظ: م. ن: ٢٠-٢٩.

إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وقد نقل المحدثون- كلهم أو جلهم - والمؤرخون كثيرا منه، وليسوا من الشيعة لينسبوا إلى غرض في ذلك. والثاني: يدل على ما قلناه؛ لأن من قد أنس بالكلام والخطابة، وشدا طرفا من علم البيان، وصار له ذوق في هذا الباب، لا بد أن يفرق بين الكلام الركيك، والفصيح، وبين الفصيح والافصح، وبين الاصيل والمولد، وإذا وقف على كراس واحد يتضمن كلاما لجماعة من الخطباء أو لاثنين منهم فقط، فلا بد أن يفرق بين الكلامين، ويميز بين الطريقتين [...] وأنت إذا تأملت نهج البلاغة وجدته كله ماءً واحداً، ونفساً واحداً، وأسلوباً واحداً، كالجسم البسيط الذي ليس بعض من أبعاضه مخالفاً لباقي الأبعاض في الماهية، وكالقرآن العزيز، أو له كوسطه، وأوسطه كآخره، وكل سورة منه، وكل آية مماثلة في المأخذ والمذهب والفن والطريق والنظم لباقي الآيات والسور. ولو كان بعض نهج البلاغة منحولاً، وبعضه صحيحاً لم يكن ذلك كذلك، فقد ظهر لك بالبرهان الواضح ضلال من زعم أن هذا الكتاب أو بعضه منحول إلى أمير المؤمنين عليه السلام. واعلم أن قائل هذا القول يطرق على نفسه ما لا يقبل له به؛ لأننا متى فتحنا هذا الباب، وسلطنا الشكوك على أنفسنا في هذا النحو، لم نشق بصحة كلام منقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله أبداً، وساغ لطاعن أن يطعن ويقول: هذا الخبر منحول، وهذا كلام مصنوع، وكذا ما نُقِلَ عن أبي بكر وعمر من الكلام والخطب والمواعظ والآداب وغير ذلك، وكل أمر جعله هذا الطاعن مستندا له فيما يرويهِ عن النبي صلى الله عليه وسلم وآله والأئمة الراشدين والصحابة والتابعين والشعراء والمترسلين والخطباء - فلنصري أمير المؤمنين عليه السلام أن يستندوا إلى مثله فيما يروونه عنه من نهج البلاغة

وغيره، وهذا واضح»^(١).

إنَّ حرص الشهرستاني على نقل هذا النص الطويل لابن أبي الحديد؛ لأنَّ الأخير قطع كلَّ شك في نهج البلاغة، وأثبت نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام) بأدلة نقلية وعقلية، وهي نتيجة تلتقي مع غاية الشهرستاني في تأكيد نسبة نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، التي يصرِّح بها بعد ذلك بشكل واضح بعد أن ينقل موقف الشيعة في ذلك، إذ يقول: «ونحن النمرقة الوسطى من أهل العلم نقول: إنَّ إخواننا الشيعة يعتقدون بأنَّ الخطب والكتب والكلم المرويات في نهج البلاغة حالها كحال الخطب المروية عن رسول الله بعضها متواتر قطعيَّ الصدور وبعضها غير متواتر، فهو ظنِّي السند لا نحكم عليه بالانتحال والافتعال إلاَّ بعد قيام الدليل العلمي على كذبه، كما أنَّنا لا نحكم بصحَّته جزماً إلاَّ بعد قيام الدليل عليه، ومن أسند غير هذا إلينا فقد افترى علينا، وكيف يسند منصف إلى الشيعة اعتقاداً بثبوت جميع ما بين الدفتين من هذا الكتاب وفيها ما يخالفهم أكثر مما يوافقهم كتابين علي لعمر، ولو كان لذوي الأغراض من الشيعة أن يلعبوا في نهج البلاغة محواً أو اثباتاً لحدَّفوا هذا التابن، وعليه فالاعتدال والحق الذي أحقَّ أن يُتَّبَع يقضيان علينا بأنَّ نجعل لهذا الكتاب من القيمة الدينية ما نجعله لغيره من الجوامع الصحاح والكتب الدينية المعتبرة ونعترف بقيمته الأدبية وتفوقه من هذه الجهة على كل كتاب بعد كتاب الله تعالى»^(٢).

وهو موقف يدلُّ على شجاعة كبيرة؛ لأنَّه صرِّح برأيه هذا على الرغم من

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ١/ ١٤-١٥ (المقدمة).

(٢) ما هو نهج البلاغة: ٣٠-٣١.

كونه من أعيان الشيعة البارزين، وقد ذكر نصّاً يتعارض مع من يؤكّد نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) تأكيداً قطعياً بلا تقييد، أمّا هو فيقيّد ذلك بإقامة الدليل، ويدلّ أيضاً على اعتدال علمي ومنطقي واضحين، إذ جعل نهج البلاغة حاله حال غيره من الجوامع الصحاح والكتب الدينية المعتمدة^١.

واختتم الشهرستاني كتابه بذكر الشبهات التي أثيرت حول نهج البلاغة وجوابه عنها، وسنذكر الشبهة وردّه عليها بشكل موجز لكي تتضح طريقته في الرد واحتجاجه عليها:

الشبهة الأولى: كثرة الخطب وطولها وتعذّر حفظها.

جوابه: إنّها ليست بأعجب من رواية المعلقات السبع وأوائل القصائد ومن الخطب والمأثورات عن النبي (صلى الله عليه وآله)، ومعلوم أن العناية بالحفظ والرواية كانت في زمن الراشدين أهمّ وأعظم، وnectوا ابن عباس بأنّه كان يحفظ القصائد بمجرد سماعها ومثله كثيرون في العرب، وإنّ الاعتناء بحفظ خطب الإمام كان أكثر والمسعودي يذكر أن خطب الإمام كانت اربعمئة وثيقتا وثمانين خطبة^(١).

الشبهة الثانية: إسناد بعض الخطب في النهج إلى القطري بن الفجاءة وغيره.

جوابه: إنّ الشريف الرضي أحقّ بالتصديق في روايته من غيره، وأعرف بأساليب بلغاء العرب، وإنّ الآخرين قد اقتفوا كلام الإمام فأفرغوه بألسنتهم، كالذي حدث مع خطبة نُسبت إلى معاوية بن أبي سفيان، وقد تعجّب منها الجاحظ فقال: «في هذه الخطبة أبقاك الله ضروب من العجب: منها أنّ الكلام لا يشبه السبب الذي من أجله دعاهم معاوية، ومنها أنّ هذا المذهب في تصنيف الناس،

(١) ظ: م. ن: ٣١-٣٢، ومروج الذهب: ٤١٧/٢.

وفي الإخبار عما هم عليه من القهر والاذلال، ومن التقيّة والخوف أشبه بكلام عليّ رضي الله عنه ومعانيه وحاله منه بحال معاوية. ومنها أنّا لم نجد معاوية في حال من الحالات يسلك في كلامه مسلك الزهاد، ولا يذهب مذاهب العبّاد^(١)، ليؤكّد بعد ذلك الشهرستاني أنّها أحرى أن تُعزى إلى الإمام؛ لأن روحه واضحة جليّة اسلوباً وغرضاً ومعنى^(٢).

الشبهة الثالثة: ورود أخبار الغيب في كلام الإمام (عليه السلام).

جوابه: إنّ العلم بالغيب مختصّ بالله وحده ومن ارتضاهم من أنبيائه وأوليائه بوحى منه، وإنّ ما ينطق به الإمام فبخبر عن رسول الله (ﷺ)، فهو ريب حجره وصاحب سرّه، وإنّ السنّة النبوية قد حوت من قبيل هذه الأخبار عن النبي (ﷺ)، مستدلاًّ بأحاديث النبي (ﷺ) في علم عليّ (عليه السلام)^(٣).

الشبهة الرابعة:

اشتمال نهج البلاغة على علوم ومصطلحات تولّدت بعد عصر الصحابة والتابعين مما يستبعد التحدث عنها قبل ذلك كدقائق علم التوحيد وابعاث الرؤية والعدل.

جوابه: إنّ المتأخر أخذ عن المتقدم لا العكس، وإنّ علماء المسلمين المتأخرين إنّما توسعوا في علومهم هذه بعدما وصلت إليهم خطب عليّ (عليه السلام) في أبواب التوحيد والعدل وشؤون العالم الربوبي، وإنّ هناك نتائج علمية جرى اكتشافها

(١) البيان والتبيين: ٤٠ / ٢.

(٢) ظ: ما هو نهج البلاغة: ٣٢.

(٣) ظ: م. ن: ٣٣-٣٤.

مؤخراً قد وجدت أصولها في نهج البلاغة^(١).

مما سبق يتجلى واضحاً لدينا التزام الشهرستاني بالدفاع عن نهج البلاغة في المواضيع كلّها؛ من الاستشهاد بالنصوص التي تؤكد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام)، إلى إثبات عفة الشريف الرضي ونزاهته وبعده عن التعصب، إلى حرصه على ذكر أسماء الناقلين للخطبة الشقشقية وإثبات وجود الشكاية والتظلم من امر الخلافة، وذكر أسماء الجامعين لكلامه (عليه السلام) ممن سبق الرضي أو تلاه، وأخيراً إيراد الشبهات والرد عليها بأدلة منطقية. هذا كلّ متأت من قناعاته بصحة نسبة نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام) - وإن كان قد قيّد ذلك المجموع بإقامة الدليل عليه - وهي قناعات لم تكن لتلقّى جزافاً، بل قدّم لها بمسبيات ومسوّغات وأدلة مختلفة. ولم نجده متعصباً في موقف من المواقف، أو بإزاء شخصية من الشخصيات، بل كان معتدلاً، إذ قيّد قبوله بالنهج بإقامة الدليل، وقبّل خطبة الإمام (عليه السلام) في عمر بن الخطاب، ولم يلجأ إلى تأويلات بعيدة أو فاسدة، ليأتي هذا كله منسجماً مع ما عرف من صفاته الكريمة وسيرته وعلمه.

ثالثاً: عبد الزهراء الحسيني الخطيب (ت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م):

أحد الباحثين الشيعة المحدثين، له جهود واضحة في التحقيق، إذ حقّق أربعة كتب مهمة هي: الشافي في الإمامة للشريف المرتضى، وبحار الأنوار للعلامة المجلسي، وكتاب الغارات لأبي اسحاق إبراهيم بن هلال الثقفي، ومنار الهدى في النص على إمامة الاثني عشر لعلي البحراني.

ألّف الخطيب كتابه (مصادر نهج البلاغة وأسانيده) وهو يتضمن تاريخ نهج البلاغة، والبحث عن مصادره، والتحقق من أصوله وقيّمته العلميّة والأدبيّة

والدينيّة والاجتماعيّة، ووثاقة مؤلّفه (الشريف الرضي) ومكانته من العلم والدراية. والكتاب في أربعة أجزاء؛ الجزء الأول منه في وصف الكتاب وكلام الإمام (عليه السلام) وفصاحته وبلاغته، وبيان جهد الرضي في الجمع والاستقصاء والاختيار، وفي دفع الشبهات عن الكتاب، أما الأجزاء الثلاثة المتبقية فجهده فيها هو تأكيد نصوص النهج بذكر مصادرها وزوّاتها.

وما تَبّه الخطيب إلى تأليف هذا الكتاب هو ما ذكره الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من الحاجة إلى تأليف كتاب يجمع أسانيد نهج البلاغة من كتب الفريقين، ليقطع بها ألسنة المعتدين ويكّمم بها أفواه المتجاسرين وأقلام المتطاولين على نهج البلاغة^(١). فنهض الخطيب لجمع مصادر كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في النهج، ولإثبات أنّ جامع الشريف الرضي ليس له فيه سوى الجمع والاختيار والترتيب والتبويب، وأنّ كلّ ما ضمّه النهج مروّي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، مشهور النسبة إليه، وأنّ كلّ أولئك الذين تطاولوا على نهج البلاغة، أو تحاملوا على جامعته، إنّ هم إلاّ قوم دعاهم الهوى فأجابوه، وقادهم التعصب الأعمى فاتبعوه^(٢).

لقد بذل الخطيب جهدا كبيرا في ذكر مصادر النهج مع صعوبة المهمة، بسبب ذهاب معظم الآثار التي كانت في عهد الإمام بسبب الفتن والمحن، وقد يجد الخطبة في تلك المصادر مختلفة بعض الاختلاف عمّا في النهج؛ لأنّ روايات كلامه (عليه السلام) تختلف بسبب تعدّد الرواة الذين قد ينقلون الكلام بالمعنى دون اللفظ فيبدلون الكلمة بما يرادفها، ويروون العبارة بما يضارعها، وليس هذا في

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ٩/١.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١١/١.

المأثور عن أمير المؤمنين فحسب بل في المأثورات كلها^(١). وخير شاهد على ذلك المعلقات فعلى الرغم من تعدد روايتها فإن ذلك لم يقدح بها، ولا باعتبارها نموذجا ممثلا للشعر الجاهلي.

وقسم المصادر التي حصل عليها على أربعة أقسام:

الأول: مصادر أُلِّفَتْ قبل سنة ٤٠٠ هـ، وهي سنة صدور النهج، وقد نقل عنها الخطيب مباشرة.

الثاني: مصادر أُلِّفَتْ قبل صدور النهج نقل عنها بالواسطة.

الثالث: مصادر أُلِّفَتْ بعد زمن الشريف الرضي، وقد روت كلام الإمام بأسناد متصلة، ولم تعتمد الرضي ولا كتابه.

الرابع: كتب صدرت بعد الرضي - أيضا - وقد روت كلام الإمام بصورة تختلف عما في النهج ولم تُشر إليه من قريب أو بعيد، مما يعتقد معه الخطيب أن مصدرها في النقل غير نهج البلاغة^(٢).

وذكر بعد ذلك نصوصا في مدح كلام الإمام بمختلف جوانبه، كقول شمس الدين الحنفي الشهير بسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) «كان عليه السلام يتكلم بكلام قد حُفَّ بالحكمة، وينطق بميزان بيان العصمة، لم تسقط له كلمة ولا بارت له حجة أعجز الناطقين، وحاز قصب السبق في السابقين»^(٣)، وذكر أقوالا أخر لعبد الحميد الكاتب ولابن نباته اللذين ذكرا حفظهما كلام الإمام وفضله

(١) ظ: م. ن: ٢٣/١-٢٤.

(٢) ظ: م. ن: ٢٦/١.

(٣) تذكرة الخواص، سبط بن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)، تحقيق: عامر النجار، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١،

عليهما حتى وصلا إلى ما هما عليه، وأقوالا أخر لمعاوية بن ابي سفيان ولمحمد بن طلحة الشافعي ولابن ابي الحديد المعتزلي الذي جزم بأن الإمام (عليه السلام) أفصح من كل ناطق بلغة العرب من الأولين والآخريين بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (١).

لقد أثار هذا السفر العظيم قرائح العلماء والأدباء والمفكرين فأعجبوا بما ضمّه من كنوز ثمينة، وبكونه موسوعة شاملة ضمّت الدين والسياسة والأدب والحكمة والاجتماع والآداب العامة وغير ذلك. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن حرص الخطيب على ذكر نصوص العلماء في وصف كلام الإمام (عليه السلام)، لم يكن عبثا، وإنما قصد إلى ذلك قصدا، فكأنّها عبرت عمّا في نفسه لكن بلسان غيره، ليكون ذلك أقوى في الحجّة وأنفع له في تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام (عليه السلام).

وعمد الخطيب إلى ذكر من جمع كلام الإمام (عليه السلام) وكتبهم، فقد سبق الشريف الرضي في عمله كثيرون وتلاه كثيرون، والباعث هو منزلة كلام الإمام (عليه السلام)، والخطيب مؤمن بوجود كلام كثير لم يدوّنه الرضي، ولو فعل ذلك لجاء بأضعاف كتابه، ولكنه كان يلتقط الفصول التي هي في الطبقة العليا من الفصاحة فيذكرها متخطيا ما قبلها وما بعدها (٢).

ومن القضايا الأساسية التي تكشف موقفه من نهج البلاغة ردّه حجج المشككين، مبتدئا بابن خلكان بوصفه أول من أورد الشك بنهج البلاغة، فحكم بتخطّئه مطالبا إياه بأن يأتي بأسماء من اختلفوا في نهج البلاغة قبله، واحتجّ عليه بما ورد من احالات في كتب الشريف الرضي (المجازات النبوية، وحقائق التأويل، وخصائص الأئمة) على نهج البلاغة، وإحالات نهج البلاغة على هذه الكتب،

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ٣٩-٤٣.

(٢) ظ: م. ن: ١/ ٩٦.

علاوةً على صفات الرضي التي تمنع احتمال الوضع، ليثبت بعد ذلك أن نهج البلاغة من مؤلفات الرضي^(١).

وبالطريقة نفسها يعرض الشبهات موجزةً ويردّ عليها بعد ذلك، فخاض في قضية التعريض بالصحابة التي ادّعاها المشككون والمنكرون، فبيّن مدلول الصحبة في القرآن الكريم والحديث الشريف وأثبت وقوع التخاصم بين الصحابة في زمن الرسول وما بعده، لكي يثبت أنّ التعريض الذي صدر من قبل الإمام ما هو إلاّ نقد ببناء بلغةٍ مُهذّبة وأنّ الصحابة أناسٌ غيرهم مع فضل الصحبة، فيهم العدول الثقة وفيهم الناكثون والمارقون والبلغاة وغيرهم^(٢).

وأطال الحديث في شبهة عدم وجود لفظة الوصي قبل نهج البلاغة التي ذكرها محمد سيّد كيلاني^(٣)، فأثبت الخطيب وجودها في كتب التفسير والحديث والسّير والأدب، فذكر سبعين موضعاً في صدر الإسلام؛ منها أربعون حديثاً مروياً عن رسول الله، وخمسة مواضع من كلام الإمام علي (عليه السلام)، وحديث للإمام الحسن (عليه السلام) وآخر للإمام الحسين (عليه السلام)، وثلاثة وعشرون موضعاً شعرياً، ثم ذكر عشرة مواضع أُخر قبل صدور نهج البلاغة، وذكر - أيضاً - أنّ هناك من ألّف كتباً مخصوصة في الوصيّة وهم سبعة عشر مؤلفاً، ليخلص بعد ذلك إلى أنّ هذه الشبهة باطلة، وأنها أوهى من بيت العنكبوت^(٤). وردّ الشبهات جميعها بأدلة وشواهد تاريخية مما ورد في كتب التراث المختلفة.

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١١٣/١-١٢٦.

(٢) ظ: م. ن: ١٢٧/١-١٣٨.

(٣) ظ: أثر التشيع في الأدب العربي: ٦٦.

(٤) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١٣٩/١-١٨٠.

والخطيب - ايضاً - ممن يرى أنّ الخطبة الشقشقية هي الباعث الأساس للتشكيك بنهج البلاغة إذ يقول: «وتكاد أن تكون هذه الخطبة الباعث الأكبر، والسبب الأوّل لمحاولة تزيف (نهج البلاغة) بإثارة الشبهات الواهية حوله [...] ناسين أو متناسين أنّ هذه الخطبة بالخصوص مُثبّتة في مصنفات العلماء المشهورة وخطوطهم المعروفة قبل أن يولد الشريف الرضي»^(١)، وذكر بعد ذلك مصادر الخطبة الشقشقية ورواياتها قبل نهج البلاغة وما بعده، وقال في موضع آخر: «أرى من الجدير بالذكر أن نقول: إنّ المعركة حول (نهج البلاغة) منذ أن نشبت إلى يوم الناس هذا وإن اصطبغت بصبغة أدبيّة في ظاهرها ولكونها مذهبية في باطنها، ونستطيع أن نقطع أنّ هذه الخطبة هي من أعظم الأسباب التي دعت لإثارة تلك الشكوك»^(٢) مُنبّها إلى الدوافع الخفية وراء التشكيك والإنكار وهي الدوافع المذهبية.

وأتى بنصوص من التراث تؤكد صدور الخطبة الشقشقية عن الإمام (عليه السلام)، منها قوله (عليه السلام) لأبي بكر لما أرادوه على البيعة: «أنا أحقّ بهذا الأمر منكم، وأنتم أولى بالبيعة لي»^(٣)، وقوله (عليه السلام) لأبي عبيدة: «الله الله يا معشر المهاجرين لا تخرجوا سلطان محمد في العرب عن داره وعقر بيته [...] ولا تدفعوا أهله عن مقامه فوالله لنحنّ أحقّ الناس به»^(٤).

ومن النصوص ما يؤكّد قضية التنازع على الخلافة والاختلاف فيها من قبيل قوله (عليه السلام) لعمر بن الخطاب لما بعثه أبو بكر ليأتيه ببيعة الإمام: «احلب حلباً لك

(١) مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ٢٣/٢.

(٢) م. ن: ٣٥/٢.

(٣) الإمامة والسياسة: ١٥/١.

(٤) م. ن: ١٥/١.

شطره والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤثر كغدا»^(١).

لقد حرص الخطيب على وضع الخطبة الشقشقية في سياقاتها التاريخية، وتأكيده وقوع التخاصم بين الصحابة، لكي لا تكون هذه الخطبة بدعا من كلام الإمام (عليه السلام)، وإنما لكي تكون منبثقة عن رحم الأحداث العصبية التي صاحبت تولي الإمام الخلافة.

ومما جاء في كتابه - أيضا - مشكلة الإضافات، فبيّن أنها دعوة مفتراة؛ لأن النسخة التي بخط الشريف الرضي كانت موجودة في زمن ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ)، وقد أشار إليها عندما شرح خطبة (الله بلاد فلان)، وفي زمن ابن ميثم البحراني (ت ٦٧٩هـ)، الذي أشار إليها في مواضع من شرحه على نهج البلاغة، وقد ضبط هذان الشارحان أصل نهج البلاغة في شرحيهما، ثم ذكر الخطيب النسخ الموجودة من النهج في زمنه، وهي تخلو من الإضافات والزيادات^(٢). وعرض بعد ذلك شروح نهج البلاغة فأحصى منها (١٠١) شرحا، ثم ذكر الكتب التي ألفت حول نهج البلاغة، ومن استدرك من العلماء على النهج فجمع كلام الإمام مما لم يرد في النهج^(٣).

وبعد كلّ ما مرّ من جهود بيّنة في تأكيد نسبة النهج إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، صرّح بموقفه من نهج البلاغة فقال: «قد مرّ بنا ما فيه قناعة كافية، واطمئنان تام بصحّة نسبة ما روي في النهج عن أمير المؤمنين عليه السلام، وأنه من مؤلفات

(١) م. ن: ١/ ١٥٤، وأنساب الأشراف: ١/ ٥٨٧.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ٢٢٥-٢٤٢.

(٣) ظ: م. ن: ١/ ٢٤٧-٣٢٩.

الرضي»^(١). وهذا النص لا يمكن أن يُقرأ بعيداً عن السياق الذي ورد فيه؛ «لأنّ السياق يحدد المعنى، فلنكتفي بتعرف ما يعنيه هذا المنطوق بعينه عليك أن تنظر إلى الظروف التي يبرز فيها هذا المنطوق أو سياقه التاريخي»^(٢)، وهو سياق كان فيه الخطيب في موقف المؤكّد لنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) والمدافع عنه بوسائل متعددة، أبرزها الرد على الشبهات، والأهمّ استقصاؤه مصادر كلام الإمام في نهج البلاغة.

وأخيراً يقدم ترجمة موجزة لحياة الشريف الرضي وأخباره، متضمنة بيان علم الرضي وعفته وورعه وبعده عن التعصب^(٣)، ولا يخفى أنّ حرص الخطيب على ذلك هو فعل يريد منه بيان وثاقة الرضي وتنزيهه عن شبهة الوضع، ليؤكّد بعدها صحّة نسبة متن نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام).

إنّ الخطيب في موقفه هذا لا يمكن أن يكون بمعزل عن مؤثرات المؤسسة الدينية الشيعية، لذلك تجده حريصاً على منح نص الإمام صفات الخطابات الكبرى التي تكون مصدر إلهام لأبناء الطائفة على مر العصور، وتكاد تكون جهود الخطيب جميعها في كتابه صدّي لقناعته بالكتاب المتأثية أصلاً من سلطة المؤلف (الإمام)، من قبيل الاستشهاد بنصوص العلماء والأدباء والمفكرين التي تشهد بفصاحة الإمام وبلاغته، وذكره أسماء من جمع كلام الإمام (عليه السلام) قبل الرضي وبعده، وردّه الشبهات التي أُثيرت حول نهج البلاغة، مُجهداً نفسه بالبحث والاستقصاء في كتب التراث، بحثاً عمّا يحتجّ به لدحض الشبهات، ولعلّ أعظم

(١) م. ن: ١/ ٣٣٧.

(٢) النظرية الأدبية، جوناثان كالر: ٨٠.

(٣) مصادر نهج البلاغة وأسانيده: ١/ ٣٣٨.

أعماله جهده الكبير في إيجاد مصادر نصوص نهج البلاغة ورواته في كتب التراث، وهو جهد لا يتأتى لأي باحث، ولا يمكن أن ينهض به إلا رجل له اعتقاد ثابت بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وليس الاعتقاد فحسب بل الرغبة الحقيقية في تأكيد هذه القضية لجمهور المسلمين.

رابعاً: محمد حسن آل ياسين (ولادته ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م):

هو محمد حسن بن محمد رضا بن عبد الحسين آل ياسين، وُلِدَ في النجف سنة ١٩٣١، درّس علوم العربية والشريعة والفلسفة الإسلامية، ونال شهادة الاجتهاد في الفقه، ودرّس في كلية الفقه، وعُيِّن عضواً في المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٨٠^(١).

له كتيب بعنوان (نهج البلاغة... لمن؟)، وهو - أصلاً - بحث أعدّه بعد أن طلبت منه مجلّة (البلاغ) العراقية كتابة بحث عن نهج البلاغة لبيان صحّة نسبته إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقد عمد إلى طباعة هذا البحث بهيأة كتاب بعد أن رأى أن هناك حملة شعواء تُشنّ على نهج البلاغة وعلى كلّ قائل بأنّه من كلام الإمام عليّ (عليه السلام). وتمثّلت تلك الحملة بمقالات نُشرت في بعض المجلّات، ففي مجلة الهلال نشر شفيع السيّد مقالا بعنوان (نهج البلاغة - المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه)^(٢)، وقد كُرس للنيل من نهج البلاغة، وفي مجلّة العربي الكويتية نشر محمد الدسوقي مقالا بعنوان (تعليقات وأقوال مأثورة لطفه حسين)^(٣)، ذكر موقف طه حسين من نهج البلاغة، وفي مجلة الكاتب المصرية نشر محمود محمد شاكر

(١) ظ: موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين: ١/١٨٦.

(٢) ظ: نهج البلاغة - المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه: ٩٢.

(٣) ظ: تعليقات وأقوال مأثورة لطفه حسين: ٤٨.

مقالا بعنوان (نهج البلاغة) وصف فيه بعض كلام نهج البلاغة بأنه كثير الغثاثة^(١)، وقد وجد آل ياسين في كلام الأخير طريقة جديدة في الهجوم تكشف مدى تحامله على نهج البلاغة؛ لأن أحدا من القدماء لم يقل مقالته. وكلامه (عليه السلام) لا يمكن أن يكون مصداقا لهذه العبارات، وكذلك ما صدر عن الدكتور شفيع السيد الذي عدَّ مغالاة الشيعة في حبهم لعلي بن أبي طالب سببا في رفعهم إياه إلى مستوى الأنبياء بقرينة قول الشريف الرضي «الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي، وفيه عبقة من الكلام النبوي»^(٢)، وقد تعجب آل ياسين من رأيه هذا فمراد الرضي غير ذلك^(٣).

وقد بيّن غايته من تأليف هذا الكتيب فقال: «كلّ أملي أن يكون لهذا الكتيب الصغير ما يكون لكوة النور من مجال ودور، إحقاقا للحق، وكشفا للغطاء عن الحقيقة، وإزالةً لظلام عهد العصبية والهوى المقيت»^(٤). وفيه يؤكّد أنّ نهج البلاغة جمعه الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهي حقيقة ثابتة غير خفية بدلالة نص الرضي في كتابيه (حقائق التأويل، والمجازات النبوية) على ذلك، لكنّ المشككين والمنكرين يريدون أن يُوهّموا القراء بخلاف ذلك^(٥).

إنّ رغبة آل ياسين في تأكيد نسبة نصوص النهج إلى أمير المؤمنين واضحة من السطور الأولى وقد قادته إلى بيان أهميّة نهج البلاغة، وقيمة كلام الإمام (عليه السلام)،

(١) ظ: نهج البلاغة (مقال)، محمود محمد شاکر، مجلة الكاتب المصرية، القاهرة، ع ١٧٠، ١٩٧٥: ٣٠
 (٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٩٠/١ (المقدمة).

(٣) ظ: نهج البلاغة لمن؟، محمد حسن آل ياسين، المكتب العالمي، بيروت، ط ٤، ١٩٧٨: ٨-١٠.

(٤) م. ن: ١١.

(٥) ظ: م. ن: ١٢-١٤.

والإتيان بنصوص العلماء والأدباء في الثناء عليه، وهذا ديدن أغلب الباحثين بدافع الإعجاب بشخصية الإمام (عليه السلام) ومناقبه، ولم يقتصر الأمر على الشيعة بل امتدَّ إلى أبناء الطوائف الأخر.

ولقد أورد آل ياسين بعض أقوال المشككين ثم أتبعها بجهود بعض المدافعين عن نهج البلاغة، أمثال ابن أبي الحديد الذي أكد نسبة النصوص إلى الإمام (عليه السلام) باستدلالاته العلمية والمنطقية (الاعتزالية)، وما أورده عن شيوخه؛ أبي الخير الواسطي وأبي القاسم البلخي وأبي جعفر بن قبة^(١).

وأورد بعد ذلك الشبهات بشكل موجز ملخصاً إيّاها من دون ذكر أصحابها، ومن احتجاجاته التي تستحق الذكر وتظهر فيها دوافعه في تأكيد نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام)، جوابه على شبهة التعريض بالصحابة، بأن الصحبة لا تدلّ على أكثر من المعاشرة والمعاصرة ولا علاقة لها بتوافق الرأي وانسجام العقيدة بين الصحابة، وليس شرطاً أن يكون الصحابي بدرجة عالية من الإيمان والتقوى والورع والوثاقة، بل لا بدّ من ملاحظة سلوكه وتديّنه والتزامه، وليس كل صحابي منزهاً من الذمّ والثلب، ولا سيّما أن بعضهم قد حارب الإمام وألّب الناس عليه^(٢).

واحتجّ - أيضاً - بأن لفظة الوصي والوصاية قد وردت في أحاديث نبوية شريفة وفي كلام الأئمة والأدباء والشعراء مُستشهداً ببعض تلك النصوص، أمّا قضية الطول والقصر في كلام الإمام (عليه السلام) فهي مرتبطة بمناسبة الكلام وتبعا للمقام. وليس لشبهة السجع والازدواج اللفظي أية مقبولية ما دام الأسلوب موجوداً في القرآن الكريم، وما أحرى بتلميذ القرآن أن يسير على منواله،

(١) ظ: نهج البلاغة لمن؟: ٢٢.

(٢) ظ: م. ن: ٣٠-٣٦.

والأسلوب موجود في كلام النبي (ﷺ) وكلام الخلفاء. وإن دقة الوصف لهي نتيجة التأمل الدقيق في ذلك الشيء الموصوف، ولاسيما أن المتأمل ممن عُرفَ بالتفكير في ملكوت السموات والأرض، وكان مصدر الحكمة والمشورة لمن سبقه^(١).

وردَّ على قضية شيوع الزهد في كلام الإمام (عليه السلام) بأن «الظروف الاجتماعية المتطورة التي فتحت على المسلمين آفاق الأرض لم تصحبها عدالة في توزيع الثروة وفي تنظيم الحياة العامة لهم بالإنصاف والمساواة الإسلامية، فحصل - نتيجة لذلك - من سوء النظام وسوء التوزيع والإثراء الفظيع لبعض النفعيين على حساب الفقر المدقع للكثرة الكاثرة من الناس، ما حمل الإمام على استعمال هذا الأسلوب الزهدي المشار إليه وعلى تكرار ذلك والتأكيد عليه ليخفف من غلواء هذه الرأسمالية العجيبة والطبقية الخطيرة»^(٢). وأخيرا استدلل على شبهة خلو الكتب الأدبية والتاريخية مما ورد في النهج بعمل عبد الزهراء الخطيب الذي أحصى فيه (١٠٩) مصادر مؤلفة قبل سنة (٤٠٠ هـ)، وهي سنة جمع الشريف الرضي لنهج البلاغة^(٣).

وختم جهده بنصّ للمستشرق الفرنسي هنري كوربان في نهج البلاغة يقول فيه: «تأتي أهمية هذا الكتاب في الدرجة الأولى، بعد القرآن وأحاديث النبي، ليس بالنسبة للحياة الدينية في التشيع عموما وحسب، بل بالنسبة لما في التشيع من فكر فلسفي. ويمكن اعتبار نهج البلاغة منهلا من أهم المناهل التي استقى منها المفكرون الشيعة [...] وإنك لتشعر بتأثير هذا الكتاب بصورة جمّة من الترابط

(١) ظ: م. ن: ٣٨-٤٨.

(٢) نهج البلاغة لمن؟: ٥٥.

(٣) ظ: م. ن: ٦١-٦٤.

المنطقي في الكلام، ومن استنتاج النتائج السليمة، وخلق بعض المصطلحات التقنية العربية^(١).

إنَّ آل ياسين أتى بهذا النص لتحقيق غايات، منها؛ إنَّ النص لمستشرق فرنسي، ممَّا يصحُّ أن يكون كلامه حجّة على المشككين والمنكرين. وإنَّ فيه إجابات صريحة وردود على بعض الشبهات، ومنها تأكيد المستشرق على وجود فكر فلسفي للشيعنة متجسّد في كلام الإمام عليّ (عليه السلام)، وتوافر الترابط المنطقي في كلامه (عليه السلام) واستخلاص النتائج السليمة، ووجود المصطلحات التقنية، وزيادةً على ذلك فيه بيان لأهمّيّة الكتاب، ممَّا يتناغم مع أهداف المؤلف الفرعية المتمثلة برّد الشبهات، والأساسية المتمثلة بتأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام).

لقد سلك آل ياسين مسلكا حاول فيه أن يُجيب عن السؤال الذي ذكره في عنوان الكتاب (نهج البلاغة... لمن؟)، فالكتاب - أصلا - قد أُلّف لهذه الغاية بتأثير الانتماء إلى المؤسسة الدينية الشيعية، فهو أحد الباحثين فيها، وممَّا يلحظ أنّه لم يتوسّع في الدفاع عن نهج البلاغة، وإنمّا اقتصر الأمر على إيراد نصوص موجزة لبعض الأعلام في مدح كلام الإمام (عليه السلام)، وذكر بعض أقوال المشككين والمنكرين، ثم إيجاز الشبهات والردّ عليها. ولعلّ السبب في ذلك أنّهم الإجابة عن نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وأن تكون تلك الإجابة محدودة بحدود النشر في المجلة كما طُلب منه.

خامسا: محمد حسين الجاللي (ولادته ١٣٦٣هـ - ١٩٤٣م):

حسيني النسب إمامي المذهب، وُلِدَ في كربلاء ثم هاجر إلى النجف للدراسة وأرسله أستاذه أبو القاسم الخوئي وكيلا له في قطر ثم هاجر واستوطن مدينة

شيكاجو الأمريكية، له كتب منها: ضوء المشكاة في سلسلة الرواة، ومصادر الحديث عند الشيعة الإمامية، ومعجم أحاديث الشيعة، والإسلام عقيدة ودستور، وأوضح البيان في تفسير القرآن ودراسة حول نهج البلاغة، وغيرها^(١).

أورد في مقدّمة كتابه (دراسة حول نهج البلاغة) الشبهات التي لخصّها أحمد زكي صفوت في كتابه (علي ابن أبي طالب) من أقوال المشكّكين والمنكرين، وحاول الجلاي أن يردّ عليها، ففي بعضها اكتفى بردود صفوت نفسه؛ لأنها إجابات وافية وشافية من دون أية إضافة، وفي إيراد الجلاي لها احتجاج قوي؛ لأنها صادرة من رجل غير شيعي، ممّا يصح أن يحتجّ بها للدفاع عن نهج البلاغة. وفي بعضها الآخر استند إلى إجابات باحثين آخرين وجدها مُعنيّةً في بابها، مثل احتجاجه برّد هبة الدين الشهرستاني على شبهة طول الخطب بأنّ الخطب ليست بأعجب من رواية المعلقات السبع والقصائد الأخر والخطب والمأثورات الضافية المرويّة عن النبي (ﷺ)، وعن غيره، وبرّدّه على شبهة الإخبار بالغيّب^(٢).

وفي أحيانٍ أُخر يردّ الشبهات بنفسه، مثل ردّه على رفض أحمد زكي صفوت صدور التعريض بالصحابة عن عليّ (عليه السلام)، بأنّ في ذلك تغافلاً عن أحداث التاريخ الإسلامي في عصر الرسالة منذ وفاة النبي (ﷺ)، وما رافق ذلك في السقيفة من مشاهدات تؤكد انطباق وصف الإمام عليّ (عليه السلام) على الصحابة ومنه ما قيل في عمر بن الخطاب من الخطب في الرؤية والجدال في الرأي^(٣).

(١) ظ: المنتخب من أعلام الفكر والأدب، كاظم عبود الفتلاوي، مؤسسة المواهب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩: ٤٦٨.

(٢) ظ: دراسة حول نهج البلاغة، محمد حسين الجلاي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠١: ٦٦-٦٨.

(٣) ظ: دراسة حول نهج البلاغة: ٦٠.

واستغرب - أيضا - من إنكار أحمد زكي صفوت وجود المصطلحات المنطقية في كلام الإمام عليّ (عليه السلام)؛ لأن المنطق ليس شيئا ما وراء حياة الناس، وإنما هو بيان حقائق تشير إلى حقائق أُخرى، وليس في كلام الإمام شيء مستغرق في المنطق، بل هي حقائق متسلسلة يشرحها الإمام (عليه السلام) ليصل بها إلى نتائج بفكره الخاص، وإن استعمال هذه المصطلحات هو استعمال للألفاظ بمعانيها اللغوية قبل أن يوظفها المناطق في اصطلاحاتهم، ولم لا يقال: إن المتأخرين أخذوا عن الإمام ذلك وتوسّعوا فيه؟^(١)، واستدلّ بقول ابن أبي الحديد المعتزلي «واعلم أنّ التوحيد والعدل والمباحث الشريفة الإلهية ما عُرِفَتْ إلاّ من كلام هذا الرجل، وأنّ كلام غيره من أكابر الصحابة لم يتضمّن شيئا من ذلك أصلا، ولا كانوا يتصوّرونه ولو تصوّروه لذكروه، وهذه الفضيلة عندي أعظم فضائله عليه السلام»^(٢).

وعن شبهة الوصف الدقيق والسجع أجاب الجلالى بأنّ الكتاب إذا كانوا ينزعون إلى السجع، والقرآن الكريم لا يخلو من هذه الخلية في آيات وفيرة، فلماذا لا يُطمأن إلى الكلام المسجوع في نهج البلاغة، ومعلوم أنّ منابع الثقافة والفكر للإمام (عليه السلام) كانت مستمدّة من القرآن الكريم^(٣).

وردّ على شبهة اختلاف الأسلوب في نهج البلاغة بأنّ «الخطب ككل المحاورات البشرية تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وحالات المتكلم وكذلك حالات المخاطبين، فكلّ حالة تقتضي أسلوبا خاصا، فلا يمكن أن يكون أسلوب الخطبة في صلاة الجمعة نفس الأسلوب في التعبئة العامة للحرب، وحتى

(١) ظ: م. ن: ٦٢.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٦/ ٣٦١.

(٣) ظ: دراسة حول نهج البلاغة: ٦٥-٦٦.

في الحرب، فإنَّ الخطب لمقدمات الحرب تختلف في الأسلوب عن الخطب عند المواجهة العسكرية، وهذه الحالات كلها تختلف عن خطبه بين الأصحاب من حيث لا حرب ولا ضراب، فمن الطبيعي أن نجد الإيجاز الشديد في بعضها والتسلسل المنطقي في آخر»^(١).

وأما شبهة التقسيمات المتساوية في الجمل والعبارات أو بناء الأشياء على فقرات بالأعداد مثل قوله (عليه السلام) في الاستغفار: «هو اسم واقع على ستة معان؛ أولها الندم على ما مضى، والثاني العزم على ترك العود إليه أبدا»^(٢)، التي قيل إنَّها عُرِفَتْ بعد ترجمة الفلسفة اليونانية، فأجاب بأنَّها ليست محصورة بشعب دون آخر؛ لأنَّ ذلك يستدعي حصر التفكير في طائفة من البشر دون غيرهم، وأنَّ هذه الطريقة ليست غالبية، بل هي في موارد محدودة لا تتعدى رؤوس الأصابع، وهي موجودة في الأحاديث النبوية الشريفة، ومتاحة لكل مفكر يُريد أن يسرد الأسباب والنتائج وينظمها مرتبة بالأعداد^(٣).

إنَّ رغبة الجلالى في تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) باتت واضحة في أكثر من موضع وهو يردُّ شبهات المشكِّكين والمنكرين. وانسجاما مع غايته هذه تمثَّل بنص ابن أبي الحديد المعتزلى الذي يؤكِّد فيه نسبة النصوص إلى الإمام عليّ (عليه السلام)^(٤)، وقد مرَّ ذكره في هذا الفصل، ولا شكَّ أنَّ الجلالى قد وجد

(١) دراسة حول نهج البلاغة: ٦٩.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥٦/٢٠.

(٣) ظ: دراسة حول نهج البلاغة: ٧٠-٧١.

(٤) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٤/١-١٥ (المقدمة).

هذا النص كلاماً ثرياً مُفهِماً، من وجوه؛ لِقَدَمِهِ أولاً، ولِصُدُورِهِ عن رجل معتزلي يُؤمّن بتحكيم العقل والمنطق ثانياً، ولِصِحَّةِ احتجاجه ثالثاً، مما يلبي حاجته ويحقق غايته.

وفي معرض دفاعه عن نهج البلاغة احتجَّ الجلالي على مَنْ يُنكِرُ كثرة كلام الإمام (عليه السلام) بقوله: «حَكَمَ الإمام عليٌّ أربع سنين وستة أشهر فإذا جُمِعَتْ خطبه (عليه السلام) في كلِّ جمعة وعيدي الأضحى والفطر كَبَلَغَ (٢٢٤) خطبة هذا عدا ما باشرها الإمام (عليه السلام) من حروب الجمل وصفين والخوارج وما يستلزم ذلك من خطب حماسية في الاستنهاض والدفاع والحرب فلا غرابة في المأثور عن شخصية قيادية كعليّ بن أبي طالب»^(١).

وهو من جملة الباحثين الذين يرون أنّ الخطبة الشقشقية وما فيها من تعريض بالصحابة هي سرّ الشكّ بنهج البلاغة، وأنّ مبعث الشكوك هو الاختلاف في العقيدة والمذهب أو احتمالات مُجرّدة من الدليل^(٢)، وأنّ «نهج البلاغة لا يختلف اليوم عن الأمس؛ لأنّه بلغ في سماء البلاغة محلّ الشمس، عَشَتْ عنها عيون وحييت بأشعتها معارف وفنون عبر القرون [...] ومنذ صدور الكتاب ظهرت محاولات التشكيك في النسبة والجامع بسبب الصراع المذهبي»^(٣).

وتمثّل بنصّين لاثنين من أعلام الشيعة؛ أحدهما للهادي كاشف الغطاء وثانيهما لهبة الدين الشهرستاني، يذهبان فيه إلى اعتقادهما بأنّ حال النهج حال ما رُوي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فمنه ما هو قطعيّ الصدور، ومنه ظنيّ السند

(١) دراسة حول نهج البلاغة: ٥٣.

(٢) ظ: م. ن: ٥٨-٦٦.

(٣) م. ن: ١٤.

لا يُحَكِّم عليه إلا بصحة السند، ولعنايته بقضيّة السند فقد ذكر أسماء العلماء الذين عدّوا نهج البلاغة من مؤلفات الرضي وأسماء رواة النصوص الواردة فيه^(١)، والجلالي إذ ينقل هذين النصين فهو فيما يبدو يوافقهما على ذلك، ومما يؤكّد ذلك أنّه في كتابه (مصادر الحديث عند الشيعة الإمامية) قد ضعّف كثيرا من الأحاديث الواردة في كتاب (الكافي) للكليني، فمن مجموع (١٦١٢١) حديثا جعل منها (٩٤٨٥) حديثا ضعيفا، و(١١٤) حديثا حسنا، و(١١٨) حديثا موثقا، و(٣٠٢) حديثا قويا، و(٥٧٠٢) حديثا صحيحا^(٢). وهذا مما يبعد احتمال تعصّبه للشيعة أو كتبهم وهو يؤكّد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام). وقد يكون ليُبعد الجلالي عن مواطن سكن الشيعة دور في عدم تعصّبه، فهو يقطن في شيكاغو الأمريكية كما ذكرنا.

سادسا: عبد الله نعمة (ولادته ١٣٧١هـ - ١٩٥١م):

أحد رجال الشيعة في لبنان، فقيه وقاضٍ ومؤرخ مرموق، ورئيس المحكمة الجعفرية في لبنان^(٣). له كتب منها: سياسة الخلفاء الراشدين في الموازين النفسية، والأدب في ظل التشيع، وهشام بن الحكم، وفلاسفة الشيعة، وروح التشيع، وأثر القرآن في الفلسفة الإسلامية، ومصادر نهج البلاغة الذي يعيننا من بين كتبه.

بيّن عبد الله نعمة في مقدّمة كتابه (مصادر نهج البلاغة) أنّ السبب الرئيس لاتهم الرضي بوضع نهج البلاغة هو عدم توثيقه النصوص بمصادر، لذلك كان عمله البحث عن مصادر لنصوص نهج البلاغة في كتب الحديث والأدب

(١) ظ: م. ن: ٥٠ و ٧٥.

(٢) ظ: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والشيعة (مقال)، الشطري، شبكة هجر الثقافية، (ش. م.).

(٣) ظ: عمر والتشيع، حسن العلوي، دار الزوراء، لندن، ط ١، ٢٠٠٧: ١/ ١٥٠.

والتاريخ والفرق وغيرها، مع بيان صعوبة المهمة لضيق أكثر المصادر التي استند إليها الرضي في مجموع النهج^(١).

ونحن نرى أنّ عدم توثيق النصوص بمصادر لم يكن هو السبب الرئيس للتشكيك والإنكار، وإنّما كان ذريعة من مجموعة ذرائع اختلقت لتحقيق غايات كبرى بدافع التعصب المذهبي أولاً، ولأنّ الكتاب هو مجموعة اختيارات ثانياً، وفيها أمران؛ الأول: إنّ طريقة أصحاب الاختيار لا تعتمد التوثيق، والثاني: إنّ عهد توثيق النصوص بمصادر لم يكن شائعاً آنذاك، لذلك نوّكد أنّ عدم توثيق النصوص بمصادر هي ذريعة وليست السبب الرئيس لاتهام الرضي بالوضع.

وقد كانت نتائج عبد الله نعمة في عمله هذا توثيق (١٨٠) خطبة من أصل (٢٤٢)، و(٦٠) كتاباً ورسالة ووصية من أصل (٧٨)، و(٢٠٠) كلمة من الحكم والأمثال من أصل (٤٩٨)^(٢). وقد تنبّه على قضية نجدتها مصداقاً لنسق التعصّب الديني، وهي أنّ الشك أو الإنكار قد صدر عن وجهة نظر غير شيعية، وأنّ الدفاع عن نهج البلاغة قد صدر عن وجهة نظر شيعية^(٣).

لكنّنا نرى أنّ في كلامه إعماما غير صحيح؛ لأنّ الدفاع عن نهج البلاغة قد صدر عن رجال من غير الشيعة، منهم المعتزلي ابن أبي الحديد، ومن أخواننا السّنة محمد عبده وصبحي الصالح اللذين سلّما بصحّته، والمسيحي جورج جرداق وغيرهم.

ومما ألمّ عبد الله نعمة أنّ يمتدّ التعصّب إلى أبعد من ذلك، برفض روايات الطرف الآخر كالذي حدث في رفض روايات الشيعة من قبل ابن تيمية الذي

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٤.

(٢) ظ: م. ن: ٧.

(٣) ظ: م. ن: ٩.

ادّعى أن الرافضة أكذب الطوائف، وراح يبحث عمّا يسعفه من أقوال المتطرفين من الرواة، فنقل في كتابه (منهاج السنة) قول يزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ): «نكتب عن كلّ صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلاّ الرافضة فإنّهم يكذبون»^(١). وعقّب عبد الله نعمة على هذا القول بأنّ الرافض إنّ كان بسبب أنّ الشيعي يدعو لمذهبه فكّل صاحب عقيدة يدعو لعقيدته، وإنّ كان بسبب الكذب، فإنّ قيل: بعضهم يكذب فلمّ الإطلاق؟، وإنّ قيل: الكلّ يكذب فهذا تجنّ على الشيعة وتجاهل حقيقة مذهب الشيعة واهل البيت الذين يبغضون الكذب ويرونه من الكبائر والموبقات^(٢).

وأورد نصاً آخر لمحمد كرد علي يقول فيه: «كان اليعقوبي والمسعودي وابن الطقطقي وحمزة الأصفهاني على مكائهم في العلم من المؤرخين الذين تجلّى فيما دونوا مبلغ هواهم مع الطالبين، فهم منحرفون عن بني أمية وبني العباس فيسجّلون لهم العيوب والهتات، التي تسقطهم في أنظار أرباب المدارك [...] ويجب أن تُؤخذ روايات مؤرخي الشيعة باحتياط تام»^(٣)، وقد أوضح نعمة أنّ سبب ذلك هو إيرادهم شيئاً من فضائل أهل البيت وشيئاً من معائب الأمويين، وأنّ مرجع ذلك كله هو ما نقله أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥هـ)، من إعلان معاوية بن أبي سفيان سبّ الإمام عليّ (عليه السلام) على المنابر، ومحاربة من يروي فضائله والتنكيل بهم ومحاربة الشيعة بشكل عام، في مقابل دعوته الرواة - ملوّحاً بالقوة والمال - ليفتعلوا أحاديث في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين مناقضةً للأحاديث الواردة في فضل الإمام عليّ (عليه السلام)^(٤)، وقد روى ابن عرفة المعروف

(١) منهاج السنة: ١/ ٦٠.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٠-١١.

(٣) الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨: ٦٧.

(٤) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٢-١٨.

بنفطويه (ت ٣٢٣هـ) «أن أكثر الأحاديث الموضوعية في فضائل الصحابة افتُعلت في أيام بني أمية تقرّبا إليهم، بما يظنون أنّهم يرغمون به أنوف بني هاشم»^(١)، وأتى المحدثون فظنّوا بمن سبقهم خيرا وصدّقوهم وأخذوا يروون كلامهم بحسن نيّة. أمّا الشيعة فهم فريقان؛ فريق يتشدّد في رواية غير الشيعي، وفريق يقبل روايته إن كان عدلا في مذهبه صادقا مأمونا في النقل^(٢).

وخلص عبد الله نعمة إلى أنّ الأسباب الموجبة للشك أو الإنكار تتلخص في ثلاثة أسباب:

الأول: إنّ راوي نهج البلاغة شيعي رافضي، والشيعي لا تقبل روايته كما يدعون.

الثاني: إنّ نهج البلاغة قد تضمّن أمورا تخالف معتقدات الآخرين الدينية ومفاهيمهم ولاسيما حول الخلافة والإمامة والعصمة والقضاء والقدر والجبر والاختيار والعدل وغيرها، مما لا يتفق والأفكار والمفاهيم السائدة عند غير الشيعة.

الثالث: اشتمال النهج على ما يروونه غمزا ولمزا في بعض الصحابة، ممّا يتناقض مع الهالة القدسية التي يجعلونها حولهم^(٣).

وردّ نعمة الاختلاف في مؤلّف نهج البلاغة معتمدا اتّفاق أغلب محققي العلماء والمؤرخين على أنّ نهج البلاغة من تأليف الشريف الرضي، وإحالة الشريف

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥١/١١.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٢-١٨.

(٣) ظ: م. ن: ١٩-٢٠.

الرضي في نهج البلاغة على كتابه خصائص الأئمة، ونصّه على أن نهج البلاغة له في كتبه (حقائق التأويل، والمجازات النبوية)، ذاكراتك المواضيع^(١).

وكذلك بين مكانة نهج البلاغة بين الكتب الإسلامية فعده تراثاً غنياً معطاءً، ومصدراً للبيان العربي وطاقة ضخمة حيّة تمدّ أدبنا العربي بالأسلوب والروح والحياة والفكر، مُشيراً إلى اعتماد الأدباء على خطب الإمام عليّ (عليه السلام)، أمثال ابن المقفع وعبد الحميد الكاتب وابن نباتة وغيرهم، ونقل نصوصهم في مدح كلام الإمام ومنها نصّ الشريف الرضي الذي يقول فيه: «كان أمير المؤمنين مَشْرَع الفصاحة ومَوْرِدَها، ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه عليه السلام ظهر مكنونها، وعنه أُخِذَت قوانينها، وعلى أمثلتها هذا كل قائل خطيب، وبكلامه استعان كل واعظ بليغ، ومع ذلك فقد سبق وقصّروا، وتقدّم وتأخروا؛ لأن كلامه عليه السلام الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي، وفيه عبقة من الكلام النبوي»^(٢).

ولا يخفى أنّ مدح كلام الإمام (عليه السلام) في نهج البلاغة وفي غيره من لدن عبد الله نعمة وإيراده نصوص العلماء في ذلك ناتج عن قناعته بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو الباعث نفسه الذي دفعه إلى إيراد مجاميع ضمّت كلام الإمام قبل صدور نهج البلاغة، بلغت ثمانية وعشرين مؤلفاً، يُعتَقَد معها أنّها المصادر التي اعتمدها الشريف الرضي في كتابه نهج البلاغة، لكنّها ذهبت مع ما ذهب من تراثنا العربي، وبقيت أسماؤها مبثوثة في مؤلفات أخرى وصلت إلينا.

أمّا مصادر عبد الله نعمة التي اعتمدها في توثيق كلام الإمام في نهج البلاغة

(١) ظ: م. ن: ٢٢-٢٥.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٩٠/١ (المقدمة).

فمنها ما رجع إليها مباشرة وقد دوّنها في قائمة مصادر الكتاب، ومنها ما نُقل عنها بوساطة مؤلفات أُخر دوّنها أيضا في كتابه^(١).

وقبل أن يعرض أسباب الشك أو الإنكار قدّم لها ملحوظات لها علاقة مباشرة بها، ومن شأنها وضع الأسباب في سياقاتها الصحيحة، منها إعطاء صورة عن طبيعة الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في صدر الإسلام، وحرص الرواة على تدوين كل ما صدر عن رسول الله (ﷺ) وعن الخلفاء الراشدين، وإنّ مصدر ثقافتهم آنذاك القرآن الكريم والحديث الشريف وما رَوَّه من تراث الجاهلية ووقائعها، وفيها- أيضا- إضاءة للحياة الاجتماعية في عهد عثمان بن عفّان ونشوء التفاوت الطبقي في المجتمع، مما أدى إلى نشوء تناقضات كبيرة عجّلت في الثورة على عثمان بن عفّان، والإشارة إلى كثرة المروي عن أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام)؛ لأنه أرحب الصحابة باعا في ميدان الكلام وأعمقهم فكرا، وأنّ تلك الوقائع في صدر الإسلام نجدّها ماثلة في كلامه (عليه السلام)، بمنطقه وبيانه، يجسّد فيها تلك الحياة بمختلف صورها^(٢).

ومنها - أيضا- بيان خصائص الإمام وفضائله، ورجوع أغلب الفرق والمذاهب الإسلامية إليه تستمدّ منه أفكارها ومبادئها، ثم قدّم لمحة عن حياة جامع النهج - الشريف الرضي - وبيان أمانته وتبّته في النقل وطريقته في تأليف نهج البلاغة وغايته من التأليف، ليخلص من ذلك إلى أنّ المنطق العلمي يقتضي جهود الشك في موضعه؛ لأنّ نهج البلاغة لم يكن كلاما واحدا قيل في مناسبة واحدة حتى إذا شكّ في بعض فقراته سرى الشكّ إلى الباقي، وإنّما هو مجموعة نصوص،

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٢٨-٣٨.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٤٥-٤٩.

لكلِّ منها وحدة خاصة بها، وقد صدرت في مناسبات مختلفة^(١).

وفي موقف من مواقف الاعتدال في النظر إلى نهج البلاغة ذهب نعمة إلى أن سريان الشكِّ إلى هذا المجموع يعني أنَّ حظَّ جميع المؤلفات التاريخية والأدبية كذلك، فيكون حال نهج البلاغة حال ما رُوِيَ عن رسول الله (ﷺ)، من حيث حاجته إلى الإثبات، فمن النهج ما قد تواتر نقله، ومنه ما اشتهر نقله، وبعضه قد استفاضت روايته، وبعضه روي بسند صحيح أو موثوق أو حسن. لكنَّه في موقف آخر أكدَّ نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، فاحتجَّ بوحدة الروح في نهج البلاغة على اختلاف أنواع الكلام واختلاف الموضوعات والمقاصد، فيجد قارئه المناخ الروحي والديني يتوافر في كلام الإمام (عليه السلام) في مختلف الظروف، فشخصية الإمام (عليه السلام) واحدة يوم كان محكوماً ويوم كان حاكماً؛ في السلم والحرب، وهناك التحام بين أقواله في نهج البلاغة وبين حياته وسيرته^(٢).

وحاول نعمة أن يتلمس الدوافع المحتملة لوضع الخطب على لسان الإمام عليّ (عليه السلام) واختلاقتها، وإجابته عليها، فوجدها تتلخص في ثلاثة:

الأول: الدافع العاطفي لمحبي الإمام وأهل بيته (عليه السلام)، والغاية هي الإشادة به (عليه السلام) ومنزله والتغني بفضائله. وأجاب عنه بأنَّ هذا الاحتمال ضعيف؛ لأنَّ في كلامه (عليه السلام) الوارد من طريق غير الشيعة ما يغني عن تكلف هذا الانتحال^(٣).

الثاني: دعم مبادئ الشيعة وتأييد وجهة نظرهم في قضايا العصمة والعدل والتوحيد والمهدي (عليه السلام) وغير ذلك. وردَّ عليه بأنَّ هذا الاحتمال غير مقبول؛ لأنَّ

(١) ظ: م. ن: ٤٩-٦٣.

(٢) ظ: م. ن: ٦٤-٧٠.

(٣) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٧٠.

مذهب الشيعة صار معلوما منذ عهد الإمام واستقرت أسسه ومبادئه^(١).

الثالث: الدافع السياسي، والغاية منه الطعن في مخالفتي الشيعة وخصوم الإمام (عليه السلام). وأجاب بأنّ في هذا الأمر تجاهلا لطبيعة الوضع السياسي القائم آنذاك، وكأنّ الصحابة جميعا قد عاشوا إخوة متحابين في مستوى العصمة، فلا جدال بينهم ولا نقد ولا خصام، وفيه - أيضا - تجاهل للطبيعة البشرية بصورة عامة، وإهمال لحقيقة المنافسة السياسية بين الصحابة آنذاك، وإهمال للوقائع التاريخية الكثيرة التي تثبت وقوع التخاصم بين الصحابة^(٢).

ولعل من المحاور المهمة في الكتاب، محور أسباب الشك، وفيه يُورد الشكوك وبعضاً من نصوص المشككين والمنكرين، ويردّ عليها باحتجاجات مختلفة، وبأدلة تاريخية واجتماعية وثقافية وأدبية وغيرها^(٣)، ليصل إلى تفنيدها ودحضها، ويطلب الوقوف على ذلك مما لا يتسع المجال لذكرها، زيادةً على أنّنا ذكرناها في الفصلين السابقين، غير أنّه افترق عن بعض الباحثين بكثرة التفاصيل، والاستدلال بأدلة عقلية ومنطقية، تبرز فيها روح البحث العلمي الصحيح، ومن أبرز ما خلص إليه رأيه بأنّ التعريض بالصحابة والقدهم فيهم، هو السبب الرئيس لمنكري صلة النهج بالإمام عليّ (عليه السلام)، وهي ذهنية قائمة على فكرة تنزيه الصحابة من كل نزاع وتخاصم فيما بينهم^(٤).

وبعد أن أنهى عمله في ذكر مصادر الخطب والرسائل والحكم قال: «أمّا بعد

(١) ظ: م. ن: ٧١.

(٢) ظ: م. ن: ٧٠-٧٢.

(٣) ظ: م. ن: ٧٣-١٢٨.

(٤) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٩٠-٩١.

فإنِّي أرجو أن تكون هذه الدراسة قد أخذت طريقها نحو الغاية التي وُضعت لأجلها، في ظل رؤية واقعية، دون انحراف أو انحياز، وأن أكون قد وُفِّتُ فيها إلى تقريب الصلة بين نهج البلاغة وبين أمير المؤمنين علي عليه السلام، وإلى تبديد الكثير من ضباب الشك في هذه الصلة، وإلى توضيح الرؤية حول ما أثير عليه من ملاحظات، ووضعها في مكانها من النقد العلمي والمنطقي، في ظل محاكمة مجردة، هدفها المعرفة والحقيقة ليس غير»^(١).

إنّ هدف عبد الله نعمة من تقريب الصلة بين نصوص نهج البلاغة وأمير المؤمنين (عليه السلام)، تأكيد نسبتها إلى الإمام (عليه السلام)، بطرائق مختلفة، لعل أبرزها، تبديد الشكوك وردّ حجج المشككين والمنكرين بوضعها أمام حُكم العلم والمنطق ومحاكمتها محاكمة مجردة هدفها الحقيقة، وعمله الآخر الأهم، هو البحث عن مصادر كلام الإمام (عليه السلام) في نهج البلاغة وتدوينها، وهو مما احتجّ به على الشريف الرضي.

لكننا نود أن نشير إلى ما لمسناه لدى عبد الله نعمة في مؤلفات أخر من روح مُبغِضَة للغلو والتعصّب، وقد تجسّد هذا الوصف في رفضه بعض طقوس الشيعة في ذكرى عاشوراء^(٢). ورفضه أن تكون محبة الإمام علي (عليه السلام) هي الوسيلة الوحيدة لنيل رضا رب العالمين، إذ يقول: «لكنّ هذه الرؤية قد تحوّلت لدى بعض العوام إلى ذهنية خاطئة مُغرقة في الانحراف، بتأثير الغلاة والمتصوفة، وسرت هذه الذهنية بسوء فهم لبعض تلك الأحاديث والأخذ بظواهرها وتفسيرها على غير وجهها، ويقوم هذا الفهم الخاطيء على أنّ محبة الإمام علي وأهل بيته هي الوسيلة الوحيدة لنيل رضا رب العالمين وللنجاة يوم الدين، دون حاجة إلى أيّ عمل صالح، ولا

(١) م. ن: ٣٢٠.

(٢) ظ: روح التشيع، عبد الله نعمة، دار البلاغة، بيروت، ١٩٩٣: ٤٩٩.

يضرّ من رزق هذه المحبة والولاء ما يفعله من الموبقات والكبائر مهما كانت»^(١).
لذا نحن لا نستشعر أنّ نعمة كان يؤكّد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) بدافع التعصّب والانتفاء المذهبي، وإنّما قد توصل إلى هذه الحقيقة بعد البحث والتنقيب في المصادر، والاحتكام إلى العقل والمنطق والسياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية لعصر انتاج النصوص - عصر الإمام - ولو كان التعصّب هو الهواه لحكم وجزم بذلك من دون أن يأتي بهذه الاستدلالات الكثيرة، وعلاوة على ذلك فإنّه جعل نهج البلاغة أسوة بما يروى عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتراث الجاهلية وصدر الإسلام ممّا سبق عصر التدوين، ويبقى أنّ المؤلّف؛ أيّ مؤلّف مهما اجتهد لكي يكون موضوعيا وحياديا في عمله قد يتغلغل إلى (لا وعيه) هوى الانتفاء المذهبي من دون أن يشعر، لذا تبقى القضية نسبية.

سابعا: محسن باقر الموسوي (ولادته ١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م)

أديب وكاتب ومحقق وُلِدَ في كربلاء، وحصل على شهادة الماجستير من كلية أصول الدين بجامعة بغداد، وشهادة الدكتوراه من الجامعة اللبنانية، له كتب منها: دولة الرسول (صلى الله عليه وآله)، ودولة الإمام عليّ (عليه السلام)، وآفاق المستقبل في العالم الإسلامي، وآفاق المستقبل في العراق، والشخصية الإسلامية، والفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، والإدارة والنظام الإداري عند الإمام عليّ^(٢)، والمدخل إلى علوم نهج البلاغة.

عقد الموسويّ فصلا من كتابه (المدخل إلى علوم نهج البلاغة) تناول فيه قضية التوثيق والتشكيك في نهج البلاغة، جعل المبحث الأول بعنوان (رُواة نهج البلاغة)

(١) روح الشيع: ٢٢٣.

(٢) ظ: المنتخب من أعلام الفكر والأدب: ٣٨٦.

أراد به ردّ حجة عدم وجود سند لنصوص النهج، فأتى على ذكر رُواة نهج البلاغة من المعاصرين للإمام عليّ (عليه السلام) من أصحابه وغير أصحابه، ثمّ الذين رَوَوْا كلامه عبر الأئمة من ولده، مؤكّداً أنّ إهمال الرضي ذكر مصادر النصوص يعود إلى أنّ مراده هو أنّ يكون نهج البلاغة كتاباً أدبياً على غرار الكتب الأدبية كاليان والتبيين والعقد الفريد والكمال، ممّا لم تتضمّن أسماء الرواة مع كثرة النصوص فيها، وأنّ غرض الموسوي من عمله هذا هو إثبات نصوص نهج البلاغة إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)^(١).

فالموسويّ يقرّر غايته منذ البداية بشكل صريح، وكلّ عمل في كتابه سيكون مُسوَّغاً بهذه الغاية، وجعل المبحث الثاني في ذكر من جمعوا كلام أمير المؤمنين، والمبحث الثالث في مصادر الشريف الرضي، وفيه التمسّ العذر للرضي في عدم ذكره المصادر بأنّ كلام الإمام عليّ (عليه السلام) كان محفوظاً في ذاكرة العلماء والأدباء فلا حاجة لتدوين مصادرهم، وأنّ من غير الممكن ذكر المصادر؛ لأنّ الرضي في عمله قد يدمج بين خطبة وأخرى، أو يقتطع عبارات من خطبة ليضعها في مقدّمة خطبة أخرى، لإبراز الناحية الجمالية والأدبية للنصوص، وكأنّ القارئ أمام صائغ يأخذ من كل حجر ثمين جزءاً لينقش به القلادة لتأتي جميلة بديعة، أمّا الخطب التي ذكر الرضي مصادرهم فلوجود شبهة في قائلها كأنّ تُنسب لغير الإمام (عليه السلام)، فيورد المصدر لإزالة هذه الشبهة^(٢).

في المبحث الرابع ذكر المشكّكين بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) من قدماء ومحدثين مُورداً نصوصهم، أمّا في المبحث الخامس فيردّ على

(١) ظ: المدخل إلى علوم نهج البلاغة: ١٣٥-١٣٦.

(٢) ظ: م. ن: ٢١١-١١٢.

شبهات المشكّكين بإجابات لا تكاد تختلف عن إجابات الباحثين الآخرين إلا قليلاً، بل إنّه في أكثر الأحيان يُورد إجابات ابن أبي الحديد والهادي كاشف الغطاء وهبة الدين الشهرستاني نفسها، وقد أجاب عن شبهة احتواء النهج على الزهد وذمّ الدنيا بأنّ الدعوة إلى الزهد لم تكن بمعنى الانقطاع عن الدنيا إلى الرهينة، وأنّ كثرة الحديث عن الزهد في كلام الإمام هي ردّة فعل طبيعية بإزاء انتشار ظاهرة الترف والولوغ في حبّ الدنيا، فكانت مسؤوليته تُوجِب عليه أن يُوجّه الناس إلى الجادّة ويحذّره من مغبّة الانجراف في ملذّات الدنيا، والعمل من أجل الآخرة، وهو أمر مُنسجِم مع ما جاء في القرآن الكريم من تشريعات^(١).

وردّ على شبهة المشتركات من الخطب التي نُسبت إلى غير أمير المؤمنين بأنّ الآخرين قد أخذوا من كلام الإمام على طريقة التضمين أو الاحتذاء، مُستدلاً برود الجاحظ وابن أبي الحديد وابن المقفّع في هذا المجال، واستشهد بنصوص قرآنية في وقوع التخاصم بين المؤمنين للدلالة على أنّهم لم يكونوا على درجة واحدة في الإيمان والوئام والمعاملة، فيصحّ معه كلام الإمام في بعضهم ممّن كان له معه مواقف مضادّة، وممّن نصبوا له العداة وشهروا بوجهه السيف، وذكر نصوصاً لباحثين متقدّمين تؤكّد وجود الخطبة الشنقشقية التي ورد فيها التعريض ببعض الصحابة والتي هي الباعث الأكبر للتشكيك والإنكار^(٢).

وبالطريقة نفسها ردّ الموسوي على باقي الشبهات، وغايته تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، وعلاوةً على ذلك حاول أن يلتمس أسباب هذه الشكوك فوجدها نابعة من أحد أمرين:

(١) ظ: م. ن: ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) ظ: المدخل إلى علوم نهج البلاغة: ٢٥٣-٢٥٥.

الأول: نظرة أولئك المشكّكين والمنكرين إلى الإمام علي (عليه السلام) نظرة لا تتطابق وشخصيته ومنزلته وصفاته العقلية والروحية والأدبية، ممّا يجعلهم يستبعدون صدور هذا الكلام عنه، ولو عرفوه حقّ معرفته لمّا افتعلوا كلّ تلك الشبهات^(١)، وقد قال فيه ابن أبي الحديد: «ما أقول في رجل تُعزى إليه كلّ فضيلة، وتنتهي إليه كلّ فرقة، وتتجاوزه كلّ طائفة، فهو رئيس الفضائل وينبوعها، وأبو عذرها، وسابق مضمارها، ومُجلي حلبتها، كلّ من بزغ فيها بعده فمنه أخذ، وله اقتفى، وعلى مثاله احتذى»^(٢).

الثاني: التشكيك في شخصية الشريف الرضي، وهو أمر ناجم عن جهلٍ بمقامه أو تغافل متعمد لصفاته وما عُرفَ عنه من ورع وعِفّة تُنزّهه عن شبهة الوضع، وأورد الموسوي طائفة من الأخبار التي تؤكد ذلك^(٣).

ثم نقل رأي ابن أبي الحديد في قضية الشكوك وكيف أثبت نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام) باستدلالات عقلية ونقلية، وأتبعه برأي هبة الدين الشهرستاني في موقف أهل العلم من الشيعة من نهج البلاغة.

ونلاحظ أنّ الموسوي كثيراً ما يعتمد احتجاجات من سبقه من علماء وباحثين في ردّ الشكوك التي أُثيرت حول نهج البلاغة؛ لأنه وجدها مُنسجمة مع رغبته في ذلك، فوقفت همّته عند ردود عدد منهم ولاسيما أنّها تؤدي غايتها.

(١) ظ: م. ن: ٢٦١-٢٦٢.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥٩/١ (المقدمة).

(٣) ظ: المدخل إلى علوم نهج البلاغة: ٢٦٢-٢٦٥.

ثامنا: عبد الهادي الشريفي (ولادته ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م)

عمد الشريفي في كتابه (تهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد) إلى استخراج شرح عبارات نهج البلاغة من شرح المعتزلي مُستبعدا البحوث التي يراها زائدة كالبحوث الكلامية والأدبية والتاريخية وغيرها، اعتمادا على اعتقاده بأن حاجة القارئ الرئيسة هي الحصول على شرح موجزٍ ووافٍ لكلام الإمام (عليه السلام)، وقد ضبط حركات النص وجعلها في سياق متناسق يروي ظمأ المتطلعين إلى معاني البلاغة المكنونة في نهج البلاغة.

وقد صدر كتابه بمقدمة ابتدأها بوصف كتاب (نهج البلاغة) فجعله «أروع ما أثير عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من خطب وكتب ومواعظ وأدب» [...] هو أجلُّ نتاج أدبي وفكري بشري عرفه التاريخ، وأكثرها ثباتا ودواما وانتشارا بعد كتاب الله العزيز والسنة النبوية الشريفة [...] فالنهج كتاب لا نظير له بين آثار بني البشر؛ لأنه يُعنى بشؤون الإنسان الروحية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، ويعالج مشاكله دائما، وهو بهذا الاعتبار بقي وسيبقى خالداً أبد الدهر تهفو إليه القلوب الوالهة الظماء لتستضيء بنور هديه وترتوي من عذب مائه»^(١).

وأشار إلى طريقة الشريف الرضي في تأليف نهج البلاغة، وإلى التأكيد أن النصوص هي نتاج لظروف مختلفة عاشها الإمام (عليه السلام)، وعلى الرغم من طول المدة واختلاف الأحوال فإن النصوص مترابطة ترابطا عضوياً محكما لا خلل فيه ولا اختلاف، تجمعها وحدة الهدف والغاية والطريقة، وفي الكتاب ثناء على كلام الإمام (عليه السلام) ومقدرته اللغوية ومنزلته العلمية، فهو يستقي من منبع الغيب

(١) تهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي: ٧-٨.

والوحي، ومن قبس النبوة والعصمة، مستشهدا بشذرات من نصوص العلماء والأدباء في ذلك^(١).

وعرّج بعد ذلك على جامع نهج البلاغة الشريف الرضي ذاكرا بعض أخباره وطريقته في الجمع والترتيب فجعل محاسن الخطب أولا ثم محاسن الكتب ومحاسن الحكم، وإن الرضي لم تكن غايته في ذلك تحقيق سند ولا تصحيح رواية بقدر عنايته بما ينسجم مع الجانب البلاغي والبياني، ولم يُراعِ التنسيق والتتالي، وبناءً على طريقته فقد يختار من الخطبة الطويلة مقطعا منها فيقتطعه، وربما يؤلف خطبة واحدة من خطب شتى، ويوزّع الخطبة الواحدة إلى عدة فصول، ويدرج كل فصل منها في موضع مستقل، وقد يكرر بعض الكلام لوجود رواية أخرى تختلف عن الأولى، وعذر الرضي في ذلك أنه كان يلتقط الفصول التي هي في الطبقة العليا من الفصاحة، فيذكرها ويتخطى ما قبلها وما بعدها، وعلى الرغم من ذلك كلّه فالكلام تنتظمه وحدة الروح والمثل والأسلوب على اختلاف موضوعاته ومقاصده وفنونه^(٢).

وبيّن الشريف الرضي أنّ النهج منذ أن ظهر إلى الوجود تناقله العلماء والأدباء بالقبول والاستحسان، وتصدّوا لشرحه وترجمته والتعليق عليه عبر القرون دونما تشكيك أو إنكار إلا من بعض الشواذ، مع أنّ نهج البلاغة لم يناقض القرآن الكريم أو السنّة الثابتة أو العقل أو ضرورة من ضروريات الدين، وأنّ نهج البلاغة شأنه شأن ما يرويه المحدثون الثقات يُؤخذ بمروياتهم من دون تشكيك ولا مطالبة بمصدر^(٣).

(١) ظ: تهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٨-١٠.

(٢) ظ: م. ن: ١٠-١٥.

(٣) ظ: م. ن: ١٥.

وما دامت ذريعة المشككين الأساس هي افتقار نصوص النهج إلى سند أو مصدر، فقد حرص الشريفي على ذكر المصادر المدونة التي ذكرها الرضي في كتابه ثم المصادر المروية بالسند، مُبَيِّنًا أَنَّ هذه المصادر إِنَّمَا ذكرها الرضي لِمَا لم تتحقق نسبتها إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، أما غير ذلك فَإِنَّه على ثقة منه ويقين، ولشهرته بين الناس^(١).

وانتقل إلى الحديث عن الشبهات التي أُثِرَت حول نهج البلاغة، فأوجزها وقبل أن يردَّ عليها قرَّر ما يراه أمرا واضحا، وهو أن تهافت المشككين في نسبة الكتاب إلى واضعه، وحده كافٍ للتدليل على بطلان دعواهم، وأنَّ المستقري للطريقة التي يرفضون بها دعواهم يجد أُنَّها تخفي وراءها إحنا وسوء نيَّة تجاه عترة الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله)، وأخذ يردِّ الحجج ويبطل الشبهات بمختلف الاحتجاجات، منها إحالات الرضي في كتبه على نهج البلاغة وبالعكس، وبيان نزاهته وعفته مما يبعد عنه احتمال الوضع، والإشارة إلى أنَّ النصوص التي كتبها الرضي بخط يده، هي عينها التي شرحها ابن أبي الحديد، وقد دعم احتجاجاته بنصوص العلماء في حقيقة حفظ الناس لكلام الإمام وروايته - وإن طال - لقيمتها البلاغية والموضوعية^(٢).

ومنها بيان أنَّ شبهة التعريض بالصحابة التي احتجَّ بها المشككون والمنكرون فلائحة لا ينسجم مع عقيدتهم ومذهبهم بوصفه قائما على بدعة عدالة الصحابة وتزويهم، مع أنَّ الواقع التاريخي والموضوعي يرفض ذلك، ويؤكد وقوع التسابِّ والتشاجر والتخاصم بينهم، والواقع السياسي - أيضا - بحكم إقصاء الإمام عن

(١) ظ: تهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦-١٧.

(٢) ظ: م. ن: ٢٠-٢٤.

حقّه في الخلافة. وأمّا كثرة الخطب وطولها فهي تبعا لكثرة الدواعي والأغراض وتراكم الأحداث، ولِمقتضيات الأحوال ومقامات المخاطبين التي تتطلّب الإطالة أحيانا والإيجاز أحيانا أخرى^(١).

إنّ هذه الاحتجاجات وغيرها لا تكاد تختلف عن احتجاجات من سبقوه من باحثين ردّوا الشبهات، وهي إجمالا تصبّ في مسار قضية واحدة، وهي تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وإنّه لا يمكن أن يصدر إلاّ عن عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، فالأسلوب أسلوبه الذي فاق أسلوب البلغاء جميعا، وما هذه الشبهات إلاّ تجليات للعداء المتأصّل في نفوس المبغضين للرسول (صلى الله عليه وآله) ولآل بيته الأطهار (عليهم السلام) قديما وحديثا.



نتائج
الباب الأول

نتائج الباب الأول

لقد أتبع المشككون والمنكرون أساليب شتى في ادعاءاتهم حول نسبة متن نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، واتخذت ادعاءاتهم صوراً مختلفة؛ أدبية، واجتماعية، وأخلاقية، ودينية، وسياسية، وعلمية، وغير ذلك. فمنها ما كانت ذات صبغة أدبية في ظاهرها، وهي شبهات وجود السجع والصنعة اللفظية، وطول الخطب، وصعوبة حفظها وروايتها، واشتغال النهج على اصطلاحات العلوم والفلسفة، ودقّة الوصف وتوليد الجمل والعبارات، أمّا شبهتها عدم وجود لفظي (الوصي والوصاية) في كتب التاريخ والأدب، وخلو هذه الكتب مما ورد في النهج من نصوص، فاتخذت طابعاً تاريخياً أدبياً. وكانت الصبغة العلمية عنواناً لقضية علم الإمام (عليه السلام) بالغيب، والصبغة الدينية عنواناً لشبهة إكثار الإمام عليّ (عليه السلام) من الزهد وذكر الموت. أما التعريض بالصحابة فذات صبغة أخلاقية اجتماعية، بادّعاء أن أخلاق الإمام (عليه السلام) وسيرته تمنع صدور هذا التعريض. لذلك أجهدوا أنفسهم للتشكيك فيها ولإنكارها؛ لأنها نصوص تقدم نقداً فاحصاً وجذرياً للإيديولوجيات السياسية والدينية لعصرها وهو ما لا يرتضونه.

لكن هذه الشبهات على الرغم من تعدد عنواناتها، يقف خلفها نسق خفي حاكم، مُتأثّر من تداخل حقلي الدين والسياسة، وهو التعصب المذهبي الذي يقود المرء إلى التقوقع والتحجر بدافع المحافظة على المعتقدات الدينية ودفع الخطر عنها، ومن ضمنها الإقرار بمشروعية سلطة الخلفاء الثلاثة قبل الإمام عليّ،

وسلطة الأمويين أو من بعدهم، والرغبة في تنزيه أولئك الصحابة وبيان عدالتهم. وقد قادهم ذلك إلى أن يتصرفوا برؤية ضيقة في أحيان كثيرة بإزاء الآخر المختلف عنهم في المذهب والطائفة والميل والاتجاه، «والمعروف جدا أن سخونة المواقف السياسية وتبدلات الدول والكيانات السياسية تدفع إلى الكتابة التاريخية المتحيزة، والأكثر أهمية تدفع إلى خلق المرويات وابتداعها، فضلا عن تزييف المرويات الموجودة وتعديلها وتكييفها في أحسن الأحوال»^(١). ومعلوم أن التاريخ هو تاريخ الملوك والحكام وليس تاريخ الشعوب، ووجود هذا المنجز العلوي بهذا المضمون يمكن أن يتقاطع مع أنساق السلطة المتوارثة ولذلك لا بدّ من التشكيك به وتهوينه وتوهينه.

والتعصب بشكل عام يقود المرء إلى اعتماد رأي ما واعتناقه من دون أخذ وقت كافٍ للحكم بإنصاف، ومن دون حسابان للدلائل المضادة. وفيه يعمد المرء إلى اتخاذ موقف سلبي تجاه مجموعة اجتماعية معينة، وقد ينحو الأفراد المتعصبون إلى التحريف وتشويه صورة الآخر، وتجاهل الوقائع التي تتعارض مع آرائهم، وتكون لهم أحكام مسبقة عن الآخرين مصحوبة بسوء طوية عميقة وحقد شديد تجاههم^(٢).

وهو - أيضا - حالة من التصلب الفكري أو الجمود العقائدي، يكشف عن خضوع كبير لسلطة الجماعة التي ينتمي إليها، مع نبذ الآخر، ويعرّف أنه «غلو في التعلق بشخص أو فكرة أو مبدأ أو عقيدة، بحيث لا يدع مكانا للتسامح، وقد

(١) علي ومعاوية: ١٤.

(٢) ظ: التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي، أ. د. علي أسعد وطفة وأ. د. عبد الرحمن الأحمد،

مجلة عالم الفكر، الكويت، مج ٣٠، ع ٣، مارس، ٢٠٠٢: ٨١-٨٢.

يؤدي إلى العنف والاستماتة»^(١).

ومن التعصب ما يكون عرقياً أو دينياً أو طائفيًا أو قومياً، غير أن التعصب الديني أشدها خطورة، فهو «حالة من التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء ومعتقدات الآخرين، ومحاربتها والصراع ضدها» [...] وهي حالة مَرَضِيَّة على المستوى الفردي والجماعي [...] وكثيراً ما يؤدي التعصب الديني إلى شق وحدة الأمة وإنكار الحقوق الاجتماعية والسياسية للفئات الأخرى، وهدم البنى الاجتماعية»^(٢).

وهناك تعصب قبلي وقف معارضا لتيار الإسلام وسلطته المركزية، فلا يقبل بغير الزعامة القبلية، تمثل بتعصب قريش التي أثارها ظهور النبوة في بني هاشم، وكرهت أن تجتمع النبوة والخلافة فيهم فسلكت شتى الطرق لحجب الخلافة عن عليّ (عليه السلام)، يزداد على ذلك أنه قد تولد في نفس قريش حقد دفين من جرّاء قتله كثيرا من رموزها وأبنائها.

لقد تولد ذلك التعصب من جرّاء ما ورد في نهج البلاغة من تصريح بموقف الإمام عليّ (عليه السلام) من قضية الخلافة، إذ ثبتت أحقيّته بالخلافة، وما يلي ذلك من بيان اغتصابهم لحقه فيها، مما يمس بعقائد المشككين والمنكرين المذهبية؛ لأنهم يؤمنون بعدالة الصحابة المطلقة، وتنزيههم عن أي خطأ، وتسويغ أفعالهم. فأجهد أولئك أنفسهم لإنكار نسبة متون النهج إلى الإمام عليّ (عليه السلام) بمختلف الحجج والذرائع، بعد أن عجزوا عن الطعن في شخصية الإمام، إذ وجدوه قمة شاخحة، وقدوة لا تضاهيها قدوة، وجدارا صلدا لا يمكن اختراقه، ولم يصح لهم أن يتأولوا

(١) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد زكي بدوي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨: ١٥٤.

(٢) التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي: ٨٤.

كلامه، فعمدوا إلى إنكار كلامه المتضمن هذه الأوصاف.

ويبدو أن التعصب أمر لا يمكن الخلاص منه ما دامت الشعوب تفتقد إلى مقومات الثقافة الحقّة، والحقيقة أنّ الأمر لم يكن مقتصرًا على العوام، بل كان مشتملاً على النخبة من المفكرين والأدباء ممن يمتلكون الثقافة أمثال أحمد أمين وطه حسين وغيرهما، فإذا قيل كيف يمكن أن يكونوا اعلاماً في الفكر والأدب والثقافة، ويقترن بهم التعصب؟ قلنا: يبدو أن التعصب المذهبي (الديني) شيء آخر من الصعب تجاوزه، يلجأ معه المرء، مهما كانت صفته، إلى ترك تلك الثقافة المهنية جانبا، وابتدع شتى الحجج والذرائع ليردّ الحيف الذي قد يمسّ عقيدته الدينية، ولاسيما أن المؤسسات الدينية تدعم ذلك بمختلف الوسائل.

والواقع أنّ أولئك المشككين والمنكرين لم يكونوا بدرجة واحدة من التعصب، وإنما تفاوتوا في ذلك، فكان من جرّاء التفاوت اختلاف الشبهات والحجج وتنوعها، وتفاوت حدّتها. لذلك كله نقول إن الأمور نسبية بين الباحثين والمفكرين.

ومما يلاحظ - أيضا - أن التشكيك والإنكار قد صدرا عن رجال من غير الشيعة، باتوا يرفضون كل ما يرد من طريق الشيعة، ولاسيما إذا كان مشتملاً على ما يناقض معتقداتهم المذهبية وقناعاتهم السياسية والتاريخية، بل تجاوز الأمر إلى الطعن في غير الشيعة ممن عرف له موقف في قضية نسبة النهج، كالذي حدث مع ابن أبي الحديد الذي وصفه طه حسين بـ(المغفل)؛ لأنه اعتقد بصحة نسبة الكلام إلى الإمام عليّ (عليه السلام) وقام بشرحه وأطال فيه^(١)، واتهموه بالتشيع^(٢)، ليسوّغوا

(١) ظ: تعليقات وأقوال مأثورة لطفه حسين: ٤٧.

(٢) ظ: البداية والنهاية: ١٣/٢٣٣.

موقفه في تأكيد نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام)، مع أن هناك أمورا كثيرة تدحض هذه التهمة، منها أن عائلته كانت تنتمي إلى المذهب الشافعي، وكان أبوه فقيها من فقهاء المذهب الشافعي^(١)، والولد على هدي أبيه، ونادرا ما تجد المرء يشذ عن مذهب أبيه، ولا سيما أن أباه كان عالما من علماء هذا المذهب.

وكان ابن أبي الحديد من مرتادي المدرسة النظامية في بغداد^(٢) التي لا يدخلها إلا من كان على المذهب الشافعي، وقد أنشئت هذه المدرسة بناءً على أمر نظام الملك بن علي الطوسي (ت ٤٨٥هـ)، لتكون خاصة بالشافعية^(٣). ومنها أنه يصرح في شرحه للنهج بأنه معتزلي، وهو يبيّن موقفه من قضية تفضيل الإمام (عليه السلام)، إذ يقول: «أما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون من تفضيله عليه السلام»^(٤)، ومنها - أيضا - أنه في النهج يقف مواقف مضادة لآراء الشيعة ومعتقداتهم، ففي قضية النص على الخلافة لأمر المؤمنين (عليه السلام) يقول: «أما على مذهبنا فإنه لم يكن (عليه السلام) منصوبا عليه»^(٥)، وهو يخالف الشيعة في قولهم بالعصمة للأنبياء والأئمة^(٦).

وربما كان سبب رميّه بالتشيع ناجما عن أمرين:

- (١) ظ: التكملة لوفيات النقلة، المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٩٨٨: ٤/٣٨٢.
- (٢) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٤/٢٨٠.
- (٣) ظ: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، الدار الوطنية، بغداد، ١٩٩٠: ١٦/٩١.
- (٤) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٩/١.
- (٥) م. ن: ٢/٥٩، ١٠/٢٥٥.
- (٦) ظ: م. ن: ١/١٠٣.

الأول: قصائده العلويات التي نظمها للتقرب من الخليفة العباسي الناصر لدين الله الذي كان يرى رأي الإمامية ويميل إلى مذهبهم^(١).

الثاني: رأيه بتفضيل الإمام عليّ (عليه السلام) على الخلفاء في قوله: «وأما نحن فنذهب إلى ما يذهب إليه شيوخنا البغداديون، من تفضيله عليه السلام، وقد ذكرنا في كتبنا الكلامية ما معنى الأفضل؛ وهل المراد به الأكثر ثواباً أو الأجمع لمزايا الفضل والخلال الحميدة، وبيّنا أنه عليه السلام أفضل على التفسيرين معا»^(٢).

والشرح نفسه ألفه بطلب من ابن العلقمي الأسدي وزير المستعصم الشيعي^(٣)، وربما بسبب ذلك رموه بالتشيع، مع أنه في مواضع مختلفة يقرّ باعتزاله ويدافع عنه وعن انتهائه إلى معتزلة بغداد الذين يحكمون العقل والمنطق في جميع الأشياء، حتى قال فيه الدكتور علي محيي الدين: «كان عالماً حر الفكر، سمحاً في عقيدته، نبيلاً في خصومته، ومن حقه علينا أن نسجل له - بالإكبار - أنه كان قليل الاحتفال بالتحالفات المذهبية الشائعة في عصره، وقبل عصره، وأنه لم يتعصب لمذهب بعينه، وإذا كان قد اضطر إلى الدخول في جدلٍ مع بعض الفرق والأشخاص، فإن ذلك لم يكن حبا في الجدل، أو طلباً للجاجاة والخصومة، وإنما كان رائده طلب الحق حيثما كان»^(٤).

ولم يقف الأمر عند ابن أبي الحديد المعتزلي، بل امتد الأمر إلى أن يطعن

(١) ظ: تاريخ الخلفاء، السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٢: ٤٥١.

(٢) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥٠/١.

(٣) ظ: م. ن: ٤٤/١.

(٤) ابن أبي الحديد، علي محيي الدين، مطبعة المواهب، النجف الأشرف، ط ١، ٢٠٠٥: ٩٧.

المشككون والمنكرون في أبناء المذهب السني ممن أنصفوا الإمام عليّ (عليه السلام) أو كان لهم موقف معتدل أو محايد بعيد عن التعصب، فقد ذهبوا إلى أن محمد عبده وأحمد زكي قد خدعا بالنهج^(١)، فهل كانوا ينازعون محمد عبده في سعة اطلاعه على مقدراته الثقافية الإسلامية؟ وهل انخدع شراح النهج جميعهم بالنهج؟

إنّ من الواضح أنّ المشككين والمنكرين المحدثين لم يطلع أغلبهم على المصادر التي تنقض الشكوك وتدحضها، بل إنهم لا يريدون أن يطلعوا عليها، لكي لا يغيروا قناعاتهم، فهم اكتفوا بأن يطلقوا تلك الشكوك انسجاماً مع عقيدتهم بدافع التعصب المذهبي. ويسارعون إلى إطلاق أحكام كلية قطعية بإزاء النهج وغيره، تلمس منها في أبسط الأحوال رغبتهم في إلغاء الآخر وإقصائه وتهميشه.

ولقد تجاوز هذا التعصب حدود الزمان، فلم يقتصر على عصر من دون آخر، بل امتد على مرّ العصور، وقد قال طه حسين: «وأنا أعلم أن الناس ما زالوا ينقسمون في أمر هذه القضية إلى الآن كما كانوا ينقسمون فيها أيام عثمان رحمه الله، فمنهم العثماني الذي لا يعدل بعثمان أحداً من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الشيخين، ومنهم الشيعي الذي لا يعدل بعليّ رحمه الله بعد النبي أحداً، لا يستثني الشيخين ولا يكاد يرجو لمكانهما وقارا؛ ومنهم من يتردد بين هذا وذاك»^(٢). وفي حقيقة الأمر أنّ أولئك المترددين بين الطرفين الأولين قليلون، وتبقى الأغلبية الغالبة ممن يتعصب للطرف الأول أو الثاني.

وقد تختلف حدّة هذا التعصب من عصر إلى آخر بحسب الظروف وبحسب

(١) ظ: الملاح التائه في كتابه (تشریح شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد)، رياض حمزة شبر علي، مطبعة

دار السلام، بغداد، ط ٢، ١٩٥٥: ٢٣-٢٤.

(٢) الفتنة الكبرى: ٤/١.

تشدد المؤسسات الدينية في رعاية هذا التعصب، ويبدو أنه في العقود الأخيرة قد ازدادت حدّته، وقد وصل في كثير من الأحيان إلى حدّ التطرف وإلغاء الآخر، بل تكفيره. لذا فهو داء الشعوب، ومرض عضال، وخطر دائم يهدد استقرار الأمم.

وقد جاء نسق التأكيد صدىً لنسقي التشكيك والإنكار، بمعنى أنه ما كان له أن يوجد لولا وجودهما. ونظراً لأن النهج من أهم كتب الشيعة، ولأنه كلام إمامهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فقد كان الاهتمام به كبيراً من قبل أبناء المذهب الشيعي قديماً وحديثاً. وتكاثفت الجهود لتوثيق كلام الإمام وتحقيقه وشرحه وبيان مضامينه.

ومن تتبعنا جهود هؤلاء الباحثين وجدنا أن هناك محاور التقاء مشتركة بين أغلبهم، منها:

- ثناؤهم على كلام الإمام (عليه السلام) وبيان منزلته في الفصاحة والبلاغة، ولا يقتصر الأمر على كلامه في نهج البلاغة بل يتعداه إلى مجمل كلامه، فيصفونه بأروع الأوصاف وأعلاها.

- حرصهم على بيان عفة الشريف الرضي - جامع النهج - ونزاهته وبعده عن التعصب.

- ذكر أسماء رواة كلام الإمام (عليه السلام) والجامعين والناقلين له، ولا سيّما ممن سبق الشريف الرضي، لكي لا يكون الرضي وحيداً في عمله هذا.

- الاستشهاد بنصوص العلماء والأدباء التي تؤكد نسبة نصوص النهج إلى الإمام (عليه السلام)، ولا سيّما ممن هم من غير الطائفة الشيعية؛ لأن فيها إصابة المراد من صحة الاحتجاج بكلام غير الشيعي. والنصوص تستعار بوعي أو من دون وعي

لغايات، وهي مرآة لرغبات شخوصها ولرغبات متلقيها؛ لأنها تعكس أفكارهم الدفينة^(١)، فتمثلوا بكلام الآخر ليكون كلامه حجة على غيرهم، وكما قيل: الحق ما نطقت به الأعداء.

- التشديد على كثرة الأحداث والثورات والفتن التي من شأنها أن تكون من دواعي كثرة القول لدى الإمام (عليه السلام).

- التشديد على وقوع التخاصم والتنازع والاختلاف بين الصحابة لتسويغ ما يصدر عن الإمام (عليه السلام) من تعريض بالصحابة.

- لجوء بعضهم ممن لا يريد أن يقطع نهائياً بنسبة النصوص جميعها إلى الإمام (عليه السلام) إلى جعل النهج حاله حال ما يروى عن الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) وأقوال الخلفاء الآخرين من حاجتها إلى التوثيق.

- التأكيد على أن النهج تنتظمه روح واحدة وأسلوب واحد، وإن اختلف الموضوع والغرض ومناسبة القول.

- عمد بعضهم إلى توثيق نصوص النهج بذكر مصادرها، مما فات الرضي عمله.

وهذه المحاور جميعها تخدم قضية واحدة وهي تأكيد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، سواء أكانت مُشعرة بذلك أم مُصرّحة به.

أما لماذا هذه الأفعال كلها؟ فهناك دوافع كثيرة منها انتماء الباحثين إلى المذهب الشيعي وانتساب بعضهم إلى النسب العلوي الشريف، وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) بالنسبة لهم إمام المذهب ورمز الطائفة وهو معصوم ومقدس لديهم، وما دام

(١) ظ: النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية: ٤٨-٤٩.

كذلك فما صدر عنه في النهج مقطوع بنسبته إليه، ولا سيَّما وقد نقله رجل ثقة هو الشريف الرضي نقيب الطالبين في عصره، وأخباره لديهم معلومة، وليس في النهج ما يتعارض مع القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو يجسد في مواضع مختلفة اعتقادات الشيعة الإمامية، بمعنى أن مركزية المؤلف (الإمام) هي باعث أساس في اعتقادهم هذا. وإن أي قارئ لنهج البلاغة منهم معرض للمؤثرات الأيديولوجية في عصره، فلا إمكانية لتفسير أو تقييم موضوعي لنصوص نهج البلاغة، بل إن ما يحدث هو أن القارئ يمنح النصوص صفة العالمية والديمومة لتوافقها مع أيديولوجيته^(١)، لذا فإن خطابه لن يكون حرا أو بريئا، «وأصبح كل شيء في العالم يكتسب أهميته ليس من خصائصه الذاتية، إنما من طبيعة علاقته بالمركزية الدينية. إن أهميته تتحدد في درجة خدمته لتلك المركزية الدينية، وهو يفقد تلك الأهمية إذا انفصل عنها، وحاول أن يؤسس كيانه الخاص. أصبحت المركزية الدينية تغذي كل شيء بمعان جديدة وإضافية، وتقصي ما لا يتوافق ورؤيتها»^(٢).

وقد حرصت المؤسسة الدينية الشيعية على بيان فضل نهج البلاغة للعالم الإسلامي وخصوصية هذا الكتاب، ومن ذلك ما رآه ناصر مكارم الشيرازي من صلاحية نهج البلاغة لجميع العصور إذ يقول: «من عجائب هذا الكتاب الذي اقتفى آثار القرآن حتى طبع بصفاته وسماته أنه وخلافا للمدارس الفكرية والأخلاقية والسياسية التي يبلها الزمان فإنه يحمل في طياته صفات العصرية والتجدد»^(٣)، لذلك يلفت نظر المسلمين إلى أهمية نهج البلاغة ويدعوهم إلى خدمته؛

(١) ظ: دليل الناقد الأدبي: ٨١.

(٢) التلقي والسياقات الثقافية: ١٠٢-١٠٣.

(٣) نفحات الولاية في شرح نهج البلاغة، ناصر مكارم الشيرازي، منشورات الحوزة العلمية، قم، ط١،

لأنه على الرغم من جهود السابقين «ما يزال يعيش مظلومية كبرى وغربة عظمى، وليس هناك من سبيل لإزالتها سوى تضافر الجهود وتعبئة الأفكار والطاقات من أجل إعادة النظر والإسهاب في تفاصيل وجزئيات هذا الكتاب الثر، ولا سيما في عصرنا الراهن الذي تشهد فيه المجتمعات الإنسانية ذروة المشاكل والمطبات التي تعترض حياتها اليومية [...] فالعصر الراهن يجعل نهج البلاغة يتطلب جهودا أكبر وأنشطة أوسع وأشمل من شأنها التوصل إلى الطرق والأساليب التي تذلل الصعاب المادية والمعنوية والفردية والاجتماعية، إلى جانب التصدي إلى النزعات الفكرية الهدامة التي تستهدف الدين والأخلاق»^(١)، وتآزرت هذه الدعوات من المرجعيات الدينية مع الرغبات الفردية لبعض كتاب الشيعة لتصب جميعها في خدمة الكتاب وفي تأكيد نسبة النصوص إلى الإمام عليّ (عليه السلام).

وهناك نسق آخر حاكم هو النسق السياسي المترتب على قضية أحقية الإمام بالخلافة المتضمنة في النهج، وهي قضية صراع سياسي أزلي، وليست السياسة ببعيدة عن الأدب أو مقحمة عليه، بل هي حاضرة في كل وقت، ولا ضرورة في الحقيقة لجر السياسة إلى النظرية الأدبية، فالسياسة مضمّنة فيها، والنظرية الأدبية مرتبطة بالقناعات السياسية والقيم الأيديولوجية على نحو لا يقبل الانفصال^(٢). وكل نص ثقافي أو أدبي يحمل أيديولوجيا سياسية، والفصل بين النص والسياسة مرفوض على الرغم من خصوصية الأدب^(٣). ولقد كانت السياسة الهاجس الأكبر لدى أغلب خلفاء الدولة الإسلامية لكن تحت غطاء الدين، لذلك نشأ الصراع على

(١) نفحات الولاية في شرح نهج البلاغة: ٨/١.

(٢) ظ: مقدمة في النظرية الأدبية، تيري إيغلتن، تر: إبراهيم جاسم العلي، دار الشؤون الثقافية العامة،

بغداد، ط١، ١٩٨٨: ٢١١.

(٣) ظ: الاستشراق: ٦٠.

السلطة والرسول (ﷺ) يحتضر بينهم، بغية الاستيلاء على الحكم، ولم يكن الدين همهم «وفي ما يتعلق بالإسلام ونظرا لأن المؤسس قد ترك بنيانا شبه مكتمل ولأن الوحي قد انقطع بموته، فقد أمكن التفكير بأن الديني المحض قد توقف، وأنه لم يعد هناك سوى السياسي»^(١). فالصراع سياسي بالدرجة الأولى وقد تجلى بمواقف كثيرة منها قضية إكراه الصحابة على البيعة، ومنها أن طلحة والزبير وعائشة كانوا لأمد طويل خصوما لسياسة عثمان ومحرضين عليه حتى إذا قتل نهضوا للمطالبة بدمه بدافع المصالح السياسية^(٢).

وموقف معاوية منذ البداية هو صراع على السلطة، فلم يكن ممن أغاث عثمان عندما حاصره الثوار، بل كان يترقب قتله لينهض مطالبا بثأره بحجة قرابته، والدافع هو السلطة. أما الدين فذلك شيء آخر لديه، والدين والمواقف برمتها تميل لصالح علي (عليه السلام)، ومعاوية لم يكن سوى والٍ على مصر من الأمصار، وهو من رجال الساعة الأخيرة، وابن خصم النبي (ﷺ) وعدوه، ولم يكن له دور في تأسيس الإسلام، فكان يخطط لنيل السلطة تخطيطا مسبقا، فقد رفض أن يبايع عليا (عليه السلام)، ولو كان حريصا على الإسلام لما خاطر بوحده ووضع بعناده أمة تولدت حديثا في التاريخ بصعوبة ونظمت بصبر على حافة الهلاك والضياع^(٣)، وفضل إقدام القوى العراقية على التقاتل فيما بينها لعلمه أنه صراع يصب في صالحه؛ لأنه يضعف الجميع عداه ويشتت شملهم، حتى إذا جاء دوره في صفين شهر سلاحه بوجه الخليفة الشرعي ونال ما نال بمكره ومكر حليفه عمرو بن

(١) الفتنة - جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط٦،

٢٠٠٨ : ١٤٦

(٢) ظ: الفتنة - جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر: ١٩٩.

(٣) ظ: م. ن: ٢٤٢.

العاص «وما هو أدهى وأشد، هو أنها[الفتن] انتهت بمفارقة لم تتوقف عن هز الوجدان الإسلامي، قوامها أن الخلافة صارت من نصيب أولئك الذين حاربوا الإسلام في الماضي، على حساب عليّ؛ ابن الإسلام المحض، وعلى حساب القراء أيضا الذين كانوا قد اعتقدوا أنهم سيصلحون حكما منحرفا باللجوء إلى أحكام الكتاب وتعاليمه»^(١).

ويمكن القول إن الفتن والصراعات جميعها لم يكن لها هدف سوى الصراع على السلطة، وهذا الأمر ما يزال ماثلا إلى وقتنا الحاضر، وللحقيقة فإن هذا الصراع السياسي لم يكن منقطعا تماما عن المؤثر الديني؛ لأن المتصارعين على السياسة غالبا ما يريدون أن يحضوا بالسلطة لخدمة أهداف المؤسسة الدينية التي ينتمون إليها لا الدين بشكل عام، وبهذا الهدف يحاولون أن يقنعوا قواعدهم الشعبية ليحضوا بتأييدهم بوصفهم دعاة المذهب وناصره والذائدين عنه، وهم يسلكون في ذلك شتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة حتى وصل الأمر إلى التكفير والقتل.

الباب الثاني

تحقيق نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي

الفصل الأول: النسق المعرفي

الفصل الثاني: نسق الولاء

الفصل الثالث: نسق المخالفة

مدخل

أود أن أشير في البداية إلى أن تحقيق نهج البلاغة على قسمين:

الأول: تحقيق لمتن النهج وحده، وفيه أربعة تحقيقات أنجزها كل من: صبحي الصالح، وصبري إبراهيم السيد، وفارس الحسون، وهاشم الميلاني.

الثاني: تحقيق لشروح النهج، ومنه أعمال كل من: محمد أبو الفضل إبراهيم، حقق شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، حقق شرح محمد عبده، وعزيز الله العطاردي، حقق حقائق الحقائق لقطب الدين الكينذري البيهقي، وعلي عاشور، حقق منهاج البراعة - للميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، وأسعد الطيب، حقق معارج نهج البلاغة لعلي بن زيد البيهقي الأنصاري.

وقد أدخلنا جهود المحققين الذين حققوا شروح نهج البلاغة في عملنا لأن هذه الشروح متضمنة لمتن نهج البلاغة، بمعنى أن التحقيق شمل هذا المتن، بل إن نسبة الشرح في بعضها قليل جدا، مثلما هو الحال في (حداائق الحقائق) و(معارج نهج البلاغة)، وبعض الشراح لا يعدّ كتابه شرحا أصلا كما حدث مع محمد عبده إذ قال: «لا أعدّ تعليقي هذا شرحا في عداد الشروح، ولا اذكره كتابا بين الكتب، وإنما هو طراز لنهج البلاغة، وعلم توشى به أطرافه»^(١).

ولقد كان يدور في خلدي سؤال فيما يخص قضية التحقيق، وهو هل يمكن

(١) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / ك(المقدمة).

عد التحقيق إبداعاً؟؛ لأن الغدّامي يشترط في النص الذي يحمل نسقاً مضمراً أن يكون نصاً جمالياً؛ لأن الثقافة تتوسل بالجمالي لتمير أنساقها وترسيخها، ولا بد أن يكون النص ذا قبول جماهيري، ويحظى بمقروئية عريضة، لكي يرى ما للأنساق من فعل عمومي ضارب في الذهن الاجتماعي والثقافي^(١). وقد توصلنا بعد إطالة النظر والبحث أنه يمكن عد التحقيق إبداعاً بوصفه قراءة اكتشافية لا تخلو من يقينيات نسقية هاجعة في ذهن المحقق، تكون هي الموجّه في الأعمال، فيطيل الوقوف في مواضع، ويمرق في مواضع أخرى، ويوجّه نصوصاً بحسب اختلاف الأيديولوجيات، ولولا ذلك لاكتفي بتحقيق واحد.

وقد قمنا بتقسيم هذا الباب على ثلاثة فصول، نبحت في كل فصل عن غاية المحققين من أعمالهم، وأنساق المتون الشارحة التي وظفوها في تحقيقاتهم، ونوع المصادر التي اعتمدها في التحقيق لتخريج الأحاديث أو النصوص أو الترجمة للأعلام أو لشرح الألفاظ، مع متابعة المرجعيات الثقافية لجميع المحققين، ومن ثم استقراء الأنساق والبواعث التي تقف وراء كل عمل.

وحمل الفصل الأول عنوان النسق المعرفي وضمّ أعمال: محمد محيي الدين عبد الحميد وصبحي الصالح ومحمد أبو الفضل إبراهيم، فيما كان الفصل الثاني بعنوان نسق الولاء وضمّ أعمال كل من: عزيز الله العطاردي وفارس الحسون وأسعد الطيّب وعلي عاشور وهاشم الميلاني.. أما الفصل الثالث فاقصر على تحقيق صبري إبراهيم السيد وبعنوان: نسق المخالفة.

الفصل الأول

النسق المعرفي

مدخل

في هذا الفصل تمّ تحديد ثلاثة أعلام حققوا ثلاث طبعات مختلفة من نهج البلاغة، وهم محمد محيي الدين عبد الحميد الذي حقق نسخة محمد عبده من نهج البلاغة، وجدير بالذكر أنّ عبده لم يشأ أن يسمّي كتابه هذا شرحاً لنهج البلاغة إذ قال: «لا أعدّ تعليقي هذا شرحاً في عداد الشروح، ولا أذكره كتاباً بين الكتب، وإنما هو طراز لنهج البلاغة، وعلم توشى به أطرافه»^(١).

وعلة ذلك فيما أرى أنّه شرح بعض الألفاظ شرحاً لغوياً بسيطاً لا يكاد يماثل الشروح الأخر التي أطال فيها أصحابها في بيان ما انطوى عليه الكتاب من أسرار ومضامين، ففرض ذلك من باب تواضع عمله أمام تلك الأعمال التي امتدت إلى أجزاء كثيرة. وللأمانة العلمية وللحقيقة الموضوعية نرى أنّه في عمله هذا قد كسر الحواجز المذهبية في كونه رجلاً من أخواننا السُنّة يحیی كتاباً من كتب الشيعة، وبصنيعه هذا قد فتح الباب للآخرين ليلجوا هذا الكتاب ويطلعوا على مضامينه.

وحقق محمد أبو الفضل إبراهيم شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، وهو من أشهر الشروح وأوسعها وأشملها، فهو لا يقتصر على شرح المفردات والنصوص، وإنما يستطرد إلى الحديث عن كثير من الأحداث التاريخية والموضوعات الأدبية والبلاغية، حتى صحّ أن يكون شرحاً موسوعياً لما فيه من

(١) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / ك (المقدمة).

معارف شتى تلبى رغبة القراء على اختلاف معارفهم وتنوع مشاربهم، ويلتقي هذان التحقيقان في كونهما تحقيقين لشرح النهج علاوة على متنه.

فيما اختلف تحقيق صبحي الصالح في كونه تحقيق للمتن فحسب، وفيه حرص على إظهار نسخة جديدة من نهج البلاغة يتم فيها ضبط النص بأفضل صورة ممكنة، وقد قام بعزل النص عن الهوامش، إذ أخرجها في نهاية الكتاب بعد أن زوّد الكتاب بعشرين فهرسا لخدمة القراء.

وما يكاد يجمع المحققين الثلاثة أنهم من كبار المحققين الذين لهم فضل كبير على التراث، بإحياء عشرات المخطوطات وإظهارها إلى الوجود، بدافع الحرص على التراث، لذا نعتقد أن دوافعهم وغاياتهم لا تكاد تختلف، وهذا ما سنحاول أن نكشفه من خلال دراسة هذه الجهود.

المبحث الأول

غاية التحقيق النسقية

حقق محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٢) نسخة محمد عبده، وهي نسخة بأربعة أجزاء، والمحقق رجل من أخواننا السُّنة دفعه والده لحفظ القرآن والتعلم منذ وقت مبكر، عمل تدريسيا في كلية أصول الدين وتدرسيا ثم عميدا في كلية اللغة العربية في القاهرة، ومفتشا في المعاهد الدينية ثم مديرا للتفتيش في العلوم الدينية والعربية في الجامع الأزهر، وعضوا في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر، وتولّى رئاسة لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة^(١)،

ولا يخفى على القارئ أنّ المحقق أحد أعلام التحقيق الكبار ولم يقتصر جهده على تخصص من دون آخر بل شمل تحقيقه كتب التاريخ والدين واللغة والأدب، فمن أبرز الكتب التي حققها، مروج الذهب للمسعودي وتاريخ الخلفاء للسيوطي، وبتيمة الدهر للثعالبي ووفيات الأعيان لابن خلكان وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي والعمدة لابن رشيق وجواهر الألفاظ لقدامة بن جعفر والموازنة للآمدي ومجمع الأمثال للميداني والمثل السائر لابن

(١) ظ: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤:

الأثير والإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ومغني اللبيب لابن هشام وشرح ابن عقيل وأوضح المسالك على ألفية ابن مالك لابن هشام والفرق بين الفرق للبغدادي والسيرة النبوية لابن هشام وغيرها. وقد تجاوزت تحقيقاته أكثر من أربعين كتاباً، وثانية كتب أخرى بين تأليف وشرح. فجهده العلمي كبير. وقد قال فيه محمد علي النجار عضو مجمع اللغة العربية بمصر: «إنه كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه والمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث والمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام، ودلالة ذلك ما ألفه وما أخرجه من الكتب»^(١).

ويبدو أن قيمة (نهج البلاغة) من أهم دواعي التحقيق لدى محمد محيي الدين عبد الحميد، وذلك ما لمسناه من طبيعة وصفه للكتاب وللإمام علي (عليه السلام) بقوله: «الكتاب الذي جمع بين دفتيه عيون البلاغة وفنونها، وتبيأت به للناظر فيه أسباب الفصاحة، ودنا منه قطافها، إذ كان من كلام أفصح الخلق - بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) - منطقاً، وأشدهم اقتداراً، وأبرعهم حجة، وأملكهم للغة يديرها كيف شاء، الحكيم الذي تصدر الحكمة عن بيانه، والخطيب الذي يملأ القلب سحر لسانه، العالم الذي تهيأ له من خلاط الرسول وكتابة الوحي والكفاح عن الدين بسيفه ولسانه منذ حادثة سنه ما لم يتهيأ لأحد سواه»^(٢).

وهو وصف يبدو فيه مدى تأثير بلاغة النصوص وفصاحتها في نفس المحقق، ويزاد على ذلك ما رآه المحقق من احتفاء أبيه وعمه بالكتاب؛ اللذين لهما عظيم

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد (مقال)، فتحي عثمان، مجلة التوحيد، مصر، ١١ع، ١٤٢٩ هـ: ٢٧.

(٢) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١/ ب (المقدمة).

التأثير في نفسه، فأحلَّ الكتاب من قلبه المحلَّ الأول، وجعله سميره الذي لا يمل، وأنيسه الذي يخلو إليه إذا عزَّ الأنيس. وانسجاماً مع هذه العناية أتى المحقق بكلام الإمام محمد عبده وكلام الشريف الرضي في مدح الكتاب والثناء عليه^(١). وباعث آخر من بواعث التحقيق يعود إلى خصوصية هذا الشرح من دون غيره فهو يراه أفضل الشروح على اختصاره وقلة حجمه، وهو مشتمل على أكثر ما اشتملت عليه الشروح المطولة من بيان لغة الكتاب ومعاني عباراته^(٢).

وكان من الطبيعي أن يُعرج على قضية نسبة النصوص إلى الإمام (عليه السلام)، فبيّن في بادئ الأمر أن لا وجود للشك عند أحد من أدباء عصره، ولا عند أحد ممن تقدمهم في أن أكثر ما تضمنه النهج هو من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ لأن الكتاب جارٍ على النهج المعروف عن الإمام، موافق للأسلوب الذي يحفظه الأدباء والعلماء من كلامه الموثوق بنسبته إليه، لكن بعض الأدباء يشككون في بعض الكلام مدعين نسبته إلى الرضي، وأنهم في ذلك يترسمون خطوات بعض المتقدمين أمثال ابن خلكان والصفدي، ثم يوجز بعد ذلك أسباب التشكيك في أربعة أمور:

١- التعريض بصحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

٢- السجع والتنميق اللفظي وآثار الصنعة.

٣- دقة الوصف واستفراغ صفات الموصوف.

٤- شبهة علم الغيب^(٣).

(١) ظ: م. ن: ١ / ب - ج (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ١ / ز (المقدمة).

(٣) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / ج - د (المقدمة).

وقبل أن يعلق على هذه الأسباب بيّن موقفه الصريح من قضية نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، فقال: «ولسنا - علم الله - ممن يرى في هذه الأسباب مجتمعة أو منفردة دليلاً أو شبه دليل على ما ذهب إليه أنصار هذه الفكرة، وقد نغالي إذا نحن اعتبرناها شُبَّها تعرض للبحث ويتكلف الباحث ردها»^(١).

وبعد ذلك يعلق على هذه الأسباب، ويبدأ بقضية التعريض بالصحابة التي يميّز فيها بين موقفين؛ الأول هو موقف الإمام عليّ (عليه السلام) من الخليفين أبي بكر وعمر بن الخطاب، وهو موقف - بحسب ما يراه - تميّز بالرفق واللين والهوادة، وهو متجسد بقوله: «إنّ الإمام علياً رضي الله عنه أصيب بموت النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مريبه وابن عمه وأبو زوجته، وهو في الثلاثين من عمره أو يزيد قليلاً، فهو شاب له حدة الشباب وتوثبه ونشاطه وطموحه [...]، فهو إذن محزون، كسير القلب، راغب في الترفيه عن نفسه، محب للاعتراف بمواقفه المعروفة، ولم يكن يبلغ به طموحه إلى الانتفاض على جماعة المسلمين بعد الذي بذل في تأليفها ولم شعثها»^(٢)، وفي هذا الموقف يبدو المحقق مقتنعاً بصدور التعريض من الإمام عليّ (عليه السلام) ويحاول أن يلتمس له تأويلاً من وجهة نظر نفسية، وكأنّ مراده أن يقول: إنّ التعريض قد صدر عن الإمام عليّ بحق الخليفين في لحظة حزن وغضب فأراد أن يخفف عن نفسه بتلك العبارات.

وما يُشكّل حقاً أنّ المحقق قد عدّ التعريض صادراً عن الإمام (عليه السلام) بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة؛ بمعنى أنّه نتاج تلك اللحظات العصيبة التي عاشها

(١) م. ن: ١ / هـ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ١ / هـ (المقدمة).

الإمام (عليه السلام) وكأنه لا يُعبّر عن موقف حقيقي للإمام من الصحابة مادام لم يصدر في جو طبيعي أو في ظروف اعتيادية، ومادام صادرا في مرحلة الشباب المتسمة بالحدة والتوثب والنشاط والطموح، مع أنه لا يوجد من القرائن التاريخية ما يشير إلى صدور التعريض بعد وفاة الرسول (ﷺ) مباشرة، بل بالعكس؛ لأنّ التعريض المقصود - وهو الموجود في الخطبة الشقشقية - يدلّ على صدوره بعد أن آلت إليه الخلافة؛ لأنّه (عليه السلام) كشف عن مواقف الخلفاء الثلاثة قبله، ووصف طبيعة حكم كل واحد منهم، وبيّن مواقف بعض الصحابة الآخرين، ولو كان التعريض قد صدر بعد وفاة الرسول (ﷺ) لكان من المفترض أن يتضمن موقفه (عليه السلام) من أبي بكر وعمر فحسب وكيف اجتمعا على اقتناص الخلافة منه.

والمحقق في الموضوع نفسه يحاول أن يسوّغ موقف الخليفين بأنّ هناك فتنة اقتضت تلك السرعة إذ يقول: «والظاهر أنّ فتنة الخلافة التي ابتلي بها المسلمون والرسول مسجّى على سريره كانت تستوجب هذه السرعة»^(١)، والإمام حينذاك مشغول بتعزية زوجته فاطمة عمّا أصابها، فحدث من سوء التفاهم ما لا بد عنه في مثل هذا الموقف، فهو يجعل موقف الخليفين إنجازا كبيرا أقدا عليه، مع أنه يشير ضمنا إلى أنّ المصاب هو مصاب عليّ وفاطمة (عليه السلام) فحسب، أمّا الخليفان فلم يعنيهما ذلك؛ لأنهما تركا رسول الله (ﷺ) في هذا الموقف وانشغلا بالسلطة وهو لما يدفن بعد.

والموقف الآخر هو موقف الإمام عليّ (عليه السلام) من معاوية وعمرو بن العاص ويصفه المحقق بالشدّة والعنف وفيه يقول: «وقف معاوية من الإمام موقفه

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / هـ (المقدمة).

المشهور، فكانت بينهما مناقشات بالكلام مرة وبالחסام مرة أخرى، وإنَّ السبب الذي يسبغ لأدبائنا أن يعترفوا بقتالهم وصراعهم وتجالدهم في مواقف القتال هو بعينه السبب الذي نستسيغ من أجله أن يكتب لهم داعياً إلى التسليم له مُحتجاً بسابقته ورسوخ قدمه»^(١)، والمحقق هنا لم يلمس تأويلاً لهذا الموقف لأنه ليس موقفاً فرداً بل تردد كثيراً على لسان الإمام (عليه السلام) في مواضع كثيرة من نهج البلاغة؛ لأن معاوية أضّر كثيراً بوحدة المسلمين بفتحه جهات للحروب بين المسلمين أنفسهم، ومع هذا كله يسمّته المحقق (بالترصّي) ولم يمسه بشيء يذكر على نحو التقصير والإدانة سوى أنه قَبِلَ التعريض بحق معاوية وعمرو بن العاص وذلك ما لا يمكن إنكاره.

ويردّ المحقق على شبهة السجع بأن الكتاب ليس كله سجعاً، وما وجد منه مما لم تدع إليه الصنعة، ولا اقتضاه الكلف بالمحسنات، وأكثره مما يأتي عفواً بلا كد خاطر ولا تجشم هول، ومثله في عبارات عصره واقع، ومن عرف أن ابن أبي طالب (عليه السلام) كان حامياً عرين الفصاحة لم يعسر عليه التسليم بصدوره عنه (عليه السلام)^(٢).

أما عن دقة الوصف فيجيب المحقق بقوله: «ومتى كانت دقة التخييل وإجادة الوصف وقفاً على قوم دون قوم؟! أوليس الشعر العربي مملوءاً بدقة الوصف واستكمالها؟ ثم أليس لِقُرَشِيِّ شَهِدَ تنزيل القرآن، وصحب أفصح العرب منذ نعومة أظفاره، وكتب له الوحي، وسمع ما يفجره الله تعالى على لسانه من ينابيع الحكمة، أليس لهذا القرشيِّ ميزة عن سائر الناس؟!»^(٣).

(١) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / و (المقدمة).

(٢) ظ. م. ن: ١ / و (المقدمة).

(٣) م. ن: ١ / و (المقدمة).

أما قضية علم الغيب فيرى المحقق أنّها استتاج القضايا الاجتماعية من مقدماتها وأسبابها، ومثل الإمام عليّ (عليه السلام) في دقة ذهنه وقوة عارضته خليق بالتمكن من هذا الاستتاج^(١).

ولم يفت المحقق أن يبيّن موقف الشيخ محمد عبده من نسبة الكتاب فهو يعتقد أنّ عبده رحمه الله كان مقتنعا بأنّ الكتاب كله للإمام عليّ، وإن لم يصرح بذلك، والدليل على ذلك قول محمد عبده: «وإن مدبر تلك الدولة، وباسل تلك الصولة، هو حامل لوائها الغالب، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»^(٢).

واعتمد المحقق على ثمان نسخ لنهج البلاغة منها نسخ ابن أبي الحديد وابن ميثم البحراني ومحمد عبده وغيرها، ومما يؤخذ عليه أنّه لم يعتمد من بينها مخطوطة واحدة، بمعنى أنه سيعتمد طبعات الآخرين في ضبط النص، وهو ما جرى عليه في التحقيق مع كتب أخر غير نهج البلاغة إذ لا يعنى كثيرا بالنسخ الخطية واستقصائها بل يعتمد على ما سبق من طبعات^(٣)، ولم يعمل أية فهراس؛ لأن منهجه يقوم على ضبط النص ضبطا لا يبقى معه لبس أو اشتباه، وإضاءته بالشروح اللغوية التي تنفي عنه الغموض، ولأنه يرى أنّ التصحيف والتحريف يفسوان في المطبوعات القديمة وأن التوفر على الدقة في تحقيق النص الأصلي للكتاب وإخراجه في ثوب أنيق خير من التطويل بالحواشي التي تثقل كاهل المحقق والقارئ، وأنه لا يريد أن يضيع وقته في ذلك فالأولى أن يصرف وقته

(١) ظ: م. ن: ١/ و (المقدمة).

(٢) نهج البلاغة- وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١/ ط- ي (المقدمة).

(٣) ظ: تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، عبد الله عبد الرحيم عسيلان، نادي المدينة المنورة الأدبي، الرياض، ١٩٩٤: ٩٣.

وجهدته إلى تحقيق كتاب جديد^(١).

وكان عمل المحقق مراجعة هذه النسخ كلها ومعارضة بعضها ببعض، وضبط النص ضبطاً دقيقاً بعد ترجيح ما له ضبطان أو أكثر، ولا يتدخل لتغيير كلام محمد عبده إلا ما تأكد لديه أنه خطأ جرّه عليه طبع الكتاب من غير إشراف^(٢). ومما يُشكّل على القارئ صعوبة تمييز كلام المحقق من كلام الشارح في الهامش لأنّ المحقق لم يميّز كلامه بوصف مغاير، بنوع الخط أو بحجمه أو بغير ذلك، مما اقتضى ممّا أن نقابل هوامش نسخة المحقق مع نسخة سابقة غير محققة من شرح عبده لكي ندرك كلام المحقق محمد محيي الدين، فوجدنا أنه زاد في شرح بعض الألفاظ المشروحة، وشرح ألفاظاً أخر لم يشرحها محمد عبده، وهي شروحات ذات أهمية في مكانها كالذي حصل مع شرح كلام الإمام (عليه السلام) «فلما نهضت بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وقسط آخرون»^(٣) فقال المحقق: «الناكثة: أصحاب الجمل، والمارقة: أصحاب النهروان. والقاسطون - أي الجائرون - أصحاب صفين»^(٤). وهو كلام أراه في محله لأنه أوضح المراد ممن يعينهم الإمام في كلامه. ومنها ما رآه المحقق زيادة توضح قضية ما قد تبدو ملتبسة وهي قول الإمام (عليه السلام) «فيا عجباً!! بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته»^(٥)

(١) ظ: مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: ٧٠.

(٢) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ١ / ز - ح (المقدمة).

(٣) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ٣١ / ١.

(٤) م. ن: ٣١ / ١.

(٥) م. ن: ٢٧ / ١.

فقال المحقق: «رووا أن أبا بكر قال بعد البيعة: (أقيلوني فلست بخيركم) وأنكر الجمهور هذه الرواية عنه، والمعروف عنه (وليتكم ولست بخيركم)»^(١)، وفرق بين أن يطلب أبو بكر إقالته وبين أن يقول: (لست بخيركم). ومن زيادات المحقق ما كان عبارة عن إضافات من شرح ابن أبي الحديد وجدها ذات فائدة للقارئ^(٢).

أما فيما يتعلق بنص الإمام عليّ (عليه السلام) فكانت إضافات المحقق بسيطة لا تتعدى إضافة لفظة في تعبير مثل (قد، لها، فيه، له، التي) وهي ألفاظ لم نجدها ذات تأثير كبير في المعنى سوى زيادة التوضيح^(٣).

وقد ترددت في كلامه عبارة (رضي الله عنه) مع الخلفاء بل حتى مع أبي سفيان ومعاوية^(٤)، ويورد مع لفظة رسول الله مرة عبارة (صلى الله عليه وآله وسلم) ومرة (صلى الله عليه وسلم)^(٥)، ويذكر مع اسم الإمام عليّ بن أبي طالب مرة (عليه السلام) ومرة (رضي الله عنه)^(٦)، ولا يعرف لماذا هذا المزج بين الصيغ، هل هي محاولة إرضاء جمهور الفريقين أو هي مراعاة لقراء الكتاب الشيعة لأنه يعينهم أكثر من غيرهم؟ أو غير ذلك؟ وعلى أية حال لم نجد عليه علامات التعصب وهو يعالج قضية نسبة الكتاب، بل رد على الشبهات بردود علمية ومنطقية على وفق سياقات القول، وبدا موقفه واضحا وصرىحا في تأكيد نسبة النصوص إلى

(١) م. ن: ٢٧/١.

(٢) ظ: م. ن: ٢/٣.

(٣) ظ: م. ن: ٤/٣، ٧، ١١.

(٤) ظ: م. ن: ب وهـ (المقدمة)، ١/ ٢٥ و ٢٩.

(٥) ظ: م. ن: ب ود وهـ ول (المقدمة) و ١/ ١٨ و ٢٤ و ٢٩ و ٣/ ١١.

(٦) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ب وج وهـ (المقدمة).

الإمام عليّ (عليه السلام).

إنَّ جهود المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيق الكتب كانت صدى للإعجاب بتراث العلماء لأنه يقول: «وقد خلق الله في نفسي حب السلف، والتفاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم، والحرص على إذاعة فضلهم، وعظيم منتهم علينا، وعلى من يأتي بعد من الأجيال المتلاحقة»^(١). فليس غريبا أن يتوجه بجهده إلى تحقيق (نهج البلاغة) وهو يعلم قيمة الكتاب ومقدرة أمير المؤمنين (عليه السلام) البلاغية.

مما سبق نعتقد أن الباعث العلمي وأهمية الكتاب هما المحرك الأساس لتحقيق نهج البلاغة، وهو جزء من التوجه الثقافي للمحقق وجزء من التوجه الثقافي للعصر الذي عاشه المحقق (القرن العشرين) وهو عصر ازدهرت فيه حركة إحياء التراث العربي أكثر من أي وقت آخر، والمؤلفات خير شاهد على ذلك.

أما محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) فقد حقق شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، وهو أحد المعنيين بنشر التراث؛ إذ كان مديرا للقسم الأدبي بدار الكتب المصرية، ثم رئيسا للجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وعضو لجنة إحياء التراث في المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالقاهرة، وحقق أكثر من أربعين كتابا أبرزها: تاريخ الطبري، وتاريخ الخلفاء والمزهر في علوم اللغة والافتان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، وكتاب الصناعتين وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، والأمال للمرتضى، والوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني، ومجمع الأمثال للميداني، وديوان امرئ القيس، وديوان النابغة الذبياني^(٢).

(١) مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي: ٧٣.

(٢) ظ: تنمة الأعلام للزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢،

وشرح المعتزلي من أقدم الشروح وأوسعها وأشملها، وهو في عشرين جزءاً، وقد ضمَّ - علاوة على الشرح - موضوعات مختلفة من فنون الأدب والبلاغة والحكمة والتاريخ والعقيدة والأنساب وغير ذلك، فكان موسوعة شاملة تليق بمتغى مختلف القراء والمثقفين.

إنَّ للمحقق محمد أبو الفضل باعاً طويلاً في مجال التحقيق وقد قاده ذلك إلى أن يجعل مقدمته للتحقيق على أربع فقرات، كل فقرة في جانب من جوانب النهج، أفرد الفقرة الأولى لنهج البلاغة وتناول فيها سيرة الإمام علي (عليه السلام)، مبتدئاً بنسبه إلى بني هاشم الذين يرى الجاحظ أنَّ الله قد أكرمهم بأن جعل النبوة فيهم؛ التي هي جماع خصال الخير، وأعلاها وأفضلها، وأجلها وأسناها، وأنهم معروفون بالرأي السديد والعلم والفقہ والتأويل والخطابة، ويفخرون بالفروسية والشجاعة والكرم والسماحة^(١). وعرَّج على قرابة الإمام علي (عليه السلام) من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأدواره الكبرى في الإسلام، وفضائله ومناقبه وما صاحبها من نَفْح إلهي وإلهام قدسي مكنت الإمام من وجوه البيان، وملكته أعنة الكلام، وألهمته أسمى المعاني وأكرمها، وتداول الناس كلامه الذي ظلَّ محفوظاً في الصدور مروياً على الألسنة حتى عصر التدوين الذي شهد محاولات كثيرة من العلماء والأدباء لتدوين كلامه (عليه السلام) في كتب خاصة ودواوين مستقلة، إلا أنَّ أعظم تلك المحاولات كانت مجموع ما اختاره الشريف الرضي في نهج البلاغة^(٢).

٢٠٠٢م: ٢٠٧-٢٠٨، وإتمام الأعلام، نزار أباطة ومحمد رياض المالح، دار الفكر، دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م: ٤٠٠.

(١) ظ: الرسائل السياسية، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الهلال، بيروت: ٤١/١ و ١٠٦/٤.
(٢) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/ ١٠-١٢ (المقدمة).

ويصف محمد أبو الفضل ذيوع النهج وكيف تداوله الناس فيقول: «ومنذ أن صدر هذا الكتاب عن جامعه سار في الناس ذكره، وتألّق نجمه؛ أشأم وأعرق، وأنجد وأتهم، وأعجب به الناس حيث كان، وتدارسوه في كل مكان، لما اشتمل عليه من اللفظ المنتقى، والمعنى المشرق، وما احتواه من جوامع الكلم، ونوابغ الحكم، في أسلوب متساق الأغراض، محكم السبك، يعد في الذروة العليا من النثر العربي الرائع»^(١). ولا ريب أنّ قيمة النصوص هي التي دعت به إلى وصفه بهذه الكلمات وتناول - أيضا - قضية الشك بنسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، واكتفى في هذا المجال بما أورده الشارح المعتزلي في الاستدلال على كون النصوص للإمام علي (عليه السلام)، بأدلة عقلية ومنطقية على طريقة المعتزلة في الحجاج والمناظرة^(٢).

وخصّص الفقرة الثانية من مقدمته للحديث عن شرح المعتزلي للنهج، وبيّن فيها أنّ نهج البلاغة قد حظي بشروح كثيرة من المتقدمين والمتأخرين إلا أنّ شرح المعتزلي وُسِمَ بأنّه أعظم هذه الشروح وأطولها، وأشملها بالعلوم والآداب والمعارف وأملؤها، فيصف طريقة المعتزلي في شرحه وهي تقوم على تقسيم الكلام فصولا، فيشرح كلمات كل فصل شرحا وثيقا مشتملا على الغريب والمعاني وعلم البيان، وإيراد ما يطابقه من النظائر والأشباه نثرا ونظما ثمّ ما يتضمنه من السير والوقائع والأحداث، وما ينطوي عليه هذا الفصل من دقائق علم التوحيد والعدل، وما يستدعي الشرح من ذكر الأنساب والأمثال والنكت ويرصّعه بالمواعظ الزهدية والزواجر الدينية والحكم النفيسة والآداب الخلقية المناسبة لفقره

(١) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ١ / ١٣ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ١ / ١٤-١٥ (المقدمة).

والمشاكلة لدرره^(١).

لذا نرى أنّ خصوصية هذا الشرح عن باقي الشروح باعث آخر من بواعث المحقق (ابو الفضل) لأن يتوجه إلى تحقيقه؛ لأنّه - بحسب ما يقول - قد اشتمل على «عصارة ما في كتب الأدب والنقد والتاريخ والنسب والمغازي والسير والفقهِ والجدل والمناظرة وعلوم الكلام، وخلاصة ما اشتملت عليه الرسائل والمتون والشروح والحواشي والتعليق؛ وطرزه بما اختاره من روائع الخطب ونوابغ الحكم ومصطفى الرسائل، مما نطق به مصاقع الخطباء وبلغاء الكتاب وزعماء القول في الجاهلية والإسلام، ثم وشاه بما انتخله من دواوين الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين والمولدين؛ من فاخر القول وحر الكلام؛ في متنوع فنون الشعر ومذاهبه، ومختلف أغراضه ومراميه»^(٢)، ليخرج الكتاب فريدا موسوعيا ممتعا. وهذه الكلمات المنصفة التي ينطقها أبو الفضل - بشيء من الإعجاب - بحق الشارح المعتزلي تعطي صورة وافية عن مقدار الجهد الذي بذله الشارح، من دون محاباة.

ولعل من مستلزمات التحقيق أن يسלט الضوء على مؤلّف الكتاب، فكانت الفقرة الثالثة من مقدمة التحقيق للحديث عن ابن أبي الحديد وعلمه ومنزلته بين الشعراء والأدباء والخلفاء العباسيين مستشهدا ببعض قصائده ومؤلفاته^(٣).

وفي الفقرة الرابعة الأخيرة تحدّث المحقق عن عمله في التحقيق متضمنا الحديث

(١) ظ: م. ن: ٤٥ / ١ (المقدمة).

(٢) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١ / ١٨ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ٢٧-٢٠ / ١ (المقدمة).

عن النسخ المخطوطة التي اعتمدها في عمله وهي أربع نسخ ذكرا أو صافها، علاوة على رجوعه في تحقيق متن النهج إلى نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية، ورجوعه إلى مصادر أخر رجع إليها المعتزلي، وإلى عدد من دواوين الشعراء. وبين حرصه على ضبط النصوص اللغوية والشعرية ضبطا صحيحا، معلقا على بعض ما يقتضيه الإيضاح تعليقا وسطا في غير إسراف ولا تقصير، وفصل موضوعات النهج ببعض العنوانات الفرعية^(١).

مما سبق نعتقد أن جملة من الأسباب قد تضافرت لكي يحقق محمد أبو الفضل هذا الكتاب وهي - كما بيّنا - قيمة نص الإمام (عليه السلام) في مختلف جوانبه، وكون هذا الشرح من أقدم شروح نهج البلاغة، ولكونه - أيضا - أوسع الشروح وأشملها لفنون الكلام والعلوم؛ فكان مطلبا لمختلف القراء، ولأنّ الشارح رجل من المعتزلة يحكم العقل والمنطق والعلم في شرحه واستدلّاله وتحرّيه الحقيقة، ولو كان الشارح من متطرفي الشيعة أو من متطرفي السُّنة لربما انصرف أبو الفضل عن كتابه، وهناك سبب آخر كبير الأهمية بل نعتده الباعث الأساس في التحقيق وهو رغبة حقيقية في إحياء التراث ونشره. وقد زاد في تحقيقه لشرح نهج البلاغة من قيمة الكتاب المعرفية وأسهم في رواجه وذيوعه؛ لأنه من كبار المحققين العرب ومعروف بعلمه وفضله في هذا الميدان.

أما المحقق صبحي الصالح فقد أوجد نسخة لنهج البلاغة، تنماز عن غيرها بفهارسها العلمية الكثيرة المفيدة للباحثين، إذ ابتكر عشرين فهرسا، للألفاظ الغريبة ولموضوعات نهج البلاغة وللخطب والرسائل والحكم وللآيات القرآنية والأحاديث الشريفة وللأعلام وغير ذلك. وقد انفرد بتأخير شرح المفردات إلى آخر

(١) ظ: م. ن: ٢٨/١ - ٣٠ (المقدمة).

الكتاب. ولا شك أن قيمة الكتاب من أهم بواعث صبحي الصالح على التحقيق، تلك القيمة التي دعت به إلى اختيار الكتاب لتدريسه في كلية الآداب إنموذجا مُثَمِّلا للنشر الفني في صدر الإسلام^(١)، وهو يرى أن «نهج البلاغة - لنفاسته - جدير بأكثر مما أتيح له حتى اليوم من التحقيق والتدقيق» [٢٠٠٠] أما الغاية التي نتصدى لها، والتي يؤنس جميع الأدباء حاجة إليها، فهي ضبط مجموعة النصوص التي اختارها الشريف الرضي من كلام الإمام ضبطا كاملا مستقلا على حدة، ليتلوها القارئ - باحثا فيها أم متبركا بها - وهو آمن مطمئن إلى صحتها في ذاتها، وليجد فيها ألق بها من الفهارس العلمية ما يلبي طلبه، ويشفي غلته، ويغنيه عن الشروح الطوال^(٢).

ويحدد صبحي الصالح غايته من تأخير الفهارس بقوله: «وإنما حملني على إثارة هذا الأسلوب في تحقيق (نهج البلاغة) ما لمستته لدى كثير من القراء من ضيق صدورهم برموز التحقيق أو هوامش التفسير تستغرق في أسفل كل صفحة أكثر مما يستغرقه أعلاها من الأصول أو المتون»^(٣). لذلك عمد إلى تقسيم عمله على قسمين: في القسم الأول يحقق فيه نص الإمام تحقيقا دقيقا وبذلك يلبي رغبة من يريد قراءة النصوص فحسب، وفي القسم الثاني يقوم بفهرسة مفصلة يلبي بها رغبات الباحثين. ويكون من ميزات هذه الطريقة أنه يعين القارئ والباحث على أن يحاول من تلقاء نفسه أن يفهم معنى كل عبارة من السياق الذي وردت فيه،

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من

كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٧ (المقدمة).

(٢) م. ن: ١٩ - ٢٠ (المقدمة).

(٣) م. ن: ٢٠ (المقدمة).

وإذا تعذّر عليه شيء رجع إلى الفهارس^(١).

وقد لاحظ الباحث أركان التميمي في كتابه (صفوة شروح نهج البلاغة) أنّ عمل صبحي الصالح ليس شرحاً في الحقيقة، وإنما هو عمل تنظيمي لشرح الشيخ محمد عبده، ولهذا كانت هوامشه متطابقة حرفياً مع هوامش محمد عبده ولم يشذ عنها إلا في موارد قليلة^(٢). وقد نبّه محيي الدين الخياط - أحد الذين طبعوا نسخة محمد عبده - على أنّ شرح محمد عبده يكاد يكون منقولاً بحرفيته من شرح المعتزلي^(٣). وللحقيقة فإنّ صبحي الصالح لم يدّع أنّ كتابه شرح لنهج البلاغة، وإنما هي نسخة محققة مفهرسة، أما قضية تشابه الهوامش فهو تشابه يردّه صبحي الصالح إلى اعتياده ومحمد عبده على شرح ابن أبي الحديد إذ يقول: «والسر في هذا أنّ كلامنا عوّل على شرح ابن أبي الحديد في مواضع كثيرة، وكان لزاماً علينا أن نعوّل عليه لأنه أفضل الشروح»^(٤). وقد أثنى كثيراً على تحقيق (محمد أبو الفضل إبراهيم) بسبب قضية جوهرية وهي رجوعه إلى نسخ مخطوطة مصورة عن أصولها المحفوظة في مكتبة المتحف البريطاني، ومكتبة الفاتيكان، والمكتبة الظاهرية، وبعض المكتبات الأخرى العامة والخاصة. وهي ميزة يخلو منها تحقيق صبحي الصالح، فهو قد اعتمد في ضبطه النص على ما نطقت الشروح بحسنه

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٠ - ٢١ (المقدمة).

(٢) ظ: صفوة شروح نهج البلاغة (شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح الشيخ محمد عبده، تعليقات الدكتور صبحي الصالح)، أركان التميمي، مؤسسة المعارف للطبوعات، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤: ٨.

(٣) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢١ (المقدمة).

(٤) م. ن: ٢١ (المقدمة).

وصوابه ولم يرجع إلى نسخٍ مخطوطةٍ أو مصورة^(١). ومع ذلك يعتز صبحي الصالح بعمله؛ لأنّه تحقيق لمتن النهج في حين أنّ غرض (محمد أبو الفضل إبراهيم) تحقيق شرح النهج للمعتزلي، وهذا الفارق كان من البواعث على عمله هذا.

ومادام صبحي الصالح قد أقدم على تحقيق كتاب مسبوق إليه فلا بدّ أن يكون لهذا الصنيع ما يسوغه، لذلك عمد إلى الكشف عن قصور وأخطاء وتصحيفات في تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، وفي طبعة محيي الدين الخياط^(٢)، وغرضه من ذلك - بحسب ما نعتقد - إظهار جدوى كبيرة من عمله وإيجاد مسوغ له بتحقيق نسخة جديدة خالية من هذه الأخطاء التي شخّصها في أعمال الآخرين فضلا عمّا وفره لها من فهرس وميزات أخرى.

وفيما يتعلق بقضية نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) فإنّ موقفه بدا متأرجحا بين تأكيد نسبتها إلى الإمام (عليه السلام)، وبين التزام الحياد في ذلك. فتأكيد نسبتها إلى الإمام يتجسد في موضعين؛ الأول: إقراره بأنّها نصوص الإمام اختارها الشريف الرضي^(٣)، والثاني: تخصيص الفهرس التاسع للعبارات الشبيهة باصطلاحات الفلاسفة والمتكلمين، ومراده من ذلك - بحسب ما يرى - أن يجمع بين يدي الدارس ما يحلل به العوامل والأسباب التي أتاحت لمثل عليّ (عليه السلام) في صدر الإسلام أن يطلق بعض هذه الألفاظ الاصطلاحية، سابقا بها نظرات المتكلمين^(٤).

(١) ظ: م. ن: ١٩-٢٠ (المقدمة).

(٢) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٢ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ١٩ (المقدمة).

(٤) ظ: م. ن: ٢٧ (المقدمة).

وهناك قضية ذات أهمية أودّ بيانها وهي أنّ صبحي الصالح قد قدّم لتحقيقه بلمحة عن سيرة الإمام (عليه السلام)، يثني فيها على مواقفه المشرفة في الإسلام زمن الرسول (ﷺ) أو زمن الصحابة وإيثاره مصلحة الإسلام والمسلمين على مصلحته الشخصية ويبين قرابته من الرسول وصفاته الكريمة، مما يعني إقراره بفضائل الإمام (عليه السلام) ومناقبه، ومن ثمّ فلا يستكثر عليه مقدرته البلاغية والأدبية وكثرة المروي عنه، ومنه نصوص نهج البلاغة.

أما موقف الحياد فنجدّه متجسداً في قوله: «ولسنا نريد بهذا أن نوميء إلى وضع الخطب المشتملة على هذه الألفاظ برمتها، ولا إلى الحكم العاجل بصحتها من غير تحقيق ولا أستطيع الآن أن أصرح - لأنني منذ سنوات لا أزال منكبا على هذا الموضوع - إلاّ بأنّ معظم خطب النهج ورسائله ماثلة في عدد من أمهات الكتب التاريخية»^(١).

وقد بدت الحيادية عليه في أكثر من موضع فهو على الرغم من كونه الرجل الثاني في مؤسسة أخواننا السُنّة في لبنان فإنّ ذلك لم يمنعه من قول الحقائق التاريخية فهو يقرّ بأنّ معاوية - ومن دون أن يعقبه بـ(رضي الله عنه) حيثما ورد اسمه - كان يتنهد الفرص في خلافة الإمام عليّ (عليه السلام) لإثارة الاضطرابات في أرجاء البلاد، وقد أدخل على نظام الحكم مبدأ الوراثة الذي ينافي روح الإسلام، وأنّ أصحابه على باطل^(٢). ولعلّ ذلك يعود إلى أنّه كان يمثّل الاعتدال بين أخواننا السُنّة^(٣)، وأحد رجالات الفكر والعلم في العالم الإسلامي، ونائب رئيس المجلس

(١) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٧ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٩-١٠ (المقدمة).

(٣) ظ: لبنان والإرهاب (مقال)، أحمد عبد العزيز، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، بيروت، ع/٣،

الإسلامي الشرعي الأعلى في لبنان، درّس في جامعات لبنان وسورية والعراق والأردن ومصر، وهو عضو المجامع اللغوية العربية، اغتيل في الحرب الأهلية اللبنانية عام (١٩٨٦)^(١).

وتتجسد الحيادية - أيضا - في دعوته في خاتمة مقدمته إلى الوحدة بين المسلمين وبين الطوائف فقد انفصمت بين المسلمين عرى الوحدة وكثرت الفرق وتشعبت الآراء، وقد آن أوان لم الشمل، ولعله قد وجد في كلام الإمام (عليه السلام) في هذا الشأن ما يلائم رغبته فاستشهد بقوله (عليه السلام): «سيهلك فيّ صنفان: محبّ مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق، وخير الناس فيّ النمط الأوسط فالزموه، والزموا السواد الأعظم، فإنّ يد الله مع الجماعة، وإياكم والفرقة»^(٢). وهذه الدعوة من المحقق لا تصدر إلا من رجل معتدل غايته الإصلاح والتوفيق بين المذاهب.

ومن المواضع التي تثير الانتباه في كلام المحقق صبحي الصالح قوله فيما يتصل بسياسة الإمام عليّ: «كان ثاقب الفكر، راجح العقل، بصيرا بمرامي الأمور، وقد أثرت عنه مواقف وأقوال وتصرفات تقوم دليلا على سياسته الحكيمة، وقيادته الرشيدة، لكن مثله العليا تحكّمت في حياته، فحالت دون تقبّله للواقع ورضاه بأنصاف الحلول، بينما تجسّدت تلك الواقعية في خلفه معاوية»^(٣)، فالمرء قد يجد في الكلام مسّا بشخص الإمام (عليه السلام)، ولتوضيح ذلك نقول، إنّ الإمام - كما قال

١٩٨٦: ٨٥.

(١) ظ: إتمام الأعلام للزركلي: ١٩٧.

(٢) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٣١ (المقدمة).

(٣) م. ن: ١١ (المقدمة).

- صاحب مثل عليا، وأية مثل؟ إنها قيم الإسلام ومبادئه الحقّة وما أَرادَه اللهُ للبشرية لصلاحها وهدايتها، هي المثل التي أَرادَ الإمام (عليه السلام) تطبيقها، لكن طبائع النفوس جُبِلت على قيم الجاهلية الأولى، وليس من السهل تغييرها، ولم تكن سنوات عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا سنوات الخلافة الراشدة كافية لذلك، والناس لم يكونوا حالا واحدة، فقد ارتدّ بعضهم، وحاول بعضهم الآخر أن يتخذ الإسلام ستارا لنواياه الدفينة، وعادت نوازع الجاهلية تعمل في خبايا النفوس وتستغل أية فرصة سانحة لتنفيذ مآربها، لذلك كان صعبا على الإمام تطبيق تلك المثل العليا في ذلك المجتمع، ولا سيما أن رجال الجاهلية الأولى بمكرهم ودهائهم ودسائسهم أدركوا قدرة الإمام ورغبته الحقيقية في تغيير حال الناس، وأنه من يهدد مصالحهم وأطماعهم، فعملوا على اختلاق الفتن وتثويرها، ليقفوا حجر عثرة في طريقه، لعلمهم أنه لا يداهن ولا يماري ولا يمنحهم فرصة لتحقيق مآربهم، ولم يكن الإمام (عليه السلام) ممن حمل تلك المثل ووقف يتحين الفرص لتطبيقها، أو ترفع عن الناس في برج عالٍ منتظرا تغيير حال الناس، أو موآتاة الظروف لذلك، بل كان في الميدان يقارع تلك الآفات والمكائد بالكلمة والسلاح، وغير الشيء الكثير، لكن الشر كان مستشريا وازدادت حدته بمرور الأيام.

وليس صحيحا أن يقال: إنه (عليه السلام) لم يكن واقعا فلقد عاش الإمام الواقع كما كان، ولم يكن بمنأى عنه، لكنه كان واقعا مريرا، وأن عدم رضاه بأنصاف الحلول، مبني على علمه أنها لا تحل المشكلة وأنها تخالف تعاليم الإسلام، ومن المؤكد أنها تخلق له مشاكل أحر لا غنى عنها، وربما قيل أنه تخلى عن مبادئ الإسلام لأغراض شخصية، لذلك بقي (عليه السلام) مصرا على موقفه، وقارع الظلم وضحى بكل شيء حتى قضى نجه في محرابه. أما أن تكون الواقعية قد تجسدت في معاوية

فلأنه ما كان يتورع عن فعل أي شيء ليحظى بالسلطة؛ يمكر ويدهن وينافق ويقتل في سبيل السلطة، وقد قالها (عليه السلام): «والله ما معاوية بأدهى مني، ولكنه يغدر ويفجر، ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس، ولكن كل غدره فجرة، وكل فجرة كفره، ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة»^(١)، لذلك كان معاوية واقعياً بنظر المحقق؛ لأنه علم أن عمر ابن العاص الماكر كان يطمع في ولاية مصر فأعطاه إياها، ليكسبه إلى جانبه، ويفعل أي شيء بلا رادع، يبذل المال لمن يريد المال وإلا فالسيف هو الحل، ولا ثالث لهما.

ولا شك أن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه من أقدس الواجبات في التحقيق، وإذا ارتأى المحقق أو الناشر أن يضيف شيئاً أو ينقص آخر يراه ذا جدوى في فهم العبارة في إمكانه أن يضع ذلك بين قوسين، وعلى أن تكون مختصرة^(٢) أمّا غير ذلك ففيه إشكال. وقد شخّص عدد من الباحثين منهم فارس الحسون^(٣) ومحمد حسين الجلالى^(٤) طائفة من مواضع التصحيف والتحريف في نسخة صبحي الصالح، ومن أهم هذه المواضع قول الإمام (عليه السلام) «واعجباؤه! أنكون الخلافة بالصحابة والقرباءة؟»^(٥)، وهو مطابق لصورة النص في نسخة محمد عبده.

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢١١/١٠.

(٢) ظ: مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦: ٢٢٥.

(٣) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه، الشريف الرضي، تحقيق: الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط ١، ١٤١٩ هـ: ٨ (المقدمة).

(٤) ظ: دراسة حول نهج البلاغة: ١١.

(٥) نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله

فإما أن يكون صبحي الصالح قد اعتمد كلياً شرح محمد عبده؛ لأن التشابه بينهما كبير حتى في الهوامش، وقد التفت إلى ذلك الباحث أركان التميمي الذي يرى أنّ عمل صبحي الصالح هو عمل تنظيمي لشرح الشيخ محمد عبده^(١). فيكون بذلك متابعا وناقلا فحسب ولا سيما وهو لم يعتمد في ضبطه نص الإمام أية مخطوطة، أو أن يكون قد انتبه لذلك وتجاوزته؛ لأنّ فيه قضية خلافية، والمشكلة أنه يقرّ باعتماده وعبده على شرح المعتزلي، والنص في شرح المعتزلي بالصورة الآتية: «واعجبا أن تكون الخلافة بالصحابة ولا تكون بالصحابة والقرابة؟»^(٢)، وربما كان هناك خطأ في النقل من شرح المعتزلي وقع فيه الطابعي في نسخة محمد عبده لا عن قصد كأن ينتقل نظره من كلمة (بالصحابة) الأولى إلى كلمة (بالصحابة) الثانية، لذا فإننا - استنادا إلى ما قدّمنا - نرجّح أن يكون صبحي الصالح قد اعتمد نسخة محمد عبده اعتمادا كلياً في ضبط النصوص، وليس من قصده تحريفها.

لقد حرص المحققون جميعهم على بيان أهمية الكتاب وقيّمته، وأرى أنّ ثناءهم على ذلك شيء طبيعي؛ لأنّ الكتاب أولاً يستحق ذلك الثناء كما هو معلوم، وثانياً لأنّه كلما علا شأن الكتاب وطبقت شهرته الآفاق علا شأن المحقق وذاع صيته.

وحكمه ومواعظه: ٥٠٢.

(١) ظ: صفوة شروح نهج البلاغة: ٨.

(٢) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٤٣٠ / ١٨.

المبحث الثاني

أنساق المتن الشارحة

لم يورد المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد نصوصاً في هوامش التحقيق، يوضح فيها نصاً للإمام أو يوجهه أو يأتي بها لأيّ غرض كان، وربما كان ذلك بسبب منهجه في التحقيق، وهو منهج قائم على العناية بضبط النص وإخراجه بصورة سليمة من التصحيف والتحريف، وإزالة الإبهام من النصوص بشرح لغوية بسيطة ومختصرة، على ألاّ تثقل كاهل القارئ، لذلك ضرب صفحاً عن ذكر النصوص، ولأنّ إنجاز تحقيقات أحر وإخراج كتب إلى الوجود أولى من غيره.

ووجدنا زياداته - بتعليق أو توضيح - على شرح محمد عبده قليلة، وفي أغلب الأحيان يكتفي بها، بل يتكئ عليها تماماً من دون أن ينتبه لأيّ خطأ قد يقع فيه محمد عبده، ثقة به واطمئناناً لكلامه. ودليل ذلك أنّ محمد عبده - بحسب ما نعتقد - أخطأ في توضيح (ثالث القوم) في قول الإمام (عليه السلام) في الخطبة الشقشقية «فصغى رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصفه، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضيئه»^(١) إذ عقب عبده على ذلك بقوله متحدثاً عن الإمام (عليه السلام): «يشير

(١) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب: ٣٠ / ١.

إلى عثمان وكان ثالثا بعد انضمام كل من طلحة والزبير وسعد إلى صاحبه»^(١)؛ لأن عثمان في كلام عبده هذا سيكون رابعا لا ثالثا. والمراد من (ثالث القوم) في كلام الإمام (عليه السلام) إما أن يكون ثالث الخلفاء الراشدين^(٢)، بعد أن ذكر الإمام الخليفين الأول والثاني قبل ذلك في الخطبة الشقشقية، أو أن يكون ثالثا باعتبار أن الإمام (عليه السلام) ذكر اثنين من أصحاب الشورى قبل ذلك؛ أولهما سعد بن أبي وقاص الذي صغى لحقه^(٣)، وثانيهما عبد الرحمن بن عوف الذي مال لصدقه عثمان بن عفان. فالمحقق هنا لم يوضح هذا الالتباس، إما أنه تغافل عن ذلك عن قصد، أو أنه تركه اعتمادا على تفسير محمد عبده وهذا ما نرجحه.

يزاد على ذلك أنه يقصد الإيجاز في التعليقات في أعماله إلا في كتب النحو، التي يطيل في شرحها والتعليق عليها، مثل الذي حصل مع شرح ابن عقيل، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وربما كان ذلك بسبب تخصصه في علوم اللغة العربية ونحوها، فكانت كتب النحو أقرب إلى نفسه.

أما المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم فقد أتبع طرائق التحقيق العلمي الصحيح، في بيان مواضع الاختلاف بين النسخ بأن اللفظة ساقطة من نسخة (أ) أو زائدة في نسخة (ب) أو مغايرة عما في المخطوطة كذا أو غير ذلك، أو تخريج آية ورد جزء منها في نص الإمام (عليه السلام) أو في كلام الشارح المعتزلي، أو تخريج حديث أو بيت أو مثل، أو الترجمة لفرقة من الفرق أو لعلم من الأعلام المغمورين كما

(١) م. ن: ٣٠ / ١.

(٢) ظ: تعليقات كاشف الغطاء على شرح محمد عبده لنهج البلاغة (مقال)، مجلة السفينة، طهران،

١٣٨٣ هـ: ١٠١.

(٣) أولهما هو طلحة في (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد: ١ / ٢٥١.

يقتضيه التحقيق، أو شرح مفردة غريبة أو لفظ مبهم^(١).

وفي المواضيع التي يورد فيها نصوصا في الهامش وهي قليلة، نجده يتوخى الحقيقة في الأعم الأغلب، فهو يوثق حديث يوم الغدير من كتاب (الرياض النظرية)^(٢)، ويذكره بنصّه في الهامش من دون تدخل ببيان رأيه في القضية؛ كأن يوافق أو يعارض، مع أنّ الحديث ترتّب عليه اختلاف بين الشيعة والسنة، ومثله حديث رد الشمس للإمام (عليه السلام)، فيورد القصة من كتاب (الأمالي للشيخ المرتضى)^(٣) بلا أدنى تدخل. وكذلك في ذكر سبب كنية الإمام (عليه السلام) بـ (أبي تراب)^(٤)، أو في تخريجه حديث «أول من يدخل من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين»^(٥). فهو يلتزم في هذه المواضيع وغيرها جانب الحياد فيورد النصوص كما هي، سواء أوافقت مذهبه أم لم توافق.

ومن هذه المواضيع قضية (فدك)، فقد أوردها المحقق محمد أبو الفضل كاملة من كتاب (معجم البلدان لياقوت الحموي)، وفيها عبارة «فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم»^(٦)، وهي عبارة

(١) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام): ١/ ٤٤ و ٤٦

٣٦/٢ و ٩/٥ و ١٠ و ١٢ و ١٨ - ٢٠ و ٢٤ و ١٧٦ و ٦/ ٨ و ١٩ و ٢٢ و ٣٢ و ٣٩ و ٢٠٦.

(٢) ظ: م. ن: ١٢/٥.

(٣) ظ: م. ن: ١٢/٥.

(٤) ظ: م. ن: ١/ ٥٢ (المقدمة).

(٥) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١/ ٥٤ (المقدمة).

(٦) معجم البلدان، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥: ٤/ ٢٣٨، وظ: شرح

نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

تشير إلى تخطئة أبي بكر الصديق في عدم منح (فدك) لفاطمة الزهراء وريثة رسول الله، ما دامت هي من ممتلكات الرسول الشخصية وليست لعامة المسلمين، وكان بإمكان المحقق حذف هذه العبارة والاكتفاء ببيان موضعها من دون الإشارة إلى كونها ملكا خاصا، لكنه أثبتنا تحريًا للحقيقة والتزاما لجانب الحياد.

وهو إذ يترجم لولاية عثمان على الأمصار الذين أفسدوا عليه ملكه حرص على بيان قرابتهم من عثمان بن عفان من جهة، ومن جهة ثانية وصف حالهم، فيثبت للوليد بن عقبة بن أبي معيط أخي عثمان لأمه شربه الخمر، ولسعيد بن العاص بن أمية تجبره وغلظته مع الرعية^(١)، وغيرهما، وكان بإمكانه أن يتجاوز هذه الأوصاف ويذكر أنه والي عثمان على اليمن فحسب أو غير ذلك من العبارات.

ومن النصوص التي أتى بها المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم النص الآتي من كتاب (صفين) يقول فيه صاحبه نصر بن مزاحم: «لما قدم شرحبيل على معاوية تلقاه الناس فأعظموه، ودخل على معاوية فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا شرحبيل، إن جرير بن عبد الله يدعوننا إلى بيعه علي، وعلي خير الناس لولا أنه قتل عثمان بن عفان، وقد حبست نفسي عليك، وإنما أنا رجل من أهل الشام، أَرْضَى ما رضوا، وأكره ما كرهوا، فقال شرحبيل: أخرج فانظر، فخرج فلقى هؤلاء النفر الموطئون له، فكلهم يخبره بأن عليا قتل عثمان. فخرج مغضبا إلى معاوية فقال: يا معاوية، أباي الناس إلا أن عليا قتل عثمان، ووالله لئن بايعت لنخرجنك من الشام أو لنقتلنك. قال معاوية: ما كنت لأخالف عليكم، وما أنا إلا رجل من أهل الشام. قال: فرُدَّ هذا الرجل إلى صاحبه إذا قال، فعرف معاوية أن شرحبيل

(١) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

قد نفذت بصيرته في حرب أهل العراق، وأن الشام كله مع شرحبيل»^(١).

ويبدو من أول وهلة أنّ معاوية كان يحتكم إلى أهل الشام ويشاورهم في جميع أموره، ولا يقدم على شيء بدون مشاورتهم، في حين أنّ معاوية قد خبر أهل الشام وعرف ميولهم وهياهم للنتيجة التي يريدونها، وهم يعرفون مسبقاً رفضه لبيعة الإمام علي (عليه السلام) ولا سيما أنه قد رفع قميص عثمان مطالباً بالتأثر له، «وهو وحده يخاطب الأطماع ويشبعها، ويستنفر الأهواء فيرضيها، ملك قادر قاهر، لا يعفّ عن شيء يخدم به هدفه، حتى الغدر نفسه، وحتى سفك الدماء، ونهب الأموال، وانتهاك الحرمات، وسبي النساء المسلمات»^(٢)، وعرفوا جيداً أنه لا يرضى بغير الملك، فأجابوه بما يريد، وهل كان يُبايع لو أشاروا عليه بالبيعة؟، وكذا الأمر مع شرحبيل الذي وجد الأذهان مهياًة للإجابة بما يرضي معاوية، وهل يجرؤ شرحبيل على مخاطبة معاوية بهذه اللهجة وبهذا التهديد لولا أنه يعلم بالنتيجة، ليجيبه معاوية بأنّه ما كان ليخالف أهل الشام وما هو إلا رجل منهم.

ونحن نقول: ربما كان غرض المحقق من إيراد هذا النص بيان أن معاوية لم يصدر عن موقف شخصي وإنما عن موقف أهل الشام، لكي لا يلام معاوية على خروجه على بيعة الخليفة الشرعي، إلاّ أنّه يبقى احتمالاً ولا يمكن الجزم به.

وعلى كل حال تبقى هذه النصوص والتعليقات في الهامش قليلة، ويبقى عمل المؤلف خالصاً له، كما أراده، بلا تدخل من المحقق بتوجيه أو معارضة أو غير ذلك، وتجد النص مستقيماً لا تصحيف ولا تحريف، ولا خلل ولا اضطراب، ولا

(١) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٨٤ / ٢.

(٢) عليّ إمام المتقين، عبد الرحمن الشراقوي، دار القارئ، بيروت، ط ١، ٢٠١٢: ٦٨٤.

يظهر قلم المحقق إلاّ فيما تدعو إليه ضرورة البيان^(١)، وإن تعثر على تعليق أو نص فهو لضرورة تقتضيها استقامة العبارة وسلامتها، أو فهم المرمى والمغزى الذي يريده المؤلف، وهذه دلالة الموضوعية والعلمية.

أما المحقق صبحي الصالح فلقد كانت له رؤية أخرى، نصّ فيها على جعل النص منفرداً معزولاً عن أية شروح أو آية هوامش، لمن يريد أن يقرأ نص الإمام فحسب، إذ إنّ تثبيت الهوامش في كل صفحة يؤدي إلى تناثر النص الواحد على صفحات كثيرة يصعب معها إدراكه، لذلك عمد إلى تأخير الفهارس إلى نهاية الكتاب، وبذلك يكون قد قطع نهائياً فرصة إيراد النصوص الشارحة، ولأنه علاوة على ذلك يميل إلى الإيجاز الشديد في شرح المفردات فكيف له أن يأتي بنصوص طويلة أو قصيرة وقد لمس - كما يقول - ضيق صدور القراء برموز التحقيق أو هوامش التفسير التي تستغرق في أسفل كل صفحة أكثر مما يستغرقه أعلاها من الأصول أو المتون^(٢). يزداد على ذلك أنّه - بسبب موقفه المحايد - ربما عزف عن تقوية نصوص الإمام (عليه السلام)، أو توجيهها بما يتوافق مع هواه أو مذهبه، بل جعل النص أمام القارئ مع شرح لغوي بسيط كاف بإيضاح المدلول وإزالة الغموض، تاركاً له حرية التأويل أو الاعتقاد.

(١) ظ: نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن محمد الجويني (ت ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم

محمود الديب، دار المنهاج، ط ١، ٢٠٠٧: ٣٥٠.

(٢) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٠ (المقدمة).

المبحث الثالث

نسقية اختيار مصادر التحقيق

لجأ المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم في تحقيقه شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد إلى مصادر كثيرة جدا، وقد ذكرها في الجزء الأخير من كتابه، وكثرتها متأتية من سعة الشرح الذي يبلغ عشرين جزءا، فهو ليس شرحا لغويا بسيطا للنصوص فحسب، بل كان شرحا موسوعيا، يستطرد فيه صاحبه بكل ما له علاقة بنصوص الإمام (عليه السلام)؛ فيمن قيلت؟ في الخلفاء الراشدين، وفي الصحابة، في أصحابه، في المنحرفين عنه، بل في أغلب الأعلام الذين عناهم الإمام في كلامه؛ في أصحاب الجمل وأعاونهم وفي أصحاب صفين وفي الخوارج، وغيرهم، وماذا تضمنت من مضامين وموضوعات؟ في التوحيد والعدل وابتداء خلق البشر والملائكة والسماوات والأرض، وفي الزهد والتصوف والعلم الإلهي والصبر والحسد، وفي جميع الأحداث التي شهدتها الإمام (عليه السلام) في حياته، وفي موضوعات بلاغية؛ السجع والمجاز والاستعارة والكنائية، وفي موضوعات أخر يطول المقام لو استعرضنا عنواناتها وحدها، وقد تناول الشارح كل موضوع بفصل مستقل فيطيل فيه كثيرا.

لذلك كان لزاما على المحقق أن يحقق النصوص جميعها ويترجم للأعلام ويشرح عددا من الألفاظ، فتعددت مصادره وتنوعت، وما يعيننا أمام هذه

الكثرة من المصادر، أيها أكثر استعمالاً من غيرها ولماذا؟، وقد ذكر المحقق في مقدمته أهم المصادر التي اعتمدها في التحقيق إذ قال: «وقد اقتضاني أيضاً تحقيق هذا الكتاب الجامع أن أرجع إلى ما أمكنني الاطلاع عليه من الكتب التي رجع إليها المؤلف، كتاريخ الطبري، والأغاني ومقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، والحيوان والبيان والتبيين والعثمانية للجاحظ، والشافي للشريف المرتضى، والمغني للقاضي عبد الجبار، وحلية الأولياء لأبي نعيم، وكتاب صفين للمنقري، والكامل للمبرد، والأوائل لأبي هلال العسكري، ونسب قريش للزبير بن بكار، والمنتظم لابن الجوزي والصحاح للجوهري، وغيرها من كتب الأدب واللغة والتاريخ»^(١).

وإذا ما استثنينا كتاب (الصحاح للجوهري) فإن هذه المصادر التي ذكرها المحقق تكاد تخلو من ذكر المعاجم وقواميس اللغة، وتعليلنا لذلك أن المواد اللغوية والمفردات المبهمة والغامضة قد تكفل بأغلبها الشارح المعتزلي لذلك قلّ توظيفه للمعاجم والقواميس اللغوية. أما لماذا كثرت لديه كتب التاريخ وعلى وجه الخصوص كتب (صفين لنصر بن مزاحم، وتاريخ الطبري، والكامل في التاريخ لابن الأثير، والغارات للثقفى، ومقاتل الطالبين للأصفهاني) أكثر من غيرها، فلأن النسبة الأكبر من نصوص الشرح كانت من كتب التاريخ إذ وصلت إلى (٤٣٪)^(٢) من مجموع النصوص الكلية، وطغى الطابع التاريخي على مساحات واسعة من الشرح، لذلك كان لزاماً على المحقق أن يرجع إلى تلك الكتب لتوثيق تلك النصوص؛ لأنها معنية بتلك الأحداث أكثر من غيرها، ثم إن كثيراً من

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٩/١-٣٠.

(٢) ظ: موارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يجيى رمزي محسن، دار الحوراء، بغداد، ط١،

نصوص الإمام (عليه السلام) تتحدث عن أحداث معركة صفين التي آلت للإمام كثيرا، بسبب تقاعس جنوده (عليه السلام)، في مقابل طاعة أهل الشام لمعاوية، ومن ثم واقعة التحكيم التي وجهت توجيهها أضرّ كثيرا بالمسلمين، فتفرق الناس عن الإمام، وتشتت شملهم بسبب مكر معاوية وعمرو بن العاص. وهناك سبب آخر لإكثار المحقق من اعتماده على تاريخ الطبري وهو تحقيقه لهذا الكتاب إذ يقول «وقد كان عملي في تحقيق تاريخ الطبري وظهور معظم أجزائه، مما حقق كثيرا من نصوصه، إذ كان هذا التاريخ الكبير من أهم مراجع المؤلف ومصادره»^(١).

وبالدرجة الثانية كانت كتب الأدب واللغة هي مصادر المحقق التي اعتمدها في التحقيق، فوجدنا كتب (الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، والكامل في اللغة والأدب للمبرد، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وغيرها)، وهذا يعود إلى أن نسبة النصوص التي اقتبسها الشارح من كتب الأدب بلغت (٣١٪)^(٢) من مجموع نصوص الشرح، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن نصوص الإمام (عليه السلام) قد اختارها الشريف الرضي لقيمتها البلاغية والأدبية قبل أية صفة أخرى، وكتب الأدب هي المعنية بهذا المضمون.

وقد شاع استعمال كتب المغازي والسير والتراجم ومنها كتب (المغازي للواقدي، والاستيعاب في معرفة الأصحاب والدرر في اختصاص المغازي والسير لابن عبد البر) لأن الشرح يتضمن كثيرا من أخبار الغزوات وسير الرجال وتراجمهم.

ونجد المحقق - أيضا - يلجأ إلى بعض المصادر في مواضع محددة من

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٣١ / ١.

(٢) ظ: موارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة: ٣٥٢.

الكتاب، مثل كتاب (الشافي في الإمامة للشريف المرتضى) الذي استعمله المحقق في توثيق ردود الشريف المرتضى على ما أورده القاضي عبد الجبار المعتزلي في دفاعه عن عثمان بن عفان بإزاء الطعون التي وجهت إليه، أو كتب (الكناية والتعريض للثعالبي، وكنيات الجرجاني، وخزانة الأدب، والمثل السائر لابن الأثير) في فصل طويل عقده الشارح للكناية والرمز والتعريض^(١)، أو كتاب (ديوان الحماسة لأبي تمام) في المواضع التي يحصّ فيها الإمام (عليه السلام) أصحابه على الجهاد وبث الحماس فيهم.

وعلى الرغم من أن مصادر المحقق كانت في الأغلب مصادر أخواننا السُنّة فإننا لم نستشعر منه تميزا لتلك الطائفة وهو يقتبس منها، وكأنّ باعته الأساس العلم والمعرفة، وهو أمر ليس بغريب عن رجل عرف بتواضعه الكريم وفضله، توافق معه حرص على نشر التراث وتحقيقه بنهج علمي سليم بعيد عن التعصب، فكانت له أياد بيضاء في المكتبة العربية الإسلامية^(٢).

وهناك قضية أراها ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق باختيار المحقق لمصادره، وهي أنّه محكوم - بشكل كبير وليس مطلقا - بمصادر مؤلف الكتاب، وبنوعية المادة التي يقتبسها، بمعنى أنه سيكون متابعا للمؤلف، وليس مطلق اليد في ذلك، ولا سيما إذا أراد أن يكون موضوعيا في تحقيقه. أما إذا أراد أن ينحرف عن الموضوعية فذلك شيء آخر، كأن يعارض نصوص المؤلف بنصوص آخر من كتب يختارها بمحض هواه، أو يردف نصوص المؤلف بنصوص آخر تعضدها وتقويها،

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٩/٥-٨٣.

(٢) ظ: الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (مقال)، محمد الأرنؤوط، جريدة الأسبوع الأدبي، القاهرة، ع٧٠٥، ٢٠٠٠: ٧.

وعند ذلك سيكون المحقق محكوما بهواه وانتمائه المذهبي في عملية اختيار المصادر. أما المحققان محمد محيي الدين عبد الحميد وصبحي الصالح فلا يذكران المصادر التي اعتمداها في تحقيقيهما ولا حتى المعاجم التي أعانتها في شرح المفردات اللغوية. وهذا لا يعني عدم رجوعهما إلى المصادر في التحقيق، وإنما رغبة في الإيجاز وعدم إثقال الهوامش بالمصادر؛ لأن ضبط النصوص ودقتها هي الغاية الأساس لديهما.

وما رأيناه أن هذا الأمر يكاد يكون ظاهرة عند عدد من المحققين الكبار، ممن يعينهم ضبط النصوص وإزالة الإبهام والغموض بشروح لغوية بسيطة من دون أن يوثق ذلك بمصادر.

الفصل الثاني

نسق الولاء

مدخل

لا شك أن كل تحقيق تقف وراءه غايات وأهداف، قد تكون علمية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، وهي تختلف من محقق لآخر، وقد تلتقي الغايات لدى مجموعة من المحققين فتكون واحدة، وسنحاول في هذا الفصل دراسة أعمال خمسة من المحققين الموالين ممن وجدنا بينهم خطوطاً مشتركة، منها عملان اثنان هما تحقيقان لمتن نهج البلاغة أنجزهما المحقق فارس الحسون والسيد هاشم الميلاني، والثلاثة المتبقية هي تحقیقات لشروح نهج البلاغة: تحقيق عزيز الله العطاردي لكتاب (حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة) للعلامة قطب الدين الكيذري البيهقي، وتحقيق أسعد الطيب لكتاب (معارج نهج البلاغة) لمؤلفه علي بن زيد البيهقي الأنصاري، وتحقيق علي عاشور لكتاب (منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة) لمؤلفه العلامة ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي.

ونود أن نشير هنا إلى أن بعض هذه التحقيقات تخلو من قواعد التحقيق المألوفة فلا تذكر مصادر التحقيق التي اعتمدت في تخريج النصوص والتعريف بالأعلام وشرح الألفاظ المبهمة، ولا تذكر النصوص التي تستدعيها سياقات القول إلا نادراً، وذلك ما سيتبين في موضعه من البحث.

وسوف تكون دراسة هؤلاء المحققين من خلال ثلاثة مباحث هي غاية التحقيق النسقية، وأنساق المتون الشارحة، ونسقية اختيار مصادر التحقيق، وعلى وفق التسلسل الزمني.

المبحث الأول

غاية التحقيق النسقية

حقق عزيز الله العطاردي شرح نهج البلاغة الموسوم بـ(حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة) للعلامة قطب الدين الكيذري البيهقي، وهو من أعلام القرن السادس الهجري. ومن متابعتنا لجهد العطاردي لم نجد يصرح بغايته من تحقيقه، لكننا نلمس من بعض المحاور وبعض العبارات ما يمكن أن يهدينا إلى تلك الغاية. من هذه المحاور عنايته الكبيرة بالنهج فقد أورد في مقدمته طائفة من كلمات العلماء والأدباء التي تبين أهمية الكتاب وقيمه الأدبية والدينية والتاريخية والسياسية والاجتماعية، واحتواءه مختلف الموضوعات التي تخدم البشرية بمختلف جوانبها، وحرص المحقق على ذكر رواة النهج، وعرض الشبهات للرد عليها^(١)، وجانب آخر من جوانب عنايته بالنهج يتمثل بتقديم ترجمة طويلة لحياة الشريف الرضي وتتضمن الثناء على شخصيته وعلو مقامه العلمي والأدبي والاجتماعي، من قبيل حفظه القرآن في سن مبكرة وإجادته الشعر في فنونه مع كثرته، وعفته وعلو همته ورفعة منزلته^(٢)، ترجمة يراد منها تأكيد أن عمل الرضي هو جمع كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، ولا سبيل إلى اتهامه بوضع نهج البلاغة.

(١) ظ: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: ٥-٢٣ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٢٤-٥١ (المقدمة).

فلماذا هذه العناية بالكتاب؟ والجواب هو قناعته بأن النهج أشرف الكتب بعد كلام الله ورسوله وأفضحه وأنفعه وأرفعه، ولكونه كتابا جامعاً للمعارف الإلهية والأسرار النبوية والأحكام الإسلامية والقواعد السياسية، وفيه آداب الحرب، ومواعظ شافية للمتعتبين وآداب للعارفين وترغيب للعابدين وتحذير للمنافقين وتخويف للأمرء والسلاطين، وإرشادهم إلى الحلم وبسط العدل بين المسلمين وغير ذلك^(١).

وعلاوة على ذلك فإن هناك أمرين شكلاً ضغطاً على ذهنية المحقق، الأول هو انعقاد مؤتمر علمي بمناسبة مرور ألف عام على وفاة الشريف الرضي؛ جرى التأكيد فيه على أهمية نهج البلاغة، والثاني شعوره أن هذا الشرح كان كنزاً مخفياً ودراستوراً عن أنظار أهل العلم والأدب ورد ذكره في الفهارس والآثار العلمية، فعزم على تحقيقه وطبعه بصورة جديدة عصرية^(٢). غايته - إذاً - تمثلت بتقديم جهد علمي ملموس يتناسب وقيمة النهج، من خلال عمله في التحقيق، ولا سيما أنه حقق كتابين آخرين هما: التدوين في أخبار قزوين، ومسند الإمام الرضا، وله جهود أخرى في التأليف أهمها مسند الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي يشرح فيه سيرة حياة الإمام وأخباره وفضائله والروايات المسندة عنه، وجوامع الحكم، والدستور في نهج البلاغة، وأمير المؤمنين ونهج البلاغة، والإجابة عن أسئلة معارضي نهج البلاغة. وهذه المؤلفات تشير إلى عنايته بتراث أهل البيت (عليهم السلام)، وبتراث أمير المؤمنين (عليه السلام) على وجه الخصوص، ومنه نهج البلاغة الذي ألف فيه أكثر من كتاب.

(١) ظ: م. ن: ٣-٤ (المقدمة).

(٢) ظ: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: ٥٥-٥٦ (المقدمة).

واعتمد المحقق ثلاث نسخ من كتاب (حدائق الحقائق) وخمس نسخ خطية من (نهج البلاغة)، مع الإفادة من كتاب (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة) لقطب الدين الراوندي، ونسخة (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد المعتزلي، ونسخة الشيخ محمد عبده، ونسخة السيد علي نقوي فيض الإسلام^(١).

وكان في عمله يقابل بين نسخ الكتاب وينبه على مواضع الاختلاف في الهامش، ويشرح الألفاظ الغريبة الواردة في كلام الإمام (عليه السلام) أو في كلام الشارح البيهقي، ويترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب، أو يذكر قصة حرب أو حكاية مثل، وغير ذلك. لكن مما يعاب على عمل المحقق وجود أخطاء لغوية كثيرة لا تليق بكتاب محقق^(٢).

ومن محققي نهج البلاغة فارس الحسون وهو أحد الأدباء الأفاضل ولد في النجف في سنة ١٤٠٠ هـ، وتوجّه إلى مشهد الإمام الرضا (عليه السلام) بصحبة والده وأخيه، ومن ثم انتقل إلى مدينة قم ليدرس في الحوزة الدينية هناك^(٣). فهو إذا ابن المؤسسة الدينية الشيعية، وكان مديراً لمركز الأبحاث العقائدية في المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وله أثر واضح في تأسيس المكتبات الدينية التي من أبرزها مكتبة الروضة الحيدرية، وهو من الناشرين لعلوم أهل البيت وتراثهم، إذ له مؤلفات كثيرة في هذا المجال منها؛ الإمام الكاظم (عليه السلام) عند أهل السنة، والمجازر والتعصبات الطائفية في عهد الشيخ المفيد، والمحقق الطباطبائي وعطاؤه الفكري الخالد، والخصوم وشبهاتهم ضد مذهب أهل البيت (عليهم السلام)، والجامع في

(١) ظ: م. ن: ٥٦ و ٦١ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٢ / ٨٨ و ٨٩ و ١٠٠ و ١١٣ و ٤١٢ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤٢.

(٣) ظ: معجم رجال الفكر والأدب خلال ألف عام، محمد هادي الأميني، دار الأندلس، النجف،

زيارة الإمام الرضا (عليه السلام)، والحج في نهج البلاغة، وغيرها.

أوجد فارس الحسون نسخة جديدة لنهج البلاغة بالاعتماد على أقدم مخطوطتين - كما يقول - وتتضح غايته من مقدمته التي يبين فيها أول الأمر قضيتين: الأولى: إن الكتاب لسيد الفصحاء والبلغاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي تربى منذ نعومة أظفاره في حجر الرسالة. والثاني: إن الكتاب قد وقع تصحيح نصّه وضبطه وشرح ألفاظه بأيد غير أمينة - كما يرى - أمثال محمد عبده ومحيي الدين الخياط وصبحي الصالح، الذين جعلوا عنايتهم بالكتاب من جهة الفصاحة والبلاغة، غاضين أنظارهم عن مسائل كثيرة، ولا سيما المباني التي تختلف مع مذهبهم اختلافا جوهريا، فحاولوا بشتى الطرق تحريفها وتغييرها عن معناها لتتلاءم وما يعتقدونه ويذهبون إليه^(١).

مما يعني أن عائدة الكتاب إلى الإمام (عليه السلام) سبب رئيس من أسباب التحقيق، والسبب الآخر هو كون تحقيقه وضبط نصّه قد جرى من هؤلاء المحققين الذين لم ينصفوا النهج، لذلك كانت رغبته بتحقيق (نهج البلاغة) تحقيقا يتناسب مع شأنه، وتوجيه العناية إلى الجوانب الأخر التي أهملها المحققون، يزداد على ذلك أنه قد وجد تحريفات وأخطاء كثيرة في نسخة صبحي الصالح، شجعه بعض رجال الدين على تصحيحها، بالاعتماد على أقدم المخطوطات.

لكن المحقق فارس الحسون في اتهامه محمد عبده وصبحي الصالح وغيرهما لم يحفظ لهم أيّ جهد يذكر، فكونهم اقتصروا على الفصاحة والبلاغة فربما لأن قيمة الكلام الأدبية والبلاغية هي ما أثار فيهم الرغبة في التحقيق بالدرجة الأولى

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ٣ (المقدمة).

فجعلوا هذا الجانب نصب أعينهم، وليس بالضرورة أن يكون عمل المرء منهم مستوفيا جوانب الكتاب كلها، فيعنى أحدهم باللغة وآخر بالمضمون وآخر بالبيان والبلاغة وآخر بالدين، وآخرون بالفكر السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وغير ذلك، ثم إن الرضي نفسه قد جعل هدفه من جمعه واختياره التقاط الأوضح والأبلغ والجواهر والدرر من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام). فمن الإنصاف أن يقدّر جهدهم، فقد خدموا الكتاب على كل حال في جانب من الجوانب أولا، وأسهموا في سيرورته وذيوعه ثانيا.

أما غضّهم النظر عن المباني التي تختلف مع مذهبهم اختلافا جوهريا، ومحاولتهم تحريف النصوص وتشويهها، فذلك أمر غير مقبول؛ لأنهم محققون وعليهم أن يحافظوا على متن نهج البلاغة من ناحية مبانيه اللغوية في أقل تقدير، أمّا أن يتجنبوا الخوض في المسائل الخلافية التي تتعارض مع توجهاتهم المذهبية على نحو التعليق وإبداء الرأي فربما جاز لهم ذلك.

وتجد الغاية النسقية متجسدة - أيضا - في رغبته بإخراج النهج بصورة يكون مفخرة لمذهبنا وتراثنا الغني الخالد^(١). وقد تحلل عمله هذا التقليل من جهد صبحي الصالح ببيان أن جهده في شرح الألفاظ قد اعتمد فيه كليا شرح محمد عبده، سوى أن محمد عبده قد شرح عدة كلمات في هامش واحد، أما صبحي الصالح فقد أفرد لكل كلمة هامشا على حدة. وحتى في ضبطه للنص قد اعتمده، وفي المواضع التي يخالف فيها محمد عبده كان الحق فيها مع محمد عبده، وإن

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ٦ (المقدمة).

الصالح لم يشير إلى أية مخطوطة اعتمدها في عمله^(١).

ولم يكتف فارس الحسون بذلك بل عمد إلى عقد مقارنة بين طبعته المعتمدة على المخطوط وبين طبعة صبحي الصالح مثبتا الاختلافات التي من أبرزها:

١- ورد في طبعة صبحي الصالح قول الإمام «واعجباه أتكون الخلافة بالصحابة والقراية؟»، في حين أنه في المخطوط «واعجباه أتكون الخلافة بالصحابة ولا تكون بالصحابة والقراية؟».

٢- في طبعة صبحي الصالح «والأمانة نظاما للأمة»، وهي في المخطوط «والإمامة نظاما للأمة»^(٢).

ولا شك أن فارس الحسون محق في اعتقاده بوجود التحريف؛ لأن الفرق بين النصين واضح، فمع النص الأول في نسخة صبحي الصالح لا معنى للتعجب في كلام الإمام ولا فائدة منه أصلا، بل ينتقل المعنى إلى الضد ويصبح هناك إنكار لأن تكون الخلافة بالصحابة والقراية، أما مع صورة النص في المخطوط فيبدو موضع التعجب واضحا؛ لأن مراد الإمام (عليه السلام) أن الخلافة إذا صحّت بالصحابة فهي أكثر صحّة بالصحابة والقراية؛ لأنها تعني اجتماع فضيلتين فيمن يكون خليفة، ومع النص الثاني (الأمانة نظاما للأمة) في نسخة صبحي الصالح، فإن الأمانة وحدها غير كافية لأن تكون نظاما للأمة، في حين أن مراد الإمام (الإمامة) وهو ما موجود في المخطوط. لذا كانت صورة النصين في طبعة الصالح منسجمة مع اعتقادات أخواننا السُنّة.

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ٧ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٨ (المقدمة).

واعتمد المحقق على أمور لعل من أبرزها مقابلة الكتاب على أهم نسخه وشروحه القديمة، وتثبيت الاختلافات بينها، وشرح الكلمات اللغوية الصعبة والتعريف بالمبهمات بالاعتماد على كتب اللغة وشروح نهج البلاغة القديمة، وشرح الأبيات الشعرية والأمثال والحكم التي استشهد بها الإمام، وترجمة الأعلام الواردة، والتعريف بأسماء البلدان والحيوان والنبات^(١).

وهناك أمران آخران لهما غاية واحدة، وهما ذكر أسانيد ومصادر لكلام الإمام (عليه السلام) في النهج، وردّ الشبهات الواردة حول نهج البلاغة كل في محله في أثناء الخطب والرسائل والحكم^(٢). والغاية من وراء ذلك تأكيد نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام).

وعرض بعد ذلك أوصاف النسختين اللتين اعتمدهما المحقق في ضبط النص، وهما: نسخة كتبها فضل الله بن المطهر الحسيني سنة ٤٩٤ هـ، محفوظة في مكتبة نصيري في طهران، ونسخة بخط الحسين بن الحسن المؤدب أتم كتابتها سنة ٤٩٩ هـ، وكتبها من علماء الشيعة المقاربين لعصر الشريف الرضي، وهي محفوظة في مكتبة آية الله المرعشي في مدينة قم برقم (٣٨٢٧). وبين مواضع النقص والاختلاف بين المخطوطتين وبين طبعتي محمد عبده وصبحي الصالح اللتين اعتمدهما أيضا في تصحيح طبعته، وإثبات الأصح والأرجح في النص^(٣).

ومن عمله - أيضا - أنه قدّم لأغلب خطب الإمام (عليه السلام) بعبارات توضّح

(١) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ٤-٥ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٤ - ٥ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ١١ (المقدمة).

مضامين الخطبة ومحتوياتها، من قبيل قوله عن إحدى الخطب: «وفيها حال الناس قبل البعثة وصفة آل النبي ثم صفة قوم آخرين»^(١)، وقوله في الشقشقية: «وتشتمل على الشكوى من أمر الخلافة ثم ترجيح صبره عنها ثم مبايعة الناس له»^(٢). لكنه أحيانا يوجه النصوص توجيهها ينسجم وعقيدته مثل قوله في خطبة أخرى: «يشير فيها إلى ظلم بني أمية»^(٣)، ففيها تشديد على أنها في ظلم هؤلاء لا غيرهم.

والملاحظ أن الحسنون يضبط النص اعتمادا على المخطوطتين من دون أن يشير في الهامش إلى الاختلافات بينهما، ويشرح الألفاظ شرحا موجزا على قدر إفادة المعنى من دون استطراد، ومن دون ذكر المصادر التي يعتمد عليها في الشرح.

إنَّ عمل فارس الحسنون في تحقيق نهج البلاغة هو من ضمن التوجهات الثقافية الدينية في إحياء التراث الديني الشيعي، إذ كان أحد الرموز الدينية المعنوية بهذه القضية، ولا شك أن تحقيق نهج البلاغة هو أحد تجليات هذه العناية بالتراث.

وحقق أسعد الطيّب كتاب (معارج نهج البلاغة) لعلي بن زيد البيهقي الأنصاري ت ٥٦٥ هـ، وهو أحد شروح نهج البلاغة القديمة بل هو أقدم الشروح الموجودة لا يسبقه سوى شرح أحمد بن محمد الوبري الذي لم يصل إلينا بل فقد مع كثير من كتب التراث، لكن وصلت إشارات الشارحين والمحققين إلى وجوده آنذاك، وتبقى من مميزات كتاب المعارج أنه حفظ لنا جملا وعبارات من شرح الوبري، بل إنه اعتمده بشكل كبير إذ نقل منه أكثر من سبعين موردا^(٤).

(١) ظ: م. ن: ٣٣.

(٢) ظ: م. ن: ٣٦.

(٣) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ١٨٧.

(٤) ظ: تاريخ بيهق، علي بن زيد البيهقي (ت ٥٦٥ هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، دار اقرأ، دمشق، ط ١،

وللمحقق جهودٌ أُخر تتعلق بكتب إسلامية منها، كتاب (معجم شواهد التفسير) وتحقيق كتب: (تفسير القرآن العظيم) لابن أبي حاتم الرازي، و(السيرة النبوية) للدماطي، و(طاعة السلطان وإغاثة اللهفان) للمناوي، و(معاني الأخبار في رجال معاني الآثار) للعيني، وترتيب كتاب العين وتصحيحه.

ومن البواعث على تحقيقه كتاب (معارج نهج البلاغة) رغبة السيد عبد العزيز الطباطبائي في إظهار هذا الكتاب؛ تحقيقه ونشره، فطلب من المحقق أسعد الطيب إحياء هذا الكتاب وفي نبرة كلامه - بحسب ما ينقله المحقق - شفقة على ما ينسب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يبقى مخطوطاً أو أن ينشر بصورة غير مرضية^(١)؛ لأن الكتاب قد طبع في مكتبة آية الله المرعشي، بتحقيق: محمد تقي دانش بزوة، وهي طبعة كثيرة الأخطاء خالية من قواعد النشر الحديث، خالية من التخريج وغيره، فلم تقرأ قراءة صحيحة وسقطت منها كلمات وعبارات وأسطر موجودة في المخطوطة، وفيها أوهام في الإعراب وضبط الكلمات وأخطاء حتى في الآيات القرآنية^(٢).

ومنها - أيضاً - أنه شرح ل(نهج البلاغة) الذي هو من أجل الكتب وأعلىها وأبلغها وأسناها وقد بهرت بلاغته البلغاء فوصفوه بأبداع الأوصاف. وهو باعث أساس للمحقق ولعبد العزيز الطباطبائي ولمركز الأبحاث والدراسات الإسلامية في قم، المركز الذي يهدف إلى إحياء التراث الإسلامي الشيعي، وجعل من أولويات أعماله الاستعانة بكلام باب العلم ومولى الموحدين علي بن أبي طالب (عليه السلام). فكان

١٤٢٥ هـ: ٧١ / ١ (مقدمة المحقق).

(١) ظ: معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي ت ٥٦٥ هـ، تحقيق: أسعد الطيب، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، ط ١، ١٤٢٢ هـ: ٧ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ١ / ٨٢-٨٣ (المقدمة).

هذا الكتاب أحد إصدارات هذا المركز.

ولكتاب (معارج نهج البلاغة) مخطوطة واحدة فريدة موجودة في المكتبة الرضوية الكائنة في أبنية ضريح الإمام الرضا (عليه السلام)، وهي نسخة سقيمة الخط، سيئة الضبط، خالية من النقط، عسرة القراءة، كتبها التاج الكرمانى سنة ٧٠٥ هـ، وكان عمل المحقق ضبط النص من خلال قراءة المخطوطة وفك رموزها، ومقابلتها مع مطبوعة مكتبة المرعشي التي مرَّ ذكرها، ومع كتاب (حدائق الحقائق) لقطب الدين الكيذري البيهقي، وتخريج النصوص وشرح الألفاظ الغريبة^(١).

وقد كان ملتزماً بما قرره في المقدمة من ضبطه النص اعتماداً على النسخ التي يقابلها، فوجدناه يثبت كلمة سقطت من إحدى النسخ وهي موجودة في المخطوطة^(٢)، وقد يضيف كلمة من عنده فيقول: «زدها لبيان العبارة والسياق يقتضيها»^(٣)، أو ينبه إلى موضع الزيادة كأن يبيِّن أن اللفظة زيادة هنا من المؤلف ووهم من محقق النسخة المطبوعة^(٤).

وقد يتدخل أحياناً لتصحيح المراد من العبارات ففي قول الإمام (عليه السلام) عن الخلافة «فإنها كانت أثره شحَّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعود إليه يوم القيامة»^(٥)، يقول الشارح البيهقي: «قال الإمام الوبري: كانوا أثره، من الإيثار: أي كانوا مختارين، اختارهم الخلق للإمامة

(١) ظ: م. ن: ١/٨٢-٨٣ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ١/٢٩١.

(٣) معارج نهج البلاغة: ١/٢٦٩.

(٤) ظ: م. ن: ١/٢٧٧.

(٥) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٩/٢٤١.

وسمى عقد الإمامة بالاختيار أثرة، لاتباع بعضهم رأي بعض»^(١)، والمحقق يعقب على ذلك في الهامش بقوله: «بل مراده (عليه السلام) الاختصاص بالشيء - في الخلافة - شحّت عليها نفوس السابقين وسخت عنها نفسه»^(٢). والفرق كبير بين المعنيين؛ لأن الوبري يجعل الكلام خاصاً بالأئمة وكونهم مختارين وهذا أمر مفروغ منه لصفاتهم ومناقبهم وأفعالهم التي لا يُختلف بشأنها، لكن أن يكون المراد هو اختصاصهم بالخلافة يعنى أنها لهم لكن الآخرين قد شحّت نفوسهم بها، وهذا ما أراد المحقق تقريره؛ لأنه ينسجم مع اعتقادات المذهب الشيعي الذي ينتمي إليه.

ومن نافلة القول أنه لم يكن متعصبا بل كان أمينا في عمله ففي عبارة الشارح ورد اسم الحسين بلا تعقيب بلفظة (عليه السلام) وهي موجودة في نسخة (د)، وغير موجودة في المخطوطة ولا في النسخة الأخرى فلم يثبتها في المتن^(٣)، وكذلك لم يثبت لفظه (وآله) في المتن لأنها غير موجودة في المخطوطة مع وجودها في نسخة المحقق الذي سبقه^(٤)، أما في المواضع التي يكون كلامه بعيدا عن نص الإمام أو نص الشارح فهو يورد لفظه (وآله)^(٥)، بمعنى أن الاعتقاد بذلك موجود لديه لكن لا يريد أن يثبت في المتن ما دام غير موجود.

ونجده حياديا في مواضع أخر منها قضية عقيدة الشارح ومذهبه، فكان أصحاب التراجم على فريقين: فريق يذهب إلى تشيعه، وفريق يذهب إلى تسننه،

(١) ظ: معارج نهج البلاغة: ١/٥٧٤.

(٢) ظ: م. ن: ١/٥٧٤.

(٣) ظ: م. ن: ١/٦١٧.

(٤) ظ: م. ن: ١/٥١٢.

(٥) ظ: معارج نهج البلاغة: ١/٥٢٢ و٥٤١.

فكان المحقق حياديا وهو يناقش أدلة كل فريق على حدة، بموضوعية واضحة، فلمن قال بعناية الشارح وأبيه بـ(نهج البلاغة) يردُّ المحقق بأن تلك العناية لم تكن مقتصرة على الشيعة وإنما شملت جمهور المسلمين ومنهم أحمد بن محمد الوبري الحنفي ومحمد عبده ومحمد نائل المرصفي وصبحي الصالح وغيرهم، وأما من قال بوجود عبارة (أمير المؤمنين عليه السلام) وهو تعبير شيعي، فيجب المحقق بأن هذا التعبير موجود عند ابن أبي الحديد المعتزلي وهو مخالف للشيعة في مواضع خلافية كبرى، وموجود عند صبحي الصالح أيضا، وإن مدح الإمام (عليه السلام) موجود في كتب الشيعة والسنة معا^(١) وغير ذلك.

وأما من يقول بتسنن الشارح البيهقي بدلالة مؤلفات الشارح التي لا تظهر تشيعة بل تظهر تسننه واضحا لا لبس فيه فيرى المحقق أن هذا من أرصن الأدلة على ذلك، أما كون أساتذته من أخواننا السنة، فلا يصح ذلك دليلا لأن بعض أساتذته من الشيعة، ويرى المحقق - أيضا - أن حديث الشارح في (تاريخ بيهق) عن أسرته من أقوى الأدلة على ذلك؛ لأن فيه عبارات كثيرة تشير إلى ذلك من قبيل «صحابه رسول الله صلوات الله عليه ورضي عنهم»^(٢)، وقول الشارح في كتاب (معارج نهج البلاغة) «أصلي على محمد المصطفى [...] وعلى أصحابه الصديق والفاروق وذي النورين والمرضى تحيات لا تزجى على شرفها سجوف»^(٣) وغير ذلك من المواضع التي يناقشها المحقق بحيادية وعقلانية ومنطقية واضحة، فيضعف ما يراه ضعيفا، ويسدد ما يراه رصينا بلا تعصب.

ومن جهده العلمي الواضح في التحقيق ما عمله من فهارس في نهاية الكتاب

(١) ظ: م. ن: ١ / ٦٠ - ٦١ (المقدمة).

(٢) تاريخ بيهق: ١١.

(٣) معارج نهج البلاغة: ٩٤ (المقدمة).

للآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والأشعار وأسماء المعصومين من الأنبياء والأئمة، والأعلام والأقوام والأماكن والكتب ومصادر التحقيق. وفيها فائدة علمية كبيرة للباحثين.

ومن هؤلاء المحققين - أيضا - علي عاشور؛ محقق كتاب (منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة) لمؤلفه العلامة ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي. وتبدو غاية التحقيق متجسدة في مطلع مقدمة المحقق، وفيها ينص على قيمة الكتاب، فالباعث لديه أن نهج البلاغة من تصنيف إمام معصوم أولا، وأنه كتاب شمل الآداب والأخلاق وتهذيب النفس، والتاريخ والسير، والاقتصاد، والسياسة، والبلاغة والأدب، وتحدث عن أسرار كتاب الله العزيز ثانيا، وجمع كثيرا من العلوم وأصولها، بأفضل أسلوب وأدق ألفاظ، ببلاغة تفوق بلاغة العرب منذ عصر أمير المؤمنين عليه السلام وحتى هذا العصر ثالثا^(١).

وهناك باعث آخر يرجع إلى خصوصية هذا الشرح من دون غيره؛ لأنه - بحسب ما يراه - من أروع الشروح وأفضلها وأكملها، انماز بكثرة الروايات والأحاديث التي أتى بها والآيات القرآنية من أجل شرح مراد الإمام (عليه السلام)، أو من أجل تأييد كلامه وتبيين مقصده الشريف^(٢)، فكانت هذه العوامل جميعها سببا في أن يقوم المحقق علي عاشور بتحقيق هذا الكتاب.

ومن المؤكد أن وراء هذه الأسباب المعلنة دافعا رئيسا ونسقا حاكما هو الذي دفع المحقق إلى هذا العمل، وهو نسق الولاء لمذهب أهل البيت ولأمير المؤمنين (عليه السلام)، بوصفه أحد أبناء المذهب. وله جهود أخر في هذا الباب تمثلت

(١) ظ: منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة: ٥ / ١ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٦ / ١ (المقدمة).

بكتابين يعالجان قضية الإمامة والولاية لدى المذهب الشيعي وهما، الولاية التكوينية لآل محمد (عليه السلام)، والنص على أمير المؤمنين (عليه السلام).

وبتلخص عمل المحقق علي عاشور بتقويم نص الإمام (عليه السلام) وتخريج الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة وأصولها الموثقة، سواء ما ورد منها في كلام الإمام أو في كلام المصنف. ثم التعليق على بعض المطالب ذي الأهمية، أو لدفع توهم محتمل، ودفع الشبهات التي تثار على مذهب الشيعة^(١).

ومن أوجد نسخة جديدة لنهج البلاغة السيد هاشم الميلاني الذي تتجسد غايته بإصدار نسخة من نهج البلاغة من وجهة نظر شيعية، وتيسير وجود نسخة (بمجلد واحد) يسهل اقتناؤها ومراجعة نصوصها بدلا من مراجعة مجلدات كثيرة تتناثر فيها النصوص في صفحات كثيرة كما يفعل الشراح، وتأكيد نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام)، وذلك بذكر مصادرها وروايتها^(٢)؛ لأن ورودها في هذه المصادر ردّ على من يدعي أنها من وضع الرضي أو غيره.

ومن بواعثه على ذلك رغبته في تقديم عمل يتناسب مع قيمة نهج البلاغة ولا سيما أنه يرى تتابع الدراسات حول نهج البلاغة من أبناء المذهب الشيعي أو من غيرهم، وهو يضع في حسبانته أن عمله هذا من شأنه أن يكسبه شرفا ورفعة وكرامة. لأن النهج يمثل أصلا من أصول التراث الإسلامي والشيعي تحديدا، ولقيمته الأدبية واللغوية والتاريخية^(٣).

(١) ظ: منهاج البراعة- شرح نهج البلاغة: ٦/١ (المقدمة).

(٢) حوار أجراه الباحث مع المحقق بتاريخ: ٦/٤/٢٠١١.

(٣) ظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي، تحقيق: السيد هاشم الميلاني، مكتبة الروضة الحيدرية، النجف الأشرف، ط٣، ٢٠١٠: ٦ (المقدمة).

أما عمل المحقق الميلاني فيتلخص بما يأتي:

- ضبط النص بالاعتماد على أربع نسخ مخطوطة قديمة لنهج البلاغة.
 - شرح الكلمات المبهمة بالاعتماد على كتب اللغة وشروح نهج البلاغة القديمة والتعليق على بعض ما يحتاج إلى توضيح.
 - استخراج مصادر الخطب والكتب وقصار الحكم بحسب الجهد والإمكان^(١).
- ولا شك أن المحقق في ضبطه النص قد اتبع التحقيق العلمي الصحيح الذي يعتمد أول ما يعتمد مقابلة النسخ المخطوطة، وملاحظة التصحيف والتحريف الوارد فيها، وشرح الكلمات الغامضة والتعليق عليها. أما ذكره مصادر النصوص فذلك جزء من رغبته وجهده في تأكيد نسبة النصوص إلى الإمام (عليه السلام).
- واشتملت مقدمة التحقيق على أمور، منها التعريف بالمؤلف الشريف الرضي وذكر ألقابه وأساتذته وشيوخه وتلامذته والرواة عنه ومؤلفاته ومقامه العلمي والأدبي وعقيدته^(٢)، وفيها حرص المحقق على بيان نزاهة الرضي وعفته وبعده عن التعصب وغايته من ذلك الرد على شبهة وضع نصوص النهج من قبله.
- ومنها التعريف بنهج البلاغة والإشارة إلى تدوين كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) قبل الشريف الرضي^(٣)، ومراد المحقق بحسب ما نعتقد بيان أن خطب الإمام (عليه السلام) كثيرة، وقد حفظها الرواة والعلماء والأدباء، وأن عمل الرضي لم يكن وحيداً في بابه بل سبقه ولحقه كثيرون، والباعث هو قيمة الكلام الأدبية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك.

(١) ظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٣٦-٣٧ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٧-١٩ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ٢٠ (المقدمة).

واشتملت المقدمة - أيضا - على قضيتين: الأولى: صحة نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام)، وفيها اكتفى الميلاني بردود ابن أبي الحديد المعتزلي في هذه القضية، والثانية: هل نهج البلاغة من جمع الرضي أو جمع غيره؟ وفيها بين المحقق أن الجامع هو الرضي الذي لم يتصرف في كلام الإمام إلا بالاختصار وانتخاب الكلام البليغ، وتبويبه، واستدل على ذلك بإحالات الرضي في كتبه الأخر على النهج، وإحالات النهج عليها، وبآراء العلماء المتقدمين في ذلك، وعنايتهم بالكتاب شرحا وتعليقا ودراسة من دون غمز في جامعه^(١).

وخصص الميلاني جزءا من مقدمته للرد على بعض الشبهات مبينا أنه لا يدعي قناعته بأن ما في النهج جميعه مقطوع بصحته إلى الإمام (عليه السلام)، وإنما حاله حال الخطب المروية عن الرسول (ﷺ)، بعضها متواتر قطعي الصدور، وبعضها غير متواتر ظني السند لا يحكم عليه بالانتحال والافتعال إلا بعد قيام الدليل، وهذا الرأي يتابع فيه هبة الدين الشهرستاني وينقله عنه^(٢).

وتوقف المحقق الميلاني عند شبهة ذم الصحابة، فبيّن أن في القرآن ذما للمتخلفين عن رسول الله أو للمؤذنين له كالذي ورد في (سورة براءة)، وأن في السنة ما يشير إلى ارتداد بعض الصحابة، وأورد في الهامش حديثا للرسول (ﷺ) ينقله من صحيح البخاري يقول فيه: «أنا فرطكم على الحوض وليرفعن معي رجال منكم ثم ليختلجن دوني فأقول: يا رب أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٣). وأشار الميلاني إلى أن سيرة الصحابة تؤيد وجود النقد والتعريض واللعن أحيانا^(٤).

(١) ظ: م. ن: ٢٥-٢٧ (المقدمة).

(٢) ظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٢٨-٢٩ (المقدمة).

(٣) صحيح البخاري: ٩/٤٦ و ٨/١١٩، وظ: صحيح مسلم: ٧/٦٨.

(٤) ظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٣٠ (المقدمة).

ونودُّ أن نبينَ أنّ تحقيق الميلاني لنهج البلاغة قد جرى بعد تغير الوضع السياسي في العراق، وبإزاء هذا التغيير تهيأت للباحثين على وجه التحديد حرية فكرية وحرية تعبير لم تكن متاحة سابقاً، ومعها تم افتتاح مكتبة الروضة الحيدرية في المرقد العلوي الشريف، وكلف السيد هاشم الميلاني بمهمة أمانة المكتبة مما اقتضى وجوده في المكتبة والعتبة العلوية. فكانت الظروف مهيأة لمن له رغبة في التأليف، يزداد على ذلك أن هناك عوامل أُخر منها، عامل الولاء للمذهب، ثم رجوعه في النسب إلى الأسرة العلوية.

وإذا قيل في المنطق العلمي أن لكل فعل ردة فعل تساويه في القوة وتعاكسه في الاتجاه، فإنَّ جهد المحقق يمكن أن يكون بمثابة جزء من ردة الفعل على التضييق في حرية التعبير التي عانى منها المذهب الشيعي، وحرية ممارسة الطقوس والعبادات، ومنع تداول الكتب الدينية، ومحاربة رجال الدين لأكثر من ثلاثة عقود، مما اقتضى أن تمر سنوات طويلة لم يستطيعوا أن يقدموا فيها شيئاً للمذهب عملاً بمبدأ التقية، هذا كله والمحقق يستشعر أن الكتاب (نهج البلاغة) قد خُدمَ من أبناء الطوائف الأخر أكثر مما خدم من أبناء المذهب، إذ يرى أن لمحمد عبده وصبحي الصالح فضل تعريف أبناء العامة بنهج البلاغة إذ خرقوا الحواجز المذهبية^(١)، فوجد الفرصة مواتية لخدمة المذهب، ولا سيما أن المؤسسات الدينية الشيعية تشهد نشاطاً ملموساً في هذه العقود، وتتلقى دعماً من الحكومات، وتجد تنامياً في حركة التأليف ورواجاً للكتب الدينية، وهو جزء من تنامي الأحزاب الدينية في المنطقة العربية بشكل عام. لذلك جاء تحقيق الميلاني متوافقاً مع هذه التوجهات الثقافية لعصر المحقق، ومع الخلفية الثقافية للمحقق بوصفه رجلاً من رجال الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

(١) حوار الباحث مع المحقق.

ولا بد في هذا المقام من التشديد على أن أغلب جهود المحققين الذين بحثنا عن غاياتهم في التحقيق كانت من ثمار انعقاد مؤتمر بمناسبة مرور ألف عام على وفاة الشريف الرضي في مدينة قم الإيرانية، وقد أولت الأوساط العلمية والأندية الثقافية والأدبية عناية خاصة بنهج البلاغة الذي خلّد اسم الشريف الرضي، وتمّ فيه التشديد على ضرورة تحقيق الكتاب وتقويم نصه وتصحيحه على أقدم مخطوطاته الموثوقة وطبعه طبعة فنية محققة تتلاءم وقدسيته عند الشيعة ومكانته المرموقة في المكتبة العربية والإسلامية، ومستواه الرفيع في النصوص الأدبية^(١). ومن المؤكد أن إنشاء (مؤسسة نهج البلاغة) جزء من هذه التوجهات في نشر الثقافة الإسلامية، إذ أنشئت بتأييد المرجعية الدينية في قم سنة ١٩٩٩، بعد أن استشعروا مجهولية كلام الإمام لدى العالم، فكانت جهود المحققين إحدى تجليات هذه العناية منهم ومن المؤسسة والسلطة، ولا سيما أن بعض الكتب قد صدرت عن هذه المؤسسة. وكل عمل من هذه الأعمال لا يمكن فصله عن الإطار الذي كتب فيه ومن أجله، فهو «مهما أغرق في الفردية، يتوجه إلى الخارج، وإلا فلماذا كتابته وطباعته وتوزيعه وإعادة طباعته»^(٢).

وهناك باعث أساس بتأثير الانتماء والولاء؛ وهو أن الكتاب يمثل أصلاً من أهم أصول التراث الإسلامي ولا سيما لدى المذهب الشيعي، ولأنه - قبل ذلك - كلام إمام المذهب عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، الذي هو أفضل الكلام بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله (ﷺ).

(١) ظ: حول تحقيق نهج البلاغة، مؤسسة آل البيت، مجلة (تراثنا)، مؤسسة آل البيت، قم، ع ٥، س ١،

(٢) في النبوية التركيبية، جمال شحيد، دار ابن رشد، بيروت، ط ١، ١٩٨٢: ٣٨.

المبحث الثاني

أنساق المتون الشارحة

حرص المحقق العطاردي على إيراد جملة من أحاديث الرسول الله (ﷺ) الواردة في فضل الإمام عليّ (عليه السلام) ومنها: (من كنت مولاه فهذا علي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) (١)، و(علي مع الحق والحق مع علي) (٢)، و(أنا المنذر والهادي علي) (٣)؛ لأن هذه الأحاديث تؤكد أحقيّة الإمام (عليه السلام) بالخلافة، وتبيّن فضائله ومناقبه. وفي موضع آخر وهو يترجم للفرزدق يقتنص الفرصة ليذكر قصة قصيدته الميمية في مدح الإمام زين العابدين (عليه السلام)، التي قالها الشاعر في موسم الحج عندما حاول هشام بن الحكم تجاهل شخص الإمام ويذكر عددا من أبياتها (٤)، وكان من الممكن أن يقتصر المحقق على ذكر بعض أخبار الشاعر، اسمه وقبيلته وأبرز أغراضه، كأن يكون منها قضية النقائص مع الشاعر جرير وهي محطة كبيرة من محطات هذا الشاعر، لكن المحقق له غاية من وراء ذلك لعل منها بيان مكانة الأئمة كلما أمكن ذلك.

(١) ظ: حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: ١ / ٢٧٥.

(٢) ظ: م. ن: ١ / ٤٩٥.

(٣) ظ: م. ن: ١ / ٤٩٥.

(٤) ظ: م. ن: ١ / ٦١٠.

وبالمقابل نجد العطاردي في مواضع أُخر يحاول أن يكشف عن مواقف سلبية أو عدائية لعدد من الأعلام مع الإمام (عليه السلام) أو مع أهل بيته، فمع خطبة الإمام (عليه السلام) بعد التحكيم في واقعة صفين يترجم لأبي موسى الأشعري بأخبار تجعله سبياً فيما انتهى إليه التحكيم فيقول: «كان يخذل أهل الكوفة عن حرب الجمل ويأمرهم بوضع السلاح والكف عن القتال فاعتزل عن الكوفة وكان رجلاً مغفلاً وقصته في أمر الحكّمين مع عمرو بن العاص مشهورة»^(١) فقولُه هذا مما يؤيد رفض الإمام أن يكون أبو موسى حكماً من جانبه، لمواقفه الواضحة مع الإمام، لكن إصرار الخوارج عليه هو ما جعله حكماً، ووصفه بالمغفل لأنه وقع صيداً سهلاً أمام مكر عمرو بن العاص ودهائه.

والحال نفسها عندما يترجم لعبد الله بن الزبير فيقول فيه: «كان من المبغضين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وروي أنه بقي أربعين يوماً لا يصلّي على النبي صلى الله عليه وآله في خطبته. فقال: إنّ له أهل بيت سوء إذا ذكرت اشترأبت نفوسهم إليه وفرحوا بذلك فلا أحب أن أقرّ أعينهم بذلك»^(٢). وكذلك عندما ترد أسماء زياد بن أبيه وعبيد الله بن زياد وعقبة بن أبي معيط وابنه الوليد الذين تسلطوا على رقاب الناس في عهد عثمان بن عفان وغيرهم^(٣)، فإنّه يترجم لهم.

ويمكن القول إنّ من أكبر غايات المحققين في إيرادهم النصوص الشارحة تقوية مسار نصوص الإمام عليّ (عليه السلام) بنصوص أُخر، ففي أحد المواضع ذمّ

(١) م. ن: ٢٩٦/١.

(٢) حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة: ٥٨٧/١.

(٣) ظ: م. ن: ١٤١/١ و ٢٩٦ و ٤٣٩/٢.

الإمام (عليه السلام)، ابن العاص في إحدى خطبه فقال: عجباً لابن النابغة! يزعم لأهل الشام أنّ فيّ دعاية، وأني امرؤ تلعبه، أعافس وأمارس! لقد قال باطلاً، ونطق آثماً. أما - وشر القول الكذب - إنه ليقول فيكذب، ويعدّ فيخلف [...] وإنّه لم يبايع معاوية حتى شرط له أن يؤتیه آتية، ويرضخ له على ترك الدين»^(١).

والمحقق يورد في هذا الموضوع ترجمة لعمر وبن العاص يؤكد فيها صفاته الوارد ذكرها في أعلاه وغيرها، وكيف باع دينه لمعاوية بولاية مصر، ويطعن في أكثر من موضع بنسب ابن العاص الذي اختلف في اسم أبيه لأن أمه كانت بغياً^(٢)، مما يقوّي مسار نص الإمام ويجعل ابن العاص مستحقاً لهذا الوصف.

أما المحقق فارس الحسون فلم يأت بنصوص في الهامش لأغراض مختلفة إلا قليلاً وهي لا تكاد تتجاوز عشرة مواضع، منها محاولته توجيه كلام الإمام (عليه السلام): «الله بلاد فلان»^(٣) توجيهها يتناسب مع اعتقاده هو، فرأى أنّ أصل هذا الكلام حكاة الإمام (عليه السلام) عن النابغة لا أن يكون الإمام قد قاله اعتقاداً به؛ لأنه (عليه السلام) يقول: (والله ما قالت ولكنها قولت)، وهو معنى يستند فيه إلى تاريخ دمشق لابن عساكر^(٤)، وقد قيل إنّه في عمر ابن الخطاب، وكأنّ الحسون يريد أن يصرف الكلام عن أن يكون فيه لاشتماله على مدح الخليفة الثاني فقدّم للكلام بعبارة [يريد به بعض أصحابه].

(١) م. ن: ٤٠٠/١.

(٢) ظ: م. ن: ٤٠٠/٢ و١٠٠.

(٣) نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ٤٦٤.

(٤) ظ: تاريخ دمشق، ابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت،

ومنها ما كان غرضه فيه تقوية مسار نص الإمام (عليه السلام): «ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر وأترك فيكم الثقل الأصغر»^(١)، فعقّب عليه بقوله: «الثقل هنا بمعنى النفيس من كل شيء، وفي الحديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: تركت فيكم الثقليين: كتاب الله وعترتي، أي النفيسين»^(٢).

وقد لا تكون تقوية مسار النصوص بنصوص من كتب أُخر بل بتعليقات شارحة من المحقق نفسه، فعن قول الإمام (عليه السلام) «بلى كانت في أيدينا فذك من كل ما أظلمت السماء، فشحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، ونعم الحكم لله»^(٣) فقال: «فذك بالتحريك: قرية لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، وكان صالح أهلها على النصف من نخيلها بعد خيبر، وإجماع الشيعة على أنه كان أعطاها لفاطمة (عليها السلام) قبل وفاته، إلا أن أبا بكر سلبها من يدها غصبا»^(٤).

ومنها ما جاء مع قول الإمام (عليه السلام) مخاطبا معاوية «فإننا كنا نحن وأنتم على ما ذكرت من الألفة والجماعة [...]، وما أسلم مسلمكم إلا كرها»^(٥) فعلق المحقق «كرها: أي من غير رغبة، فإن أبا سفيان إنما أسلم قبل فتح مكة بليدة، خوف القتل، وخشية من جيش النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) البالغ عشرة آلاف ونيّف»^(٦). فأراد المحقق أن ينصّ على شخص أبي سفيان والد معاوية الذي أسلم

(١) نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه: ١٤٩.

(٢) م. ن: ١٤٩.

(٣) م. ن: ٥٥٣.

(٤) م. ن: ٥٥٣.

(٥) م. ن: ٦٠٨.

(٦) ظ: نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله

كارها بعد أن أشار إليه الإمام بلفظة (مسلمكم).

أما المحقق أسعد الطيّب فلم يأت بنصوص من كتب آخر لتقوية سياقات نص الإمام (عليه السلام)، أو يتوقف وقفات طويلة عند بعض المواضع الخلافية يبيّن فيها رأيه، أو يوجّه النصوص بما ينسجم مع توجهاته المذهبية أو اعتقاداته الفكرية. بل اشتملت هوامشه على شرح المفردات اللغوية فحسب.

لكن الحال تختلف مع المحقق علي عاشور الذي كان غرضه من إيراد النصوص في الهامش تقوية مسار النصوص، منها ما جاء في مقام بيان أفضلية الإمام علي (عليه السلام) على باقي الأمة، فقد أورد المحقق أكثر من أربعين حديثاً من مصادر مختلفة^(١)، منها قول الرسول (صلى الله عليه وآله) وقد سئل عن خير الأمة «خيرها وأتقاهما وأفضلها وأقربها إلى الجنة أقربها مني ولا أقرب ولا أتقى إليّ من علي بن أبي طالب»^(٢). وقوله (صلى الله عليه وآله) مخاطباً علياً (عليه السلام): «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٣). وقول ابن عباس «رضي الله عن أبي الحسن كان والله علم الهدى وكهف التقى، خير من آمن واتقى، وأفضل من تقمص وارتدى، وأفصح من تنفس وقراء، فهل يوازيه أحد؟ لم تر عيني مثله ولن ترى»^(٤). وقول المأمون في فضل الإمام (عليه السلام) على الصحابة جميعهم بعد مناظرته

وحكمه ومواعظه: ٦٠٨.

(١) ظ: منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة: ٢/٣١٢ - ٣١٥.

(٢) ينابيع المودة لذوي القربى، الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤ هـ)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة، قم، ط ١، ١٤١٦ هـ: ١/٢٤٧.

(٣) تاريخ دمشق: ٢/٣١، ١٣/١٥١، ٢٠/٣٦٠.

(٤) مروج الذهب: ٢/٨٤.

لإسحاق بن إبراهيم^(١):

عليّ أعظم الثقلين حقا وأفضلهم سوى حق النبي

وغير ذلك من أحاديث كثيرة في هذا المقام بروايات مختلفة ومن كتب الفريقين، أراد منها المحقق تأكيد هذه القضية لمن يقرأ الكتاب ولمن تساوره الشكوك في ذلك.

ووظف المحقق هاشم الميلاني نصوصا مختلفة لغايات محددة منها، النص على بيان قدرة الإمام اللغوية والبلاغية، ففي موضع كلام الإمام (عليه السلام) في خلق الملائكة حرص المحقق على إيراد كلام الفخر الرازي في تفسير (الآية ٣٠) من سورة البقرة إذ يقول: «واعلم أنه ليس بعد كلام الله وكلام رسوله كلام في وصف الملائكة أعلى وأجل من كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام»^(٢). وفي موضع التعليق على كتاب للإمام (عليه السلام) إلى عبد الله بن عباس بعد مقتل محمد بن أبي بكر بمصر يأتي المحقق بتعليق ابن أبي الحديد على هذا الكتاب، إذ يقول فيه: «انظر إلى الفصاحة كيف تعطي هذا الرجل قيادها، وتملكه زمامها، واعجب لهذه الألفاظ المنصوبة يتلو بعضها بعضا كيف تواتيه وتطاوله، سلسلة سهلة، تتدفق من غير تعسف ولا تكلف [...] وأنت وغيرك من الفصحاء إذا شرعوا في كتاب أو خطبة، جاءت القرائن والفواصل تارة مرفوعة، وتارة مجرورة، وتارة منصوبة [...] ولا غرو فيمن كان محمد (صلى الله عليه وآله) مربيه ومخرجه، والعناية الإلهية تمده وترفده أن يكون منه ما

(١) المحاسن والمساوي، إبراهيم البيهقي (ت ٣٢٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦١: ٦٨. وظ: المناظرة في: العقد الفريد: ٣٤٩/٥ - ٣٥٩.

(٢) مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠: ١٧٩/٢، وظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعة الشريف الرضي: ٦٣.

كان^(١) وهناك مواضع أخر يسلك فيها المحقق هذا السبيل^(٢)؛ لأنه يجده مُعبراً عما في نفسه.

ومنها تقوية مسار نصوص الإمام (عليه السلام)، ففي كلام للإمام علي (عليه السلام) يؤكد فيه أن المرء يحشر مع من يجب، أتى المحقق بحديث رواه البخاري «عن رجل جاء إلى رسول الله (ﷺ) فقال: يا رسول الله كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم؟ فقال رسول الله (ﷺ): «المرء مع من أحب»^(٣). وأورد نصاً آخر يرويه البرقي في المحاسن للإمام (عليه السلام) يؤيد كلام النهج يقول فيه (عليه السلام) لمن شاركه في قتال الخوارج: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لقد شهدنا في هذا الموقف أناس لم يخلق الله آباءهم ولا أجدادهم بعد، فقال الرجل: وكيف يشهدنا قوم لم يخلقوا، قال: بلى قوم يكونون في آخر الزمان يشاركوننا في ما نحن فيه ويسلمون لنا، فأولئك شركاؤنا فيما كنا فيه حقاً»^(٤). ومراد المحقق من هذين النصين تقوية مسار النصوص.

وفي موضع التعليق على كتاب للإمام (عليه السلام) إلى عبد الله بن عباس اختلف بشأنه المؤرخون ومنهم ابن أبي الحديد الذي توقف فيه وأشكل عليه لما يراه من تنافر بين قول الإمام وقد رواه كثيرون وبين ما عرف عن ابن عباس من ملازمته

(١) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٥٨-١٥٩، وظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٦٣٥-٦٣٦.

(٢) ظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٦٠٩ و ٧٢٨.

(٣) صحيح البخاري: ٧/١١٣.

(٤) المحاسن: ١/٢٦٢. وظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٩١.

للإمام (عليه السلام)، أورد المحقق نصاً طويلاً للعلامة السيد محمد تقي الحكيم يقول فيه: «والطبيعي أن نقول: إن يده امتدت - لأبي اعتبار - إلى بيت المال، فتجاوزت حدودها المرسومة من قبل الإمام (عليه السلام)، وإن أبا الأسود كتب بذلك إلى إمامه (عليه السلام) والإمام كتب إليه مؤنباً؛ لأن الإمام (عليه السلام) لم يُعوِّد عماله السكوت على هنتامهم، وهم المسؤولون عن حفظ حقوق الناس»^(١). ويستمر الميلاني بنقل النص مع طوله لأن هذا النص يجعل قول الإمام في ابن عباس في مكانه، مادامت مسوغات القول موجودة.

أو يكون غرض الميلاني توجيه النصوص لتلاءم مع اعتقاده المذهبي، ففي قول الإمام (عليه السلام) عن خلق آدم (عليه السلام) «ثم بسط الله سبحانه له في توبته، ولقاه كلمة رحمته، ووعدته المراد إلى جنته، فأهبطه إلى دار البلية، وتناسل الذرية»^(٢)، يقول المحقق: «قد يُتصور أن ظاهر كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) هنا يخالف معتقد الإمامية في عصمة الأنبياء (عليهم السلام) المطلقة - كما ذكر ذلك ابن أبي الحديد في شرحه: ١٠٣/١ وغيره - فجعلوه ذريعة للطعن على عقائد الشيعة. لكن نقول: لم يكن كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) هنا عن آدم (عليه السلام) بأكثر مما ورد في القرآن الكريم، حيث إنه (عليه السلام) اقتبس كلامه منه، وبعدهما أول علماءنا ظاهر النصوص القرآنية المخالفة للعصمة المطلقة بما يوافق مقتضى العقل ومقتضى الحكمة الإلهية، كان تأويل كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) «أولى وأحرى»^(٣). فالمحقق هنا أراد أن يوجه نص الإمام (عليه السلام) توجيهها يكون منسجماً مع معتقده ومعتقد المذهب الشيعي الذي ينتمي إليه المحقق.

(١) عبد الله بن عباس، محمد تقي الحكيم، دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، وظ: نهج البلاغة -

المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٦٤٢.

(٢) نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٦٦.

(٣) نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٦٦.

وفي موضع آخر هو قول الإمام (عليه السلام) في أصحابه عندما أحس بثقلهم عن الجهاد ومخافتهم له في الرأي «اللهمَّ قد مللتهم وملّوني، وسئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً مني»^(١)، حاول المحقق أن يلتمس توجيهها مناسباً للجملة الأخيرة على وجه التحديد، فلم يجد أفضل من تأويل الشيخ المفيد لهذه العبارة بقوله: «إن العرب تصف الإنسان بما يعتقد في نفسه وإن كان اعتقاد ذلك باطلاً، وتذكر أنفسها بما هي على خلافه لاعتقاد المخاطب فيها ذلك، ولما ذكرنا نظائر في القرآن وأشعار العرب والفصحاء. قال الله عز اسمه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾، ولم يكن كذلك بل كان ذليلاً لئيمًا، فوصفه بضد ما هو عليه لاعتقاده ذلك في نفسه، واعتقاد من اعتقد فيه ذلك. وقال حكاية عن موسى (عليه السلام) فيما خاطب به السامري: ﴿وَانظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ ولم يرد إلهه في الحقيقة الذي هو الله عز وجل، وإنما أراد إلهه في اعتقاده. وقال حسان بن ثابت يرد على أبي سفيان في ما هجا به النبي (ﷺ):

أتَهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداء

ولم يكن في النبي (ﷺ) شر ولا كان شريراً حاشاه من ذلك، وإنما أراد حسان بما أورده من لفظ الدعاء في البيت الذي أثبتناه عنه، ما قدمناه من تعلق الصفة باعتقاد المخاطب، أو تقديرها على ما يمكن من اعتقاد الخطأ في ذلك حسب ما شرحناه^(٢)

(١) م. ن: ١١٥.

(٢) المسائل العكبرية، الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، دار المفيد، ط ٢، ١٤١٤ هـ: ٣٥. وظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ١١٥. والآيتان القرآنيتان في: الدخان/ ٤٩ وطه/ من ٩٧، على التوالي، والبيت الشعري في: ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤: ١٨

ومن النصوص المهمة التي حاول المحقق الميلاني توجيهها قول الإمام (عليه السلام): «المرأة شر كلها، وشر ما فيها أنه لا بد منها»^(١)، إذ علق على ذلك بأن هذه الرواية لم تصل إلينا مسندة لنرى رجال السند ونحكم على الرواية بالصحة أو الضعف أو الوضع، وإن الله تعالى لما خلق الإنسان الذكر والأنثى قال ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ فامتدح نفسه بهذه الخلقة، فالمرأة على وفق النص القرآني مكتملة الخلقة، وإن الفلاسفة يؤكّدون أنه من المحال أن يخلق مخلوق شر كله، فلا بد أن يكون كله خير أو يكون خيره أكثر من شره، ولو سلمنا صحة الرواية وأغمضنا جهة ارسالها، فربما تكون ناظرة إلى حالات معينة، فإن بعض النساء فعلمن شراً^(٢).

وتوقف المحقق عند نصوص بعينها وأطال الوقوف والتعليق عليها وغرضه الاحتجاج لرد الشبهات حول نهج البلاغة، منها نص الخطبة الشقشقية، فذكر أنها من أهم دواعي الإنكار، ولولاها لما تعرض أحد للنهج والتشكيك في صحة انتسابه، وبإزاء ذلك حدد المحقق مسألتين دار الخلاف حولهما، الأولى: سند الخطبة وفيها ذكر رواها ومصادرهما، والثانية: ما تضمنته الخطبة من إظهار التظلم من قبل أمير المؤمنين (عليه السلام)، فبيّن أن هذا حق لا شبهة فيه ولا غبار عليه، والتاريخ خير شاهد عليه، ولا سيما ما جرى من أمر السقيفة، والفتن الواقعة بعدها، وإجبار الناس على البيعة، مما أدى إلى المنافرة بين الطرفين، واستدلّ على ذلك بأمور منها، أن فاطمة الزهراء (عليها السلام) ماتت وهي واجدة على الخليفة الأول^(٣)، وتخلف علي (عليه السلام) عن بيعة أبي بكر ستة أشهر، وقوله (عليه السلام) لما أجبر على البيعة: «كنا نرى لنا

(١) نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٧٦٤.

(٢) ظ. م. ن: ٧٦٤.

(٣) ظ: صحيح البخاري: ٤/٤٢، ٨٢، وصحيح مسلم: ٥/١٥٣.

في هذا الأمر نصيباً، فاستبد علينا فوجدنا في أنفسنا»^(١)، وقد استتج المحقق أن الإمام (عليه السلام) لو كان مقراً بفضل أبي بكر وأن الله قد أعطاه هذا المنصب وساقه إليه، لما تأخر عن البيعة ستة أشهر، وإن لفظة الاستبداد في هذا الكلام تدل على ضيق صدره (عليه السلام) مما حدث وعدم رضاه، وإن الذي دعاه للتنازل إنما هو رعاية مصلحة الإسلام. فلا عجب لو هاجت تلك الأحزان وقد سئل عن أمر الخلافة، ليخلص بعد ذلك المحقق إلى أن تظلمه (عليه السلام) قد ثبت بالتواتر المعنوي عند الشيعة والسنة^(٢). أما لماذا توقف هنا؟ فلأن الخطبة محل خلاف كبير لما تضمنته من بيان صريح لموقف أمير المؤمنين (عليه السلام) من قضية الخلافة، ومن الخلفاء الذين سبقوه، فكانت وقفته لإثبات نسبتها إلى الإمام، وإثبات أن محتواها كان منبثقا من رحم الأحداث إبان خلافة الإمام.

ويكون أحيانا غرض المحقق تأكيد قضية العصمة للأئمة، التي يراها عصمة مطلقة ودليلها حكم العقل بوجوبها ولزومها؛ لأن إرسال الأنبياء وتنصيب الأولياء إنما هو لهداية الناس وإيصالهم إلى توحيد الله، فلا يجوز أن يصدر عنهم ما يخالف ذلك، مما ينفر الناس عنهم^(٣). لذلك يرى لزوم عصمة الإمام وتنزهه عما يشينه وينفر عنه الطباع، أما ورود عبارات من قبيل قول الإمام (عليه السلام) مخاطبا ابنه الحسن: «أي بُني إني لما رأيتني قد بلغت سنا، ورأيتني ازداد وهنا، بادرت بوصيتي إليك، وأوردت خصالا منها قبل أن يعجل بي أجلي دون أن أفضي إليك بما في نفسي، أو أن أنقص في رأيي كما نقصت في جسمي، أو يسبقني إليك بعض

(١) ظ: صحيح البخاري: ٨٣/٥، وصحيح مسلم: ١٥٥/٥.

(٢) ظ: نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٧٣-٧٦.

(٣) ظ: م. ن: ٦٦.

غلبات الهوى وفتن الدنيا، فتكون كالصعب النفور»^(١)، فإنه جار مجرى: إياك أعني واسمعي يا جارة، أو من باب الانغماس في الأنوار الإلهية إذ يرى العارف نفسه أقل شيء وأذها في مقابل عظمة الله تعالى، ويستشهد المحقق على ذلك بقول العلامة المرحوم الشيخ محمد علي الاردوبادي الذي نقله السيد حسن القبانجي في كتابه (علي والأسس التربوية) «هذه الفقرات مما تسلب الثقة عن صدورها عن مبدأ الخلافة الكبرى؛ لأن الإمام معصوم عن الخطأ والزلل وعن كل ما يصم مقامه، وينفر عنه القلوب [...] وإن النقص في الرأي من طبيعيات الإنسان متى طعن في السن، لكنه من لوازم الأفراد العاديين لا الإمام الذي شرع سواء في أولياته وأخرياته، فإنه مكلوء عن تسرب النقص إليه في كل الحالات»^(٢)، والسبب في إطالة وقوفه هنا أن العصمة أصل مسلم به من أصول الشيعة الإمامية، تترتب عليه حقائق كثيرة، لذلك رأى واجبا عليه أن يهيب للعضمة سياقات ملائمة، ولأمثال هذه العبارات تأويلات مقبولة منسجمة مع مسلمات المذهب الذي ينتمي إليه.

(١) ظ: م. ن: ٦١٧.

(٢) علي والأسس التربوية، حسن القبانجي، دار الهادي، قم، ط ١، ١٤١٩: ٢٢٩.

المبحث الثالث

نسقية اختيار مصادر التحقيق

لم يذكر المحقق عزيز الله العطاردي في الهامش أية مصادر أو معاجم لجأ إليها في شرح المفردات ولا كتب الرجال التي اعتمدها في ترجمته للأعلام ولا غيرها. لذلك لا نستطيع تبين مصادره. والأمر نفسه حصل مع فارس الحسون، لكن الحسون لم يأت بنصوص شارحة إلا نادرا فلا اعتراض عليه، لكنه لا يُعذَر وهو يُهمَل ذكر المعاجم التي رجع إليها في شرح المفردات.

أما المحقق أسعد الطيّب فقد وجدنا من متابعة مصادره في التحقيق أنه اعتمد كتب المعاجم بشكل كبير جدا، ومنها كتاب (الصحاح) للجوهري الذي تجده في أغلب صفحات الكتاب و(مقاييس اللغة) لأحمد بن فارس وغيرهما^(١)، مما يدل على أن غايته ضبط النص قبل أي شيء آخر.

والمحقق أسعد الطيب - أيضا - اعتمد مصادر الحديث السنّية في تخريج الأحاديث النبوية، ولم يوثق حديثا من كتب الحديث الشيعية مطلقا. وحتى في كتب الفقه والأصول والتاريخ اعتمد كتب أخواننا السنّة ولم يعتمد كتب الشيعة إلا نادرا. وربما كان مراده من ذلك إدانة الآخرين من كتبهم، وليكون ذلك حجة عليهم.

(١) ظ: معارج نهج البلاغة: ١/ ١٧٧ و ١/ ٢٢٨ و ١/ ٢٣٣ و ٢/ ٧٣٣ و ٢/ ٧٥٥.

واعتمد المحقق علي عاشور في عمله كتب الفريقين، ولاسيما في تخريج الأحاديث موضع الاحتجاج والخلاف، التي يترتب عليها نتائج كبرى تخص المذهب، مثل حديث الغدير الذي ترتبط به قضية الخلافة السياسية والدينية. فقد ذكر المحقق لهذا الحديث أكثر من مئة وعشرين مصدرا، عدا أن بعض المصادر يرد فيها الحديث أكثر من مرة، وفي أكثر من موضع^(١).

وفي موضع بيان أفضلية الإمام عليّ (عليه السلام) على باقي الأمة اعتمد المحقق مصادر كثيرة، لكن يلاحظ أنه عمد إلى تخريج الأحاديث الواردة في ذلك من كتب العامة أكثر من كتب الشيعة، من قبيل: فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، والإمامة والسياسة لابن قتيبة، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والمستدرک علی الصحیحین للحاکم النیسابوری، والاستيعاب لابن عبد البر، والكامل في التاريخ لابن الأثير، وكنز العمال للمتقي الهندي^(٢). والسبب في ذلك - بحسب ما نعتقد - هو إفحام الآخرين وإدانتهم من كتبهم.

لكن الطابع العام لاستعمال المصادر لدى المحقق علي عاشور اعتماده كتب الشيعة؛ لأنها أوفى له في التخريج، ولأن مؤلفيها أكثر التصاقا بتراث الإمام وأكثر معرفة به، فيكونون بذلك أكثر توثيقا لأحاديثه ومناقبه، مثل كتاب الغدير للشيخ الأميني، وبحار الأنوار للمجلسي، ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، وغيرها.

أما المحقق هاشم الميلاني فقد اعتمد في تحقيقه مصادر كثيرة، وقد تنوعت بحسب الأغراض والغايات، وقد يكون في توثيقه لكلام الإمام (عليه السلام) محكما

(١) ظ: منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة: ٢/٢٩٩ - ٣٠١.

(٢) ظ: منهاج البراعة - شرح نهج البلاغة: ٢/٣١٢ - ٣١٥.

بإيراد أي مصدر ترد فيه الخطبة أو الرسالة أو الحكمة بغض النظر عن انتهاء المؤلف، وكلما تعددت المصادر وتنوعت كان ذلك أجدى؛ لأن الغاية هي توثيق كلام الإمام وبيان وروده في مصادر أخرى غير النهج، لنفي شبهة الوضع.

أما في مواضع الاحتجاج والنقاش في المسائل الخلافية فإنها كلما كانت المصادر من قبل الآخر (أخواننا السُّنة) كانت أقوى في الحجة وأدحض للشبهة؛ لأن من شأن هذه المصادر أن تكون حجة على الآخر، بأن تدين الآخر من كتبه، والمحقق كان حريصا على ذلك، فكثرت اقتباساته من كتب (الإمامة والسياسة) و(عيون الأخبار) و(الأخبار الطوال) لابن قتيبة، و(العقد الفريد) لابن عبد ربه، و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير، وكتب الصحاح المختلفة. ومن كتب الشيعة اقتبس كثيرا من (الكافي) للكليني، وكتب الشيخ المفيد (الإرشاد، والأمالي، وغيرها)^(١).

وحرص المحقق علي عاشور - أيضا - على اعتماد المصادر القديمة لأنها أقرب إلى عصر الإمام فتدوّن كلامه وتؤرخ أحداثه ويكون احتمال الوضع فيها أقل، من قبيل (وقعة صفين) لنصر بن مزاحم المنقري، و(المعيار والموازنة) لأبي جعفر الإسكافي، و(أنساب الأشراف) للبلاذري، و(الغارات) للثقفى، وتاريخ يعقوبي، و(تاريخ الأمم والملوك) للطبري، و(مروج الذهب) للمسعودي^(٢).

(١) ظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٧٨ و ١٣٩ و ٩٥ و ٩٨ و ١١٨ و ٢٠٩ و ٩٢ و ١١٣ و ٨٥ و ١٢٨ و ٧٥ و ٩١ و ٢١٥ و ٣٤١ و ١٢٣ و ٢١٦ و ٢٥٢ و ٣٢٠ و ٣١٣.

(٢) ظ: نهج البلاغة - المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) لجامعه الشريف الرضي: ٧٨ و ١٠٩ و ١١٨ و ١٢٥ و ١٣٦ و ١٣٩ و ٢٠٩ و ٢٤٦ و ٣٠٥ و ٣١٨ و ٣٢١.

الفصل الثالث

نسق المخالفة

مدخل

ينعقد هذا الفصل لدراسة جهد تحقيقي مغاير لما هو مألوف في التحقيق المعتمد أصلا على تحقيق مخطوطة، أو مقابلة أكثر من مخطوطة بعضها مع بعض، والخروج بنص، يتم ضبطه وشرح مفرداته وبيان مصادره وغير ذلك من أمور التحقيق، إذ إننا في هذا الفصل أمام عمل المحقق صبري إبراهيم السيد، الذي عمد إلى كتب الأدب والتاريخ السابقة لجهد الشريف الرضي والمعاصرة له، يبحث فيها عن نصوص نهج البلاغة الموجودة في متون الطبعات والشروح الأخر، فيثبت ما وجدته منها ويحدد مواضعها من الكتب وإن تعددت المواضع والكتب، ويهمل بقية النص أو النصوص.

وقد أثبت في كتابه من النصوص ما اتفق علماء الشيعة والسنة على صحة نسبه إلى الإمام علي (عليه السلام)، وأهمل ما وجدته في كتب الشيعة وحدها، لمجرد أن مؤلفيها من الشيعة، وترك - أيضا - النصوص التي رويت للإمام (عليه السلام) ولغيره. فتمخض عن هذا العمل نسخة من نهج البلاغة مغايرة للطبعات والشروح الأخر، ولا تكاد تشكل نسبتها نصف الموجود من نصوص النسخ الأخر. وعملنا هو البحث في هذا الجهد عن طبيعة العمل ومسوغاته، في محاولة للكشف عن غاية المحقق، والنسق الحاكم الذي يقف وراءه.

المبحث الأول

غاية التحقيق النسقية

أوجد صبري إبراهيم السيد نسخة لنهج البلاغة - كما يصفها - محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي (عليه السلام) من خطب ورسائل وحكم، وقد قدّم لهذه النسخة عبد السلام محمد هارون بمقدمة بيّن فيها أنّ نهج البلاغة يعدّ في طليعة أمهات كتب الأدب العربي، وقد لحق بالكتاب من شكوك بصدد جامع النهج ومدى صحة نسبة هذا المجموع من الخطب والرسائل والحكم إلى الإمام علي (عليه السلام)^(١). أراد من هذه المقدمة أن يبيّن مقدار الجهد الذي بذله صبري إبراهيم في التحقق من هاتين القضيتين واخراج هذه النسخة المحققة.

أما المحقق صبري إبراهيم فبيّن في مقدمته للتحقيق ما خلفه الصحابة من أقوال خالدة تتضمن الحُصّ على فضائل الإسلام الحنيف، وتنير سبل الهداية والرشاد امام معاصريهم، ومن بينها ما حظيت به مآثورات الإمام علي (عليه السلام) من جهود كبيرة لتدوينها وشرحها وبيان معانيها^(٢).

(١) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم، تحقيق وتوثيق: د. صبري إبراهيم السيد، دار الثقافة، الدوحة، قطر: ٥ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٩-١٠ (المقدمة).

وقد حرص على ذكر أمور تسوّغ عمله في تحقيق نهج البلاغة وهي:

١- اقتصار جهود العلماء والأدباء على شرح النصوص وبيان غريبها.

٢- إنّ النهج قد تداولته أيد كثيرة.

٣- تكرار بعض الألفاظ والمعاني واختلاف روايات كلام الإمام علي (عليه السلام)

بزيادة أو نقص، سهوا أو قصدا.

٤- تعرض الكتاب إلى كثير من النقد والتجريح وقد مرت أربعة قرون حتى

تم تدوين النصوص^(١).

ولعل غاية التحقيق المعلنة تتجلى في هذه الأمور التي أراد منها النص على افتقار هذه الجهود إلى جهد تحقيقي، والتشديد على أهمية تحقيق الكتاب وتوثيق نصوصه، تحقيقا علميا دقيقا، يعوّل على اعتماد الروايات التاريخية الموثوقة، ودراسة الأساليب اللغوية الواردة. ويتضمن ذلك الكشف عن أسباب الشك في نسبة النصوص الواردة، والتمييز بين ما ثبتت صحته نسبته للإمام علي وما لم تثبت^(٢).

وقد عقد المحقق تمهيدا تناول فيه في بادئ الأمر قضية مؤلف نهج البلاغة وبين شيوع نسبة التأليف إلى الشريف الرضي، وشكوك بعض العلماء المتقدمين والمتأخرين في نسبته إلى الشريف المرتضى، ذكرا بعض أقوال المشككين، ثم الدلائل التي تثبت أنّ نهج البلاغة من جمع الشريف الرضي^(٣).

(١) ظ: م. ن: ٩-١٠ (المقدمة).

(٢) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١٠ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ١٣-١٩ (المقدمة).

ونقل المحقق صبري بعض أقوال المشككين في نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام) وأسباب الشك عند القدماء والمحدثين^(١).

ولا نذكر تلك المواضع هنا؛ لأننا عرضناها في الفصل الأول من الباب الأول لكننا لمسنا مخالفته وتحامله على نهج البلاغة في أكثر من موضع هي:

١- محاولته إثبات التناقض بين موقفين للإمام (عليه السلام) في نهج البلاغة: موقف يتجلى فيه النبل وكرم الخلق، وموقف فيه عصبية شديدة، ولا سيما مع عمرو بن العاص^(٢).

٢- بهدف انكار صدور التعريض من الإمام علي بحق الصحابة، حاول جاهدا إثبات أنه (عليه السلام) قد أحسن الرفقة والصحبة والمشورة للخلفاء الراشدين، وحتى أنه لم يخذل عثمان في محنته ودافع عنه إذ تركه معاوية نفسه^(٣).

٣- تعليقه سبب الوضع - وكأنه صار حقيقة لديه - بأن اشتداد التشيع لعلي أعمى شيعته عن حق السلف الصالح، فقالوا فيهم ما لا يقبله عقل ولا يؤيده تاريخ^(٤).

٤- اتهامه الرضي بعدم عنايته بتمييز الصحيح من الزائف^(٥)، مع أن الرضي موضع ثقة العلماء والأدباء، وقد ترك أوراقا فارغة لما قد فاته في أثناء جمع

(١) ظ: م. ن: ٢٠-٢٨ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٢٠-٢١ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ٢١-٢٢ (المقدمة).

(٤) ظ: نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٢ (المقدمة).

(٥) ظ: ن: ٢٣ (المقدمة).

النصوص «فلو كان الرضي مختلقا لا محققا ما ترك تلك الأوراق الفاضلة، ولزاد ولم يعتذر من اختلاف الرواية»^(١).

٥- ادعاؤه أن السجع والتنميق مما طرأ على العربية بعد العصر الجاهلي وصدر الإسلام^(٢)، والواقع أنه موجود في خطب الجاهلية، وخير شاهد على ذلك خطبة قس بن ساعدة، بل كان السجع يطغى على طائفة من الفنون الثرية^(٣)، لكنه ازدهر في العصر العباسي أكثر.

٦- عدم قبوله أن تنتهي طائفة من العلوم إلى علي بن أبي طالب وذريته^(٤)، مستشهدا برأي ساخر لأحمد أمين يرى فيه أن العقول كلها كأنها أجذبت وأصيبت بالعقم، إلا علي بن أبي طالب وذريته^(٥).

٧- يقول: إن اتباع الإمام علي (عليه السلام) يرون أنه يعلم كل شيء سيكون إلى يوم الدين وتعليله بأن المراد من ذلك اثبات الوصية له بالخلافة بعد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)^(٦). وهذا أمر مبالغ فيه لا يمكن أن يقوله رجل مؤمن بوجود الله وبانحصار الغيب به تعالى، إلا ما شاء الله أن يخص به الأنبياء والأولياء الصالحين من علمه، وتلك

(١) تاريخ الأدب العربي في العصر الإسلامي، السباعي بيومي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢: ٤٠٠.

(٢) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٣ (المقدمة).

(٣) ظ: تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام: ٤٣٢ و ٤٥٣.

(٤) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٥ (المقدمة).

(٥) ظ: فجر الإسلام: ٣٢٣- ٣٢٤.

(٦) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٥- ٢٦ و ٧٨ (المقدمة).

حالات قليلة ومحدودة، لا ترقى إلى ما يدعيه المحقق.

٨- استبعاده طول عهد الإمام إلى مالك الأشتر، واعتقاده أنه قد صنع على احتذاء عهد طاهر بن الحسين لابنه عبد الله، وليس بالضرورة أن يكون من وضع الرضي وإنما من وضع أحد الشيعة وأثبتته الرضي للإمام، بمعنى أنه لا يثق بصدوره عن الإمام علي^(١).

٩- اعتقاده أن بعض الشيعة يكذبون على الله تعالى ويخوضون في آياته، فلا ريب إن خاضوا في خطب علي^(٢).

١٠- رفضه أن يكون النبي (ﷺ) قد وصّى لعلي (عليه السلام) بالخلافة، وقد استدلل على رفضه باستخلاف الرسول (ﷺ) لأبي بكر في الصلاة^(٣).

١١- وصفه للشارح المعتزلي بالتشيع والتعصب^(٤)، في محاولة لتسوية المواقف المنصفة التي قالها الشارح بحق الإمام علي (عليه السلام)، وقد بيّنا فيما سبق عدم صحة تعصبه، لمخالفته الشيعة في أهم المسائل التي يعتقدون بها، ومنها قضية الوصية وقضية العصمة^(٥).

١٢- رفضه حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وأنه حديث مكذوب يهون من كيان النبوة وشأنها، ويجعل لعلي مكان الصدارة في الرأي والتوجيه، وكأن النبي

(١) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٦-٢٧ (المقدمة).

(٢) ظ: م. ن: ٦٧ (المقدمة).

(٣) ظ: م. ن: ٦٧ (المقدمة).

(٤) ظ: م. ن: ٧٨ (المقدمة).

(٥) تنظر: (نتائج الباب الأول) من الأطروحة.

ليس هو القدوة الحسنة^(١)، ولعل المحقق قد غالى كثيرا بذلك، فالحديث موجود في مصادر قديمة كثيرة من السُّنة والشيعية^(٢). وأما تهوين كيان النبوة وما يليه من كلام، فلا صحة له ولا أحد يعتقد به من الشيعة، وإنما أراد به المحقق تهويل الأمر وبيان عظم خطره على الإسلام وتشويه صورة الشيعة لدى المسلمين عامة.

١٣. احتجاجه بتكرار النصوص وبيان مواضع التشابه بينها^(٣). والواقع أن الرضي لو لم ينبه على ذلك لصح احتجاج المحقق، فقد قال الرضي: «وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد، والمعنى المكرر، والعذر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافا شديدا، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعا غير وضعه الأول، إما بزيادة مختارة، أو بلفظ أحسن عبارة، فتقتضي الحال أن يعاد استظهار الاختيار، وغيره على عقائل الكلام. وربما بعد العهد أيضا بما اختير أولا، فأعيد بعضه سهوا ونسيانا، لا قصدا واعتمادا»^(٤)، فقد سوَّغ الشريف الرضي ذلك التكرار وبيّن موجباته ولا حجة عليه.

(١) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٧٨ (المقدمة).

(٢) على سبيل المثال لا الحصر، ظ: المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٢٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط ٢، ١٩٨٣: ١١ / ٦٥، والفاضل، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٤٢١هـ: ٣ / ١، والمستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري: ٣ / ١٣٧-١٣٨، ومناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رض)، علي بن محمد أبو الحسن الواسطي المالكي ابن المغازلي (ت ٤٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء، ط ١، ٢٠٠٢: ١ / ١٣٥ و ١٣٩.

(٣) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٧٨-٧٩ (المقدمة).

(٤) ظ: شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

في هذه المواضع وغيرها بدأ المحقق صبري مخالفاً لنسبة كثير من نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، وكان يورد أقوال المشككين ويزيد عليها ويعلق عليها. وبعد ذلك أخذ يذكر حجج العلماء والباحثين في رد الشبهات^(١).

وقد حدد المحقق صبري عمله في الكتاب بقوله: «وها أنذا أحاول استكشاف ما في بطون الكتب الأدبية والتاريخية من نصوص أوردتها صاحب النهج، ملتزماً في ذلك باعتماد أقوال من سبقوا الشريف الرضي، أو عاصروه، واستبعاد من جاءوا بعده أو لم يعاصروه وذلك لنفي شبهة اطلاعهم على ما في النهج من نصوص، ونقلهم عنه»^(٢).

ولقد بدت رغبة المحقق في نفي كثير من نصوص النهج عن الإمام علي (عليه السلام) في أكثر من موضع. ولعل مما كان يغيبه أكثر من غيره أن يصدر الدفاع من رجال من غير الشيعة؛ لأنه إن صدر من رجل شيعي فربما أنطقه بذلك ولاؤه المذهبي، لكن المؤلم لديه أن يصدر من رجل من أبناء المذهب السني يسوّغ فيه كلام الإمام علي تسويغاً يجعل التعريض في سياقاته التاريخية والمنطقية. فحاول أن يرد عليه، مثلما حدث في قوله: «إذا كان البعض [كذا] يرى أنه لا غرابة في أن يقول عليّ في معاوية مثل ما قاله، وهو الذي حاربه بالسيف، فإن هذه النظرة وإن كانت تتفق وحاله مع معاوية وعمرو بن العاص فإنها لا تتفق أبداً مع سائر الصحابة،

السلام: ١ / ٥٣ (المقدمة).

(١) ظ: نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٨-٦٥ (المقدمة).

(٢) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٥ (المقدمة).

وخاصة أبا بكر وعمر»^(١).

وفي هذا الكلام يقصدُ محمدًا محيي الدين عبد الحميد الذي جعل أقوال الإمام علي (عليه السلام) في الصحابة أمرا طبيعيا ما دام بينه وبينهم مناظرات واختلافات وحروب أحيانا ولا سيما مع المتأخرين منهم، فأراد المحقق صبري أن يقول: إن جاز ذلك فإنما يجوز على معاوية فحسب؛ لأنه حاربه بالسيف، ولا يجوز على أبي بكر وعمر، والواقع أن محمد محيي الدين قد ميّز بين موقفين متباينين للإمام في نهج البلاغة: موقف مع الخليفين أبي بكر وعمر بن الخطاب، وكان تعريضا ممزوجا بالرفق واللين والهوادة، وموقف آخر مع معاوية وعمرو بن العاص، وكان تعريضا شديدا عنيفا^(٢). ويبدو أن المحقق صبري قد تقبّل صدور التعريض بحق معاوية وعمرو بن العاص وربما حتى مع عثمان بن عفان؛ لأنه يعلم ضمنا أن وصف الإمام علي (عليه السلام) لهم كان معلوما لدى الجميع ولا سبيل لإنكاره، لكنه أنكر التعريض بأبي بكر وعمر، وحاول بيان مواقف الإمام علي (عليه السلام) الإيجابية منها وأنه مدحهما.

ونحن نقول إن كلا الموقفين - التعريض والمدح - مقبولان، ولا تناقض بينهما، إذ لكل مقام مقال، وللتعريض مقام استدعاه، فذكره (عليه السلام) أمام خواصه، وقال: «تلك شقشقة هدرت ثم قرّت»^(٣).

وللمدح مقام آخر يستدعيه، والصحابي - أي صحابي - إنسان يصيب

(١) ٥٠٢: ٦٥ (المقدمة).

(٢) نهج البلاغة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: هـ - و (المقدمة).

(٣) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٦٨/١.

ويخطئ، ولا أحد منزه عن الخطأ، وقد قال يزيد بن محمد المهلبى^(١):
ومن ذا الذي تُرَضَى سجاياه كُلُّها كفى المرء نبلا أن تعدَّ معاييه
لذا تبقى قضية أفضلية الصحابي على الآخر نسبية. والعالم من عدت هفواته،
وأحصيت سقطاته.

ومن المواضيع الأخر التي يحاول فيها أن يحتج على ما موجود في نهج البلاغة
من نصوص، سؤاله «لماذا لا نجد مثل هذه الخطب إلا في كتب الشيعة والمتأخرين
منهم، ولا نجد لها ذكرا في كتب السنة؟»^(٢).

ولنا أن نقول إن أبناء كل مذهب معنيون بتراثهم في المحل الأول، فهل يريد
صبري أن يعنى أحد أبناء المذهب السني بتراث الإمام علي (عليه السلام) ويتركوا تراث
أبي بكر وعمر، وعلى الرغم من أن ذلك ليس بمستنكر فقد خُدم تراث الإمام من
أمثال محمد عبده ومحمد محيي الدين ومحمد أبو الفضل إبراهيم وصبحي الصالح
وغيرهم، وذلك يعود إلى أن مناقب الإمام وفضائله قد تجاوزت حدود المذاهب،
فإن ذلك لا يمثل الحالة السائدة، فالوضع الطبيعي أن يجمع الشيعة تراث الإمام
ويدونوه، وهم من يُضمّنون كلامه في كتبهم التاريخية والأدبية. وإن كتب أخواننا
السنة لا تخلو من كلام الإمام، لكن ليس من المعقول أن تضم تلك الكتب كلام
الإمام الموجود في النهج جميعه.

(١) يزيد المهلبى - حياته وما تبقى من شعره، يونس أحمد السامرائي، المجمع العلمي العراقي، بغداد،
١٩٨١م: ٥٥٩، وخزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقوب،
دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤: ٢٠٠٤ / ١: ٤٥٦.

(٢) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم
الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٧ (المقدمة).

ويدي المحقق صبري تعجبه من وجود هذا الكم من كلام الإمام عليّ (عليه السلام) بينما لا يرى مثل هذا لأحد من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان^(١). وكأنّه يريد أن يجعل الخلفاء بمنزلة واحدة في الفصاحة والبلاغة والعدل والحزم والشجاعة والكرم والمروءة، متناسيا امتياز الإمام عليّ (عليه السلام) بفصاحته وبلاغته حتى شاع ذلك على لسان ألد أعدائه معاوية فقال: «والله ما سنّ الفصاحة لقريش غيره»^(٢)، وافتراقه (عليه السلام) بكثرة مناسبات القول، إذ شهد عصره ما لم تشهده العصور السياسية قبله من صراعات على السلطة وثورات وفتن، وظهور الأحزاب السياسية التي باتت تناظر بالكلمة وتقرع الحجّة بالحجّة، يزداد على ذلك الفارق الزمني منذ وفاة الرسول (ﷺ) إلى وفاة كل خليفة إذ الكفّة تميل إلى جانب الإمام عليّ (عليه السلام). لذا لا جدوى لتعجبه من كثرة المروي للإمام عليّ (عليه السلام) من كلام، فليست الفصاحة والبلاغة أموال أو غنائم يجري تقاسمها بين المسلمين بالتساوي بلا تمييز بينهم.

وفي إطار عملية التوثيق يذكر المحقق أنّ عددا كبيرا من الخطب المنسوبة إلى الإمام عليّ (عليه السلام) ليست له، وإنما لغيره وقد بدا له أنّ أكثرها للأئمة من ذرية الإمام عليّ (عليه السلام)، ولعلنا نرجح أن تكون هذه الخطب قد جرت على ألسنتهم على سبيل التمثيل والتضمين من دون أن يشيروا إلى عائديتها، وهم ينهجون نهجه، ويقتفون أثره في المجالات كلها، فلا ريب إن اقتبسوا من كلامه (عليه السلام)، فرويت لهم (عليه السلام) وعدت من مآثوراتهم. ولعل هذا الأمر يكون أكثر قبولا مع الحكّم؛ لأن الحكمة بطبيعتها قصيرة، سهلة الحفظ والتداول؛ لأنها ضالة المؤمن، ينشدها

(١) نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٧ (المقدمة).

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٦٧/١ (المقدمة).

ويطلبها أينما حلّ، لذلك عندما تستدعيها المناسبة يجري تضمينها في الكلام من دون ذكر صاحبها الفعلي ومن دون أن ينسبها المتكلم له، لكثرة التمثيل بها وكثرة سيورتها على ألسن الناس.

وقد وجدنا المحقق صبري يمارس بعض أنواع التلفيق في عمله فهو يقول مثلاً متحدثاً عن الإمام عليّ: «ونسبوا إليه الخطبة رقم (٣٢) المنسوبة لمعاوية في البيان والتبيين»^(١)، وقد تغافل عن تعقيب الجاحظ نفسه بعد رواية هذه الخطبة إذ قال: «وفي هذه الخطبة ضروب من العجب: منها أن الكلام لا يشبه السبب الذي من أجله دعاهم معاوية، ومنها أن هذا المذهب في تصنيف الناس، وفي الإخبار عما هم عليه من القهر والإذلال، ومن التقية والخوف أشبه بكلام عليّ رضي الله عنه ومعانيه وحاله منه بحال معاوية، ومنها أنّا لم نجد معاوية في حال من الحالات يسلك في كلامه مسلك الزهّاد ولا يذهب مذاهب العبّاد. وإنما نكتب لكم ونخبر بما سمعناه، والله أعلم بأصحاب الأخبار، وبكثير منهم»^(٢)، فالجاحظ يرجح أنّها للإمام عليّ (عليه السلام) لهذه الأسباب، وهو تحليل عقلي وأسلوب تركه المحقق صبري ولم يشر إليه إطلاقاً. وغرضه على الأرجح نفي نسبة الخطبة إلى الإمام عليّ (عليه السلام).

وفي موضع آخر ينقل نسبة إحدى الخطب إلى الإمام الحسن (عليه السلام)^(٣)، وهو فيه يعتمد كتاب (مصادر نهج البلاغة لعبد الله نعمة) ويتجاهل ترجيح عبد الله

(١) نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٨ (المقدمة).

(٢) البيان والتبيين: ٤٠ / ٢.

(٣) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٨ (المقدمة).

نعمة أن يكون الإمام الحسن مستشهدا بكلام أبيه (عليه السلام)^(١). ويقول المحقق أيضا: «ونسبوا إليه الخطبة رقم (١٥٢) في حين روى الصدوق في كتابه التوحيد ص ٤١ كلاما شبيها بهذا، ونسبه للإمام الرضا»^(٢)، وهو هنا يعتمد أيضا على عبد الله نعمة في ذلك، لكنه لا ينقل منه بأمانة بل يتلاعب بالنص لأن عبد الله نعمة يقول: «أورد الصدوق ما هو شبيه بالفصل الأول من هذه الخطبة من كتاب للإمام الرضا (عليه السلام)»^(٣)، والفرق واضح لأن عبد الله نعمة حدد الشبه بجزء من الخطبة وليس بالخطبة جميعها.

وقال المحقق أيضا: «ونسبوا إليه الخطبة رقم (١٧٩) التي رواها المقدسي طاهر بن المطهر (ت بعد ٣٥٥هـ)، ونسبها إلى الإمام الباقر أو الصادق»^(٤)، وعبد الله نعمة يقول: إن المقدسي رواه بصورة مختصرة إلى الإمام الباقر أو الصادق، يزداد على ذلك أن نعمة قد ذكر تسعة مواضع لهذا الكلام، ثمانية منها ترويها للإمام علي (عليه السلام)، ورواية واحدة فقط منها هي رواية المقدسي تجعله - وبصورة مختصرة - لأحد الإمامين^(٥)، والمحقق صبري يترك هذه الروايات جميعها ويتمسك برواية المقدسي لا لشيء سوى أنها تلتقي وغايتها في نفي أكبر قدر ممكن من النصوص عن الإمام علي (عليه السلام).

(١) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٦٨.

(٢) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٩ (المقدمة).

(٣) مصادر نهج البلاغة: ٢٠١.

(٤) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٩ (المقدمة).

(٥) ظ: مصادر نهج البلاغة: ٢٠٩.

وأحيانا يقطع بأشياء غير مفروغ منها، إذ جزم بأن الحكمة رقم (٢٤٠) هي للنبي (ﷺ)^(١) ونصها «الحجر الغصيب في الدار رهن على خرابها»^(٢)، مع أن الشريف الرضي التماسا للدقة والحذر تركها بلا جزم فقال: «ويروى هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا عجب أن يشبهه الكلامان؛ لأن مستقاهما من قليب، ومفروغهما من ذنوب»^(٣)، فالمحقق صبري يجعلها حديثا للنبي جازما بذلك، وبلا دليل، لغرض استبعاد نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام). وهذا أمر يطرّد في النصوص جميعها التي تروى للإمام (عليه السلام) ولغيره، إذ إنه بمجرد أن يجد نسبتها في بعض الكتب لغير الإمام ينفيها عن الإمام تماما، وكان من الممكن في أقلّ تقدير أن يُيقىها متأرجحة بين الاثنين من دون أن يقطع بذلك ما دام غير متوثق من صحة النسبة. وهذا ما فعله الجاحظ^(٤) والشريف الرضي^(٥) وعبد الله نعمة^(٦)، لكنه لكي ينفي أكبر قدر ممكن من النصوص عن الإمام (عليه السلام) عمد إلى ذلك.

ولا بد لنا من تأكيد حقيقة وهي أن تحديد هذه المواضع لم يكن من جهده الخاص في البحث والتحقيق، وإنما اعتمد فيها جهد عبد الله نعمة في كتابه (مصادر نهج البلاغة) والهادي كاشف الغطاء في كتابه (مدارك نهج البلاغة)، أو من إشارات

(١) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبتها للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٧٤ (المقدمة).

(٢) نهج البلاغة - وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ٥١١.

(٣) م. ن: ٥١١.

(٤) ظ: البيان والتبيين: ٤٠ / ٢.

(٥) ظ: شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٨٨ / ٢٠.

(٦) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٦٨ و ٢٠١ و ٢٠٩.

الشريف الرضي نفسه، وأنه كان يقطع العبارات التي تخدم غايته ويتجاهل ما يتعارض معها.

وانسجاما مع هذه المواقف والغايات ورغبة منه في تخطئة الشيعة وإبراز النقص أو العيب فيهم يقول: «إنَّ موقف هؤلاء الشيعة من الجاحظ ليثير العجب حقا، فمرة يشيدون بعلمه ويوثقون روايته ونقله، ومرة يسقطون كل هذا ويصفونه بالوهم والخطأ في الرواية باعتبار البعد الزمني، كل هذا حسب أهوائهم وأغراضهم»^(١)، والكلام يعني به على وجه التحديد عبد الله نعمة، ويحدد له هذين الموضوعين في كتابه (مصادر نهج البلاغة) ويحكم بتناقض الكاتب فيهما، وبعد مراجعتنا لهذين الموضوعين لم نجد ذلك التناقض المزعوم، الذي يجعله مثيرا لتعجبه؛ لأن الجاحظ في الموضوع الأول ينقل خطبة مروية لمعاوية ويرجحها للإمام عليّ (عليه السلام) بقرينة الموضوع والأسلوب ونهج الكاتب في الحياة - وقد مرّ ذكر تعليق الجاحظ قبل صفحتين - لذلك يثق عبد الله نعمة بموقفه هنا^(٢)، والجاحظ في هذا الموضوع محل ثقة الشريف الرضي أيضا^(٣).

أما في الموضوع الثاني فإن عبد الله نعمة ينقل قول الشارح المعتزلي: «واعلم أنّ هذه الخطبة ذكرها شيخنا أبو عثمان الجاحظ في كتاب البيان والتبيين، ورواها القطري بن الفجاءة، والناس يروونها لأمر المؤمنين عليه السلام، وقد رأيتها في كتاب (المونق) لأبي عبيد الله المرزباني مروية لأمر المؤمنين عليه السلام،

(١) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٧٧ (المقدمة).

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٥٥.

(٣) شرح نهج البلاغة - الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٧٥ / ٢.

وهي بكلام أمير المؤمنين أشبهه، وليس ببعيد عندي أن يكون قطري قد خطب بها بعد أن أخذها عن بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، فإن الخوارج كانوا أصحابه وأنصاره، وقد لقي قطري أكثرهم^(١)، والشارح يؤكد كونها لأمر المؤمنين (عليه السلام) بلحاظ مشابقتها لكلام الإمام (عليه السلام)، ورؤيته لها في كتاب (المونق) للمرزباني. وابن أبي الحديد موضع ثقة وكلامه حجة؛ لأنه رجل معتزلي يحكم عقله ومنطقه في ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عبد الله نعمة وجدها مروية للإمام علي (عليه السلام) في كتاب (تحف العقول لابن شعبة) وفقرات منها في كتاب (الصناعتين لأبي هلال العسكري)^(٢)، لذلك توافر في هذا الموضوع أكثر من دليل لأن يترك عبد الله نعمة رأي الجاحظ، وهو لم يرمه بأية تهمة أو أي قصور، ولم يذكره أصلا في كلامه، وإنما ورد اسمه في كلام الشارح، لذلك لا تناقض في موقف عبد نعمة الله بإزاء الجاحظ، وكأن المحقق صبري يريد من نعمة إذا وثق بالجاحظ في موضع ما أن لا يخالفه اطلاقا حتى وإن توافرت الأدلة على ضعف رأيه في موضع آخر.

ومن نتائج التوثيق التي توصل إليها صبري السيد أنه قسم نصوص النهج على خمسة أقسام:

نصوص ثبتت صحة نسبتها إلى الإمام علي. وهي (٥، ٤٤٪) من الخطب، و(٨، ٦٥٪) من الرسائل، و(٩، ٢٦٪) من الحكم، (٤، ٤٤٪) من الغريب.

نصوص رواها الشيعة وحدهم، وهي (٣، ١٣٪) من الخطب، و(٦، ٣٪) من

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢٣٦/٧.

(٢) ظ: مصادر نهج البلاغة: ١٩٠.

الرسائل، و(٤، ١٠٪) من الحكم.

نصوص لم يروها أحد، وهي التي لم ترد في أي من كتب السنة أو الشيعة التي توافرت لدى المحقق. وهي (٨، ٢٥٪) من الخطب، و(٦، ٢٦٪) من الرسائل، و(٥، ٥١٪) من الحكم، و(٦، ٥٥٪) من الغريب.

نصوص مشكوك في صحة نسبتها لأسباب خاصة، وهي (٨، ٩٪) من الخطب، و(٢، ١٠٪) من الحكم.

نصوص ثبتت نسبتها لآخرين، وهي (٦، ٦٪) من الخطب، و(٣، ١٪) من الرسائل، و(١١٪) من الحكم^(١).

ومن قراءة هذه النسب تكوّنت لدينا بعض الملاحظات منها: أنّ المفترض أنّ يكون المعيار المتبع في هذا التقسيم هو مدى توافر النصوص في كتب التراث من عدمه، لكن الملاحظ أنّ هذا المعيار لا ينطبق على المستوى الرابع؛ لأن المعيار صار (الأسباب الخاصة)، والمفروض أنّ يكون المعيار واحدا!

ومنها - أيضا - أنّ ما يقارب نصف نصوص النهج موجودة في كتب التراث الشيعي والسني، وأن علماء الفريقين يجمعون على صحة نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام)، وأنّ من البديهي أنّ بعض النصوص لا تجدها إلا في كتب الشيعة؛ لأن الكاتب الذي يمثل (الآخر) سيستبعد حتما النصوص التي لا تلتقي وانتفاء المذهبي، ومن البديهي - أيضا - أنّ تجد نصوصا غير مدونة في كتب الفريقين، ولاسيما أنّ المحقق قد اعتمد الكتب التي سبق مؤلفوها الشريف الرضي أو عاصروه،

(١) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبتها للإمام علي (عليه السلام) من خطب ورسائل وحكم: ٨١-٨٧ (المقدمة).

بمعنى سبقت سنة وفاة الرضي (٤٠٦هـ) وهي مرحلة موعلة في القدم، ولم يكن التدوين قد شمل التراث كله، ولا توجد طباعة آنذاك، علاوة على أن كثيرا من كتب التراث قد فقدت بسبب الحروب أو غيرها، وقصة رمي الكتب في دجلة من لدن المغول معروفة، يزداد على ذلك أن المحقق قد وضع قرينة في المستوى الثالث، وهي الكتب التي توافرت لديه، فكم كانت الكتب المتوافرة لديه؟ وهل اطلع على كتب التراث جميعها باحثا فيها عن نصوص الإمام علي (عليه السلام)؟ وحتى لو توافرت لديه كتب التراث كلها، فإن اشتغالها على جميع كلام الإمام (عليه السلام) يبقى أمرا محالا.

وهناك ملاحظة مهمة فيما يتعلق بالمستوى الرابع، وهي أن النصوص المشكوك بصحة نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام)، هي من النوع المتضمن للقضايا الخلافية، ومنها قضية الخلافة التي وردت في الخطبة الشقشقية، أو الخطبة رقم (٧٣) ونصها «لقد علمتم أي أحق الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا علي، التماسا لأجر ذلك وفضله، وزهدا فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(١)، أو في خطب آخر، مما لم يجدوا سبيلا لتقبلها، فأثروا نفي نسبتها عن الإمام بمختلف الحجج، أو الخطب المتضمنة ذما للمعاوية وعمرو بن العاص ومروان بن الحكم أو بني أمية بشكل عام، أو التي تتضمن بيان علمه (عليه السلام) واستشرافه المستقبل مما عدّه المشككون علما بالغيب؛ لأن ثبوت تفوق علمه دال على ثبوت فضله على الآخرين، ومن ثم ثبوت استحقيقه للخلافة، وهذا ما لا يرتضيه المحقق.

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام):

وربما كان ذلك باعثاً لأن تقتطع العبارات المتضمنة هذا الوصف من قبيل «بل اندمجت على مكنون علم لو بحث به لا اضطربتم اضطراب الأرشية في الطويّ البعيدة»^(١)، من نهاية الخطبة الثالثة، ومن الخطبة رقم (٥٥) «فوالذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة، ولا عن فئة تهدي مئة وتضل مئة إلا أنبأتكم بناعقها وقائدها وسائقها»^(٢) والكلام المحذوف يتضمن أيضاً وصفا لفتن بني أمية وغير ذلك كثير، سواء أكان ذلك من فعل المحقق أم من فعل أصحاب الكتب الأدبية والتاريخية التي بحث فيها المحقق.

وفي أثناء التعليق على هذه المواضع يقول بعض الجمل الثقافية التي لها مدلول معلن، وآخر خفي لغاية في نفسه، فعلى سبيل المثال قوله عن قضية علم الإمام (عليه السلام) بالغيب: «وعليّ رضي الله عنه من ذلك براء»^(٣)، و«هذا أمر يجلّ عن مثله مقام عليّ»^(٤)، فهي جمل ثقافية في ظاهرها تنزيه الإمام عليّ (عليه السلام) عما يسيء إليه، وفي باطنها إنكار المحقق اتصاف الإمام (عليه السلام) بهذه الصفات والمزايا.

وكان كل الذي استطاع فعله أنه جعل نصوص المستويين؛ الثاني(التي رواها الشيعة وحدهم) والثالث(التي لم ترد في كتب الفريقين) محتملة أن تصح

(١) م. ن: ٢٧٧/١، وظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي

رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١٠٢.

(٢) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه

السلام: ٧/ ٥٠-٥١، وظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام

علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١٤٧.

(٣) نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم

الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٥ (المقدمة).

(٤) م. ن: ٢٥ (المقدمة).

للإمام (عليه السلام)، أو لا تصح له. ومما يؤخذ عليه أنّ بعض النصوص التي أثبتتها في كتابه قصيرة إلى الحد الذي لا يعقل، منها أن الخطبة الثانية على سبيل المثال، هي «إليهم يفىء الغالي، وبهم يلحق التالي»^(١) تتكون من جملتين فقط، وهي خطبة قالها بعد انصرافه من صفين، فهل يعقل أن تكون خطبة بهذا الإيجاز؟! ثم علام يعود الضمير في (إليهم)؟ لكن المحقق قد احتاط إذ جاء بمسوّغ لعمله هذا، متمثلاً بجمعه النصوص المتوافرة في كتب الأدب والتاريخ فحسب، بغض النظر عن طولها أو قصرها.

المبحث الثاني

أنساق المتون الشارحة

لم تكن النصوص المقتبسة في تحقيق صبري السيد مما تشرح خطبة للإمام (عليه السلام) أو تسايرها أو تخالفها، وإنما كانت لغايات محددة، موضعها التمهيد الذي عقده لبيان مواقف المشككين في نسبة نصوص النهج إلى الإمام علي (عليه السلام)، ومواقف المدافعين الذين ردوا على شبهات المشككين، فمنها ما كان غرضها ترجيح التشكيك، وقد بدأت الأنساق تفعل فعلها وتظهر بصور مختلفة، كأن يتلاعب بالألفاظ وينطقها ما لا تحتمل، ففي قضية صحة نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، ذكر أن ابن خلكان «أول من أثار الشك في قلوب الباحثين بنسبته الكتاب إلى الشريف المرتضى تأليفا»^(١)، وهذا كلام غير دقيق لأن ابن خلكان لم ينسب التأليف إلى المرتضى، وإنما نقل اختلاف الناس بين أن يكون الرضي أو المرتضى إذ قال: «وقد اختلف الناس في كتاب (نهج البلاغة) المجموع من كلام الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه هل هو جمعه أم جمع أخيه الرضي وقد قيل: إنه ليس من كلام علي، وإنما الذي جمعه ونسبه إليه هو الذي وضعه، والله

(١) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي (عليه السلام) من خطب

ورسائل وحكم: ٢٠ (المقدمة).

«أعلم»^(١).

وتوافقا مع هذه الغاية أورد المحقق صبري السيد بعض النصوص لتكون دليلا على عدم رغبة الإمام عليّ (عليه السلام) في أن يتولى الخلافة من قبيل قوله (عليه السلام): «أفكنت أدع رسول الله (صلى الله عليه وآله) في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟»^(٢)، والنص لا ينبئ عن عدم رغبة في الخلافة وإنما عن انشغاله بوفاة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وهو حدث جلل أصابه وآلمه كثيرا ويستحق منه أن يترك الأمور الأخرى لحين الفراغ من دفن الرسول، في حين أن النص يؤكد حقيقة أخرى ربما غابت عن ذهن المحقق وهي أن فيه مسا بمكانة الآخرين الذين تكالبوا على السلطة وتنازعوها بينهم والرسول لما يدفن بعد. ومن النصوص التي أوردتها - أيضا - قول الإمام (عليه السلام) «حلفت أن لا أخرج ولا أضع ثوبي على عاتقي حتى أجمع القرآن»^(٣)، وقوله (عليه السلام) مخاطبا أبا بكر: «والله لا نقيلك ولا نستقيلك أبدا، قد قدمك رسول الله (صلى الله عليه وآله) لتوحيد ديننا، من ذا الذي يؤخرك لتوجيه ديننا»^(٤). والملاحظ أنه لم يذكر المصادر التي استقى منها هذين النصين، ومن البديهي أن يرفض الإمام (عليه السلام) أن يقلل أبا بكر بعدما أبرم الأمر وصار واقعا.

إنّ رفض الإمام (عليه السلام) الخروج على الصحابة جميعهم أمر مفروغ منه، ليس بسبب رضاه عن طبيعة السياسات المتبعة منهم، وإنما حرصا منه على الإسلام

(١) وفيات الأعيان: ٣/٣١٣.

(٢) الإمامة والسياسة: ١/١٩، وظ: نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته

للإمام علي (عليه السلام) من خطب ورسائل وحكم: ٦٦ (المقدمة).

(٣) نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم

الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٦ (المقدمة).

(٤) م. ن: ٦٦ (المقدمة).

الذي لا يزال حديث العهد فأثر مصلحة الإسلام على مصلحته الشخصية بدليل قوله: «ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين»^(١) وقوله في الخطبة الشقشقية ميمزا بين الثورة على من اغتصب الخلافة منه وبين الصبر على ذلك حرصا على الإسلام: «وظفت أرثي بين أن أصول بيد جداء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدهح فيها مؤمن حتى يلقي ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجا. أرى تراثي نهبا»^(٢).

ونحن نعتقد أن توظيف هذه النصوص كان بسبب رفضه التعريض بالصحابة بتأثير الانتفاء المذهبي. وهناك نصوص كثيرة ثبت وجودها في كتب أخرى غير نهج البلاغة تؤكد وجود المناظرات الكلامية التي تبين مقدار ما أصاب الإمام من حيف ومن تحييد عن حقه في الخلافة، لبدو معها أن صدور التعريض أمرا طبيعيا، منها قوله (عليه السلام): «وقد قال قائل: إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقالي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه، فلما قرعته بالحجة في الملاء الحاضرين هبّ كأنه بهت لا يدري ما يجيني به، اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم! فإنهم قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمرا هولي»^(٣). وهذا النص كما يذكر صبري نفسه، أن مناسبتة في يوم

(١) شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٧٦/٦.

(٢) م. ن: ١/٢٠٩.

(٣) نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١٧٩-١٨٠.

الشورى، وأنه موجود في كتب الإمامة والسياسة لابن قتيبة، والمسترشد للطبري،
والجمل للشيخ المفيد^(١).

وأتى بحديث الرسول (ﷺ): «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه
صدقة»^(٢)، من دون أن يوثق هذا الحديث بمصدر، وعلى الرغم من أن الحديث
يخص قضية فدية، لكنه أراد أن يكون حجةً لنفي أن يكون النبي (ﷺ) قد وصّى
لعلي (عليه السلام) بالخلافة، ليؤكد صحة خلافة الراشدين قبل الإمام علي (عليه السلام)، وهي
من القضايا الخلافية الكبرى بين الفريقين. وللسبب نفسه أتى بكلام للإمام
علي (عليه السلام) من كتابي العقد الفريد، وإعجاز القرآن يقول فيه الإمام (عليه السلام): «رحمك
الله أبا بكر، كنت أول القوم إسلاماً، وأخلصهم إيماناً، وأشدّهم يقيناً، وأعظمهم
غناءً، وأحفظهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحدبهم على الإسلام،
وأحناهم على أهله، وأشبههم برسول الله صلى الله عليه وسلم خلقاً وفضلاً وهدياً
وسمتاً»^(٣)، وقد أورده المحقق لتأكيد سبق أبي بكر في الإسلام وبيان مزاياه وطبيعة
العلاقة التي بينه وبين الإمام علي (عليه السلام).

ووظف نصاً للإمام علي (عليه السلام) يخاطب به مالك الأشتر، من تاريخ الطبري
يقول فيه (عليه السلام): «ليس لها غيرك، اخرج رحمك الله! فإني لم أوصك اكتفيت
برأيك واستعن بالله على ما هممك، فاخلط الشدة باللين، وارفق ما كان الرفق

(١) ظ: م. ن: ١٧٩.

(٢) م. ن: ٦٧ (المقدمة).

(٣) العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ:
١٩٧/٣، وظ: إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: أحمد صقر، دار المعارف،
مصر، ط ٥، ١٩٩٧: ١٤٣، ونهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته
للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٦٧ (المقدمة).

أبلغ، واعتزم بالشدة حين لا يغني عنك إلا الشدة»^(١)، أراد المحقق منه بيان أن الإمام علياً (عليه السلام) لم يؤلف عنه الطول بدلالة هذا الكتاب، حتى إلى من لم يكونوا كالأشتر محل ثقته، وأن الأشتر موضع ثقة لديه وليس من داع لهذا الطول في العهد ولا لهذه الوصايا^(٢).

ونحن نقول ربما كان النص المذكور كتاب تولية فحسب، بينما عهده للأشتر دستور عمل له ولأهالي مصر وجميع الولاية والولايات في البلاد الإسلامية. وهناك خصوصية لمصر دعت به إلى ذلك، وهي بعدها عن مقر الخلافة في الكوفة، وقربها من الشام التي يحكمها معاوية، يزداد على ذلك أن الأشتر كان معروفاً بحماسة واندفاع وتوثب قد تقوده إلى ظلم الرعية فكانت تلك الوصايا.

(١) تاريخ الطبري - تاريخ الرسل والملوك: ٩٥ / ٥.

(٢) ظ: نهج البلاغة - نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ٢٧ (المقدمة).

المبحث الثالث

نسقية اختيار مصادر التحقيق

لم يكن جهد المحقق صبري إبراهيم السيد مشابها لجهود المحققين جميعهم؛ لأنه لم يعتمد إلى تحقيق نسخة مخطوطة من نسخ نهج البلاغة أو أحد الشروح الكثيرة على النهج، وإنما كان عمله التحقيق من وجود نصوص نهج البلاغة في كتب الأدب والتاريخ التي سبق مؤلفوها الشريف الرضي وعاصروه.

وهذا العمل لا يمكن أن ينفي صحة وجود نصوص نهج البلاغة؛ لأن كتب الأدب والتاريخ الموجودة منها أو المفقودة ليس من نهجها أن تدون تراث الإمام جميعه ولا تراث غيره، وإنما كانت تكتفي بإيراد فقرات من كلام الإمام (عليه السلام) أو غيره بما يناسب المقام الذي من أجله جرى التمثل بهذا الكلام أو ذلك، ووجود هذه النصوص في كتب الأدب والتاريخ لا ينفي وجود غيرها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن كتب التاريخ والأدب في العصور السياسية جميعها تكتبها الأقلام الموالية للسلطة، والسلطة في أغلب تلك العصور ضد توجهات أهل البيت (عليهم السلام)، وضد تدوين تراثهم إلا ما كان يجري بالخفاء وبعيدا عن أعين السلطة.

وقد اعتمد كثيرا كتاب (مصادر نهج البلاغة لعبد الله نعمه) في ذكر مصادر النصوص، وربما كان هذا الكتاب دليلا على أغلب مواضع النصوص في الكتب؛ لأنه في الغالب يعيد مصادر عبد الله نعمه نفسها، وقليل ما يفارق عددها بزيادة

أو نقص^(١).

وأحيانا يعتمد نسخة صبحي الصالح، ففي خطبة الأشباح مثلا نقل العبارات التي بين فيها صبحي الصالح مناسبة الخطبة وموضوعها وحتى عبارة (صلى الله عليه وآله)، وإلا فصبري لا يوردها في كلامه إطلاقا، بل نقل أيضا رقم الهامش الخاص بفهارس صبحي الصالح^(٢). ومما يؤسف له أنه لم يشر إلى نسخة صبحي الصالح في هذا الموضوع.

أما أهم المصادر المعتمدة في البحث عن نصوص نهج البلاغة فكانت بحسب كثرة ورودها في هوامش التحقيق (العقد الفريد، والإمامة والسياسة، وتاريخ الطبري) بالدرجة الأولى ثم تلاها (الارشاد، ووقعة صفين، ومروج الذهب، وتاريخ اليعقوبي، وأصول الكافي، والأخبار الطوال، والبيان والتبيين، وتحف العقول) وهي مصادر من الفريقين، والمحقق هنا ليس حر الاختيار في المصادر؛ لأنها من جهة ليست بتلك الكثرة التي تتيح له اختيار بعضها وترك بعضها الآخر، بسبب قصر الحقبة الزمنية التي حددها المحقق للبحث فيها عن نصوص نهج البلاغة، ولأنها من جهة ثانية كانت تضم نصوصا متفرقة من كلام الإمام (عليه السلام)، وحتى الخطبة الواحدة قد تجد عبارات منها في العقد الفريد، وعبارات أخرى في تاريخ الطبري، أو بتغيير في بعض ألفاظها في الإمامة والسياسة.

(١) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١١٣ و١١٦ و١١٧ و١١٨ و١٢١ و١٢٤، ومصادر نهج البلاغة: ١٥٠ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٦ و١٥٧ و١٦٢.

(٢) ظ: نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه من خطب ورسائل وحكم: ١٤٥، ونهج البلاغة- وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: ١٢٤.

نتائج الباب الثاني

من كل ما مر في الباب الثاني- وفي سبيل عرض نتائجه- يمكن أن نقول إنه على الرغم من اختلاف الظروف وتفاوت أعمال المحققين عزيز الله العطاردي وفارس الحسون وأسعد الطيب وعلي عاشور وهاشم الميلاني، فإن هناك محاور التقاء بين هؤلاء المحققين منها:

- عنايتهم الكبيرة ب(نهج البلاغة) فهم يعدّونه أشرف الكلام بعد كلام الله تعالى وكلام رسوله (ﷺ)، ولأنه من أهم أصول التراث الإسلامي الشيعي، ولأنه ضمّ بين دفتيه ما لم يضمّه كتاب من كنوز البلاغة ودررها، وفيه منية الأديب والعالم والفقهاء والسياسي والمحارب، ولأنه قبل ذلك كله كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

- تأكيدهم نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام)، وقد تمثّل ذلك بذكر رواة النهج ومصادره وردّ بعض الشبهات.

- شعور بعض المحققين أنّ نهج البلاغة قد خُدم من أبناء الطوائف الأخرى، وأنّ الأجدد أن يخدم من أبناء المذهب خدمة تتوافق وشأنه، وتوجيه العناية إلى الجوانب التي أهملها الآخرون، فكانت أعمالهم بمثابة مشاركة حقيقية في خدمة هذا الكتاب.

- كل عمل من أعمال هؤلاء المحققين كان جزءاً من حركة إحياء التراث المتصل بنهج البلاغة، سواء أكان ذلك بتحقيق شروح قديمة أم بإعادة تحقيق

أم بإعادة طباعة أم بغير ذلك مما يصب في خدمة النهج. وهو ما تنبعت عليه المؤسسة الدينية الشيعية في قم الإيرانية بمناسبة مرور ألف عام على تأليف نهج البلاغة. وتوافق هذا التوجه الثقافي والديني مع دعم السلطة السياسية الإيرانية.

بإزاء ذلك كان عمل هؤلاء المحققين متوجها في الهامش إلى شرح كلام الإمام بنصوص تصب في محاور منها:

- تقوية مسار نصوص الإمام (عليه السلام) وتعضيدها بنصوص من الحديث النبوي الشريف، أو بسياقات تاريخية أو بقرائن تؤكد صحة مضمون الكلام المذكور في النهج على أنه للإمام (عليه السلام).

- النص على بيان قدرة أمير المؤمنين الأدبية والبلاغية وبيان فضائله ومناقبه.

- توجيه النصوص المحتملة أكثر من وجه بما يتوافق واعتقاداتهم المذهبية وصرفها عن وجوهها الأخر.

- الاحتجاج بعدد من النصوص لرد الشبهات حول النهج أو حول بعض أصول المذهب الشيعي كالعصمة أو قضية الخلافة وأحقية الإمام (عليه السلام) بها بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله).

- وعلى الرغم من اعتماد المحققين على معاجم مختلفة في شرح المفردات، وعلى كتب التراجم وغيرها فإنهم لم يذكروا هذه المصادر، كأن غايتهم إزالة الإبهام والغموض فحسب، من دون توثيقها بالمصادر.

- وجدنا حرصا كبيرا على تخريج الأحاديث موضع الخلاف والاحتجاج مثل حديث الغدير أو أفضلية الإمام (عليه السلام)، أو أسبقيته في الإسلام، من كتب الفريق الآخر؛ كتب الصحاح أو غيرها؛ لأن ذلك أقوى في الحجة وأدحض للشبهة.

- أما في المواضيع الأخر فإنّ مصادرهم في الغالب كتب الشيعة؛ لأنّ مؤلفيها ألصق بتراث الإمام وأكثر توثيقاً لفضائله ومناقبه.

- ومن دراسة جهود المحققين محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد أبو الفضل إبراهيم وصبحي الصالح اتضح أنّ قيمة الكتاب بجوانبه المختلفة كانت من أهمّ بواعث هؤلاء المحققين في أعمالهم، وذلك ما تجلّى في مقدماتهم التي كشفوا فيها عن مدى تأثيرهم واعجابهم بوصفوه بأوصاف رائعة. وأرى أنّ من البديهي أن يعمد المحققون إلى كتب ذات قيمة كبيرة؛ لأنّ أسماءهم ستقترن بهذه الكتب، وكلما علا شأن الكتاب وقدره علت شؤون المحققين وأقذارهم.

- هناك خصوصية لعمل محمد أبو الفضل إبراهيم وهي أنّه حقق شرحاً موسوعياً، فيه منية العالم والأديب والمؤرخ والسياسي والزاهد وغيرهم، ولأنّه ضمّ نصوصاً وفقرات من كتب مفقودة أو نادرة.

- أعتقد أنّ هناك باعثاً آخر لهؤلاء المحققين وهو أنّ يعمد رجل كبير الشأن من رجالات الأزهر وهو محمده عبده لشرح نهج البلاغة، ويصفه وصفاً رائعاً متحدثاً عن جوانب ابداعه ومضامينه، ويعمله هذا يكون قد أسهم في ذبوعه وشهرته من جهة، ومن جهة ثانية قد كسر الحاجز المذهبي، وهياً أرضية مناسبة لهؤلاء ولغيرهم ليقوموا بمهمات مشابهة أو مغايرة يكون ميدانها نهج البلاغة.

- اتسمت أعمال المحققين بالحيادية في مواقف كثيرة - وإن تكن نسبية وإن تفاوتت فيما بينهم - سواء أكان ذلك وهم يتعرضون للمواضع الخلافية بشكل صريح أم كان مشعراً بذلك من خلال معالجاتهم وتوثيقهم للنصوص. ولا يوجد لهم تدخل إلاّ للضرورة تقتضيها سلامة العبارة ويفرضها فهم المغزى الذي أراده المؤلف.

- يبدو المحقق منهم محكوما - إلى حد ما - بالمصادر التي لجأ إليها المؤلف، يوثق كلامه ويتتبع مصادره، فهو لن يكون حرا في اختياره مصادر التحقيق، ولا سيما إذا أراد أن يكون موضوعيا ومحايذا في عمله، أما إذا التمس غير ذلك بمعارضة أو تأييد، فإن اختياره للمصادر سوف يكون تابعا لانتائه المذهبي أو لتوجهه الأيديولوجي.

- إن جهود هؤلاء المحققين كانت جزءا من حركة إحياء التراث ونشره في العالم العربي التي بدأت مع انتشار المطابع في البلاد العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر وشهدت أوجها في القرن العشرين.

- توافق مع هذه الحركة حرص كبير من هؤلاء المحققين تمثل بتحقيق عشرات الكتب ونشرها في العالم العربي، ومنهم من تولى مهام عضوية لجان النشر في العالم العربي، مثلما هو الحال مع محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

- مما سبق نعتقد أن النسق الحاكم الذي يقف وراء البواعث السابقة هو النسق المعرفي، وقد تمثل برغبات حقيقية لإحياء التراث ونشره، وكان نهج البلاغة أحد كتب التراث التي حققوها، بعيدا عن التعصب والهوى المذهبي.

- كان عمل صبري إبراهيم السيد عملا مغايرا النهج التحقيق المعروف، وتبين أن حذف بعض الألفاظ والعبارات والنصوص من متن نهج البلاغة الموجود في النسخ الأخر وفي الشروح الأخر، لم يكن أمرا موجودا بمعنى الحذف، وإنما كان يثبت بعضها دون الآخر؛ لأنه لم يكن أمام مخطوطة فينقص أو يزيد أو يبدل، وإنما كان أمام عملية جمع لنصوص نهج البلاغة من كتب الأدب والتاريخ التي سبق مؤلفوها الشريف الرضي وعاصروه، لنفي شبهة اطلاعهم على كتاب نهج البلاغة.

- إنَّ الزيادة على نصوص النهج غير محتملة؛ لأنَّ المحقق على قناعة أن نصوص النهج ليست جميعها للإمام عليّ (عليه السلام)، بحجة كثرة النصوص وطولها وطبيعتها. وربما قد اعتمدت هذه القناعة على عدم ثقته بالشريف الرضي، مع أنه محل ثقة العلماء والأدباء المعاصرين له.

- على الرغم من أنَّ صبري قد حدد غايته بإثبات ما للإمام (عليه السلام) من نصوص عن غيرها فإنَّ هذا لا يعني أنَّ النصوص التي لم يجدها في كتب التراث المحدد زمنها ونوعها ليست له (عليه السلام)؛ لأنه لا شيء يثبت أن الرضي قد اعتمد اعتماداً كلياً هذه الكتب في الجمع فربما قد اعتمد غيرها ولم يصل إلينا، علاوة على الروايات التاريخية المنقولة عن أهل البيت (عليهم السلام) وأتباعهم مما لم يتم تدوينه لمختلف الأسباب. ولو كان الرضي مسبقاً بكتاب مخصص لجمع كلام الإمام (عليه السلام) لصحَّ أن يقاس به نهج البلاغة.

وأما ذكر الرضي بعض تلك المصادر، فهو لبعض النصوص التي ربما رُويت للإمام (عليه السلام) ولغيره، فذكر تلك المصادر لتكون دليلاً على صحة نسبتها إلى الإمام علي (عليه السلام) فلا تكون العهدة عليه في النقل، أمّا غير ذلك من نصوص فيوردها بلا مصادر لشيوع نسبتها إلى الإمام (عليه السلام)، في حين أن المحقق صبري السيد بمجرد أن يجد نصوصاً مروية للإمام (عليه السلام) ولغيره، ينفي نسبتها تماماً عن الإمام (عليه السلام) وهو غير متوثق من صحة النسبة، والمفروض في أدنى درجات الأمانة العلمية أن يشير إلى هذه النصوص ومواضعها من دون أن يقطع بذلك.

- ونعتقد أنَّ أهمَّ غايات التحقيق لدى صبري إبراهيم إثبات أنَّ نهج البلاغة الذي نال ما نال من شهرة وذيوع في العالم الإسلامي، وقد صار من أهم كتب التراث الشيعي، ليست جميع نصوصه للإمام عليّ (عليه السلام)، وقد جاء هذا العمل

متوافقا - بحسب ما نرى - مع تنامي الحركات والأحزاب الإسلامية في العالم، ومع توجه المؤسسات الدينية نحو تثبيت دعائمها وأسسها، وربما كان هذا الجهد مخصصا لمواجهة نشر التراث الشيعي الذي يمثل نهج البلاغة أهم أسفاره.

- إنَّ عمل صبري بمسوغاته المذكورة كان هو الوسيلة المعتمدة لنفي النصوص التي تضمنت القضايا الخلافية بين الشيعة والسُّنَّة، ومنها الخلافة والعصمة، وإنَّ الباعث الأساس والنسق المحرك في جهد المحقق صبري إبراهيم السيد، ديني سياسي بالدرجة الأولى، ولا علاقة له بالبواعث العلمية أو الأدبية أو غير ذلك، وما تلك الحجج التي ذكرها والنصوص التي وظَّفها والعمل الذي قام به في البحث عن النصوص في كتب التراث إلاَّ تجليات لهذه الغايات.

الخاتمة

الخاتمة

كما سبق توصلنا إلى ما يأتي:

• اتخذ التشكيك والإنكار صوراً مختلفة؛ أدبية وتاريخية وعلمية ودينية وسياسية وغير ذلك، تمثلت بمجموعة من الشبهات، منها وجود السجع والصنعة اللفظية، وكثرة كلام الإمام علي (عليه السلام) وطوله مما يتعذر حفظه وروايته، ووجود اصطلاحات العلوم والفلسفة، ودقة الوصف، والتعريض بالصحابة، وعدم وجود النصوص في كتب التراث، وغير ذلك، وهي حجج وذرائع معلنة يقف خلفها نسق حاكم وليد السياسة والدين هو التعصب.

• يتخذ التعصب أشكالاً متنوعة؛ دينياً وفكرياً وسياسياً وقبلياً وغير ذلك إلا أن التعصب الديني يشكل أخطر أنواع التعصب؛ لأنه لا يقتصر على فئة معينة في بلد ما فحسب، بل يمتد إلى أفراد المذهب جميعهم في مختلف البلدان، ومن ثم يؤدي إلى التدخل في شؤون البلدان الأخرى لحماية هذه الطائفة أو تلك بذريعة حقوق الشعوب وحرية الأديان وغير ذلك.

• لم يكن تعصب عدد من شخصيات البحث مختلفاً عن الحال المعروفة للتعصب بوصفه حالة من حالات التصلب الفكري والجمود العقائدي والغلو في التعلق بمبدأ أو عقيدة في مقابل إلغاء الآخر ومحاولة نقض معتقداته بمختلف الأساليب.

• نظراً لاحتواء نهج البلاغة على أمور تمس معتقدات أخواننا السُّنة، فقد اتخذ المشككون والمنكرون على عاتقهم الرد على النهج بمحاولة نقضه والتشكيك فيه، بهدف الإقرار بمشروعية الخلفاء الراشدين الذين سبقوا الإمام في الخلافة ومشروعية سلطة الأمويين، والرغبة بتنزيه الصحابة عما يشينهم، وقادهم ذلك إلى التصرف

برؤية ضيقة بإزاء الآخر المختلف عنهم في المذهب والطائفة والميل والاتجاه.

• تفاوت الشك والإنكار من باحث إلى آخر بحسب درجة تعصبه وتصلبه الفكري، ولا يكاد يخلو منه فرد، إذ إنه امتد حتى إلى طبقة المتعلمين والمثقفين، الذين وجدناهم يجيّدون العلم والثقافة جانباً، لتتحكم فيهم النوازع المذهبية.

• لم يقتصر الأمر على الطعن بشخصية الشريف الرضي - جامع النهج - بل امتد إلى من شرح النهج أو من رد بعض الشبهات مثل ابن أبي الحديد المعتزلي ومحمد عبده وزكي مبارك وأحمد زكي. وهم من غير أبناء المذهب الشيعي لمجرد أنهم اختلفوا معهم في الموقف من نهج البلاغة.

• بإزاء التشكيك والإنكار الذي صدر بحق نهج البلاغة، جاء نسق تأكيد نسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام) ليكون بمثابة رد فعل على ذلك. وربما ما كان له أن يوجد لولاهما.

• اتبع من يؤكد نسبة نصوص نهج البلاغة إلى الإمام علي (عليه السلام) أساليب متنوعة، منها بيان عفة الشريف الرضي ونزاهته وبعده عن تهمة الوضع على لسان الإمام، وذكر أسماء رواة النهج والجامعين لكلام الإمام علي (عليه السلام) غير الشريف الرضي، والاستشهاد بنصوص العلماء والأدباء الذين أكدوا هذه النسبة وأكدوا أحقية الإمام بالخلافة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وذكر مصادر نصوص النهج مما تجاوز الرضي عمله، وتوفير سياقات ملائمة لكلامه (عليه السلام) تجعلها متطابقة مع مضامينها ومناسباتها، وبيان أن النهج تنتظمه روح واحدة وأسلوب واحد.

• إن أفعال المدافعين عن نهج البلاغة وإن تعددت لها هدف واحد، هو تأكيد صدور نهج البلاغة عن الإمام علي (عليه السلام)، والباعث هو انتماءهم إلى المذهب الشيعي، والإمام هو إمام مذهبهم، ومعصوم لديهم، وما دام كذلك فإن كثرة

النصوص وطولها ودقة الوصف واصطلاحات العلوم والفلسفة وما يُتصور أنه علم بالغيب هي أمور جميعها مقبولة لما يحظى به الإمام من عناية ربانية فخصّه الله بمناقب وفضائل لم تجتمع لغيره بعد رسول الله (ﷺ)، لذا فإنّ مركزية المؤلف أمير المؤمنين (عليه السلام) هو الباعث الأساس لهؤلاء في تأكيد نسبة النهج إليه.

• إنّ أي باحث من هؤلاء محكوم - أيضا - بمرجعيات دينية وبأيديولوجيا عقائدية، لا تسمح بأن يتجاوزها، وهو في الوقت نفسه حريص على احترامها، ومن المؤكد أنه مؤدّج بها حتى قبل أن يقرأ النصوص.

• يلتقي مع هؤلاء المدافعين عن نهج البلاغة في غاياتهم مجموعة من المحققين الموالين للإمام علي (عليه السلام) ولذهب أهل البيت، حققوا نهج البلاغة وهم على قناعة تامة بنسبة النصوص إلى الإمام علي (عليه السلام)، فردوا الشبهات وحرصوا على تحريج النصوص من مصادرها، وأثنوا عليها كثيرا وبنوا قيمتها الأدبية والبلاغية والدينية والتاريخية وغيرها، وحرصوا على تقوية مسار النصوص وتوجيهها بما يخدم اعتقاداتهم المذهبية. فالغايات والأهداف واحدة وإن اختلفت الأعمال في طبيعتها.

• وكانت أعمالهم في التحقيق محاولة جادة لخدمة النهج بتحقيقه ونشره، وهي جزء من توجهات المؤسسات الدينية الشيعية لنشر التراث الخاص بها.

• إنّ قيمة نهج البلاغة بمختلف جوانبه كان باعثا من بواعث المحققين محمد محيي الدين ومحمد أبو الفضل إبراهيم وصبحي الصالح، وكان لمحمد عبده أثر كبير في لفت انتباه هؤلاء المحققين إلى النهج بفضل مقدمته لشرح النهج. أما الباعث الآخر فهو الحرص على نشر التراث العربي بشكل عام فقد اقترنت أسماؤهم مع أهم كتب التراث. ومن ثم يصح أن نقول إنّ النسق المعرفي العلمي كان هو الأساس في أعمالهم.

- وما دامت المعرفة هدف المحققين الثلاثة (محمد محيي الدين ومحمد أبو الفضل إبراهيم وصبحي الصالح) فقد اتسمت أعمالهم بالحيادية - وإن لم تكن مطلقة - في التعامل مع القضايا الخلافية وفي تحريج النصوص واختيار مصادر التحقيق.
- كان عمل المحقق صبري إبراهيم السيد عملاً مغايراً النهج التحقيق المؤلف؛ لأنه لم يعتمد أية مخطوطة، بل جعل أساس عمله البحث في كتب الأدب والتاريخ التي عاصر مؤلفوها الشريف الرضي، فأثبت في كتابه ما وجدته وأهمله الآخر.
- ردد المحقق صبري كثيراً من شبهات المشككين، وحاول أن يتخذ من عدم وجود كثير من النصوص في الكتب التي حدد نوعها وزمنها حجة لنفيها عن الإمام علي (عليه السلام). وعلى الرغم من تحديد هذه الآلية في عمله فإنها لا تصح لنفي بقية النصوص عن الإمام (عليه السلام).
- نعتقد أنّ لدى المحقق صبري السيد قناعة تامة بأن كثيراً من نصوص النهج ليس للإمام علي (عليه السلام)، وهذا كان هو الباعث في عمله هذا، وكان الغرض منه نفي كثير من نصوص نهج البلاغة عنه (عليه السلام)، ولا سيما أنّ في النهج ما ينقض بعض مسلمات المؤسسة الدينية السنية التي يعتنقها المحقق.
- إجمالاً فإنّ النظر إلى نهج البلاغة من لدن العلماء والباحثين والدارسين والمحققين جميعهم ممن جرت دراستهم في بحثنا، لم يعد مقتصرًا على التعامل مع النص داخل سياقه السياسي الذي أنتج فيه، بل إنّ القراءة السياسية كانت تفرض على النص فرضاً، وإنّ ادعاء الموضوعية أمر صعب توافره، وإنّ وُجد فعلى نحو يسير جداً.

المصادر والمراجع

▪ القرآن الكريم

(أ)

- ابن أبي الحديد، علي محيي الدين، مطبعة المواهب، النجف الأشرف، ط ١، ٢٠٠٥.
- ابن تيمية في صورته الحقيقية، صائب عبد الحميد، الغدير للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٥.
- ابن تيمية وإمامة علي، علي حسين الميلاني، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط ١، ١٤٢١هـ.
- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٧٣.
- إتمام الأعلام، نزار أباطة ومحمد رياض المالح، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ٢٠٠٣.
- أثر التشيع في الأدب العربي، محمد سيد كيلاني، دار العرب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٦.
- الاحتجاج، الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، مطابع النعمان، النجف، ١٩٦٦.
- إحقاق الحق وإزهاق الباطل، نور الله الحسيني المرعشي التستري (ت ١٠١٩هـ)، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم، د. ت.
- اختيار مصباح السالكين، كمال الدين ميثم بن علي البجراني (ت ٦٧٩هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- الإرشاد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٥، ٢٠٠١.
- الاستشراق، إدوارد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٣، ١٩٩١.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر النمري (ت ٤٦٣هـ)، محمد علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، د. ت.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.
- أسطورة الأدب الرفيع، علي الوردي، دار كوفان، بيروت، ط٢، ١٩٩٤.
- الإسلام والحضارة العربية، محمد كرد علي، دار الفكر، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥
- اعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: احمد صقر، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٩٧.
- الأعلام، الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
- أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، سيد بن حسين بن عبد الله العفاني، دار ماجد، ط١، ٢٠٠٤.
- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨.
- الأمالي، محمد بن علي بن بابويه الصدوق (ت٣٨١هـ)، مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٧هـ.
- الإمام علي(ع) صوت العدالة الإنسانية، جورج جرداق، منشورات ذوي القربى، قم، ط٢، ١٣٨١هـ.
- الإمامة والسياسة، ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، دار الأندلس، النجف، د. ت.
- أمراء البيان، محمد كرد علي، دار الأمانة، بيروت، ط٣، ١٩٦٩.
- الانتصار لأهل السنة والحديث في رد أباطيل حسن المالكي، عبد المحسن البدر، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ٢٠٠٢.
- أنساب الأشراف، البلاذري (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الأعلمي،

بيروت، ط١، ١٩٧٤.

- أوائل المقالات، الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.

(ب)

- بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.
- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٨.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- البصائر والذخائر، أبو حيان التوحيدي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت ط١، ١٩٨٨.
- البنيوية وما بعدها، جون ستروك، ترجمة: جابر عصفور، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩.
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة المدني، مصر، ط٥، ١٩٨٥م.

(ت)

- تأنيث القصيدة والقارئ المختلف، عبدالله الغدّامي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- تاريخ الأدب العربي - العصر الإسلامي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٣.
- تاريخ الأدب العربي في العصر الإسلامي، السباعي بيومي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٢.
- تاريخ الأدب العربي قبل الإسلام، نوري حمودي القيسي، عادل جاسم البياتي، مصطفى عبد اللطيف، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ط٢، ٢٠٠٠.
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا،

- دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- تاريخ بيهق، علي بن زيد البيهقي(ت٥٦٥هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، دار اقرأ، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ.
 - تاريخ الخلفاء، السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٥٢.
 - تاريخ دمشق، ابن عساكر(ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥.
 - تاريخ سيناء، أحمد زكريا شلق، تحقيق: صبري أحمد العدل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧.
 - تاريخ الطبري- تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٥، ١٩٨٩.
 - تنمة الأعلام للزركلي(ت١٣٩٦هـ)، محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢.
 - تحف العقول، ابن شعبة الحراني، منشورات ذوي القربى، قم، ط٣، ١٤٢٩هـ.
 - تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل، عبد الله عبد الرحيم عسيلان، نادي المدينة المنورة الأدبي، الرياض، ١٩٩٤.
 - التدمرية، ابن تيمية(ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعودي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ٢٠٠٠.
 - تذكرة الحفاظ، الذهبي(ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
 - التذكرة الحمدونية، أبو المعالي بهاء الدين البغدادي(ت٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
 - تذكرة الخواص، سبط بن الجوزي(ت٦٥٤هـ)، تحقيق: عامر النجار، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٨.

- تفسير المحيط الأعظم والبحر الخضم في تأويل كتاب الله العزيز المحكم، حيدر الأملي، تحقيق وتقديم: محسن الموسوي، منشورات المعهد الثقافي (نور على نور)، قم، ١٤٢٢هـ.
- التكملة لوفيات النقلة، المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨.
- التلقي والسياقات الثقافية، عبد الله إبراهيم، دار الكتاب الجديد المتحدة ودار أويا للنشر والتوزيع، د. ت.
- تهذيب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، عبد الهادي الشريفي، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٦هـ.

(ث)

- الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، عبد الله إبراهيم، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٩.
- الثقافة والامبريالية، إدوارد سعيد، ترجمة: كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- الثقافة والمجتمع، رايموند وليامز، ترجمة: وجيه سمعان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.

(ج)

- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط٢، ٢٠٠٠.

(ح)

- حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الكيذري البيهقي، تحقيق: عزيز الله العطاردي، مؤسسة نهج البلاغة، قم، ط١، ١٤١٦هـ.
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد آل

كاشف الغطاء، دار المهاجر، بيروت.

- حياة الإمام الرضا، جعفر مرتضى الحسين، دار التبليغ الإسلامي، ١٩٧٨.
- حياتي، أحمد أمين، مطبعة جريدة القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.

(خ)

- الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي(ت٥٧٣هـ)، مؤسسة الإمام المهدي، قم، د. ت.
- الخروج من النيه، عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ٢٠٠٣.
- خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٤.
- خصائص الأئمة، الشريف الرضي، تحقيق: محمد هادي الأميني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ١٤٠٦هـ.
- الخطابة في صدر الإسلام، محمد طاهر درويش، دار الجيل، بيروت، ١٩٦٧.

(د)

- دراسة حول نهج البلاغة، محمد حسين الجبالي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٩٧٢.
- دليل الناقد الأدبي، ميجان الرويلي وسعد البازعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣، ٢٠٠٢.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، حققه وشرحه وقدم له: عبد الكريم الدجيلي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ط١، ١٩٥٤م.
- ديوان الجواهري - الأعمال الكاملة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ط٢، ٢٠٠١.
- ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤:

. ١٨

- ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت، ١٩٦١.

(ذ)

- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أفا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

(ر)

- الراسخون في العلم، محاضرات السيد كمال الحيدري، بقلم: خليل رزق، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

- رجال النجاشي، أحمد بن علي بن العباس النجاشي (ت٤٥٠هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، د. د. ت.

- الرسائل السياسية، عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د. د. ت.

- رسائل الشريف المرتضى، دار القرآن الكريم، قم، ١٤٠٥هـ.

- روح التشيع، عبد الله نعمة، دار البلاغة، بيروت، ١٩٩٣.

- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٣٤٧.

- الرياض النضرة في مناقب العشرة، محب الدين الطبري (ت٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

(س)

- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٥.

- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، السعودية، ط١، ٢٠٠٠.

- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد

- عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠٠٣.
- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
 - سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥.
 - السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الكبير (ت٧٥٦هـ)، مكتبة زهران، القاهرة، د. ت.

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، مكتبة المقدسي، قم، ١٣٥٠هـ.
- شرح مائة كلمة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)، ابن ميثم البحراني (ت٦٧٩هـ)، طبع ونشر وتصحيح وتعليق: مير جلال الدين الحسيني، منشورات جماعة المدرسين، قم، د. ت.
- شرح نهج البلاغة- الجامع لخطب وحكم ورسائل الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات أنوار الهدى، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.
- شرح نهج البلاغة، كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني (ت٦٧٩هـ)، منشورات أنوار الهدى، قم، ط١، ١٤٢٧هـ.

- الشريف الرضي، محمد سيد كيلاني، مطبعة الأهرام، القاهرة، ط١، ١٩٣٧.
- الشريف الرضي، محمد عبد الغني حسن، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٠.

(ص)

- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.

- صحيح البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧.
- صحيح مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار الصابوني، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧.
- صفوة شروح نهج البلاغة (شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح الشيخ محمد عبده، تعليقات الدكتور صبحي الصالح)، أركان التيمي، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤.

(ض)

- ضحى الإسلام، أحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.

(ط)

- طبقات الفقهاء، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١، ١٩٧٠.

(ع)

- عبد الله بن عباس، محمد تقي الحكيم، دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
- عبدالله الغذامي والممارسة النقدية والثقافية، مجموعة باحثين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣.
- عبقرية الإمام علي، عباس محمود العقاد، دار الهلال، القاهرة، د. ت.
- عبقرية الشريف الرضي، زكي مبارك، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.
- عصر النبوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، أديث كريزويل، ترجمة: جابر عصفور، دار آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٥.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

- علل الشرائع، الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق (ت ٣٨١هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٦٦.
- علم التناص المقارن، عز الدين المناصرة، دار مجدلاوي، عمان، ط١، ٢٠٠٦.
- عليّ إمام المتقين، عبد الرحمن الشراقوي، دار القارئ، بيروت، ط١، ٢٠١٢.
- علي بن أبي طالب، أحمد زكي صفوت، مطبعة دار العلوم، القاهرة، ط١، ١٣٥٠هـ.
- علي والأسس التربوية، حسن القبانجي، دار الهادي، قم، ط١، ١٤١٩هـ.
- عليّ ومعاوية في الرواية العربية المبكرة- دراسة في نشأة ونمو الكتابة التاريخية الإسلامية حتى نهاية القرن التاسع الميلادي والثالث الهجري، بيترسن، ترجمة وتقديم وتعليق: عبد الجبار ناجي، مكتبة دار المجتبى، النجف، ٢٠٠٩.
- عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، جمال الدين بن عنبه (ت ٨٢٨هـ)، تصحيح: محمد حسن آل طالقاني، المطبعة الحيدرية، النجف، ط٢، ١٩٦١.
- عمر والتشيع، حسن العلوي، دار الزوراء، لندن، ط١، ٢٠٠٧.

(غ)

- الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (ت ١٣٩٢هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٦٧.
- غريب نهج البلاغة، عبد الكريم حسين السعداوي، منشورات فرصاد، طهران، ط١، ٢٠٠٨.

(ف)

- الفاضل، أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ.
- الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، د. ت.
- الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧.
- الفتنة - جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر، هشام جعيط، دار الطليعة، بيروت، ط٦، ٢٠٠٨.

- الفتنة الكبرى، طه حسين، دار المعارف، مصر، ط٩، ١٩٧٨.
 - فجر الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٩، ١٩٦٤.
 - فضائل الإمام علي(ع)، محمد جواد مغنية، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢.
 - فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل(ت٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.
 - الفكر الاجتماعي والظاهرة الإعلامية الاتصالية، عبد الرحمن عزّي، دار الأمة، الجزائر، ١٩٩٥.
 - الفن ومذاهبه في النثر العربي، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٤، ١٩٦٥.
 - الفهرست، ابن النديم(ت٣٨٠هـ)، تحقيق: ناهد عباس عثمان، دار قطري، مصر، ١٩٨٥.
 - فوات الوفيات، ابن شاکر الکتبي(ت٧٦٤هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥١.
 - في النبوية التركيبية، جمال شحيد، دار ابن رشد، بيروت، ط١، ١٩٨٢.
 - في الشعر الجاهلي، طه حسين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٢٦.
 - فيض الخاطر، أحمد أمين، مكتبة النهضة، مصر، ط١، ١٩٥٣.
- (ك)
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير(ت٦٣٠هـ)، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧.
 - الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، دار المعارف، بيروت، د. ت.
 - كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦.
 - الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
 - كشف الغمة في معرفة الأئمة، أبو الحسن علي بن عيسى الأربلي(ت٦٣٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

- الكنى والألقاب، عباس القمي (ت ١٣٠٦هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران، د. ت.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، صحّحه ووضع فهرسه ومفتاحه: الشيخ بكرى حيانى والشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩.

(ل)

- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٩٧١.

(م)

- ما هو نهج البلاغة؟ هبة الدين الشهرستاني، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٢هـ.
- مجازات الآثار النبوية، الشريف الرضي، تحقيق وشرح: طه محمد الزيني، مكتبة بصيرتي، قم، د. ت.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- المحاسن والمساوي، إبراهيم البيهقي (ت ٣٢٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦١.
- مخطوطة نهج البلاغة، مكتبة المرعشي النجفي، قم، رقم المخطوطة (٣٨٢٧).
- مدارك نهج البلاغة، الهادي كاشف الغطاء، مطبعة الراعي، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٥٤هـ.
- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤.
- المدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين، محمد نجيب البهيتي، دار الثقافة، مصر، ط ١، ١٩٧٨.
- المدخل إلى علوم نهج البلاغة، محمد باقر الموسوي، دار العلوم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢.
- مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن، حفناوي بعلي، الدار العربية للعلوم، الجزائر،

- ط١، ٢٠٠١.
- مذاهب فكرية في الميزان - محاضرات في الغزو الفكري، د. علاء بكر، دار العقيدة، القاهرة، د. ت.
 - مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، عبد الله بن أسعد بن سليمان اليافي (ت٧٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.
 - مروج الذهب، المسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٤٨.
 - المسائل العكبرية، الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، دار المفيد، ط٢، ١٤١٤هـ.
 - مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة، حفاوي بعلي، منشورات أمانة عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧.
 - المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
 - مستدرك نهج البلاغة، الهادي كاشف الغطاء، مطبعة الراعي، النجف الأشرف، ط١، ١٣٥٤هـ.
 - المستطرف في كل فن مستظرف، محمد بن أحمد بن منصور الأبيهي (ت٨٥٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
 - مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٩.
 - مشكاة الأنوار في غرر الأخبار، أبو الفضل علي الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: مهدي هوشمند، دار الحديث، ط١، ١٤١٨هـ.
 - مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥.
 - مصادر نهج البلاغة، عبد الله نعمة، دار الهدى، بيروت، ١٩٧٢.

- مصادر نهج البلاغة وأسانيده، عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٦.
- المطابقة والاختلاف، عبد الله إبراهيم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤.
- معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقي(ت٥٦٥هـ)، تحقيق: أسعد الطيب، مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، قم، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- المعارك الأدبية، أحمد أنور الجندي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٢.
- معاني الأخبار، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٤، ١٣٦١هـ.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.
- معجم رجال الفكر والأدب خلال ألف عام، محمد هادي الأميني، دار الأندلس، النجف، ط٢، ١٩٩٢.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت٢٦٠هـ)، تحقيق: حمدي ابن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨٣.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.
- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، أحمد زكي بدوي، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
- المغني في باب التوحيد والعدل، عبد الجبار الهمذاني(ت٤١٥هـ)، تحقيق: محمود محمد قاسم وإبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢.
- مفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٥.
- المقتضب، أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

- مقدمة في النظرية الأدبية، تيري إيغلتن، تر: إبراهيم جاسم العلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٨.
- الملاح التائه في كتاب (تشریح شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد)، رياض حمزة شبر علي، مطبعة دار السلام، بغداد، ط٢، ١٩٥٥.
- المناقب، الموفق بن أحمد بن محمد الخوارزمي (ت٥٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤١١هـ.
- مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رض)، علي بن محمد أبو الحسن الواسطي المالكي ابن المغازلي (ت٤٨٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي، دار الآثار، صنعاء، ط١، ٢٠٠٢.
- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦.
- المنتخب من أعلام الفكر والأدب، كاظم عبود الفتلاوي، مؤسسة المواهب، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، الدار الوطنية، بغداد، ١٩٩٠.
- منهاج البراعة- شرح نهج البلاغة، حبيب الله الهاشمي الخوئي، ضبط وتحقيق: علي عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الكوهمري، مكتبة آية الله المرعشي العامة، قم، ١٩٨٥.
- منهاج السنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن تيمية الحراني (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٩٨٦.
- المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، محمد تقي مصباح اليزدي، منشورات جماعة المدرسين، قم، د. ت.

- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغرى أبو المحاسن جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق: محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د. ت.
- موارد ابن أبي الحديد في كتابه شرح نهج البلاغة، يحيى رمزي محسن، دار الحوراء، بغداد، ط ١، ٢٠٠٩.
- موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، حميد المطبوعي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٥.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٩٦٣.
- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي (ت ١٤١٢هـ)، منشورات جماعة المدرسين، قم، ١٩٧٣.

(ن)

- نثر الدر في المحاضرات، أبو سعيد منصور بن الحسين الآبي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤.
- النسوية وفلسفة العلم، يمنى الخولي، عالم المعرفة، الكويت، ط ١، ٢٠٠٥.
- النص والسياق، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٠.
- نظرة في كتاب البداية والنهاية، الشيخ محمد هادي الأميني، إعداد: أحمد الكناني، مركز الغدير، النجف، د. ت.
- النظرية الأدبية، جوناثان كالر، ترجمة: رشاد عبد القادر، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠٠٤.
- النظرية والنقد الثقافي، محسن جاسم الموسوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٥.
- نفحات الولاية في شرح نهج البلاغة، ناصر مكارم الشيرازي، منشورات الحوزة العلمية، قم، ط ١، ١٩٩٦.

- النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الثمانينات، فنسنت ليتش، ترجمة: محمد يحيى، مراجعة وتقديم: ماهر شفيق فريد، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.
- نقد ثقافي أم نقد أدبي، عبدالله الغدّامي وعبد النبي اصطيف، دار الفكر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤.
- النقد الثقافي - تمهيد مبدئي للمفاهيم الرئيسية، آرثر أيزابجر، ترجمة: وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣.
- النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية، عبدالله الغدّامي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٠.
- عبدالله الغدّامي والممارسة النقدية والثقافية، مجموعة باحثين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- نقد الحقيقة، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٣، ٢٠٠٥.
- نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٤، ٢٠٠٥.
- النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن الرماني، في ضمن كتاب (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- نهاية المطلب في دراية المذهب، عبد الملك بن محمد الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، ط١، ٢٠٠٧.
- نهج البلاغة- المختار من كلام أمير المؤمنين (ع) لجامعه الشريف الرضي، تحقيق: السيد هاشم الميلاني، مكتبة الروضة الحيدرية، النجف الأشرف، ط٣، ٢٠١٠.
- نهج البلاغة- نسخة جديدة محققة وموثقة تحوي ما ثبتت نسبته للإمام علي (رضي الله عنه وكرم الله وجهه) من خطب ورسائل وحكم، تحقيق وتوثيق: د. صبري إبراهيم السيد، دار الثقافة، الدوحة، قطر.
- نهج البلاغة- وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب، شرحه: الشيخ محمد

عبد، حققه وزاد في شرحه زيادات هامة: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، مصر، د.ت.

■ نهج البلاغة- وهو مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن الموسوي من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، ضبط نصّه وابتكر فهرسه العلمية: د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٦٧.

■ نهج البلاغة - وهو مجموعة خطب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأوامره وكتبه ورسائله وحكمه ومواعظه، الشريف الرضي، تحقيق: الشيخ فارس الحسون، مركز الأبحاث العقائدية، قم، ط١، ١٤١٩هـ.

■ نهج البلاغة لمن؟، محمد حسن آل ياسين، المكتب العالمي، بيروت، ط٤، ١٩٧٨ .

(و)

■ الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي(ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرنبوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠.

■ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، علي بن أحمد الواحدي(ت٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

■ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان(ت٦٨١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.

■ وقعة صفين، نصر بن مزاحم المنقري(ت٢١٢هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية للنشر، مصر، ط٢، ١٩٦٢.

(ي)

■ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، أبو منصور الثعالبي(ت٤٢٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٦٥.

■ يزيد المهلبي- حياته وما تبقى من شعره، يونس أحمد السامرائي، المجمع العلمي

العراقي، بغداد، ١٩٨١م.

- ينابيع المودة لذوي القربى، الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت ١٢٩٤هـ)، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة، قم، ط١، ١٤١٦هـ.

الرسائل والأطاريح

- لغة شعر الشريف الرضي (رسالة ماجستير)، أحمد عبيس المعموري، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠٠٥.
- مشروع الحداثة الشعرية في العراق في إطار النقد الثقافي (أطروحة دكتوراه)، كريم شغيدل، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨.

المقالات

(أ)

- الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم (مقال)، محمد الأرنؤوط، جريدة الأسبوع الأدبي، القاهرة، ع٧٠٥، ٢٠٠٠.
- استناد نهج البلاغة (مقال)، امتياز علي عرشي، مجلة ثقافة الهند، ك١، ١٩٥٧.
- النقاء النجف بالأزهر (مقال)، عبد المنعم خلاف، مجلة الرسالة، القاهرة، ع٢١٠، ٢٠٠٤.
- أهل السنة والشيعية (مقال)، محمد كرد علي، مجلة الراصد الإسلامية، دمشق، ع٢٦، ١٤٢٦هـ.

(ت)

- التعصب ماهيةً وانتشارًا في الوطن العربي (مقال)، أ. د. علي أسعد وطفة وأ. د. عبد الرحمن الأحمد، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج٣٠، ع٣، مارس، ٢٠٠٢.
- تعليقات كاشف الغطاء على شرح محمد عبده لنهج البلاغة (مقال)، مجلة السفينة، طهران، ١٣٨٣هـ.
- تعليقات وأقوال مأثورة لطفه حسين (مقال)، محمد الدسوقي، مجلة العربي الكويتية، ع٢٠٧، شباط، ١٩٧٦.

(ث)

- ثقافة النقد ونقد الثقافة(مقال)، عبد القادر الرباعي، مجلة عالم الفكر، الكويت، م٣٣، ع٣، ٢٠٠٥.

(ح)

- حول تحقيق نهج البلاغة، مؤسسة آل البيت، مجلة(تراثنا)، مؤسسة آل البيت، قم، ع٥، س١، ١٤٠٦هـ.

(د)

- دسائس طه حسين على السيرة النبوية الشريفة(مقال)، عبد الحميد بن باديس، أرشيف ملتقى أهل الحديث، في ضمن برنامج المكتبة الشاملة(قرص bdf).

(س)

- السجع في القرآن- بنيته وقواعده(مقال)، ديفين ستويات، ترجمة: محمد بريري، مجلة فصول، القاهرة، ع٣، ١٩٩٣.
- سوسولوجيا الأدب- الثقافة- التلقي(مقال)، أحمد المدني، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع١٣، ١٩٨١.

(ش)

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والشيعة(مقال)، الشطري، شبكة هجر الثقافية، (ش. م).

(ط)

- طه حسين وأدبه في ميزان الإسلام لصاحب أنور الجندي(مقال)، إبراهيم محمد سرسيق، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ع١، ١٩٧٧.

(ع)

- عهد الإمام عليّ وكتاب السلطان بايزيد الثاني(مقال)، يعقوب صروف، مجلة المقتطف، مج٤٢، ج٣، آذار ١٩١٣: ٢٤٨، نقلًا عن: مدارك نهج البلاغة ودفع الشبهات عنه، الهادي كاشف الغطاء، مطبعة الراعي، النجف الأشرف، ط١، ١٣٥٤هـ.

(ف)

- في جماليات التحليل الثقافي (مقال)، أمل طاهر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ع٩٤٤، ٢٠٠٦.

(ق)

- القرآن وأمّية بن أبي الصلت (مقال)، إبراهيم عوض، أرشيف ملتقى أهل التفسير، مايس، ٢٠٠٥.

(ك)

- كتب المذكرات (مقال)، محمد عبد الله محمد، أرشيف ملتقى أهل الحديث، في ضمن الموسوعة الشاملة (قرص C D).

(ل)

- لبنان والإرهاب (مقال)، أحمد عبد العزيز، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، بيروت، ع٣٤، ١٩٨٦.

(م)

- محمد محيي الدين عبد الحميد (مقال)، فتحي عثمان، مجلة التوحيد، مصر، ع١١٤، ١٤٢٩ هـ.

- مدرسة فرانكفورت وصناعة الثقافة، ستريثاني، ترجمة: سهيل نجم، مجلة المعرفة، دمشق، ع٤٩٥، ٢٠٠٤.

- مصر والعرب، طه حسين، مجلة كوكب الشرق، القاهرة، ٧ ديسمبر، ١٩٣٣.

- مميزات بني أمّية - محاضرة للأستاذ محمد كرد علي، عبد المتعال الصعيدي، مجلة الرسالة، ع٣٤٣، ١٩٤٠.

(ن)

- نصر أبو زيد - أغلاط ومغالطات، إبراهيم عوض، أرشيف ملتقى أهل الحديث، في ضمن الموسوعة الشاملة (قرص سي دي).

- نظرات في مذكرات كرد علي (مقال)، محمد بشري، أرشيف ملتقى أهل الحديث، في

- ضمن الموسوعة الشاملة (قرص سي دي).
- النقد الثقافي - مطارحات في النظرية والمنهج والتطبيق (مقال)، عبدالله إبراهيم، في ضمن كتاب: عبدالله الغدّامي والممارسة النقدية والثقافية، مجموعة باحثين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
 - النقد الثقافي - نظرة خاصة (مقال)، إبراهيم فتحي، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع٦٣، ٢٠٠٤.
 - النقد الثقافي المقارن بديلاً (مقال)، عز الدين المناصرة، مجلة أفكار، الأردن، ع٢٠٧، ٢٠٠٦.
 - النقد الثقافي وعلاقته بغيره من الحقول المعرفية (مقال)، ناصر الحجيلان، صحيفة الرياض، السعودية، ع١٤٦٦١، آب، ٢٠٠٨.
 - النقد الثقافي ومنطق الانسجام - في المنطلق والمتن والإجراء (مقال)، عبد العظيم رهيف السلطاني، مجلة التربية والعلم، الموصل، م١٩، ع٢، ٢٠١٢.
 - نهج البلاغة (مقال)، محمود محمد شاكر، مجلة الكاتب المصرية، القاهرة، ع١٧٠، ١٩٧٥.
 - نهج البلاغة - المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه (مقال)، شفيع السيد، مجلة الهلال، دار الهلال، ع١٢، ديسمبر، ١٩٧٥.
- (هـ)
- هؤلاء كلاب (مقال)، الحوماني، مجلة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٠.

المحتويات

٩	مقدمة المؤسسة
١١	المقدمة:
١٧	التمهيد: النقد الثقافي مدخل تعريفي
١٧	منطلقات فكرية ومفاهيم:
٢٧	مسوغات وجود النقد الثقافي:
٢٩	آلياته:
٣٣	نطاق اشتغاله:

الباب الأول

جمع نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي

٣٧	مدخل
----	------------

الفصل الأول: نسق التشكيك

٤٣	مدخل
٤٤	أولا: ابن خلكان (ت ٦٨١هـ - ١٢٨٢م):
٥٥	ثانيا: ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ - ١٣٢٧م):
٧٠	ثالثا: الياضي (ت ٧٦٨هـ - ١٣٦٦م):
٧٢	رابعا: ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٢م):
٧٦	خامسا: ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ - ١٦٧٨م):
٧٧	سادسا: محمد كرد علي (ت ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م):

- سابعاً: طه حسين (ت ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م): ٨٨
- ثامناً: محمد سيد كيلاني (ت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م): ٩٦
- تاسعاً: شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م): ١١٠
- عاشراً: محمد طاهر درويش (ولادته ١٣٤١هـ - ١٩٢٢م): ١١٣
- حادي عشر: شفيح السيد (ولادته ١٣٦٠هـ - ١٩٤١م): ١٢٦

الفصل الثاني: نسق الإنكار

- مدخل ١٣٣
- أولاً: الذهبي (ت ٧٤٨هـ - ١٣٤٧م): ١٣٤
- ثانياً: صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ - ١٣٦٢م): ١٥٠
- ثالثاً: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ - ١٤٤٦م): ١٥٢
- رابعاً: يعقوب صروف (ت ١٣٤٦هـ - ١٩٢٧م): ١٥٤
- خامساً: أحمد أمين (ت ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م): ١٥٨

الفصل الثالث: نسق التأكيد

- مدخل ١٦٥
- أولاً: الهادي كاشف الغطاء (ت ١٣٦١هـ - ١٩٤٢م): ١٦٦
- ثانياً: هبة الدين الشهرستاني (ت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م): ١٧٥
- الشبهة الأولى: كثرة الخطب وطولها وتعذر حفظها. ١٨٢
- الشبهة الثانية: إسناد بعض الخطب في النهج إلى القطري بن الفجاءة وغيره. ١٨٢
- الشبهة الثالثة: ورود أخبار الغيب في كلام الإمام (عليه السلام). ١٨٣
- الشبهة الرابعة: ١٨٣
- ثالثاً: عبد الزهراء الحسيني الخطيب (ت ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م): ١٨٤
- رابعاً: محمد حسن آل ياسين (ولادته ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م): ١٩٢
- خامساً: محمد حسين الجلاي (ولادته ١٣٦٣هـ - ١٩٤٣م): ١٩٦
- سادساً: عبد الله نعمة (ولادته ١٣٧١هـ - ١٩٥١م): ٢٠١

٢١٠.....	سابعا: محسن باقر الموسوي (ولادته ١٣٧٣هـ-١٩٥٢م)
٢١٤.....	ثامنا: عبد الهادي الشريفي (ولادته ١٣٧٣هـ-١٩٥٣م)
٢٢١.....	نتائج الباب الأول

الباب الثاني

تحقيق نهج البلاغة في ضوء النقد الثقافي

٢٣٧.....	مدخل
----------	------

الفصل الأول: النسق المعرفي

٢٤١.....	مدخل
٢٤٣.....	المبحث الأول: غاية التحقيق النسقية
٢٦٥.....	المبحث الثاني: أنساق المتون الشارحة
٢٧١.....	المبحث الثالث: نسقية اختيار مصادر التحقيق

الفصل الثاني: نسق الولاء

٢٧٩.....	مدخل
٢٨١.....	المبحث الأول: غاية التحقيق النسقية
٢٩٩.....	المبحث الثاني: أنساق المتون الشارحة
٣١١.....	المبحث الثالث: نسقية اختيار مصادر التحقيق

الفصل الثالث: نسق المخالفة

٣١٧.....	مدخل
٣١٩.....	المبحث الأول: غاية التحقيق النسقية
٣٣٩.....	المبحث الثاني: أنساق المتون الشارحة
٣٤٥.....	المبحث الثالث: نسقية اختيار مصادر التحقيق
٣٤٧.....	نتائج الباب الثاني
٣٥٥.....	الخاتمة
٣٥٩.....	المصادر والمراجع

